













بارزاق  
۷۰

یا و زاق

۷۰۰

١٥٠



عاشية على اجماع محمد عصمة الله بن محمود

ملك يد السليمانية العصر الى  
محمد بن الحسين بن الحسين  
عمر بن محمد بن محمد

حتى عطف اوليه بش صورة وار دخل اوله في مفرد اوله جملة  
اوليه ظاهر اوله ظاهر اوليه معطوف معطوف عليه دن جروا  
اوله يا اعل اوله يا ادنا اوله حتى جارة اكي صورة وار اسم صريحه  
داخل اولور ان مقدده اليه نصب اولن فعل مضارع داخل اولور  
حتى ابتداء اوج صورة وار ماضيه داخل اولور فعل مضارع  
مرقوع داخل اولور جملة اسمية داخل اولور دلق

ثم الفظة الى كج الفظية الكثر من الجرم في  
الكثرة والفتحة من الفظة في الستر  
التي في الكثرة جئت لستر ما دون رايه او  
وبعد الازمنة يقال ايضا الجاء الفظية  
علا عطاء فغير عطف فاعلم  
فيما عطف منقول

م اصا الى الو  
محمد بن الحسين بن الحسين  
الذي في الدار



والله اعلم  
اختلف عما ارتفع في الصلوة على نية  
بعضهم هو التشاء بالجميل على هذه النظم  
وقال بعضهم هو الوصف بالجميل على هذه النظم  
النفطية قال بعضهم هو اظهر النظم  
من الجميع وكل النظم كعريف هو  
الحامد ولا لفظ الحبيب من ذلك هو  
كل امرئ بالعلم بعباد بالجد فهو ارفع واما  
كون الحمد مصدرا فهو لا يكون من  
المصدر الموقوف ولا من المصدر  
مغايير بعباد بعباد بعباد  
يقال حدث بعباد بعباد بعباد  
وجه آخر لا يقال الموقوف لانه لا يلبس  
لانا نقول بعباد بعباد بعباد  
الابتداء بعباد بعباد بعباد  
مغايير بعباد بعباد بعباد  
من حيث بعباد بعباد بعباد  
فلا يصلح ايضا لابتداء بعباد بعباد

۱۱۱

بدلالة لامي التعريف والاخصاص على هذا المعنى او عملا بالماثور  
في ثلث الافئحة بالجم المشهور عن سيدنا المصطفى وهو  
قوله عليه السلام كل امرؤى بالمدى بحدته فهو اجره قال  
كما ورد في الحديث في شأن الافئحة بالمدى كذا ورد في حق  
الابتداء بالتسمية وهو قوله عليه السلام كل امرؤى بالمدى  
بحدته فهو اجره ولا يمكن العمل بمقتضى كلام الحديث لان الابتداء  
امر بشئ هو ذكره في الشئ في اول ذلك الامر كجمله او لان  
كانا من جنس واحد كابتداء الالف والميم بلفظ الحمد او كجمله  
مقدما على ذلك الامر بحيث لم يكن قبله شئ آخر ان كانا من جنس  
كابتداء الالف والكر بالتسمية او الحمد مثلا اذا عرفت هذا  
فنقول ان اعتبر اول هذا الكتاب من التسمية لم يتحقق الا  
الابتداء بالحمد وان لو خط اوله في الحمد لم يتحقق الابتداء بالنية  
بل من مقتضى الحديث تدفع بقتضه عدم صحة احد ما قلنا  
في البحث مدفوع من وجه الا قال ان الابتداء الوارد في  
الحديث لا سلم ان يكون حقيقيا كما زعمت لجواز ان يراد منه  
معنى اصنافي وهو ذكر التسمية والحمد مقدما على الامر المشرع  
فيه الابتداء بهذا المعنى يتحقق ما مور منكرة فضلا عن  
التسمية والحمد والسا ان المراد بالابتداء في الحديث كوران  
يكون معناه العرفي وهو بهذا المعنى يكون يسع فيه التسمية  
والحمد وكل ما يتعلق بالابتداء به وفيه ان امتداد الابتداء  
العرفي يكون كالمبتداء به فاذا كان التسمية والحمد مبتداء  
بهما بابتداء واحد يكون ابتداء هذا الابتداء بحيث يسع فيه  
التسمية والحمد باجزاءهما جميعا واما اذا كان كل منهما مبتداء  
بابتداء على حدة كما نطق به الحديث ان يكون الابتداء بالتسمية  
يسع فيه اجزاء التسمية فقط والابتداء بالحمد يكون بحيث يسع فيه

باجه ای



六

ماریج

*[Faint handwritten notes in Devanagari script, likely bleed-through from the reverse side.]*

الحكم المصطفى وهو الثاني  
بالإمام السديد بن أبي

...

一

*[Close-up of handwritten Arabic script]*

عَدَاةً  
الْمُفْقَرِ  
وَالْمُفْقَرِ

بسم الله الرحمن الرحيم

وَقَدْ

مخطوطه

من هو الوحي

باب الحيل على العلم

الحمد لله

المحمد القضاة

وین و قوی و هو  
نفس علی

ابن

—

[illegible]



[illegible]

لم الحارة ولام التعريف  
 وكان الجنس فلما انقضى  
 وهو مقصود على الخ  
 ثم قد يوجد غيره كما قال تعالى  
 من غير ذلك الآن يقال ان هذا  
 كالعلة الثانية انما كان كالعلة الثانية  
 ولم يقل على الثانية لان العلة الثانية  
 هي الباعث والحركة للعلة الاولى  
 على الفعل مع تقدم تصرفه او تأخره  
 وجوده او لا شك ان هذا الباعث  
 يستلزم وجوده كالحركة كالعلة الاولى

بدای من ائی حامد کان  
تجارت  
محمود صبیحہ کو ایک نیم صلی تحقیق  
کے یہ الکلی  
مولانا عصام الدین  
تو الت طاعتی بمعنی الفاعل و هو من  
عصیان او بعضی المنعول  
بنو علی علیہ السلام و افضالہ  
یقول علیہ احسن العباد لک و افضالہ  
الحد لولیتہ ایلم یقید ان یحد بکمالہ  
و عامہ و هو من غیر الحد محال و اما قال  
لولیتہ و لم یقبل یحد فیکتب بالمشائہ  
مقالی یعدم و کذا رسمہ مقالی و ادعاء  
انہ معین لا فایز الی ذکرہ فان  
الوہم لایذہب الی الفیض ~~عشر~~  
ولولیتہ ای صاحبہ و الیہ  
والفیض ولیتہ راجع الی الحد و لک و  
من صاحب بک و الیہ و اقد لک  
والفیض بنیتہ راجع الی الوہم  
و من صاحب

عالمی



الدافعة على المصداق الواضح من حيث اللفظ  
كذلك في أصله محمد الولية في حذف الفعل وعدا إلى الجملة  
الاسميتة للدوام والثبت كما صرح بهذا المعنى صاحب  
الكشاف في أمثال هذه المواضع وأما الاستغراق إذا المصداق  
نكرة فيصح أن يقصد به جميع الأفراد والمصدر سواء قصد  
المعنى التقوي كما هو الظاهر في أمثالها أن يكون مصداقاً مبنيّاً  
للفعل فيغناه ج من حيث الحادثة أو جميع أفرادها القائمة بفعلها  
متعلق لولية أو مصدر مبني للمفعول فيغناه ج من حيث الحادثة  
أو جميع أفرادها قائمة لولية وقد جوز أن يراد منه القدر المشترك  
الشامل النوعي من المصدر المبني للفعل والمبني للمفعول أو أنه  
باطلاق على وجه استيفاء بأنواع اللفظ الملائم بمقام الحمد وبالأ

عليه

[illegible]

والفقيه في ولاية راجع الى الحد والحد  
من صاحب الحد واليه موافق الحد  
والفقيه في نية راجع الى الولى  
عنه



الاستعداد بالخلق اصل  
 في معرفة ما ينبغي ان يكون  
 في الدنيا من الخير والشر

العلم  
 في معرفة ما ينبغي ان يكون  
 في الدنيا من الخير والشر

الحمد حق من تعهد امر الحمد وهو الله تعالى خلق ما يحمد عليه به  
 وخلق استعداد الحمد وسببه للحمد وجزاء الحمد بما يليق به و  
 وجب الحمد بالولي مهنما من هو اولي بالحمد وينبغي ان يحمد عليه  
 لعل هذا القائل حمل الولي على فعل الجلالة وقصد من فعل  
 التفضل المناسبة بينهما ويجوز ان يكون بمعنى القرب وهو  
 قريب من هذا المعنى وقيل الحمد من صاحب الحمد وهو من  
 بتمام كخصيص الحمد وقصره في الله تعالى كمالا في ذاته  
 في مقام الحمد باسمه سبحانه اما للتعظيم كما هو الشائع في المحامد  
 دلالاته لعل ان كمال العظم يمنع من التبعين او لا دعاء التبعين  
 فان الوهم لا يذلل في الغيرة او لغاية الاسلوب التي يميل لها  
 الطبايع والنجي يد الطريق الدالك على الحمد لما في كل جديد من اللذة  
 اولنا اول الحماط المعصوم بعد التامل والتعاني التل بعد  
 التعاني واما احتار حضور لفظ الولي اما لتعليق الحكم بما  
 يشعرا عليه على طريق التبريح او لتعليق الحكم بالمشقوف بعد  
 عليه ماخذ الاستغفار وهو الولاية اولان هذا المعنى في التبعين  
 عن المحم ونظرة المقصود ان في المحم المذكور اظهر من غير العنوان  
 او لتوافق ففرق الصلوة والحمد فانه لما حظا الفقرات السابقة  
 والآية في الانشاء اننا قدم الحمد على الولية مع ان المردف  
 الولي وان الله تعالى هو اتم واقدم من حيث هو ذاته كقول الحمد  
 مبتدأ ولوليه خبره والاسم في المبتدأ التقدير واللدالك في  
 اول الامر على ان مقام الحمد قوله قدس والصلوة على ان  
 لما كان الحامد غاية السفل المحم وفي نهاية العلو حتى لا يميل  
 النقص اليه الا بواسطة جعل النبي على السلام واسطة  
 في ذلك صلى الله عليه وسلم وبكذا التعليل على الاك والاصح  
 ويمكن ان يقال فانهما واسطة بين المصل والنبى على السلام

والصلوة  
 في معرفة ما ينبغي ان يكون  
 في الدنيا من الخير والشر

والصلوة مهنما بمعنى الرحمة فان فاعلها هو الله تعالى بقرينة كلمة  
 على فانها متعلقة بنزلة المقدرة والصلوة من الله تعالى الرحمة  
 فيكون المعنى الرحمة نازلة من الله تعالى على نبيه ويجوز ان يكون بمعنى  
 الدعاء اذا المصطلح هو المحض والصلوة من المؤمنين بمعنى الدعاء  
 كما هو المشهور فان على هذا كلمة على يد الله ان يكون هذا  
 الدعاء عليه وهو باطل قطعاً دلالة كلمة على على هذا المعنى  
 محتمل بما اذا كانت صلة للفظ الدعاء واما اذا وقعت صلة  
 للفظ الصلوة فلا كما يظهر من مورد استعمالها والنبى اما اخذ  
 من النبوة او البناء وكلاهما بمعنى الرفعة او من البناء بمعنى  
 الحج فيكون معناه اللغوي الرفيع او الحج في العرفا انما بعنه  
 الله تعالى الى خلق لتبليغ الاحكام والرسول عند الحجر هو اخض  
 من ان الله تعالى يكون له كتاب وشريعة واذن النبي  
 الى خيرة الولي عهده كما هو الاصل في الاضافا فيكون الحمد او من  
 عليه السلام كمن ترك التصريح باسمه لبعض ما ذكرنا من الكفاية في ترك  
 التصريح باسم الله تعالى واحنا لفظ النبي على الرسول لا لشعنا  
 بانه عليه السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم من استحقاقه  
 الصلوة بمرتبة الرسالة بالطريق الاول اولان بين النبي والولي في  
 حال مناسبة لفظا واستعمالا يستبين بين الولي والرسول اولين  
 بالتصليته الواقعة عن النبوة في القرآن اولين في بالعنوان الذي  
 وقع في امرنا بالتصليته عليه في القرآن حيث قال الله تعالى ان الله  
 ولما تكلم بصلوات على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
 تسليما ويجوز ان يكون الاضافة مجتعية او استغراقية فيكون  
 المعنى والصلوة على جنس النبي او على نبي ونكتة اعتباره على  
 الرسول على السلام اما التعمير واية المناسبة بالولي قوله  
 قدس وعلى الله واصحابه المتنازعين باوابه منع الشيعة او خا

والصلوة مهنما بمعنى الرحمة فان فاعلها هو الله تعالى بقرينة كلمة  
 على فانها متعلقة بنزلة المقدرة والصلوة من الله تعالى الرحمة  
 فيكون المعنى الرحمة نازلة من الله تعالى على نبيه ويجوز ان يكون بمعنى  
 الدعاء اذا المصطلح هو المحض والصلوة من المؤمنين بمعنى الدعاء  
 كما هو المشهور فان على هذا كلمة على يد الله ان يكون هذا  
 الدعاء عليه وهو باطل قطعاً دلالة كلمة على على هذا المعنى  
 محتمل بما اذا كانت صلة للفظ الدعاء واما اذا وقعت صلة  
 للفظ الصلوة فلا كما يظهر من مورد استعمالها والنبى اما اخذ  
 من النبوة او البناء وكلاهما بمعنى الرفعة او من البناء بمعنى  
 الحج فيكون معناه اللغوي الرفيع او الحج في العرفا انما بعنه  
 الله تعالى الى خلق لتبليغ الاحكام والرسول عند الحجر هو اخض  
 من ان الله تعالى يكون له كتاب وشريعة واذن النبي  
 الى خيرة الولي عهده كما هو الاصل في الاضافا فيكون الحمد او من  
 عليه السلام كمن ترك التصريح باسمه لبعض ما ذكرنا من الكفاية في ترك  
 التصريح باسم الله تعالى واحنا لفظ النبي على الرسول لا لشعنا  
 بانه عليه السلام يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم من استحقاقه  
 الصلوة بمرتبة الرسالة بالطريق الاول اولان بين النبي والولي في  
 حال مناسبة لفظا واستعمالا يستبين بين الولي والرسول اولين  
 بالتصليته الواقعة عن النبوة في القرآن اولين في بالعنوان الذي  
 وقع في امرنا بالتصليته عليه في القرآن حيث قال الله تعالى ان الله  
 ولما تكلم بصلوات على النبي يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا  
 تسليما ويجوز ان يكون الاضافة مجتعية او استغراقية فيكون  
 المعنى والصلوة على جنس النبي او على نبي ونكتة اعتباره على  
 الرسول على السلام اما التعمير واية المناسبة بالولي قوله  
 قدس وعلى الله واصحابه المتنازعين باوابه منع الشيعة او خا

العلم  
 في معرفة ما ينبغي ان يكون  
 في الدنيا من الخير والشر



[illegible]

على على آلال عند التصلية على النبي وآله نقلوا في ذلك حديثنا والتم  
 اهل السنة ذكر ما رواه ائمتهم فان جميع الاحاديث الصحيحة المذكورة  
 فيها الصلوة على النبي وآله نقل على آله فالظاهر ان نقلوا  
 موضوعا والآلال صلا بل بديل اهل في تصغير كما هو المشهور وقيل  
 اهل تصغير اهل وتصغير الآلال اهل وبذلك كان اصله شي اخر  
 وآله صلى الله عليه وسلم اهل بيته في المشهور من له قرابة به علية  
 من المؤمنين وفي الصحيح آل الرجل اهل وعالة الرضا اتباعا  
 والاصح اجمع صاحب بمعنى الصحابة ومو في المشهور من مو من  
 شرف صحبته عليه السلام وقيل ان فاعلا لا يجمع على فعال بل هو  
 جمع صبي يكون الخاء كنه وانها اوجع صبي كنه الخاء كنه وانها  
 مخفف صاحب فان اريد من آل اهل وعالة افرائه فالنسبة  
 وبين الآلال والاصح عموم منه وجوان اريد اتباعه فذكر الاصح  
 كحقيق بعد التعجيم والآداب كناه واشتن تقديره وقيل  
 حرف الفعل الى مواضع يستحق العقلاء والمتا وبين الذين ثبت  
 في ما بينهم فباينهم في التاويل ابيه والاضباع بضم  
 لغنائهم في فاته ونقل العجائب الآداب النفس اوب  
 الدرس في اشكال ان احابه صلى الله عليه وسلم متا دون باو  
 وره ايضا وهو ببلغ الكتاب الاحكام ولا يخفى ان في ذكر الآداب  
 براءة الاستمال لان الحق في الآداب المتا وبين يحمل ان  
 يكون لغنا جميع الآلال والاصح وان يكون للاصح فقط وعلى ما  
 التقدير من فهو اما للتخصيص او مجزئ المادج وعلى كل تقدير من  
 التوصيف شعرا بان اتخاف الصلوة فيهم باعتبار الوفاء  
 فالتاويل القبيح الى ما بعده من الغماير ارجع الى بيته وقبيحة  
 راجع الى اوله وقبيحة راجع الى الحمد فيكلم في كلاما متشابه  
 الغماير في نفس كثر لان اجمع الاثبات غير حتم

مستحسن بل الانتشار واقع في كلام البلغاء بل يجوز وقوعه  
 عند ظهور المروية عند قرب مرجع الغبار المتأخرة فخصوا ذلك  
 في ذلك كنية وهي مهنا ان تكون بين تلك الفقرات الثلاث وهي  
 فقرة الحمد وفقرة الصلوة على النبي وفقرة الصلوة على آل  
 والأصح ان يتألفا بالضمير الضابان يكون الضمير الواقع في آخر الفقرة  
 المتأخرة ارجح الا ما هو مدون في آخر الفقرة المتقدمة مضافا الى  
 ضمير آخر فان الضمير في بنيت راجع الى الوالي الواقع في آخر الفقرة الاولى  
 مضافا الى ضمير الضمير انه واضح به راجع الى النبي الواقع في الفقرة  
 الثانية مضافا الى ضمير ولا يخفى مهنا حسن هذا الانتشار وتاميل  
 ان جميع الضمائر راجع الى الحمد بان يراد منه نبي محمد اسم نبينا  
 صلى الله عليه وسلم ومنه اللمداهل الحمد وهم آل نبينا ومنه احسب  
 الحمد اصحا نبينا لا يجزى بعد وتكلف كما لا يخفى **قوله** قدس سره اما  
 بعد كلمة بعد من الظروف اللازمة للاضافة التي بعد قطعها عن الضافي  
 وتقدير ما اضيف اليه بالنبي على الضم ومهنا كذلك **والعامل** فيه اليانباتها  
 عن الفعل او **احسن** اما بعد ما يمكن من شئ بعد الحمد والصلوة حذف  
 ما يمكن من شئ وايضا اما مقامه كما حذف الجمله وتقام نعم مقامها  
 في قولنا نعم لمن قال قام زيد وقبل حذف الفعل وغيرهما اما بان  
 نزل الحياء بمنزلة قرب المخرج وتقديم المنزهة على البعيد لكونها من اقرب  
 الخلق اولا فقصاء العداوة في بعض استعالاتها ثم ادغام الميم  
 في الميم وزيف هذا القول بان مهنا اسم والما حرف وليس به من كلامهم  
 تغيير الاسم وجعله حرفا **قوله** هذه هي فاء جوده شطرا حذف وايم  
 اما مقامه والتميم ذكر ما ابقاء لاثرا الشرطي في الجملة وهذه اشارة  
 الى معاني الحاضرة في تلك التي سيذكرها في كتابه يجوز اذا سمع  
 الاشارة مؤشرا لاشارة الى الامور المبصرة الحاضرة في غير محليها  
 الخاطبة فكنته هذا يجوز اما الاشارة الى المحسوسات لهذه المعاني

[illegible]



بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل القرآن  
موسى عليه السلام

۵۵۰

بالبحر في وصفه

ويعني ناء الفعل النضاج الوصفية الى اللاحقة آت اللفظ اذا صار  
وزعا لوصفية وبنيته المؤنث لان المؤنث في الذكر يفعل التأني  
العلم بناء على ان كثرة النسبة في كمي اصله مستحكي



فصل في بيان

هذا هو الكتاب المشهور في بيان...

فصل في بيان...

انه اجوز باطلاق هذه الصفة المبالغة على شيء ان  
توصفها من الحاحب بوصف العلامة انما هو للمبالغة  
والتبجيل والافالمشهور انما هي صفة من جميع قسم  
علوم العقلية والنقلية كما هو حق وليس الحاحب  
من العلماء في العلوم النقلية ولذا خص قطب مكة و  
والذي الشيرازي بوصف العلامة حيث سبق العلماء  
كلهم من جميع اقسام العلوم ويجوز ان يكون ذلك  
التوصيف بناء على عدم الاعتداد بالعلوم الفاسفة  
**قول** المشتهر مشتهر بك العلماء وقدر جواز ما فتح بناء على  
ان اشترطه لازما ومتعبدا وفي وصف الحاحب بالافالم  
اظهار العم احتياجه الى التوصيف بالفضائل بفضله  
اعتذارا عن ذلك **قول** في المشارق والمغارب المشارق  
جميع شروق وهو اسم مكان والشرق بمعنى الشمس قال في  
الاصحاح الشرقي والشارقي افتناك الموضع المشارق  
محلول في الشرقي او من الشرق بمعنى الاشراف قال في الصفة  
الاشراق روي ونايان شدين فالمراد من المشارق محلول  
الاشراق والمغارب جمع مغرب وهو ايضا اسم مكان من  
الغروب قال في الصراح الغروب من وقت ان يفتاب  
وماه وجمعها باعتبار ان المراد منها البلاد التي في جانب  
المشرق وفي جانب المغرب فكأنه سمى كل بلد مشرقا  
وطل بلده من مغربا وباعتبار ان الشمس من اول طلوعها  
الى آخر التوس في كل يوم مشرق ومغرب آخر ذلك كانه  
واثنان وثمانون يوما ثم يعود من اول جدي الى آخر الجوزاء  
الى تلك المشارق والمغارب التي جاءت منها فجعلها  
باعتبار بعد المنازل وثنائها ما وقع في التبريل من

هذا هو الكتاب المشهور في بيان...

فصل في بيان...

هذا هو الكتاب المشهور في بيان...

المشهور برب المغير باعتبار مشرق الزمان والعود وبسر  
الزمان والارواح ايضا اشتهاه في جميع وجه الارض في جميع  
اسماء الكتب مناهة القوائد والوافية والكافية والمشارق  
بحث لم يكن المقصود لطافة لا يخفى فيه **قول** الشيخ  
نقل عن بعض الكتب اللغة ان الشيخ من ظهر فيه شركة  
النس وقال بعضهم مع من سبوا او احدى من سبوا  
المراد الى ثمانين وقد يلوح على من لم يبلغ هذا الشيخ  
للتبجيل فالتصحيح بفتح الراء الى وصفته بالشيخ  
للتبجيل وكان المراد منها هذا المعنى اذ المشهور ان الشيخ  
ابن الحاحب قتل شابا واعرابه ابا الجرح على البدلية عن  
العلامة او الرقع بتقدير هو او النقيب بتقدير اعني فلجرح  
اولي عدم التقدير فيه **قول** ابن الحاحب عطف بيان  
للشيخ وما يبع له الاخر الثالث وهو كنية صاحب الكفاية  
واسم عثمان وحرمة قطعة اذ لا يراد منه المعنى الاضافي  
**قول** تغذاه الله بغفرانه نقل عنه قدس سره الغد الشريفي  
وهو حاج المصاوير التقدمة الذنب في الصراح الغفران  
بوشيدن كناه فعلى الاول معناه سره الله فكأنه الذنب  
الذي هو لا يبق بجانبه بل من محض لطفه فضله من غير  
تفاعل ما هو المناسب باضافة الغفران اليه وعلى  
الثاني معناه سره الله فكأنه بستر الذنب الذي هو  
لا يبق بجانبه بل فلا تكرر على هذا المعنى ايضا بعد ملاحظة  
معنى اضافة الغفران اليه تعالى ويجوز ان يراد من الغفران  
الرحمة ويراد من التقدم بالرحمة العزم بها كما قال في الصراح  
تغذاه الله بمرحمته اي غمرها بها وقال في الصراح الغد الكبير  
غلاف شمسه وكأرو والغد بالفتح مصدر بمعنى جعل السيف

هذا هو الكتاب المشهور في بيان...











[illegible]

الاعتقاد عازبا بدينك فصرى

وهو ان يقال كان ينبغي ان يقتضيه  
بالسلف وعلا قوله عليه السلام كل امرئ مال  
لم يدا عنه من نفسه سلفه حتى يصدر به على سلفه  
انه ثوابه من كذا كذا ان يتبادر بالجملة من غير  
ترك العلم كذا ان يقال ان كذا ان  
يجعله سلفا لا الاكتفاء بما وقع في ضمن التسمية **قوله**  
لم يصدر به سلفه من كذا كذا ان كذا ان كذا ان كذا ان  
اي لم يجعل كذا ان كذا ان كذا ان كذا ان كذا ان كذا ان  
اي تصدير الما بسا بان جعله خبر **قوله** بهما لنفسه لهما  
والهضم بالاضاء والمهمله والبعث كلاهما بمعنى الكس على ما خرج به  
في تاج المصداق فيجوز القراءة بكل منهما واما على ما في بعض النسخ  
وما يفهم من القراح ان الهمزة بالمهمله والكس بالبعث الا انكسار  
دون الاكسار فهو بالمهمله هنا اذ المعنى على الكس فانه المنع  
بتقدير اللام فلان يكون فعلا فاعل الفعل للعكس به و  
والكس فعل كذا دون الاكسار فان كس بهما مفعول لقوله  
لم يصدر به سلفه قيد له ومنه حكم النفي انه اذا دخل على كلام فيه  
قيد يتوجه الى القيد فيكون معنى الكلام ان الشيخ لم يصدر به  
كمد الله لهما من صدر به لآخر آخر ولا يخفى عدم ارادة هذا اللفظ  
وعدم صحته فكس الامر ايضا لكس هو قول لقوله لم يصدر به  
التصدير الذي خل فيه النفي والما سلفه قيد للنفي اي عدم  
التصدير لللفظ لا للمعنى حتى يكون المعنى ان التصدير الكاين  
لللفظ المنفي او هو قيد لفعل مثبت لزم من هذا الفعل المنفي اي  
ترك التصدير مضافا لنفسه قوله تخيل ان كتابه لم يتجمل نفسه  
او تخيل تخالفا من طالع كتابه **قوله** بداء بتعريف الكلام مختلف







اصداً حقيقياً وادراكاً فائزاً في المنهج - كونه سبباً في الاستعداد الى ما ينبغي تداركها من الدلائل الهامة مع عدم تميزه في جميع المعنى المذكورة - انما يضاف الى انما هو حاد في المعنى  
الاول - ويجوز ان يكون بالذات المصلحة والى المنهج - او له صلة وكل ما يمتنع الشك في ان المعنى قطعاً عما هو حقيقة الرجوع الى المذكور - حسن في

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

على وجهين المعلومين من التعريف فاعرفه **قول** وقدم  
الكلمة أي قدم الكلمة باعتبار التعريف كما هو المناسب السابق  
اعني قوله **بدا** بتعريف الكلمة والكلام او قدم الكلمة باعتبار  
التعريف والتقديم كما هو المناسب لللاحق اذ جعل  
قوله **ككون** افراد **باجزاء** كلمة افراد **علة** لتقديم تعميم الكلمة  
على تعميم الكلام وقوله **مفهومها** اجزاء من مفهومها **علة**  
لتقديم تعريفها على تعريف بطريق اللف والنشر المستحسن  
**قال** **ككون** افراد الكلمة **خروا** من افراد الكلام لا يكون  
**باعتبار** التقديم تعميم الكلمة على تعميم الكلام اذ التعميم  
يكون للمفهوم لا للافراد **قال** **التعميم** ان كان للمفهوم  
لكثر الافراد **المحذوفة** متصورة فيه **والفرض** منه تمييز بعض  
الافراد عن البعض الآخر **قول** **ككون** افراد **باجزاء** افراد الكلام  
ومفهومها **اجزاء** من مفهوم المراد من الكلمة والكلام المضاف اليها  
الافراد هو المفهوم لان الافراد يكون للمفهوم ومن الكلمة  
والكلام المضاف اليها المفهوم **هو** اللفظ اذ المفهوم يكون  
للفظ فلما بد من القول بالاستخدام فرار جامع التعميم من المضاف  
اليها المفهوم **والمراد** من خبرية افراد الكلمة لافراد الكلام  
ان فردا **ثامنا** افراد الكلمة **جزء** في كل فرد من افراد الكلام **ومع** خبرية  
مفهوم الكلمة لمفهوم الكلام ان مفهوم الكلمة **ما** خوذ من  
مفهوم الكلام **حيث** قال الكلام **ما** تضمن كلمتين **بالاسناد**  
**قال** **ككون** مفهوم الكلمة اللفظ الموضوع **لكم** في المفرد **وما**  
**هو** جزء لمفهوم الكلام **انما** هو نفس الجملة لان تلك المفهوم  
التفصيلي **قلت** لمفهوم الكلمة اعتبار ان اجال وتفصيل  
وهو باعتبار الاجال **بدلول** بنفس الكلمة فهو هذا الاعتبار **جزء**  
لمفهوم الكلام **حيث** يراد من الكلمة **الماخوذة** في تعريفه هذا

کریه مثل جگر صبر پد قلم

فكلمة قال الكلام ما يقترن  
بغيره موضوعين

[illegible]



المفهوم الاجمالي قال قلت لا يجوز ان يرد بالكلمة المذكورة في تعريف  
الكلام مفهومها والامام شيخنا العبد نعم والمفهوم **قلت**  
عدم التعدد في المفهوم اذا اخذ المفهوم من حيث هو اما اذا اعتبر  
من حيث حقيقة **فمن** الافراد في التعدد والماخوذ في تعريف  
الكلام هو المفهوم باعتبار حقيقة **فمن** الافراد من فلهذا اعتبر  
بلفظ التثنية واعلم ان المقدمة الثانية بهذا الدليل مطوية  
بسواء جعل مجموع المعطوف المعطوف عليه ليلا واحدا او جعل  
كلما منها دليلا آخر وهي ان الجزء مقدم طبع على الكل فينبغي  
ان يقدم وصنع الدلائل لم يحالفه الوضع الطبع فان **قلت**  
لو جعل المجموع دليلا واحدا لاجابة الالمعطوف عليه اعني كونه  
افرادا بجزء اخر افراد الكلام على تقدير ان يكون المدعى تقديم  
تعريف الكلمة على تعريف الكلام اذ ينبغي تحريته مفهوم الكلمة مفهوم  
الكلام في وجه تقديم تعريفها على تعريف **قلت** نعم لكنه ذكره  
ليظهر تقدمها بحسب الوجود والماخوذ ايضا فيكون اشارة  
الى ان تقديم تعريف الكلمة بحسب الكتابة في هذا الكتاب يوجب  
الموافقة في التقديم بين الوجود والاربعه الكتبي واللفظي وا  
والذهني والماخوذ في ذكره في بعض المواضع ان كل واحد من المعطوف  
والمعطوف عليه كونه مفهوم بجزء من مفهومه وكون افراد  
جزءه افرادة اشارة الى وجه آخر لتقديم تعريف الكلمة على تعريف  
الكلام **ونظير** لان كون افراد الكلمة من افراد الكلام  
لا يستدعي تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام جواز ان يكون  
افراد الشيء جزء الافراد شي آخر مقدما على ان الشيء الثاني  
بحسب المفهوم مقدما على الاول كالمفرد والمركب كونه  
كتب الخبز فان افراد المفرد جزء افراد المركب لكنه قل  
مفهوم المركب على المفرد لكونه وجوديا ومفهوم المفرد عدديا

المؤلف

لتوقف معرفة الاعداد على ملكاتها مما تخرج بذلك الحق  
 الرازي في شرح الرسالة الشنسية ثم اعلم انه جعل بعض  
 المحققين هذا الكلام اشاراً الى اربعة تقديم الكلية على  
 الكلام الاول توقف حق مفهوم الكلام على مفهوم الكلية  
 والثاني توقف حق مفهوم الكلام على معرفة مفهوم  
 الكلية وعلى املا الامر من جزئية مفهوم الكلمة من مفهوم الكلام  
 والثالث توقف حق فرد الكلام على فرد الكلمة والرابع  
 توقف حق معرفة فرد الكلام على معرفة مفهوم فرد الكلمة  
 وكلا الامر من جزئية افراد الكلية افراد الكلام ويرى على الوجهين  
 الاخيرين اذا كان على التقديم تعريف الكلية على الكلام به والنظر  
 المذكور انما الا ان يقال الوجهين الاخيرين على التقديم  
 الكلية واقسامها على تقسيم الكلام واقسامها اشرفها اليه  
 اولها **فقال** العلم الفاء للتعقيب مدخولها اما معطوف  
 على بداء فالمعنى لما اراد الا ابتداء بتعريف الكلية والكلام  
**فقال** الكلية كذا والكلام كذا او معطوف على قدم فمعناه  
 لما اراد تقديم تعريف الكلية فقال الكلية لفظ الح والما قد رنا  
 الارادة في نظم الكلام لان الابتداء بالتعريف او تقديم  
 التعريف انما يحصل بان يقال في اول الامر الكلمة فليس قوله  
 الكلمة كذا تعقيب ابتداء او التقديم بل تعقيب الارادة وقد  
 جوز بعضهم ان يكون الفاء للتفسير تعقبات الابتداء بتعريف  
 الكلمة او التقديم لتعريفها في القول في اول الامر الكلمة كذا  
**قوله** فكل حي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام  
 قال الامام الرازي الاشتقاق على نوعين الصغير والكبير  
 فالاصغر كاشتقاق صيغ الماء والمضارع واسم الفاعل  
 والمفعول وغير ذلك من المصدر والكبير هو تغليب اللفظ

[illegible]



المركب من الحروف في انقلابه المحتملة مثلا اللفظ المركب  
 الحرفين كاليم والنون يقبل انقلابين كيم ونم واللفظ  
 المركب من ثلثة احرف يقبل ستة انقلابا لانه يمكن جعل  
 كل واحد من الحروف الثلاثة اول هذا اللفظ وعلى كل منه هذه  
 الاحتمالات الثلاثة يمكن وقوع الحرفين الباقيين على وجهين مثلا  
 اللفظ المركب من الكاف والهم واليم يقبل ستة انقلابا  
 كلكم كلكم كلكم كلكم كلكم كلكم واللفظ المركب من اربعة  
 احرف يقبل اربعة وعشرين انقلابا وذلك لانه يمكن جعل  
 كل واحد من الحروف الاربعة ابتداء تلك الكلمة وعلى كل منهن  
 التقديمات الاربعة يمكن وقوع الاخر الثلاثة الباقية على  
 ستة اوجه كما هو الحال في كل من ضرب الاربعة في الاربعة  
 اربعة وعشرون وعلى هذا القياس المركب من الحروف الستة  
 فالمشتق منه في هذا الاشتقاق هو اللفظ المركب  
 من الحروف المحصورة من غير اعتبار ترتيب حصولها و  
 المشتق هو اللفظ المركب من تلك الحروف بل بغير ترتيبها  
 المحصورة ثم اعلم ان المراد من الاشتقاق الواقع في قولهم  
 هذا اللفظ مشتق من ذلك اللفظ هو الاشتقاق الاصغر عابدا  
 وعرفنا انما نسل المحنة بقول الاشتقاق ان يجرى بين اللفظين  
 تناسب في احد المدلولات الثلاثة وشرط كافي في جميع الحروف  
 الاصيلة او في اكثر مع تقارب باقي الحروف ويرد على هذا  
 التعريف ان احدهما ان يصدق على كل من الضاربان  
 والمضروب مثلا بالنسبة الى الآخر مع انه ليس احدهما  
 مشتق من الآخر والى ان هذا التعريف يقتضي ان المشتق  
 هو المناسبة بين اللفظين وقد يجاب عن الاول بان المراد من  
 التناسب التناسب الذي به يكون احدهما مرودا الى الاخر او

وادخل

او ما هو ذاته لا شك ان بين الضاربان المضروب لم يشك  
 ذلك التناسب بل بين الضاربان والضرب المضروب في الضرب  
 ولا يخفى عدم الضربا ما يند او عن الثاني ان الضاربان في الضرب  
 والمراد وادخل ان احد اللفظين مناسبا في اللفظ بالآخر فالشئ  
 هو اللفظ قال العلماء التفتت الى في التلويح الاشتقاق بعصر  
 ثبات باعتبار العلم فيقال هو ان يجرى بين اللفظين تناسبا  
 في اصل المعنى والترتيب في واحد الى الآخر فالكلمة ووجه  
 مشتق والمراد من مشتق مشتق منه ثبات باعتبار العمل  
 فيقال هو ان يجرى بين اللفظين تناسبا من حروف الاصول  
 وترتيبها فيجعل الالف باينا معناه فالماخوذ مشتق  
 والماخوذ من مشتق منه فما وقع في عبارة بعض  
 المحققين من ان الاشتقاق هو رد الكلمة الى اخرى استلزامها  
 في اللفظ والمعنى هو تفتت الاشتقاق باعتبار العلم وانما  
 قال قبل الكلام والكلام مشتقان من الكلام اشارة الى كنفه  
 هذا القول وذلك لان التناسب بينهما يمكن المشتق و  
 المشتق من الالف باعتبار ان الثاني المحصول الذي هو الهم  
 معنى اخرج الى الثاني الذي يفتق الهم وهو ليس مدلوله  
 مطابقا للمشتق ولا تضمنت ذلك ظاهر ولا التزاما  
 حيث لا يفهم منه بل هو يحصل من بعض افرادها فلا يخفى  
 بعد هذا الاشتقاق قوله وهو الجرح الجرح بفتح الجيم مصدر  
 جرحه بفتح الجيم العينة فيها واما الجرح بفتح الجيم فهو اسم الجرح  
 الجرحه قوله الثاني في معانيهما في النقص كالجرح في التعليل  
 لاثبات جزء المدعى بقدر الكلام اي غير الكلمة والكلام والكلم  
 مناسبة في اللفظ والمعنى اما المناسبة في اللفظ فقط واما في  
 المعنى فلثانيهما في النقص كالكلم الذي هو الجرح قال

في  
 في

الاشتقاق في اللغة الاخرى لثباتها في اللفظ  
 والمعنى المشهور من اللفظ في اللغة العربية ان يدخل  
 في اشتقاق من اللفظ في اللغة العربية ان يدخل  
 في اشتقاق من اللفظ في اللغة العربية ان يدخل

في  
 في



بعض المحققين ان انتهى بطلان الثاني في التشبيه بالجمع يكون  
جاء في الالفاظ باعتبارها ثانياً لها الحسنة والسنة لكن قوله  
وقد عبر بعض الشعراء الى يدل على انه اراد الثاني باحداث الالفاظ  
وفيه تأمل **قوله** وقد عبر بعض الشعراء نقل عن الشيخ الكاظم  
ان قائل هذا الشعر امير المؤمنين علي ابن ابي طالب صحابته  
ولعل هذا لم يبلغ الشايع والآن لم يبق عنه بعض الشعراء  
والمقصود من هذا الكلام ان في هذا التشبيه علامة معتبرة فيما  
بينهم **قوله** حيث يحتمل التعليل والمكان **قوله** احراق السنان  
لها لا لانيام الجراح جمع جراحة كسبيرة لحم معنى حشكي السنان  
سريزة ويزني امر جزي الامنيام مرموز الغيرة بوشة  
وفراهم مدن **قوله** ولا ينام ما جرح اللسان التي اجاء بمغنى  
اللغة والباحثة المحسوسة وكلاهما تختم هنا **قوله** والكلم  
بكلام جنس لاجمع قبل هذا البحث يقرب له ادنى مشابهة  
بهذا المقام باعتبار كون الكلم مقابلاً للكلمة والآوانة  
لتحقيق الكلمة لان معرفة معنى الناء في الكلام انما هي تخفيف  
الكلمة به يعرف ان الناء للفروق بين الواحد والجمع واللفظ  
بين الواحد والجنس **قوله** كثر وتمرة فان لك ما القايذة في ذكر  
تمرة في المشبه به وما معنى التشبيه **قوله** المعنى ان العلم  
جنس الناء اذ اريدت عليه معنى للوحدة كما ان تمر جنس  
والناء فيه للوحدة فكأنه شبه العلم بالتمر والتمرة بالتمرة فان  
لا شك في انهم لا يطلقون العلم الا على الثالث فصاعداً  
ويطلقون التمر على الواحد والاثنين ايضاً فاما يكون الكلمة  
جنساً كثر فكيف شبه به **قوله** ما وقع من الفرق بين  
التمرة ان لا يستعمل الا على الثالث فصاعداً بخلاف التمر انما  
نشأ منه الاستعمال حيث عرف العلم بعد التخصيص ونحو التمر

نقل عن البخاري رحمه الله قال قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام في الدنيا ما يبلغ ذكرك إلا ما  
ولا يخفى على المتتبع أنه أمة كريمة على كذا فإنه رحمه الله صرح نفسه بأن عالمه من الشعراء حيث قال ما جازاك إلا ما عدا ربك

على صفة الاصل وما عرض بحسب الاستعمال لا يفتح في الشبهة  
الذي هو بحسب اصل الوضع ويقتل بحتم ان يكون كثر وتمرة  
مثال للجمع المنفي وواحدة يعني ان العالم ليس كجمع واحدة الطل  
كان ان يمزج مجمع تمرة واحدة كاذبة اليه اثنان جار الله في  
بعض قضايا **قوله** بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلام الى  
وجه الاستدلال ان الطيب في الآية وقع صفة للكلمة  
فلو كان الكلام الواجب اثبت صفة والكلمة بالحل وكذا  
المقدم قبل اعتبار الثابت في الجمع بحسب التنازل يجوز  
ان لا يقتصر التنازل في بعض البتة كيث - و بان المفرد لا  
يفع صفة للجمع الا بهذا التنازل فلا بد من ثابته فان قيل  
هذا الدليل اما بآيات الجنسية او لنفي الجمعية او كليهما  
وفي الاول لا يثبت المدعى على الكتاب بلزم بقاء اصل المدعى  
وهو الجنسية بلا دليل على الثالث لان التفرقة فلتنا  
الكل محتمل وانما الدليل بانضمام مقدمة هي عدم القول بما  
بالفصل بين الجمع والجنس في هذا المقام واعلم انه استدلال  
بعدم جمعة الكلام بان هذا الوزن ليس من اوزان تصغير  
المفرد ومنه منع **قوله** ويقتل جمع واليه هب الجوهري وجها  
الكتاب وبعض من النحويين حيث قالوا اوجع الكلمة كلمات وكلم  
وقيل في التوضيح بين مذاهب الجمهور - وهذا القول ان  
قال ليس كجمع اراد انه الجمع المستعمل في المعنى ليس كجمع بحسب  
اللفظ والوضع ومنه قال انه جمع اراد انه مستعمل في معنى الجمع  
حيث لا يطابق الا ما فوق الاثنين **قوله** حيث لا يقع الا  
على الثلاث مضاعف اكله حيث للتعليل وقوله مضاعف احوال  
عامة تحذف تقدير الكلام لانه لا يقع الا على الثلاث فيزداد  
ما يقع هو عليه صاعدا لا يحتمل ان المقصود منه هذا الدليل انما

كان الكمال جعلاً وخلقاً بالذات والصفات  
لان تذكير اللفظ لا يدل على انفراد الموصوف في ذاته  
ان يكون تأويل الموصوف بالذات كما قاله صاحب  
الكشاف في قوله تعالى وكانوا من جنس واحد  
فما راجع الى جماعته

عدم الصوم  
فصل في ما يقع فيه  
فصل في ما يقع فيه  
فصل في ما يقع فيه

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

جراحیات سنان آمد فراهم جراحیات لسان نیست مرهم

كلية جامعة دمشق

بدرعا بمذخره البقره كما في - تصفير



نحوه على الامم منطل من اجله

هذا هو الوجه في ان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

الجمعية التي نفاها لظهور اى الجمعية باللفظ ولا شك في عدم اثباته لهذا الدعوى لو كان مثبتا يلزم ان يكون مثل التوهم...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

بمعنى واحد

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

نوع وكثيرا ما يطلق لام الجنس على هذا القسم كما في ما ذكرناه واما ان يقصد الى هذا المفهوم من حيث تحققه في ضمير فرد...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...

فان اللفظ لا يثبت له معنى واحد بل هو مشترك بين جملة من المعاني...



وَأَمَّا جُلُودُ بَعْدَ جُلُودِ بَعْدَهُ  
لِيُصِغَ النَّاسُ بَيْنَ  
الْبَعْثِ فِي الْأَرْبَةِ  
مَا هُوَ أَسْكَرُ



الف

والقول غنايل الميزان حصن من كثرة لا يتبع تعميم الميزان لابل العربية والبلغارية  
فهم حصول القول بالتركيب المطلق صحيح من سكتنا في الاشارات وصاحبها  
عليه كافة الثقات في تعريف القضية والتجزئة الميزانيات واتفاق النجاة  
اللفظ بارادة ما يتلفظ به اصالة ولا يخفى انها خارج الحركة  
الاعرابية دون الحروف الاعرابية لكونها تتلفظ بالاصالة  
وما قيل انها تجزئة بقيد الوضع عن تعريف الكلمة مردود بما  
ذكره الشارح في بحث الفاعل منه ان الاعراب اذ الالوضع  
**قول** حقيقة او حكما مهلكا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا  
تعليما لا الالوضع توهم عدم مجامعته تعريف الكلمة بسبب خروج  
القضايا المستمرة عن الالفظ والالوضع توهم عدم الاحتياج  
الحقيد الوضع في تعريف الكلمة بسبب خروج الماهل عن الالفظ  
والثالث كدفع توهم عدم الاحتياج الى قيد الافراد في  
تعريف الكلمة بسبب خروج التركيب عن الالفظ وانما قدم  
الماهل على الوضع مع شدة الموضوع واعبنا الوضع في  
الكلمة لان المقصود من التعميم منها ادخال الماهل في  
اللفظ اذ لا ترد في قول الموضوع فذكرنا اهمه ولبعد  
الاجمال على الوضع في الواقع اذ اللفظ ينفي اولنا غير موضوع  
ثم موضوع لمعنى فصل عنه قدس في الحاشية وانما قال  
موضوعا ولم يقل مستعلا كما في عبارتهم المشهورة بينها  
على ان مرادهم المستعمل هو الموضوع والاليلزم الواسطة  
بين الماهل والمستعمل وهو لفظ وضع لمعنى قبل ان يستعمل  
واعلم ان الظان يكون تلك التعيمات الثلاثة لما  
الموضوع في ما يتلفظ ولا يبعد ان يجعل التعميم انما اعني قوله  
مهمل او موضوعا ما يتلفظ به لانسان حقيقة اذ الملفوظ  
الحكمي لا يكون مهمل او يجعل التعميم الثالث بالنسبة الى الالفظ  
الموضوع اذ الماهل لا يتصف بالافراد والتركيبات بل  
واللفظ الحقيقي الاليلزم روبا حقيقيا ما هو متعابكة الجازي  
يرد على المسنوي ايضا لفظ حقيق في الالفظ موضوعا عرفا

[illegible]



قوله ولم يوضع له لفظ حقيقة او حكما بل اراد بالحقيقة  
بما هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر  
فانما هو الذي هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر

كل ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما بل اراد بالحقيقة  
بما هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر  
فانما هو الذي هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر

قوله ولم يوضع له لفظ حقيقة او حكما بل اراد بالحقيقة  
بما هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر  
فانما هو الذي هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر

قوله ولم يوضع له لفظ حقيقة او حكما بل اراد بالحقيقة  
بما هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر  
فانما هو الذي هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر

بالهواء بسبب توجه المعلول للقرع الذي هو المنوي بلفظ  
الحقيقي ولم يوضع له لفظ فيمكن من العبارة مع انه ما  
لا حاجة اليه بوجه انه لابد في اللفظ الحقيقي من ان يوضع بازائه  
لفظ مع انه ليس كذلك فيمكن ايضا جواز ارجاع الضمير الى المنوي  
فهذا الضمير الرابع اليه موضوع بازائه لكنه يوضع عام ولا بد  
ان يحتمل العبارة على انه لم يوضع له لفظ بوضع محقق ويمكن  
ان يقال ان العبارة يجوز ان يكون بيانا وتوضيحا لقوله  
ليس مقوله الحرف والصوت فالمعنى انه لم يبين من الحروف  
والاصوات لفظ يتحقق ذلك المنوي كما في اللفظ الحقيقي فلفظ  
هذا لا يرد شيئا فقلناه وذكر بعض المحققين انه لم يوضع  
لفظ بازاء المنوي فليس اضرب الالفاعل المفعول في غير  
ان يكون فاعل بلفظ واكتفى بغيره من غير لفظ غير اعتبار  
اللفظ فاقم مقام اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا  
جعل جزء الكلام المعقول فهو ليس مقوله معينة بل نارة  
يكون واجبا ونارة يمكنها جميعا او عرضا ونارة من مقولة  
الصوت واذ ارجع الضمير الى الصوت فقوله ليس مقوله الحرف  
والصوت اصلا ليس ما ينبغي فاحفظه فانه ما حفي على غيري  
حتى قال بعض الغضلاء لا ادري من اي مقولة هو فليست  
قولي بلغة انتهى كلامه ولا يخفى انه يرد على حمل هذا الحق في العبارة  
ما نقلناه وايضا يرد على ان الفاعل المفعول وان اعتبر جزء  
من الكلام الملفوظ في نحو اضرب من غير تلفظ لكن وضع بازائه لفظا  
في غير التركيب بوجه قوله يكون نارة واجبا ونارة يمكنها  
او لا شك ان ضمير ضرب ان كان راجعا الى زيد يكون الفاعل  
المفعول موزون وهو وان لم يعتبر في هذا الكلام بلفظ لكنه  
ومنع بازائه لفظ زيد قالوا ان يحمل كلام على ما قلناه

قوله ولم يوضع له لفظ حقيقة او حكما بل اراد بالحقيقة  
بما هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر  
فانما هو الذي هو عليه في الواقع لا كما هو عليه في الظاهر

بالهواء



ويقال ان المنوي في تحت ضرب غير الفاعل المعقول بل امر  
 ال عليه ليس من مقولة الحرف والقوة ولم يهن من الحروف  
 والاصوات لفظا لتحقيقه ولا يدري انه من اي مقولة كما ذكره  
 الفاضل الحنفي **قول** وانما عرفت انما توتيم من ان مثل  
 لفظ هو وانت بنى تحقيق ذلك المنوي فيكشف بقا لم  
 يوضع اللفظ فرغ بان لفظ المنفصل بنى تحقيق من المنفصل  
 لكنه قد يستعان ذلك المنفصل وقد يقال ان هذا القول  
 لتأيدانه لم يهن من اللفظ والمعنى انه ووضعه اللفظ كان  
 النعير من هذا اللفظ لكنه يعبر عنه باستعارة لفظ  
 المنفصل له فلم يوضع اللفظ **قول** واخره وادخل عطف على قوله  
 ليس من مقولة الحروف والصوت للعلل قوله غير واعنه المقصود  
 منه اثبات حكمة المنوي لا دفع التوهم المذكور وكبراه  
 مطوية تقديره بطريق التعلل الاول ان المنوي امر اجري  
 عليه احكام اللفظ وكلما اجري احكام اللفظ فهو اللفظ حكما  
 فالمنوي لفظا حكما **قول** احكام اللفظ منه كونه مستد اليه  
 ومعطوفا عليه في حال وغير ذلك **قول** فكان لفظا حكما لا  
 حقيقة تفزع على الدليل والمناسبات يقال فلم يكن لفظا  
 حقيقة بل حكما ليكون الاول تعريفا على الدليل الماد والاشي  
 على التا بطريق اللفظ والكثرة للرب لكنه احتار في الطريق  
 اشارة الى ان المقصود الاثبات كذا كذا كذا كذا كذا كذا  
 حكما ونفي حقيقة طبع لاثبات ذلك فتأمل ويجوز التفرع  
 عقيب المتفرع على ولي يقيد الامعان **قول** وحذف  
 لفظ حقيقة لما اشار اليه ان اللفظ حقيقة وكل من اراد ان  
 يبين ان المحذوف من القسم الاول من القسم الثاني ويحكم ان  
 يكون بين العباد مع ما سبق منه قوا اللفظ الى المنوي

هذا هو اللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل

والله اعلم بالصواب  
 واللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل

هذا هو اللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل

اللفظ المنفصل

اشاء الى زوما نقل الحصة قال في ابضاح المفصل ان  
 المستمر هو المحذوف لكن عبر المحذوف الذي هو الفاعل المستمر  
 صوتا للبيان وحذف الفاعل انتهى وجه الرد ان الحق ان المستمر  
 لفظا حكمي ولو كان محذوفا كان لفظا حقيقة ولم يحقق اللفظ  
 الحكمي فيه فلما احتاج الى تعميمه بلفظ به لانك اعترض الحقيقة  
 وحكمي **قول** اذ قد تعلق به الانك في بعض الاحيا فان لم  
 لفظه قد يفيد الفكرة في بعض الاحيا فاحدهما مستدرك لك  
 لانك ان لفظه قد مرهنا للتقليل لحوال ان يكون التحقيق كما في  
 قوله تعالى قد يعلم الله ولم يسئل فحوال ان يكون لتقليل المفعول اي  
 تعلق الانك ببعض المحذوف في بعض الاحيا او لتقليل  
 التعلل اي بتعلق به بعض الانك في بعض الاحيا او باعتبار  
 اللفظ اذ لم يكن محذوفا كان تعلقا في بعض الاحيا فاذا حذف  
 فقد تعلق في بعض الاحيا قبل ان اريد ان قد تعلق بكل  
 محذوف م وان اريد ان قد تعلق ببعض المحذوفات كما انه  
 نطق به بعض الاحتمالات الجواب بوج فالدليل لا يثبت  
 المدعى وهو ان كل محذوف لفظ حقيقة اجيب بان المراد  
 هو الاول ومعنى قوله كل لفظ محذوف قد تعلق به الانك  
 انه قد يمكن ان تعلق به الانك اذ فيه ان امكان تعلق كل  
 محذوف ثم كما يجب مثل هذا البحث في كلمات الله تعالى ولو سلم  
 فيسلم استدراك لفظه قد لا اذا كان للتحقيق **قول**  
 وكلمات الله تعالى داخله فيه اي من اللفظ والمقصود من  
 هذا الكلام دفع اعتراض توجه في هذا المقام من ان اعتبار  
 تعلق الانك في تعريف التعلق خرج عن كلمات الله تعالى  
 وكلمات الملائكة ولحق من حيث انها تعلمها الله تعالى والملائكة  
 ولحق مع انها الفاظ قد مر بانها داخله في اللفظ بسبب

ان اللفظ المنفصل

والله اعلم بالصواب  
 واللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل  
 وهو اللفظ المنفصل



انما يتناول اللفظ في كلامه لا في اللفظ  
نظري غايته على ما يكون له في الجواب واعطاء  
اللفظ

يتلفظ بها اللفظ في الجملة والمراد انها فاضلة ان يتلفظ  
به اللفظ او بما يتلفظ به اللفظ حكما كالمحمود فان قلنا  
كانت كلمات الله تعالى وكلمات الملائكة والجن كلها الفاظ  
فما الفائدة في ذكر اللفظ في تعريف اللفظ الموصوف لاجلها  
**قلت** ذكر اللفظ اشارة الى الاصطلاح انه ان لفظه  
جميع الكلام انما هو باعتبار تلفظ الانسان حتى ان اهل اللسان  
لم يطلقوا اللفظ على قول الله تعالى ولم يحقق من الشارع اذ  
في ذلك انه قد يقال ان الله تعالى لم يقل الا اذا الله تعالى  
فان قلنا ان ما يتلفظ به مغاير للشخص لما يتكلم به الله تعالى  
ولما يتكلم به للملائكة والجن فلما يمكن ان يكون ما يتكلم به الله  
والملك والجن بعينه ما يتلفظ به الانسان فكيف يجمع كسوق  
التعريف عليها **قلت** هذا توقيف فلسفي غير ملتبس عند  
الادباء بل المعروف عندهم ان اللفظ لا يتعد ولا يتغير بتغير  
المحل وتغيره وان المحال بالنسبة الى اللفظ كما لا يمكن  
بالنسبة الى الشخص المتكلم وان كان يجب التحقيق اللفظ  
الصناد عن شخص مغاير للصناد عن شخص آخر بل الصناد  
عن شخص واحد وقت مغاير لما صدر في وقت آخر عنه  
**قوله** اذ هي ما يتلفظ به اللفظ اي اذ هي ما يتلفظ به اللفظ  
اما بالفعل او من شأنه ان يتلفظ به وكلامه هو كذلك فهو  
لفظي ودعا ان يكون جميع كلمات الله تعالى كذلك ثم ان  
اريد البعض لا يتم التعريب فان قلنا ان جميع كلمات  
من جنس واحد فاما كان تلفظ الانسان في بعضها يتغير  
امكان تلفظ الباطن **قلت** الاتحاد في الجنس ممنوع ولو سلم  
فما استلزم امكان تلفظ البعض امكان تلفظ الكل المتكلم  
الايمان ان كثرة مثلها في المسافة القصيرة حكروا  
الوثنونية

ان جميع كلمات الله

اللفظ هو سوق اللفظ بل هو وجه يتلزم المطلوب وبعبارة اخرى فيقول اللفظ على انه

ومن البعيدة لامع اتحاد الجنس لا يقال المراد بما يتلفظ به اللفظ  
ما يتلفظ بنوعه وجميع كلمات الله كذلك اذ اللفظ بنوع الشيء  
لا يقتضي التلفظ بكل فرد من افراده بل يكفي التلفظ بفرد واحد  
لانا نقول اتحاد النوع في جميع كلمات الله تعالى ممنوع ولو سلم اعتبار  
نوع اللفظ في تعريف اللفظ بتلزم الدور اذ نوعه يعرف بهذا  
التعريف فالادان يقال في الجواب ان كلمات الله تعالى  
يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون بالفعل او من شأنه ان  
يتلفظ حقيقة او حكما كالمحمود لكن فيه بعد لا يجزى اذ اللفظ  
الحكمي المشهور هو المنوي لا غير **قوله** الدوال الاربع الح  
وكذا امثاله با مثل من باب النفاذ الدالة على ركوب السلطان  
والنقيب جمع نسبة وهي وضع لتعيين المقادير والاطلاق  
كذا قال الفاضل المحمدي فلم يتناول الفعل الدال على التعبر  
المشرك فهو ايضا امثاله **قوله** لا غير داخل في اللفظ قبل  
في الكلام اشارة الى ان كلام بعض الشارحين جعلوا  
اللفظ للآخر اذ عن الدوال الاربع بناء على ان النسبة  
بينه وبين القيود الباقية العموم من وجه والجد الفصل  
اذا كان بينهما عموم من وجه صار الاخر ازا بالجنس لجواز ان  
يعتبر الجنس فصلا والفصل جنسا ووجه كذا ان الاخر ازا  
عن الشيء خرج وخوله في تعريفه فلما لم يصدق عليه الجزاء الاول  
للتعريف فكيف يخرج عنه وفيه نظر وهو ان الرد انما يقع  
اذا كان مراد بعض الشارحين من الاخر ازا الاخر ازا بعد  
الدخول اما اذا كان مراده الاخر ازا الدخول فلما لم يصدق  
وفيه ان الجنس لا يندكر للشمول فذكرنا الاخر ازا الدخول  
لا يلزم ما هو منصفه فتأمل **قوله** لانه لم يقصد الوحدة التي  
قصدنا في اللفظ وهو صاحب الفصل فانه جعل منها

من البعيدة لامع اتحاد الجنس لا يقال المراد بما يتلفظ به اللفظ  
ما يتلفظ بنوعه وجميع كلمات الله كذلك اذ اللفظ بنوع الشيء  
لا يقتضي التلفظ بكل فرد من افراده بل يكفي التلفظ بفرد واحد  
لانا نقول اتحاد النوع في جميع كلمات الله تعالى ممنوع ولو سلم اعتبار  
نوع اللفظ في تعريف اللفظ بتلزم الدور اذ نوعه يعرف بهذا  
التعريف فالادان يقال في الجواب ان كلمات الله تعالى  
يتلفظ به الانسان اعم من ان يكون بالفعل او من شأنه ان  
يتلفظ حقيقة او حكما كالمحمود لكن فيه بعد لا يجزى اذ اللفظ  
الحكمي المشهور هو المنوي لا غير **قوله** الدوال الاربع الح  
وكذا امثاله با مثل من باب النفاذ الدالة على ركوب السلطان  
والنقيب جمع نسبة وهي وضع لتعيين المقادير والاطلاق  
كذا قال الفاضل المحمدي فلم يتناول الفعل الدال على التعبر  
المشرك فهو ايضا امثاله **قوله** لا غير داخل في اللفظ قبل  
في الكلام اشارة الى ان كلام بعض الشارحين جعلوا  
اللفظ للآخر اذ عن الدوال الاربع بناء على ان النسبة  
بينه وبين القيود الباقية العموم من وجه والجد الفصل  
اذا كان بينهما عموم من وجه صار الاخر ازا بالجنس لجواز ان  
يعتبر الجنس فصلا والفصل جنسا ووجه كذا ان الاخر ازا  
عن الشيء خرج وخوله في تعريفه فلما لم يصدق عليه الجزاء الاول  
للتعريف فكيف يخرج عنه وفيه نظر وهو ان الرد انما يقع  
اذا كان مراد بعض الشارحين من الاخر ازا الاخر ازا بعد  
الدخول اما اذا كان مراده الاخر ازا الدخول فلما لم يصدق  
وفيه ان الجنس لا يندكر للشمول فذكرنا الاخر ازا الدخول  
لا يلزم ما هو منصفه فتأمل **قوله** لانه لم يقصد الوحدة التي  
قصدنا في اللفظ وهو صاحب الفصل فانه جعل منها



Handwritten text in a cursive script, likely Persian or Urdu, on aged paper. The text is written diagonally across the page, starting from the top left and ending near the bottom right. The ink is dark, and the paper shows signs of wear and discoloration.

[illegible]

صنوما

ووضع غنمة ثم قد رآنا اصطفاه به في نظري به مصفاه به ولات أعلم ان يكون انكدر وما هو ينفذ من المكمدر  
١٢



المعنى بالموضوع فخرج وضع اللفظ المراد من التعريف فان المعنى  
في صورة الترادف ليس محصيا بالموضوع الواحد واما تخصيص  
الموضوع بالمعنى فخرج وضع اللفظ المشترك عن التعريف  
فان اللفظ في صورته المشتركة ليس محصيا بالمعنى الواحد  
بل موضوع لمعنى آخر ايضا ولهذا فان بعض المحققين الاول  
ان يقال الوضع تعيين الشيء انتهى كلامه واما غير التخصيص  
في كلامه فلا يبرر وهذا لا اعتراض واما تعيين الباء الى اللام  
في شئ يظهر تعلق بمعنى بقوله وضع وقال الفاضل المحن  
يحكم ان يجاب عنه بخبره تخصيص غير الجزء السليبي بان  
التخصيص يجب لجعل الجنب الحكم ولما كان لا وضاع في  
المشتركة في الالفاظ المترادفة مترتبة لم تحقق في لازمة  
المترتبة للاوضاع الا لجعل الواحد والمجمول الواحد  
وبان التخصيص ضا في لاحقيقه وبان معنى كل مترادفان  
مع حيث انه من انا جعل ذلك المترادف له لا يوجد في المترادف  
الاخر وان المشترك يجب كل جعل الا في معنى واحد وانما  
الفاضل المحن اني حال كون ذلك المحصن ملابا للمحتس  
التي يهيضمون الشرطية وبه يخرج تخصيصه وفي الهجاء  
لغرض التركيب انتهى وهذا ليس بمرضى للشراح لانه يخرج من  
الهجاء بقوله بمعنى بعضهم من كلام المحتس ايضا بتعيينه كما  
سبحي لا متى اطلق او اقل الاطلاق المذكور والاحسان  
في اصل اللغة الادراك بالحاسة وفي عرف اللغة العلم والاب  
فالتعريف الفاموس يقال احسنت اذا بريرة او علمت  
والمراد بانس هنا ابريرة تحس مقابلته باطلاق والمقصود  
من الترويد الاشارة الى قسمي الموضوع من اللفظ وغير اللفظ

الحمد لله الذي جعل في كل شيء  
دلالة على قدرته وكرمه

مراد المشرك

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰  
 ۲۰۱  
 ۲۰۲  
 ۲۰۳  
 ۲۰۴  
 ۲۰۵  
 ۲۰۶  
 ۲۰۷  
 ۲۰۸  
 ۲۰۹  
 ۲۱۰  
 ۲۱۱  
 ۲۱۲  
 ۲۱۳  
 ۲۱۴  
 ۲۱۵  
 ۲۱۶  
 ۲۱۷  
 ۲۱۸  
 ۲۱۹  
 ۲۲۰  
 ۲۲۱  
 ۲۲۲  
 ۲۲۳  
 ۲۲۴  
 ۲۲۵  
 ۲۲۶  
 ۲۲۷  
 ۲۲۸  
 ۲۲۹  
 ۲۳۰  
 ۲۳۱  
 ۲۳۲  
 ۲۳۳  
 ۲۳۴  
 ۲۳۵  
 ۲۳۶  
 ۲۳۷  
 ۲۳۸  
 ۲۳۹  
 ۲۴۰  
 ۲۴۱  
 ۲۴۲  
 ۲۴۳  
 ۲۴۴  
 ۲۴۵  
 ۲۴۶  
 ۲۴۷  
 ۲۴۸  
 ۲۴۹  
 ۲۵۰  
 ۲۵۱  
 ۲۵۲  
 ۲۵۳  
 ۲۵۴  
 ۲۵۵  
 ۲۵۶  
 ۲۵۷  
 ۲۵۸  
 ۲۵۹  
 ۲۶۰  
 ۲۶۱  
 ۲۶۲  
 ۲۶۳  
 ۲۶۴  
 ۲۶۵  
 ۲۶۶  
 ۲۶۷  
 ۲۶۸  
 ۲۶۹  
 ۲۷۰  
 ۲۷۱  
 ۲۷۲  
 ۲۷۳  
 ۲۷۴  
 ۲۷۵  
 ۲۷۶  
 ۲۷۷  
 ۲۷۸  
 ۲۷۹  
 ۲۸۰  
 ۲۸۱  
 ۲۸۲  
 ۲۸۳  
 ۲۸۴  
 ۲۸۵  
 ۲۸۶  
 ۲۸۷  
 ۲۸۸  
 ۲۸۹  
 ۲۹۰  
 ۲۹۱  
 ۲۹۲  
 ۲۹۳  
 ۲۹۴  
 ۲۹۵  
 ۲۹۶  
 ۲۹۷  
 ۲۹۸  
 ۲۹۹  
 ۳۰۰  
 ۳۰۱  
 ۳۰۲  
 ۳۰۳  
 ۳۰۴  
 ۳۰۵  
 ۳۰۶  
 ۳۰۷  
 ۳۰۸  
 ۳۰۹  
 ۳۱۰  
 ۳۱۱  
 ۳۱۲  
 ۳۱۳  
 ۳۱۴  
 ۳۱۵  
 ۳۱۶  
 ۳۱۷  
 ۳۱۸  
 ۳۱۹  
 ۳۲۰  
 ۳۲۱  
 ۳۲۲  
 ۳۲۳  
 ۳۲۴  
 ۳۲۵  
 ۳۲۶  
 ۳۲۷  
 ۳۲۸  
 ۳۲۹  
 ۳۳۰  
 ۳۳۱  
 ۳۳۲  
 ۳۳۳  
 ۳۳۴  
 ۳۳۵  
 ۳۳۶  
 ۳۳۷  
 ۳۳۸  
 ۳۳۹  
 ۳۴۰  
 ۳۴۱  
 ۳۴۲  
 ۳۴۳  
 ۳۴۴  
 ۳۴۵  
 ۳۴۶  
 ۳۴۷  
 ۳۴۸  
 ۳۴۹  
 ۳۵۰  
 ۳۵۱  
 ۳۵۲  
 ۳۵۳  
 ۳۵۴  
 ۳۵۵  
 ۳۵۶  
 ۳۵۷  
 ۳۵۸  
 ۳۵۹  
 ۳۶۰  
 ۳۶۱  
 ۳۶۲  
 ۳۶۳  
 ۳۶۴  
 ۳۶۵  
 ۳۶۶  
 ۳۶۷  
 ۳۶۸  
 ۳۶۹  
 ۳۷۰  
 ۳۷۱  
 ۳۷۲  
 ۳۷۳  
 ۳۷۴  
 ۳۷۵  
 ۳۷۶  
 ۳۷۷  
 ۳۷۸  
 ۳۷۹  
 ۳۸۰  
 ۳۸۱  
 ۳۸۲  
 ۳۸۳  
 ۳۸۴  
 ۳۸۵  
 ۳۸۶  
 ۳۸۷  
 ۳۸۸  
 ۳۸۹  
 ۳۹۰  
 ۳۹۱  
 ۳۹۲  
 ۳۹۳  
 ۳۹۴  
 ۳۹۵  
 ۳۹۶  
 ۳۹۷  
 ۳۹۸  
 ۳۹۹  
 ۴۰۰  
 ۴۰۱  
 ۴۰۲  
 ۴۰۳  
 ۴۰۴  
 ۴۰۵  
 ۴۰۶  
 ۴۰۷  
 ۴۰۸  
 ۴۰۹  
 ۴۱۰  
 ۴۱۱  
 ۴۱۲  
 ۴۱۳  
 ۴۱۴  
 ۴۱۵  
 ۴۱۶  
 ۴۱۷  
 ۴۱۸  
 ۴۱۹  
 ۴۲۰  
 ۴۲۱  
 ۴۲۲  
 ۴۲۳  
 ۴۲۴  
 ۴۲۵  
 ۴۲۶  
 ۴۲۷  
 ۴۲۸  
 ۴۲۹  
 ۴۳۰  
 ۴۳۱  
 ۴۳۲  
 ۴۳۳  
 ۴۳۴  
 ۴۳۵  
 ۴۳۶  
 ۴۳۷  
 ۴۳۸  
 ۴۳۹  
 ۴۴۰  
 ۴۴۱  
 ۴۴۲  
 ۴۴۳  
 ۴۴۴  
 ۴۴۵  
 ۴۴۶  
 ۴۴۷  
 ۴۴۸  
 ۴۴۹  
 ۴۵۰  
 ۴۵۱  
 ۴۵۲  
 ۴۵۳  
 ۴۵۴  
 ۴۵۵  
 ۴۵۶  
 ۴۵۷  
 ۴۵۸  
 ۴۵۹  
 ۴۶۰  
 ۴۶۱  
 ۴۶۲  
 ۴۶۳  
 ۴۶۴  
 ۴۶۵  
 ۴۶۶  
 ۴۶۷  
 ۴۶۸  
 ۴۶۹  
 ۴۷۰  
 ۴۷۱

تاریخ

ولو كان المراد منه علم لا يحصل هذه الاشارة ولم يبق لقوله  
اطلوع فائدة والاذا ان يقال متى سمع بدل اطلوع لزيد حسن  
مقابلته مع احسن الاحكام فعل المستفاد والمناسب  
مع السماع الذي هو فعله ايضا لا الاطلاق الذي هو فعل  
المضيد الا ان يقال لما كان الاطلاق قابلا للتصرف اريد  
المعنى العرفي منه لئلا يشكل التعريف بوضع الحرف وليست  
هذه القابلته في السماع احتارا للاطلاق **قوله** فهم من  
الشيء الثاني قال المحتسب اي ان لم يكن مفهوما او فهم  
فهم قصد والتفات فلما يرد شبهة تفصيل الحاصل انتهى  
حاصله ان متى اطلوع بمعنى كلما اطلوع والكلمة غير صحيحة فان  
عند الاطلاق ثانيا وثالثا لا يفهم الشيء الثاني والاول  
تفصيل الحاصل فلا بد ان يحمل على احد يبين المعنيين فان  
على بعد حمل الفهم بمعنى التفات يلزم عند الاطلاق ثانيا  
التفات الملتفت وهو ايضا بوجوب تفصيل الحاصل  
**قلت** عند الاطلاق ثانيا وثالثا يملتفت بالتفات  
جديد يربى بالاول حتى يلزم تفصيل الحاصل والتفات  
الملتفت بالتفات جديد جائز فان لم لا يجوز الفهم  
في المرة الثانية والثالثة بعلم جديد غير الاول فلا يلزم تفصيل  
الحاصل على تقدير كون الفهم بمعنى العلم ايضا فلا حاجة  
الى جعل الفهم بمعنى الالتفات **قلت** حصول فهم جديد  
هو صورة حاصله عن الشيء مع بقاء الفهم السابق غير ظاهر  
واما الالتفات مع بقاء الالتفات السابق فظاهر فلذلك  
جعل الفهم بمعنى الالتفات واعلم انه قيل ان تعريف  
الوضع غير جامع وغير مانع الا الاول فلعل عدم صدقه على وضع  
لفظ لم يعلم التكلم لا السماع بوضعه فانه عند الاطلاق

مجلس اول  
در بیان احوال و سیرت  
امیرالمؤمنین علیه السلام

الحمد لله الذي جعل  
في كتابه من العلم ما  
يعجز عنه الخلق  
ويعجز عنه الخلق

فهم من ان لم يكن من هذا او فهم من فهم  
فقدواتك تدبر رابطة الحصة العبد  
فان قال بوظيفة التقية التفت الملتفت على فهم بوظيفة التقية  
فان قال بالتفات جديد لا بالتفات الاول فان قلت على العلم كون  
الفهم بمعنى علم بغير فهم بالتفات جديد لا بالتفات الاول فان قلت  
بالجمله بمعنى التقية قلت على حصول الفهم الاول فان قلت  
حاصله من شئ مع وجوده بعد الفهم الاول فان قلت على حصول الفهم الاول فان قلت  
الحق مع بقاء التفت الاول فان قلت على حصول الفهم الاول فان قلت  
الفهم بمعنى التفت الاول فان قلت على حصول الفهم الاول فان قلت



منه  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

بالوضع العام والموضوع له بالخاص قد اجتزأ عن عدم ذكر الفعل  
هنا بان معناه عند بعضهم يفهم كما اطلق فلما خرج عن تعريف  
الوضع بالاتفاق فان بعضهم قالوا ان الفعل موضوع  
للحدث والنسبة الى فاعل ما والزمان فمعنى ضرب ضرب  
الواقع منه فاعل ما في الزمان انما يفهم منه هذا المعنى سواء  
اطلق ضرب مع الفاعل او بدون وهذا ضعيف اذا شاح و  
وساير المحققين وهو الى ان النسبة الى فاعل مخصوص  
معنى الفعل ولا يفهم معناه المطابق بدون ذكر الفاعل  
المخصوص اعلم ان حاصل هذا الاعتراض اذ تعريف الوضع  
غير جامع كزوج وضع الحرف عنه ويلزم منه عدم بامقنة  
تعريف الكلمة ايضا كزوج الحرف عنه بقيد الوضع وعدم صحته  
الكلمة ايضا الى الاقسام الثلاثة اذ الحرف ليس ضمما منه بل هو  
مباين له بسبب عدم تحقق الوضع بهذا المعنى **فيها قوله**  
حيث لا يفهم معناه متى اطلق لا يقال هو العبارة ان تبا  
متى اطلق او احسن اذ قيد احسن ايضا معتبر فيه التعريف لانا  
نقول قيد احسن لتبا وال موضوعا الغية اللفظية كما سبق  
والحروف من الموضوعات اللفظية التي قيد اطلق لتبا ولها  
فلما جاز في الحروف الى قيد احسن كما لا يخفى **قوله** بل اذا اطلق مع  
ضم ضمنية فالعوض المحققين الاول ان يقال بل متى اطلق مع  
ضم ضمنية انتهى اذ معنى الضمنية هي الحروف عبارة عن مطلق  
الحروف يفهم معناه كلما اطلق ويمكن ان يقال مراده قدس سره  
بل اذا اطلق وهذا الاطلاق الجزئي اطلاقه مع ضمنية **قوله** واجيب  
المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا فان قلت اذا قلنا انه حرف جزئ  
او مركب من حرفين ولا شك ان هذا الاطلاق صحيح مع انه ليس لهم  
معناه الحرفي فالاشكال باق قلت المراد الاطلاق الذي كان

قوله وارجب بانك الورد منى الحلى اه لا يقال ان آفة اقلنا من حرف جر او كرت من حرفين كون به الاطلاق والطلاقانجا مع انه لم يفرق  
مغناه فالانفصال في على حاله لا يتواركان الورد والطلاق الصحيح الاطلاق الصحيح الذي كان لا حائل له آفة الخرج والاطلاق  
الذكر كونه ليس الا جاك بال حال آفة لغيره غير يكره انما اذا قلنا خرجت من البصرة كانه به الاطلاق والطلاقانجا لا اجل  
ارادة الصنف الخرج وهو نسبة بين الخرج والبصرة مع انه لم يفرق مغناه الذي به بين الخرج والمخرج والاشارة  
في خرج وضع كل من الت نسبة بمعنى به الخرج والمخرج والاشارة وان فهمت النسبة بين الخرج والمخرج







مثلا بالنسبة الى الغالب لم يوصفوا لفظا بغير مثال لانه يصح على ما  
 شانه ان يقصد بلفظا بغير مع انه كيش معنى بالنسبة الى الغالب  
 زيد فان كل المراد بالامكان امكان الاستعداد او اي ما  
 يستعد ان يقصد بشئ والشئ لا يستعد ان يقصد بشئ الا بعد  
 وضع ذلك الشئ له فان دفع مادة الجرار وامثالها **فك** ح **ج** ح  
 معاني التضمنية والالزامية والمدلولية بدلالة الطبيعة  
 والعقلية ايضا فلو انما في التبع الذي ذكرتم انفا وقيل المراد  
 بالقصد القصد بالوضع بعد العلم بالوضع فينتج ان يتركب  
 نحو زكا اتركب في توصيف المعنى بالافراد كما ينبغي ان يقصد  
 سابق على الوضع فلم يقصد التعريف على المعنى الذي لم يقصد  
 قبل الوضع بشئ الا ان يقال يصدق عليه ان يقصد  
 بشئ فالمراد به المعنى وفيه **قوله** فهو اما منفصل اسم مكان  
 بمعنى المقصد شارة الى المعنى اللغوي واسم المكان يجوز ان يكون  
 من المصدر المبنى للفاعل بمعنى محل القاصد به او المبنى للمفعول  
 بمعنى المقصد به فان **فك** محل الشئ ببيان مفعوله اطلاق  
 المعنى الذي مر اصل اللفظ بمعنى محل القصد على يقصد به الشئ لم  
 يكن من قبيل اطلاق اسم العام على الخاص كما هو الشائع في  
 المنقولات **فك** ثم كنه غير واجب بل الواجب وجود  
 المناسبة بين المعنى المنقول عنه والمنقول اليه ولا شك  
 في وجود المناسبة بين الطرفين للمفعول حيث يقع نقل  
 اسم احداهما الى الآخر وعلى هذا لا يخفى انه يقع اعتبار المفعول اسم زما  
 ايضا ولا يظهر فائدة خفيص اسم المكان وعلم ان يقال بالانطلاق  
 القصد الى المفعول يقع ان يقال انه محل نقل القصد فيكون  
 اسم المفعول تحت اسم المكان واحسن منه ويظهر فائدة  
 خفيص اسم المكان **قوله** او مصدر ميمي بمعنى المفعول اعطف

قوله وحذف معنى اسم مفعول جمل اسم بارفع واجب  
 وتلخيصه الى اصل اسم العام لا يقال ان قوله بمعنى فاعله في  
 شئته الى اصل اسم العام لا يقال ان قوله بمعنى فاعله في  
 او كسر ما وعلى الاول ان يكون محط فلا يقع قوله فيكون  
 وعلى الثاني ان يكون محط فلا يقع قوله فيكون محط  
 لا انقول انما يكون محط فلا يقع قوله فيكون محط  
 محط معنى اسم مفعول في قطع النظر من حيث هو كالمفعول  
 ماول في النفس مع قطع النظر من حيث هو كالمفعول  
 في العبارة نظر صريح

قوله لا يوصف الا بالانطلاق

على قوله

على قوله اسم مكانا على قوله اما فاعله على وزن مفعول على تقدير  
 المصدرية ايضا وانما اعتبر كونه المصدرية لانه لو كان يكون بمعنى المفعول  
 ليكون المعنى الاصطلاحي احسن في المعنى اللغوي وذلك لان المصدر  
 المذكور يكون بمعنى المقصود سواء كان قصد بشئ او لا وما يقصد بشئ  
 احسن منه فلذلك اتركب في نه تعد ونقل ذلك ان يجعل المصدر  
 منقول الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير جعل المذكور كما مر في  
 اللفظ فيكون من قبيل تسمية السبب اسم السبب وتسمية للزوم  
 بهم التام او تسمية المتعلق بفتح اللام بهم المتعلق بكسر  
 اللام وكون المعنى المنقول اليه احسن من المنقول عنه وفي تحته  
 غير واجب كما ذكرنا **قوله** او تحذف معنى عطف على قوله اما منفصل  
 ما على قوله اسم مكان او قوله او مصدر ميمي لا يخفى ان لا يتحقق لقوله  
 اما مفعول على كلمة اما لا يستعمل بدونه كمن يكون ح انشا  
 في المفعول ما فان **فك** على تقدير كون المعنى محط معنى يكون  
 على وزن مفعول فكيف يكون عدلا لقوله اما مفعول **فك**  
 المراد بقوله اما مفعول انه اما على وزن مفعول كسب صله ولا  
 شك انه اذا كان محط معنى يكون كسب صله على وزن  
 مفعول وبعد التحقيف ايضا لم يتعين انه على وزن مفعول  
 وبعد التحقيف ايضا لم يتعين انه على وزن مفعول لاحتمال كون  
 الياء الثانية تحذوف منه فيكون على وزن مفعول مفعول الذي  
 ذكرنا اذا اعتبرته في الاسل على وزن مفعول واما اذا  
 اعتبر كونه بالمفعول على وزن مفعول فلم يكن عدلا لقوله  
 اما مفعول فالمتوجية في العطف ان يقال ان قوله محط  
 معنى عطف على قوله اسم مكان او على قوله او مصدر ميمي  
 وقد مر في المعطوفين كلمة مفعول موصوف لهما وتقدر  
 الكلام المعنى اما مفعول صيغة نه اسم مكان او مفعول

قوله لا يوصف الا بالانطلاق

قوله وحذف معنى اسم مفعول جمل اسم بارفع واجب  
 وتلخيصه الى اصل اسم العام لا يقال ان قوله بمعنى فاعله في  
 شئته الى اصل اسم العام لا يقال ان قوله بمعنى فاعله في  
 او كسر ما وعلى الاول ان يكون محط فلا يقع قوله فيكون  
 وعلى الثاني ان يكون محط فلا يقع قوله فيكون محط  
 لا انقول انما يكون محط فلا يقع قوله فيكون محط  
 محط معنى اسم مفعول في قطع النظر من حيث هو كالمفعول  
 ماول في النفس مع قطع النظر من حيث هو كالمفعول  
 في العبارة نظر صريح

صفحة ٤



صيغة انه حصد ربي او يقطر حبيته انه محقق معنى ولا  
 خفاء في صحة هذا العطف واستقامة معنى الكلام **قوله**  
 اسم مفعول كرمي يجوز فيه الرفع بان يكون صفة كخفاو  
 خبر مبتداء محذوف الخبر بان يكون صفة معنى وهذا السب  
 شبه مرمي واصلاح معنوي كرمي اجتمعت الواو والياء  
 وسبقت الياء الاخرى بالتسكون فقلبت الواو ياء وكسر  
 قبل الياء واو غنت فصار معنى كرمي ثم خفف كذا في اخرى  
 الياءين وقلبت الفاء بعد فتح ما قبلها واخر هذا الامتثال بعده  
 لفظا مع بعد نظره في كلام العرب ان كان اقرب معنى كما  
 لا يخفى **قوله** ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع اي في مفهوم  
 الاصطلاح في المذكور بقوله يخص من شئ بشئ حيث لا بد ذلك  
 لان الشئ الثاني فيه هو المعنى لكنه لم يعبر عنه في ضم الوضع  
 بهذا العنوان فان لك المعنى اعم من الموضوع له كما مر  
 والشئ الثاني المعبر في الوضع هو الموضوع له فتغايرت  
 المعنى من نفسه عام بعد تعلق الوضع به بعينه هو الشئ الثاني  
 المعبر في الوضع **قوله** فذكر المعنى بعده مبتدأ خبر به لان  
 ارتباط المعنى بوضع مما لا يتصور كالتخال الوضع عليه ثم اذا  
 جرد الوضع عن الشئ الثاني الذي هو المعنى لا بد اخطأ الشرطية  
 التي يبرهن بقوله بحيث متى اطلق الى لانه قيد معين الى  
 الشئ المذكور فبعد تركها لا يرتبط ثم بعد ارتباط المعنى بالوضع  
 ملا حظ تلك الشرطية لزوال مانع الملاحظة ثم اعلم انه لما ذكر  
 اللفظ لا بد من خبره الوضع عن الشئ الاول المأخوذ في تعريفه  
 ايضا ليصح السناد وضع الى خبر اللفظ فبعد خبره الوضع عن  
 الشئين والشرطية المذكورة تبقى من مفهوم التحصيل  
 بحيث انما لم يتعرض الشارع فذكره الى خبره الوضع عن الشئ

من هذا الوجه  
 في قوله  
 في قوله

خبره  
 الكلام  
 كذا في الزاوية

الاول

الاول انما اقتصر على الخبرين عن الشئ الثاني لانه لم يقصد الى بيان  
 خبره لانه اذ هو ما يتوقف كل ناظر على قصد اليه لا يشار الى امر غير  
 بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا لخبرها لا ينافي  
 للواقع كما ذهب اليه غيره والخبر يد عن الشئ الاول لا مدخل له في ذلك  
 قبل اي فائدة في خبره الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه  
 بما زاد ذكر المعنى بعده مع انه لا ينافي مقام التعريف ومنه  
 الاختصار احيى بان الباعث في ذلك الاحتياج الى تقييد  
 المعنى بالافراد فلما بد من التصريح به ولا يخفى ان هذا الجواب  
 لا يقع على تقدير رفع مفعول وجعله صفة للفظ ويمكن ان  
 يقال ان قيد المعنى اذ ذكر به هذا العنوان ضرر كما يخرج من ذلك  
 المجهل لا المعبر في ضم الوضع بعنوان الشئ فلهذا جرد  
 الوضع عن الشئ الثاني وصرح بالمعنى **قوله** فيخرج به للملك  
 اي بقيد الوضع وانما اخرج بيان فائدة عن ذكر المعنى لان ما هو  
 المراد من خبره المقام انما يظهر بعد خبره عن المعنى وهذا الخبر  
 انما يعلم بعد ذكر المعنى وتحتقيق معناه ولانه لو قدم لربما توهم  
 بعد ذكر الخبر انه لا يخرج من تلك الامور المذكورة **قوله** والافعال  
 الدالة بالطبع اعلم ان الدال على الشئ ان دل علامة الوضع  
 فهو الدال بالوضع والافعال كان الدال امر اقتضى طبيعة شئ  
 وجود المعنى فهو الدال بالطبع كدلالة احوح على وجع الصدر  
 والافعال الدال بالعقل وبهنا بحث وهو ان المناسب يذكر  
 الالفاظ الدالة بالعقل ايضا كما ذكر الالفاظ الدالة بالطبع اني  
 ايضا خرج بقيد الوضع كالمركب والالفاظ الدالة بالطبع وجواب  
 انه اكتفى بذكر المركب عن الالفاظ الدالة بالعقل اذ الظاهر الماهل  
 في مقابلة الموضوع كما مر في الاشارة فيه قدس سره في بحث  
 اللفظ الى هذا فتناول بالمركب فاقطع على هذا لا بد من ترك

مقروء  
 في قوله  
 في قوله

قوله المعنى لا يحتاج الكلام  
 بالوجود حتى لو قيل  
 وضع لفظه كمن  
 يصح

فكل من المعنى منها كذا لان كل موضوع  
 على معنى بالانتماء امر فاراد ان يذكر  
 بالخطا بقتل او تقول الوضع امره ففان  
 فاذا ذكر الاول لا بد ان يذكر الثاني

في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله



الافاظ الدالة بالطبع ايضا او الماهل بهذا المعنى تناولها  
 قلت نعم لكن خرج بها ليزد الا تمام يتجاوز وجمعا لان فيها  
 مزيد البناء بالكلمة فتأمل قال بعض المحققين المراد بقوله  
 خرجت الماهلة الماهلة لا الكلبة بقرينة قوله بقيت حروف  
 الهجاء لان حروف الهجاء ايضا من الماهلة انتهى وفيه ان الماهل  
 في مقابلته الموضوع كما ذكرنا وحروف الهجاء موضوعه كذا لا  
 بازاء المعنى بل لغرض التركيب كما صرح به وللهذا بقيت في  
 وضع وخرجت بقوله المعنى فلم يتناولها الماهلة ويجوز اعتبار  
 قوله خرج بها الماهلة كناية **قوله** ان لم يتعلق بها وضع وتخصيص  
 اصلا الظاهر ان الضمير المحرور راجع الى الماهلة والفاظ  
 الدالة بالطبع جميعا ويجوز راجعها الى التام فقط للاهتمام  
 بشانها بسبب مزيد البناء بها بالكلية فظهر عدم تعلق  
 الموضوع بالماهلة وهذا هو الباعث في افرادها بالذكر مع تناول  
 الماهلة بها كما ذكرنا آنفا ثم في هذا الدليل اذا اخذت كلمة منع  
 ظاهر لحوار تعلق الموضوع ببعض منها واذا اخذت خريفة لا يتم  
 التعريف اذا لا ثبت المدعى كناية الا ان يقال المدعى خريفة  
 مفيدة بما لم يتعلق بها وضع اصلا واما الدوال بالطبع  
 التي تعلق بها وضع فلما خرج بقيد الوضع بل بقيد الجينية  
 كما صرح به بعض المحققين في الدوال بالعقل التي وضعت  
**معنى** **قوله** وبقيت حروف الهجاء الهجاء وتقطع اللفظ  
 نحو وفها حروف الهجاء حروف يقطع بها فيكون تركيب اللفظ  
 منها وهي التي تعديا سا بها كالف نانا جيم بيم حروفها  
 ايضا لبناء الفاظ منها **قوله** الموضوع عن التركيب التام  
 لما قبل واما في غرض من التركيب كناية بمعنى كونه متعلقا  
 ان يتركب الفاظ منها فينه ان الظاهر ان الموضوع فيها معنى الآخر

قوله حروف الهجاء في غير نظم انما هو من باب التخصيص لا التعميم  
 منها وان جردنا عن هذا بغير التخصيص ولا تخصيصها في كل  
 قول

الماهلة هي الحروف التي لا يتركب بها  
 الفاظ الدالة بالطبع  
 الماهلة هي الحروف التي لا يتركب بها  
 الفاظ الدالة بالطبع  
 الماهلة هي الحروف التي لا يتركب بها  
 الفاظ الدالة بالطبع

الآخر والابجاء بالمعنى تخصيص شي بشي ولو سلم فهي مخزومة عن الوضع  
 بالشرطية المعبرة فيه هي قوله بحث من اطلق او احسن اشئ  
 الاول منهم منه الشئ التام كما صرح بذلك الفاضل المحشي ونقلنا  
 عنه فيما مر فبقاء حروف الهجاء في بقيد الوضع محل بحث وللمجواب  
 ان التخصيص بمعنى التعيين لا التام وجوه التعيين حروف الهجاء  
 ثم بعد تجريد الوضع عن الشئ الثاني وملاحظة معنى في موضوعه  
 يكون قوله المعنى مقدما على الشرطية فيكون هو محرفا حروف  
 الهجاء قبل الشرطية فتأمل وانما من ايضا بان كثير من حروف  
 الهجاء وضع لمعنى كنهرة الاستفهام ولام الجارة وواو القسم  
 والفاطمة الخ غير ذلك من حروف الهجاء فلا يخرج بقوله المعنى ولا  
 يخرج اخرجها ايضا لكونها من افراد الكلمة فلا يخرج الحكم بخروج  
 جميع حروف الهجاء بهذا القيد واجب بان قوله الموضوع  
 لغرض التركيب لا بازاء المعنى لتقييد حروف الهجاء او لصف  
 مساوية لها فلم يخرجها بالاجزاع بعض حروف الهجاء فان قلت  
 حروف الهجاء من حيث انها حروف الهجاء لم يوضع لمعنى  
 ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها قلت نعم لكنه لا يخرج  
 الموضوع منها بقوله المعنى كما لا يخرج الدوال بالعقل من الفاظ  
 الموضوع لمعنى من حيث انها دوال بالعقل بقيد وضع بل خروج  
 جميع من الامور بقيد الجينية التي اعتبر من الخارج بهذا الحق  
 بعض المحققين **قوله** وخرجت لمعنى انما قال قيل هي موضوع  
 للاعداد عند اهل الحساب هي مع ما يفهم منها بقوله المعنى قلت  
 المراد بالمعنى المعنى المعبر اهل العربية فتأمل **قوله** فان قلت وضع  
 حاصل ان التعريف غير جامع لعدم صدق اللفظ الموضوع بآراء  
 الفاظ كلفظ الاسم والحرف والفعل وخروجها بقوله المعنى فغا  
 هذا كان الاول ان يقول قد وضع بعض الفاظ بازاء بعض الفاظ ليعني

قوله حروف الهجاء في غير نظم انما هو من باب التخصيص لا التعميم  
 منها وان جردنا عن هذا بغير التخصيص ولا تخصيصها في كل  
 قول

قوله وخرجت بقوله المعنى انما هو من باب التخصيص لا التعميم  
 منها وان جردنا عن هذا بغير التخصيص ولا تخصيصها في كل  
 قول



فساو التعريف اذا لفظ الموصوف يا زاء لفظ يجوز ان لا يكون  
 كلمة فلما يتقضى جمع التعريف فان لم بعد تعريف المعنى  
 بعينه بشئ كيف يصح هذا السؤال و ظاهر ان ما يقصد بشئ  
 يتناول اللفظ ايضا اذا قصد بشئ فلهذا لما كانت استعمال  
 اللفظ في مقابلة المعنى حصلت عند السائل مقدمة هي  
 وهي ان المعنى لا يكون لفظا فهو كلمة ما في تعريف المعنى مما هو  
 اللفظ **قول** فلما المعنى ما يتعلق به القصد اعترض عليه بان  
 المراد من المعنى على ما صرح به هو ما يقصد بشئ وهو ليس بعينه  
 يتعلق به القصد بل يخص منه وذلك ان اراد ان  
 المعنى يصح عليه يتعلق به القصد صلا اعم على الاخص  
 فلما يلزم منه كون ما يتعلق به القصد اعم من اللفظ يكون المعنى  
 اعم مما ترى ان الجوز يصح على الانسان والفرس لا يلزم  
 منه كونه اعم من الفرس كعم الانسان اعم من الفرس اجيب  
 بان اللام في القصد قوله ما يتعلق به القصد للمعنى خارجي  
 والمراد منه القصد بشئ فكأنه قال المعنى الذي هو ما يقصد  
 بشئ اعم من ان يكون لفظا او غير لفظا ومع هذا قال المعنى  
 يقصد بشئ وهو اعم من ان يكون لفظا او غير لفظا كان اوضح  
 واحصر واعلم ان حاصل هذا الجواب ان الكلمات  
 الموصوف بآراء الالفاظ لا يخرج بقوله المعنى لان المعنى اعم  
 من اللفظ وغيره وذلك لان المعنى ما يتعلق به القصد  
 وهو اعم من اللفظ وغيره فالمعنى اعم من اللفظ وغيره وفيه  
 ان قوله هو اعم من اللفظ وغيره طبعته والطبيعية لا  
 ينتج في كبرى الشكل الاول اجيب بان الطبيعية لا  
 ينتج بالانتاج الكلي جميع المواد واما في بعض المواد  
 فينتج كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان ناطق

فان كان المراد من المعنى هو ما يقصد بشئ  
 فيكون المعنى اعم من اللفظ وغيره  
 فيكون المعنى اعم من اللفظ وغيره

فان كان المراد من المعنى هو ما يقصد بشئ  
 فيكون المعنى اعم من اللفظ وغيره

كل

كلمة ومنها كذلك **قوله** بعض الكلمات المفردة لا فائدة في توصيف  
 الكلمات بكونها مفردة الا غاية التقابل بالالفاظ المركبة او دفع  
 توهم اشتراك التركيب للموصوف له تركيب للموصوف **قول** فكيف  
 يكون موضوعا لمفرد وتركيبا للمعنى ولم يقل موضوعا للمعنى مفرد  
 للاشارة الى ان منشاء اصل السؤال انما هو قيد المفرد سواء  
 كان الموضوع لفظا او معنى كما ان منشاء اصل السؤال  
 الاول هو ذكر المعنى سواء كان مفردا او مركبا وان كان مفردا او مركبا  
 وان كان سببا في السؤال انما هو هنا تجميع المعنى وتناوله كالتفصيل  
 للمركبة ولا يخفى ان هذا السؤال الخارج على تقدير كون المفرد وصفا  
 للمعنى او على تقدير كونه صفة لللفظ فلما قال كان المتناهي  
 نماذج السؤال كما في شرح المفرد **قوله** نعم كذا كان ناشيا  
 عن السؤال الاول كان كالا عراض على جوابه وكان مشا كما  
 للسؤال الاول في الجواب كما اوردوه في ذيل السؤال الاول  
 وقدمه على شرح المفرد **قوله** فلما بين الالفاظ اللاحقة  
 هذه الالفاظ معاصرة هذه والالفاظ مركبة ولا يجوز في ذلك  
 معنى الكلية لانه ان يكون مفردا من حيث انه معنى الكلمة وان  
 كان مركبا من وجه آخر فللمتنبية على هذا صرح بالمعنى ووصفه  
 بالافراد **قوله** لانه ليس هنا اي من مقام التقصص على  
 الكلمة او جملتين الالفاظ المستعملة في افادة الالفاظ ولا  
 يخفى ان هذا الجواب منع لتحقيق الكلمة الموصوف بآراء اللفظ  
 والجواب الاول تسليم ذلك فالاول تقديم هذا الجواب الاول  
 ويحكم ان يقال اخبار هذا بطريق للاشارة الى ضعف الجواب  
 كما بسبب ود النفع عليه لطلب الاحتصار ولو قدم  
 لا بد ان يذكر هذا الجواب في ذلك بل كل من انشكاك بين على حد او  
 الاشكال كما انما نشأ من الجواب الاول فيدون في الجواب الاول

قوله

فان كان المراد من المعنى هو ما يقصد بشئ  
 فيكون المعنى اعم من اللفظ وغيره

فان كان المراد من المعنى هو ما يقصد بشئ  
 فيكون المعنى اعم من اللفظ وغيره

فان كان المراد من المعنى هو ما يقصد بشئ  
 فيكون المعنى اعم من اللفظ وغيره

فان كان المراد من المعنى هو ما يقصد بشئ  
 فيكون المعنى اعم من اللفظ وغيره

قوله

قوله



كيف يذكر الاشكال الكتابي ويحاشيه بهذا الجواب فتأمل  
 بل بانه مفهوم على اي مفهوم على مفرد وانما قلنا ذلك لندفع  
 الاشكال الكتابي باصلها فان كان لا شك ان مفهوم لفظ الاسم  
 مثلا وهو مفهوم كلمة على معنى نفسه غير متغير باحد  
 الازمنة الثلاثة مفهوم مركب من حيث دلالة هذا الكلام  
 عليه مفرد باعتبار وضع لفظ الاسم فمدار هذا الجواب على  
 اعتبار افراده فيكون هذا الجواب اجبا الى الجواب الاول  
 عن الاشكال الكتابي كالا يخفى **قلت** مفهوم الاسم لا يتغير  
 هذا المركب بعينه حتى يكون باعتبار مفرد او باعتبار آخر  
 مركبا بل هو اجمالي مفهوم هذا المركب حوله انه لملاحظة  
 وليس اعتبار سوي لافراده وبنه انه على هذا التقدير لا بد ان  
 لا يكون لمفهوم الانشا اجمالي الذي هو المحمود وجزءا مع انهم  
 صرحوا على ان الانشا يد على جزء معناه نفسنا الا ان يقال  
 ان كنه المفهوم جزء وليس مركبا صطلا فالعدم دلالة جزء  
 اللفظ عليه وفيه **قول** لا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض  
 لا يخفى عليك ان الجواب المذكور الاشكال المنع وما حصله  
 اننا لانسلم وجود مادة نفس التعريف في شيء من الاشكالين  
 لكنه بالغ في ادور و هذا المنع وذكره بصورة الدعوى الحكم  
 فقال ليس من هذا لفظ وضع بانه لفظ وقيل في سنده  
 ايضا بطريق الدعوى الحكم بل كل لفظ لو تهم انه موضوع بانه  
 لفظ هو موضوع بانه مفهوم على افراده تلك الالفاظ فقول  
 لا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض باشارة الى الحكم المذكور  
 في سند المنع فيكون هذا الجواب باطلا لا يسند ولو عكس  
 وجعل اثباتا للمقدمة المنقوضة كان اوجه **قوله** انما مثال  
 الصغار كما هو مسمى الذي يريد به لفظ مفرد او مركب كما اذا

هذا الجواب هو الجواب الثاني  
 على الاشكال الثاني  
 وهو ان مفهوم الاسم لا يتغير  
 على افراده بل هو اجمالي  
 مفهوم هذا المركب حوله  
 انه لملاحظة وليس اعتبار  
 سوي لافراده وبنه انه على  
 هذا التقدير لا بد ان لا يكون  
 لمفهوم الانشا اجمالي الذي  
 هو المحمود وجزءا مع انهم  
 صرحوا على ان الانشا يد على  
 جزء معناه نفسنا الا ان يقال  
 ان كنه المفهوم جزء وليس  
 مركبا صطلا فالعدم دلالة  
 جزء اللفظ عليه وفيه قول  
 لا يخفى عليك ان هذا الحكم  
 منقوض لا يخفى عليك ان  
 الجواب المذكور الاشكال  
 المنع وما حصله اننا لانسلم  
 وجود مادة نفس التعريف  
 في شيء من الاشكالين لكنه  
 بالغ في ادور و هذا المنع  
 وذكره بصورة الدعوى الحكم  
 فقال ليس من هذا لفظ وضع  
 بانه لفظ وقيل في سنده  
 ايضا بطريق الدعوى الحكم  
 بل كل لفظ لو تهم انه موضوع  
 بانه لفظ هو موضوع بانه  
 مفهوم على افراده تلك  
 الالفاظ فقول لا يخفى عليك  
 ان هذا الحكم منقوض باشارة  
 الى الحكم المذكور في سند  
 المنع فيكون هذا الجواب  
 باطلا لا يسند ولو عكس وجعل  
 اثباتا للمقدمة المنقوضة  
 كان اوجه قوله انما مثال  
 الصغار كما هو مسمى الذي  
 يريد به لفظ مفرد او مركب  
 كما اذا

اذا قلت زيد فقولك الذي قلت له اسم مفرد او قلت زيد  
 قائم وقولك الذي قلت له مركب جزئي كاسماء حروف التهجى  
 كالالف والباء والناء وكاسماء السور والكتب آخره  
 على النقص على بعض الضمائر بان الضمائر الراجعة الى الالفاظ  
 وان كانت موضوعات الالفاظ مخصوصة كلفظ لا شك انها موضوعات  
 لمعنا ايضا يجوز ارجاعها الى المعاني ايضا وكونها موضوعات  
 لمعنى كاف في صدق التعريف عليها فلا ينتقض التعريف  
 بمجرد كونها موضوعات للالفاظ وقد جازى بان تلك الضمائر  
 من حيث انها موضوعات للالفاظ مخصوصة كلمات ولا يصدق  
 التعريف عليها من هذه الجهة وروى بان المسألة والمعتبرة  
 بين المعروف والمعرف انما يقتضى صدقها على شيء واحد للجملة  
 لا صدقها على كل واحد اعتبارا احدى وجبته واحدة كسما والتمام  
 والمستقيمة فقدم صدق التعريف عليها من حيث انها موضوعات  
 بانه الالفاظ لا يتلزم عدم صدق التعريف عليها مطلقا  
 وقد اشر على هذا يلزم ان يكون مثل اعتباره باعتبار  
 الاشكالية اصدق من التعريف الكلية عليه باعتبار معناه العائني  
 فافهم **المرتب** صرح بذلك لتحقيق مادة الاشكال  
 الثاني ايضا فالعطف بالواو انما ينسب بهذا الرض الا ان  
 يقال ذكرنا وعلمنا خطه ارجاع الضمير باعتبار اصل التحقيق  
**قلت** فان الوضع فيها وان كان عاما للضمير المحرور اعني فيها  
 ان كان اجمالا الى الضمير فتقول ان كان عاما لبيان الو  
 لتواقع واشارة الى ان الوضع فيها لو فرض انه ليس بهام  
 فهو اولى بان لم يكن هناك مفهوم كلي وان كان اجمالا الى  
 امثال الضمير فتقول وان كان عاما لاشارة الى بالوضع  
 فيه ما فانه اولى بهذا الكلام مثل اسماء حروف التهجى والسور

وانما قلنا ان كان عاما لاشارة الى  
 هو انما قلنا ان كان عاما لاشارة الى  
 هو انما قلنا ان كان عاما لاشارة الى

او وضع



والكتب **قوله** ليس هناك مفهوم كلي أي في مقام رجوع أيضا  
 إلى الالفاظ المحصورة أو في مقام وضع امثال الضامير بازاء  
 الالفاظ المحصورة **قوله** هو الموضوع له في الحقيقة هذا القيد  
 إشارة إلى تحقق مفهوم كلي هو الموضوع له مجازا في الضامير  
 فإنه يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل منهم  
 ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا ولله دانه موضوع جزئيات  
 هذا المفهوم تأمل **قوله** هو اما مجرورا أي كالمفرد مع قطع  
 النظر عن اعرابه حين ارجاع ضمير هو اليه فلا بد ان يقال انه  
 عند ارجاع ضمير هو عليه معرب بواحد من الاعا **الثلاثة**  
 فلا يصح الحكم عليه به معرب بغير هذا الاعا **قوله** على انه  
 صفة للمعنى الكلام في المعنى يجوز ان يكون من الشايع في  
 يقرأ **قوله** صفة منونا ويجوز ان يكون بطريق الحكاية منقولا  
 من عبارة التعريف في يضاف **قوله** صفة اليه كذا دخل  
 لذكر الاسم من الموضوع اذا الموضوع مدخوله فذكره لا يصالها  
 بالمعنى او للاستعارة مجرورة فان **قوله** على تقدير كون المفرد  
 صفة للمعنى الاول الاقتصار على مفرد وترك المعنى مخرج  
 حرف الهماء بهذا القيد ايضا او بالشرطية المأخوطة في ضمير  
 الوضع كما ذكرنا **قوله** ذكر المعنى للتنبيه على انه ينبغي ان  
 يكون معنى الكلمة في حيث انه معنى مفرد او ان كان لانه  
 حيث انه معنى مركب كما مر **قوله** معناه ح وفي معناه  
 احتمال الاول معنى المفرد المذكور والثاني معنى الموضوع  
 بالمفرد والثالث ان يكون المراد من المعنى ما هو المذكور  
 في المنز والضمير للمفرد فتأمل **قوله** لا يبدل جزاء لفظه على  
 جزئية هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلولات  
 بالذوالاربع والخامسة كذا لم يلبس الظان الافراد وهم

المراد

والتركيب محصور بالالفاظ المحصورة اذ لم يوصف اللفظ  
 الدال بالظبط او العقل شيئا منها لا بد من تعيين اللفظ ما  
 بالموضوع في تعريف المفرد لتعريفه في تقدير الكلام ح لا يبدل جزاء  
 لفظه الموضوع بازائه على جزئية يخرج المدلول بالالدالة الطبيعية  
 او العقلية عن تعريف المعنى المفرد ويحكم ان يقال لا حاجة الى  
 اعتبار هذا القيد من الخارج كما اعترف به بعض المحققين ليمتنع  
 التعريف بل يجوز ان يغير اضافة اللفظ الى ضمير المعنى عهدة اي  
 موضوع لفظا الموضوع بازائه فلا اشكال في **قوله** تعريف المعنى  
 المفرد غير جامع لمخرج الشخص لان الموضوع بازائه الجوان  
 الناطق فإنه معنى مفرد كما صرح في موضوعه مع دلالة لفظه  
 على جزئية **قوله** المراد بالابدان جزاء لفظه من حيث انه جزاء لفظه على  
 جزئية والمراد بالدلالة المستقيمة الدلالة المقصودة الى الابدان جزاء  
 لفظه بالدلالة المقصودة على جزئية **قوله** بوجه ان اللفظ موضوع  
 للمعنى المنصف بالافراد وذلك لان الوضع تعلق بالمعنى المقتد  
 بصفة الافراد والفعل او شبهه اذا تعلق بشي مقتد بصفة  
 يتقادم مع عرف اللفظ ان يقتد بهذا الشي بصفة مقدم على  
 تعلق الفعل لايتقادم فلا بد ان لا يضرب من الجزاء وانما  
 سمي بهذا المعنى متوهم مع انه معنى حقيقي ولا يضرب عنه الا بالجزء  
 كما صرح للاشارة الى ضعفه او الى ظهور ارادة التجو في المقام  
 وقال بعض المحققين ان هذا الابهام لازم في هذا المقام من تعلق  
 الوضع بالمعنى لان المعنى هو المنصف بالمقصود به شي فليكون  
 الوضع متعلقا بالمنصف بالمقصود به شي مع ان هذا الوصف  
 بعد الوضع بل بعد الاستعمال وكأنه لم يتوض لانه بصفه تعريف  
 جعل المفرد صفة للمعنى لتأتي لان يعطش عن المعنى ويجعله  
 صفة للفظ مع انه غير ظاهر من العبارة سيما اذا ثبت ما قاله

المراد

المراد

المراد

في قوله ليس هناك مفهوم كلي أي في مقام رجوع أيضا إلى الالفاظ المحصورة أو في مقام وضع امثال الضامير بازاء الالفاظ المحصورة قوله هو الموضوع له في الحقيقة هذا القيد إشارة إلى تحقق مفهوم كلي هو الموضوع له مجازا في الضامير فإنه يقال ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعل منهم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا ولله دانه موضوع جزئيات هذا المفهوم تأمل قوله هو اما مجرورا أي كالمفرد مع قطع النظر عن اعرابه حين ارجاع ضمير هو اليه فلا بد ان يقال انه عند ارجاع ضمير هو عليه معرب بواحد من الاعا الثلاثة فلا يصح الحكم عليه به معرب بغير هذا الاعا قوله على انه صفة للمعنى الكلام في المعنى يجوز ان يكون من الشايع في يقرأ قوله صفة منونا ويجوز ان يكون بطريق الحكاية منقولا من عبارة التعريف في يضاف قوله صفة اليه كذا دخل لذكر الاسم من الموضوع اذا الموضوع مدخوله فذكره لا يصالها بالمعنى او للاستعارة مجرورة فان قوله على تقدير كون المفرد صفة للمعنى الاول الاقتصار على مفرد وترك المعنى مخرج حرف الهماء بهذا القيد ايضا او بالشرطية المأخوطة في ضمير الوضع كما ذكرنا قوله ذكر المعنى للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة في حيث انه معنى مفرد او ان كان لانه حيث انه معنى مركب كما مر قوله معناه ح وفي معناه احتمال الاول معنى المفرد المذكور والثاني معنى الموضوع بالمفرد والثالث ان يكون المراد من المعنى ما هو المذكور في المنز والضمير للمفرد فتأمل قوله لا يبدل جزاء لفظه على جزئية هذا يقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلولات بالذوالاربع والخامسة كذا لم يلبس الظان الافراد وهم



الشيخ الرضى ان الافراد صفة للمعنى عند النجاة وانما صفة  
 للفظ عند المنطقين ولا دخل لتوجهها على تحليل  
 الوضع بالمعنى في ذلك الغرض **قوله** بالافراد والتركيب ذكر  
 التركيب يتبعه الافراد ولتبع الفائدة اول دفع توهم  
 الاختصاص **قوله** انما هو بعد الوضع اى رتبة وان كان  
 معاجبا الزمان **قوله** فينبغي ان يكتب ان الواجب  
 ان يكون فحشا ان يكتب بعدم صحة المعنى المتوهم اصلا  
 فذكر ينبغي المتوهم لانه المعنى المتوهم لا ينبغي ويمكن ان يقال  
 فذكر ينبغي باعتبار ان التوجيه المحصور فانه يجوز ضربا لغيره  
 بوجه آخر بان يقال مثلا وضع معنى مفرد باعتبار ان الوضع  
**قوله** كما يكتب مثل قتل قتيلا في قوله على السلام من قتل  
 قتيلا فله سلبه من قتل شخصا من اهل الحرب فله سلامة  
 وتوبة فغيره عن الشغل المقتول في الآتي بالقتل في السبب  
 المشافهة **قوله** على انه صفة اللفظ او على انه خبر مبتداء  
 مخذوف تقدير الكلام وهو مفرد باجاء الضمير الى المعنى او  
 الى اللفظ لكنه لم يفت الى هذا احتمال الاستلزام الخوف  
 في التعريف ثم قوله للفظ مرفوع بطريق الحكاية وجره  
 بسبب الكلام بغير لام التعريف ايضا **قوله** لا يدل جوده  
 على جوده معناه اى لا يدل جوده بالدلالة المقصود وعلى  
 جوده معناه الموضوع له لئلا ينتقض جمعه نحو الحيوان  
 الناطق العلم للشخص الانسان ومنعه بالالفاظ الدالة  
 على المعنى بالدلالة العقلية او الطبيعية **قوله** ولا بدح  
 من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية وفي  
 ايراد نكتة جملة ايضا لكنه لم يفرق لانه التنبه  
 اذ قوله كانت مشتركة كالاشياء في الآخر مفرد الا ان

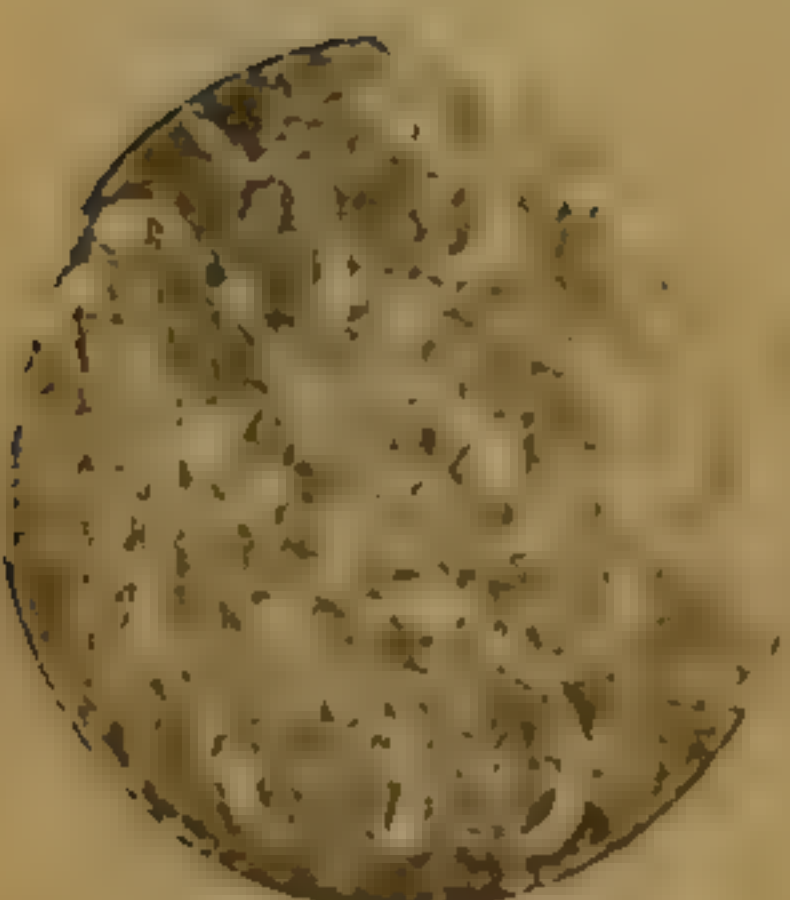
قوله لا يدل جوده على جوده معناه اى لا يدل جوده بالدلالة المقصود وعلى جوده معناه الموضوع له لئلا ينتقض جمعه نحو الحيوان الناطق العلم للشخص الانسان ومنعه بالالفاظ الدالة على المعنى بالدلالة العقلية او الطبيعية قوله ولا بدح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية وفي ايراد نكتة جملة ايضا لكنه لم يفرق لانه التنبه اذ قوله كانت مشتركة كالاشياء في الآخر مفرد الا ان

مثل قتل قتيلا  
 فله سلبه  
 النكتة هي  
 عدم اللطيف  
 المؤثر في التلبس

جاء في الاصل

م الوضع على الافراد  
 اثنان لا بد ل  
 يقال العالم بفتح  
 التقديم الزمان  
 في التنبه يحصل  
 ضوئية والثانية  
 واد ايراد بغيرها مع  
 قال الكلمة لفظ متوهم  
 بمقتضى الاول ان يقال  
 كما مفرد ان الاصل  
 اى هو الوضع معقول  
 متعدد الاول الضمير المستتر تحته الراجع الى اللفظ والآخر **قوله**  
 معنى احتا في صيغة الفعل والوصف كما ليس هذه المثابة  
 مع ان الاصل في الصفة الافراد فافراده ككثرة النكتة لا  
 تدل على تقديم الوصف الاول على الثاني فالتكثرة فيه التنبه على التقديم  
 الرتبة وان لا اخر لتوهم تقدم الافراد على الوضع كما توهم جعله  
 صفة للمعنى وان ارد ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة  
 للمعنى ان يكون صفة للفظ البدن الناطق في هذا التعريف  
 كل من ذهب كمن وانه لو قدم المفرد لكان مغنيا عن ذكر الوضع  
 لاستلزام الافراد الوضع كمن غير **قوله** ان لم تساعده  
 رسم الخط لان الرسم في الخط ان يكتب بالالفاظ بصوت  
 يقرأ في حال الوقف ولما يكتب همزة الوصل ويكتب النش  
 في الاسماء بصورتها الهاء والتشويه الذي قبله فتحه تغلب  
 الفاعل في حال الوقف فيكون في آخر مفرد الفاعل في حال النصب **قوله**  
 ضلاني مال او على تعذيب الحق ولم يتفرغ له استلزام الخذف **قوله**

قوله ان لم تساعده رسم الخط  
 اى ان لم يساعد رسم الخط  
 رسم الكتابة









من المستكثر في وضع ولم يذكر فيه كما في ضرب ثمانية لانه دعي  
ما قال بعضهم من ان مرتبة الحال متأخرة مرتبة الفاعل والمنفوع  
**قوله** وعن المغيرة ولم يقدم مع انه نكرة لانه لا يقدم الحال على ذي الحال  
المجوز على الاصح كما استبان في بحث الحال المنزوعة صاحب الحال نكرة  
مشروطة باحد الامور الخمسة كما يجب ولم يتحقق شي منها هنا  
**قوله** فانه منعون بواسطة اللام شرح به تتبع الحال بالمنفوع  
وليتخذ عامل الحال صاحبها فلا بد وما قيل ان عامل الحال وضع  
وعامل معنى حرف الجر فليتمخذ عامل الحال صاحبها مع انه شرط في وقوع  
الحال لانه **قوله** وجه صحت اى وجه صحة وقوع المنفوع والحال  
سواء كان من الضمير المستكثر في وضع او من المعنى **قوله** هذا القدر  
كاف لصحة الحالة قال بعض المحققين لا دخل للمعنى الذاتية  
في الحال ولا تفاوت بها الحال كما يوجب **قوله** هذا القدر كاف انتهى  
ولا يخفى عليك انك ان اجعت وجدتك بهذا الحالة في المعنى  
الذاتية مع الزبانية اليقينية **قوله** وقيد الافراد سواء كان  
صفة لمعنى او للفظ او حالاً او اجزاً **قوله** لاخراج المركبات  
اى الالفاظ المركبة اذ هي موصوفة لمعنى على المذهب الاصح  
باعتبار ان تجمع او مناع اجزائها بعينه منعها كما حقه  
السدح او باعتبار انها موصوفة بالوضع النوعي كما ذكره  
القاضى المحشى وفيه ان الموصوع بالوضع النوعي هو الهيئة  
التركيبية للمركب كما حقق في موضعه اى كسب لفظ والمركب  
منها ومنه اللفظ ايضا ليست بلفظ فلا حاجة في اخراجها  
الى قيد الافراد ولو سلم فليس لهذا المجموع وضع سوى وضع  
الاجزاء فلا بد من التوالى الى التوجيه الاول ومنه التوالى بتعليم  
الوضع من وضع عين اللفظ بعينه المعنى ومنه وضع اجزاء  
المعنى تامل **قوله** ان يقال لانه ان الموصوع بالوضع النوعي

ومن وضع اجزاء الاجزاء الخمسة

هو الهيئة بل مجموع الاجزاء من حيث هو مجموع **قوله** فيخرج به عن  
الكلية مثل الرجل قال القاضى المحشى كذا امثل رجل ايضا  
فان لام التعريف والتنوين من حروف المعاني اتفاقا انتهى  
فلا شك في صحة هذا القول في ان رجل مثل الرجل فرشة  
اقتراج جزئه وفي اجزاء اعراب اعراب جزئه وان كان  
الرجل يظهر الاعراض في آخره وفي رجل يظهر قبل التنوين فما  
قال بعض المحققين من انه قرينة بلا مرتبة ليس على ما ينبغي  
لكن ذكرنا فيما بين الالفاظ الاله عدل في الاقتراج كونه  
واحدة واعراض المجموع باعرا واحدا غير مناسب **قوله** فانه  
وبصري في كونها من الالفاظ المركبة بخلاف فان في بناء  
الثانية المحركة والبناء الثانية وباء النسبة وكلما  
التثنية ولجميع كسرين وحكما وذهب الرضى وجماعة من  
النجاش الى انها من حروف المعاني فيكون فاعله وبصري و  
وامثالهما عندهم مركبة وذهب جماعة اخرى الى ان  
الى انها من حروف المعاني وجعلوا مجموع الصيغة والاعراض المعنى  
المقصود فيكون مفردة الا ان تلك الدلالة لما كانت  
بزيادة تلك الحروف نسب الدلالة اليها كما نسب الطلب  
الى سبيل استفعال والمطاوعة الى نون الفعل **قوله**  
واعرب باعراب احدى الظاهر ان قوله اعراب منو وواحد صفة  
بقربه قوله اعراب في مقابلته بنو سم من هذا ان يكون المتنا  
ان يعرب كل من الجزئين باعراب على حدة مع ان احدى الجزئين  
مبنى الاسل ولا يقبل الاعراض اصلا الا ان يراد من اعراب  
كيف بكيفية واحدة مع ان كونها كلمتين يستلزم كونهما  
يكفيان بكيفيتين وفيه ان هذا انما يقع في مثل فاعله وبصري و  
وجبلى وتمرء وون الرجل المشته والمجموع فان في الرجل اللام

قوله مثل الرجل فاعله وبصري وواحد صفة  
بكره اذا قصد التعريف فلا حاجة الى اعرابها  
لانها من حروف المعاني فيكون فاعله وبصري و  
وامثالهما عندهم مركبة وذهب جماعة الى ان  
الى انها من حروف المعاني وجعلوا مجموع الصيغة  
والاعراض المعنى المقصود فيكون مفردة الا ان  
تلك الدلالة لما كانت بزيادة تلك الحروف  
نسب الدلالة اليها كما نسب الطلب الى سبيل  
استفعال والمطاوعة الى نون الفعل قوله  
واعرب باعراب احدى الظاهر ان قوله اعراب منو  
واحد صفة بقربه قوله اعراب في مقابلته بنو  
سم من هذا ان يكون المتنا ان يعرب كل من  
الجزئين باعراب على حدة مع ان احدى الجزئين  
مبنى الاسل ولا يقبل الاعراض اصلا الا ان  
يراد من اعراب كيف بكيفية واحدة مع ان  
كونها كلمتين يستلزم كونهما يكفيان  
بكيفيتين وفيه ان هذا انما يقع في مثل  
فاعله وبصري ووجبلى وتمرء وون الرجل  
المشته والمجموع فان في الرجل اللام



كيفية كيفية اقتضانا بنا وما والمعرب هو الجزء الثاني في  
المتن والمجموع المعرب هو الجزء الأول بآء. هو جزء علامة  
التثنية والجمع وعلامة التثنية والجمع بكيفية كيفية  
اقتضانا بنا وما قال بعض المحققين ان الشب يكون قوله  
بآء او احدا بالاضافة دون الصفه فيكون المعنى ان  
اعراب مجموع اللفظين بآء اللفظ واحد وهذا يقتضي ان  
يكون اللفظ الاخر ايضا مقتضيا للآء حتى يحتاج الى  
التكلف المذكور **قوله** ويبقى فيه مثل عبد الله علما وكذا مثل  
الحيوز الناطق علما ومثل يعلى علما ومثل ناطق علما  
ومثل حمزة علما اسما لم يثبت له صفته من العدا وكونها منفردا  
باعتبار هذا الوضع والافراد المعبر في قد الكلمة ما هو باعتبار  
الوضع الذي يظهر فيه **قوله** مع انه معرب بآء ابي وفيه  
ان تعدد الآء ليس لان تعدد المعنى المقترن له لان تعدد  
المعنى في كلمة واحدة في اطلاق واحد واجيب بانه قد تغير  
في الالال الاحوال التي يقتضيها الوضع السابق وهو باعتبار  
الوضع السابق كلمتان وقال بعضهم ليس الآء ارب  
واحد فان اخره حكم على حالة كما في ناطق او لما كان الاخر  
مشغولا والاول فارغا ظهر اعرابه في الجزء الثاني كما ظهر  
اعراض المستثنى بالغير لعدم فراغ المستثنى في الغير **قوله**  
العارف بالعرض قال بعض المحققين نقلا عن القاموس في  
اي علم وعرف به اي امرته انتهى المناسبت مبهنا العلم لا الاقرار  
فترك الباء او تبدل العارفي بالعالم اولى واعلم ان العرض  
من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتجميع اوقافه من حيث الالال  
والبناء فاحال جانب اللفظ والاسم الى جانب المعنى لا  
بعلام هذا العرض ولا يخفى ان هذا الاحتمال واقع في مثل قائم

بمعنى هو العلم لا الاقرار  
فترك الباء او تبدل العارفي بالعالم اولى واعلم ان العرض  
من علم النحو معرفة احوال اللفظ وتجميع اوقافه من حيث الالال  
والبناء فاحال جانب اللفظ والاسم الى جانب المعنى لا  
بعلام هذا العرض ولا يخفى ان هذا الاحتمال واقع في مثل قائم

والمعرب

وبصري لا في مثل الرجل فان الجزء الاول منه منته على حاله والجزء  
الثاني معرب كما هو المناسب فالحكم بالانحياز الى امر في جميع ما  
ذكره على ما ينبغي **قوله** ما اوردناه صاحب المفصل لما ذكر قوله  
ولا يخفى على الفطن ان في تعريفه حلا من وجهين احدهما  
بسبب خروج مثل قائم وبصري عنه والآخر بسبب دخول  
مثل عبد الله علما فيه **قوله** ان يذكر ان تعريف صاحب المفصل  
محل من وجه واحد هو خروج مثل قائم وبصري بقيد الافراد  
**قوله** مثل عبد الله خرج عنه هو المناسب بالعرض من علم  
النحو لكونه معربا بآء ابي وفيه كونه خرج عنه مثل يعلى  
ومعرب بآء ابي ايضا مع انه معرب بآء ابي واحد ولا  
يناسب بالعرض اذ اخرج في حقه حلال من هذا الوجه ايضا لكن  
كل واحد من الحلالين في تعريف المفصل باعتبار خروج امر  
بمخو زدهما حلالا **قوله** فانه لا يقال له لفظه واحد  
يعني ان الالال في لفظه للوحدة ولا يقال بمثل عبد الله لفظه  
واحدة قبل على ان اريد بالوحدة الوحدة الحقيقية التي  
لا ينقسم موصوفها اصلا كهيئة الاستفهام وباء الحارة  
مثلا يخرج ح اكثر الكلام في هذه الكلمة وان اريد وحدة ما يخرج  
عنه مثل عبد الله علما فان فيه نوع وحدة باعتبار ان علما  
واحد لا يدل جزؤه على جزئه وان اريد وحدة محضه بحيث يدل  
فيه مثل زيد وضرب من وعن وقائمة وبصري ويخرج مثل  
عبد الله علما فلذلك اللفظ عليها واجيب بان المراد الوحدة  
العرفية عند ارباب الالال فانه لا يقال في العرف بمثل عبد الله  
واحد يقال بمثل زيد وضرب قائم وبصري لفظه والمبتدأ  
من العبارة هو المعنى العرفي حقيقة ارادته من عبارة التعريف  
وقيل لا يقال بمثل عبد الله لفظه لان اللفظ فعله وهي كلمة

والمعرب



فالمراد منها ما يتلفظ مرة اى دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ به  
مرتين باعتبار ان تجري يتلفظ بكلمة واحدة من اجزاءه فخرج عنه  
مثل عند الله لانه يتلفظ لكل واحد من جزئيه على حدة باعتبار  
وصفه الاضافى بخلاف مثل قاعة وبصرى فانه لا يقع ان  
يتلفظ لكل واحد من جزئيه على حدة وان صح التلفظ بجزئيه الاول  
واعلم انه يفهم من كلام بعض المحققين ان الاول ان لا يحل  
كلام المفصل على وجه يخرج عنه مثل عبد الله علما لان حكاية  
المفصل جعل الاسم مطلقا من الكلمة وجعل مثل عبد الله  
علما من الاسماء الاعلام للركبة فلما اورد من اللفظ فى تعريفه ما  
هو المراد من اللفظ فى هذا التعريف لانه زاد الناء للمطابقة  
وفيه ثل **قول** يقع مثل قاعة وبصرى يعنى قبل ملاحظة  
قيد الافراد والمراد انه يقع فى هذا الخارج كالكيفية مثل  
عبد الله **قول** ولو لم يخرج بتركه كان النسب انه لو ترك  
يلزم دخول مثل ضربت وضربا وضربوا فى هذا الكلام  
اللفظ بالتعريف المذكور عليه قال بعض المحققين ولكن ان يقول  
المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما انتهى وفيه لاف  
خ بقيد الافراد وتقييد عن الحقيقة والحكم الا ان يقال بعض  
الكلمات المقصودة بالاخراج يتناولها اللفظ ويخرجها  
قيد الافراد مثل ضربا وضربوا وضربت كما مر اتفاقا وحيل  
بحوزان يراد بالمفرد ما يابل للجملة فيخرج من التعريف مثل  
ضربا وضربوا وضربت ويدخل فيه مثل قاعة وبصرى  
الا ان يقال ان هذا غير متبنا ومنه العجاجة ولا بد من حمل  
عبارة التعريف على المتبادر **قوله** واعلم ان الوضع  
يستلزم الدلالة الطاهر ان المقصود من هذا الكلام دفع  
ما علم ان يقال لم ترك لمص قيدا للدلالة المعبرة عن كونه

الكلم

الكلمة المذكورة فى تعريف المفصل فوضع بان الوضع المذكور تعريف  
المص مستلزم للدلالة فلم يكن الدلالة متروكة عن تعريفه وفيه  
ان الوضع مستلزم للدلالة الخارج لافى الذهن حتى يفهم من قيد  
الوضع قيد الدلالة ولو سلم فالدلالة اللاحقة امينة مبهمة فى  
التعريفات فالمناسب التخصيص بقيد الدلالة الاكتفاء بكونها  
مفهومة التزاما الا ان يقال المقصود من هذا الكلام انه لا احتياج  
الى اعتبار قيد الدلالة فى تعريف المص فان الوضع المذكور فيه  
لا يستلزم الدلالة فى الخارج يكفى باعتباره قيد الدلالة فثابت **قوله**  
كون الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر وتلك الجنية ان كاسب  
جعل الجاعل للشئ الاول بالاء الشئ الكا فالدلالة وصية وان  
كانت بسبب كون الشئ الاول مقتضى للطبع عند عرض المعنى  
فهى الطبيعية وان كان بغير ذلك فهى العقلية **قوله** فى تحقق الوضع  
تحقق الدلالة وفيه ان الوضع يحقق فى حروف الهجاء على ما ذكره  
الشراح فيما مر من ان حروف الهجاء باقية فى قيد الوضع فاجبة  
بقيد المعنى مع ان الدلالة مستترة فيها بالاتفاق فلم يكن الوضع  
مستلزما للدلالة الا ان يقال المراد بالوضع المستلزم للدلالة هو  
الوضع بمعنى وهو لم تحقق فى حروف الهجاء حتى يستلزم الدلالة لا  
يقال بالاطلاق اللفظ المسموع من لا يعلم بوضعه سمعه مثله  
لاشك ان لا يفهم منه شئ آخر فلم يحقق فيه الدلالة مع انه ممنوع  
فلا يمكن الوضع مستلزما للدلالة لانما تتناول الدلالة التى هى كون  
الشئ بحيث يفهم منه شئ آخر لازم الوضع ويكون بهذه الجنية  
لا يتحقق فهم المعنى فى جميع الاطلاقا بل فهم المعنى من ان العلم  
بالوضع بعد الاطلاق الصحيح ففى المادة المذكورة تحققت  
كما تحقق الوضع **قوله** كدلالة لفظ ديز المسموع من وراء الجدار  
اجزاء اللفظ الماهل محقق الدلالة العقلية ولم يحتل بالدلالة







معنى في نفسها الحرف فلما اشار اولاً ان الدلالة معتبرة في القسم  
لم يتناول قوله ولا ند على معنى في نفسها القسم الاول فصح قوله  
الثاني الحرف فتأمل **قوله** فهي تامه صفتها ان تدل انما قد روي  
نظم الكلام قوله من صفتها لان قوله ان تدل معنى الدلالة  
لا يحمل على الكلمة او الكلمة ليست بنفس الدلالة بل من صفتها الدلالة  
وانما لم يقدّر لهذا الغرض المضاف في قوله لانها حتى يكون تقدير الكلام  
لان حالها انما ان تدل وصفها انما ان تدل مع انه احصى لانه  
يحتاج الى صرف قوله انما الحرف واخويه من ظاهره لانه بحسب الظاهر  
يستدعي ان يكون الحرف واخويه حال عدم الدلالة وقال الدلالة هو  
ظاهر الفساد وقد يقدّر في امثال هذه المواضع **قوله**  
من صفتها او يجعل الدلالة المفهومة من قوله ان تدل معنى  
الفاعل حتى يكون تقدير الكلام على الاول لان الكلمة اما ذات  
دلالة على معنى او على الكمال اما دالة على معنى او لم يجزها  
مع احتمالها لكونها مستفظة مشهور في افتاء طريقتي  
للتبينة على خصوصياتها وانما دونه المستدعية لتقدير المتعلق  
في قوله من صفتها مع ان صفتها بدون من يتم في المقصود فالتبينة  
على شدة او خفا الكلمة واعلم انه نقل عن سيد المحققين انه لا  
حاجة الى تقدير شيء في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصحيح  
والفعل المضاف المصدر بان او ان فان هذا في تاويل المصدر  
باعتبار بعض الاحكام اللفظية من حيث دخول حرف الجر عليه او  
الاضافة اليه بخلاف على مفرد وامثال ذلك لان معناه  
يعينه هو المصدر بل معناه معنى الفعل ولا شك ان الفعل  
مربوط بالحكم انما لا يقدّر امر في هذا المقام **قوله** المراد ان  
يكون المعنى في نفسها ان تدل عليها بنفسها قال لا شك ان  
كون المعنى صفة للمعنى والدلالة بنفسها صفة للكلمة فكيف يصح

في كلامه

يقدر

تعبير واحد بالآخر وحمله عليه مع مباينتهما فكيف يكون المعنى وان  
كان صفة للمعنى كغيره يجوز جعل كون المعنى نفس الكلمة صفة  
للكلمة باعتبار التوضيح بحال المتعلق وهو المقصود ومنها  
اولاً وبدلالة الكلمة على المعنى بنفسها كون المعنى مدلولاً عليه  
بنفس الكلمة وهو صفة للمعنى فلا اشكال **قوله** الى ان تمام  
كلمة اخرى لو قال مر آخر كان اشمل فان ههنا الاستفهام  
مثلاً يحتاج الى ان تمام كلامه وبعض الحروف الى كلمة فيها  
قبلة وما بعده الا ان يقال كسفي بالافل المتيقن **قوله** بل  
تدل على معنى يحتاج اه ان قلت عدم الدلالة على معنى في  
نفسها لا يستلزم ان تدل على معنى يحتاج في الدلالة عيانه  
الى ان تمام كلامه اخرى اليها فمن اين عرف اعتبار هذه المعنى  
**قلت** لما اعتبر في المقسم الدلالة على معنى فاذا لم يدل  
عليه بنفسها فلا بد ان يدل عليه ان تمام امر آخر **قوله** انما  
الحج بجملة متناقضة فانه لما قال ان تدل على معنى في نفسها  
اولاً تدل ان كان قائلاً يقول الاول انما قال في جواب  
هذا السؤال المقدّر انما الاول انما كذا او كذا ثم ان المتأخر  
بالسؤال ثابت لفظ انما وكذا الاول ان يقال الثانية الحرف  
والاول انما ان يقترن لا فتذكرهما انما لا رجاء ضيقهما  
يدل الى المدكورا الى القسم كما يفهم من رفع الشكاح  
اول تذكر الخبر وانما قدم انما بساطته بالنسبة الى الاول  
فانه ينقسم الى قسمين واخره في ذكر الاقسام لكونه عدماً  
او كونه محتاجاً الى قسمين الدلالة على معناه المطابق  
**قوله** وهو لا يدل على معنى نفسها الى لا يدل اصلاً  
على معناه المطابق ولا على معناه التضمني وانما قلنا  
ذلك لان الفعل لا يدل الا على معناه المطابق

بأن يقال الحرف والاول انما



بنفسه بل على معناه التقني كما ينبغي تحقيقه فلو حمل المعنى على  
ظاهر الذي هو المعنى المطابق فيدخل في مفهوم الحرف الفاعل  
وقد بحث وهو ان الفعل اذا لم يكن ذا الاء على معناه المطابق  
بنفسه لم يكن ذا الاء على مفهوم التضمن ايضا بنفاته الدالة  
التضمنية تابعة للمطابقة وفي ضمنها كما حق في موضوعه  
استفاء ما يستلزم استفاء التضمنية الا ان يقال المراد ان معنى  
التضمني للفعل معنى مستقبلي بالمفهومية باعتبار دلالة اللفظ  
الموضوع بآرائه وان كان باعتبار دلالة يضمن الفعل عليه  
غير مستقل بالمفهومية في التفصيل في ذلك ان شاء الله  
**قوله** اعني الابداء والانهاء في ان تفي معنى منه والى الابداء  
والانهاء غير صحيح فان معنى هذا اللفظ معنى مستقل  
بالمفهومية فلا يكون معنى من الى ولانه لو كان معنى ببدء  
والانهاء معنى من الى يكون معناه معنى حرفيا فيلزم ان  
يكون لفظ الابداء والانهاء حرفين ولانه مخالف لما سبق  
من انهما موضوعا بحرفيات معنى الابداء والانهاء والجواب  
ان المراد من الابداء والانهاء هو حرفياتهما بتقدير المقصود  
المضاف فتأمل **قوله** الى كلمة اخرى كالصفة والكوفة يفهم من  
العبارة ان احتياج كلمة من الى في الدلالة على معناه الى  
فقط مع ان الواقع ليس كذلك فان معناه مستبين  
بين متعلقها ومذخورها فلا بد من ذكر متعلقها ايضا الا ان  
يقال مقصودة التنبيه على احتياج الحرف للدلالة على معناه  
الى ضمنية فالنفي يذكر بعض الضمنية ويترك جعل قوله كالصفة  
اشارة الى ذلك ايضا **قوله** حيث يقعان عدة في الكلام او  
لان مفهوم في ظرف معاملة المفهومها وهو كونه مالا يدرك على معنى  
في نفسه **قوله** وهو لا يقع اي لا يقع عدة مستقلا وان وقع

39  
جاء منها في بعض المواد كما في قولنا زيد لاجر واللاح في جاد **قوله**  
ان يقرن ذلك المعنى ارجع الضمير المستتر في ان يقرن الى المعنى لانه  
المقرن حقيقة باحد الازمنة لكنه وصف الكلمة بالاقتران ح  
من قبيل الوصف بحال المتعلق ويجوز ارجاعه الى الكلمة بان يقر  
يقرن بالباء ويراد بالاقتران اقتران الدال بالمدلول كمن التعبير  
عن حال الكواشف بين الدال والمدلول بالاقتران غير شاذ **قوله**  
المدلول عليه بنفسها فانه ان اريد بالمعنى المدلول عليه بنفسها  
المدلول عليه بالدلالة المطابقة حتى يكون اقترانه باحد الازمنة  
من قبيل اقتران الكل بالجزء يلزم ان يكون هذا مخالفا لما سبق  
في تحقيق معنى الاسم من ان المعنى المدلول عليه المقارنة باحد  
الازمنة الثلاثة في الفعل هو معناه التضمنية مع ان المعنى  
المدلول عليه بنفسها في الفعل ليس معناه المطابق وان اريد  
المدلول عليه بالدلالة التضمنية يلزم ان يكون تعريف الاسم  
الحاصل منه دليل احصى موكلا ولا على معنى في نفسها ومن صفتها  
ان يكون ذلك المعنى المدلول عليه بالدلالة التضمنية ان لا يقرن بها  
الازمنة الثلاثة وفي كون هذا المعنى صادقا على الاسماء التي  
معانيها بسائط تاملا ايضا لا شك ان هذا الحد للاسم بالمعنى  
في قوله قد علم بذلك قد كل واحد منها ويكمن ان يقال ان المعنى المدلول  
عليه بغيره هنا مطلقا من غير النظر الى كونه تضمنيا او مطابقي  
فان كان حقيقة في ضمن التضمنية يقر في اليك في الفعل وان كان في  
ضمن المطابقة كما في الاسم يقر في اليك في الفهم عنها متعلق  
يقرن فلما اعتبر الاقتران في الفهم الكلمة خرج ما اقرن معناه  
باحد الازمنة الثلاثة في الواقع لا في الفهم كالمصادرة وما  
اقرن بحسب الفهم كمن فهم المعنى والزمان من كلمتين على الترتيب  
او معا كفا التوافق كضارب المس **قوله** فخذ من التسمو الى سمي



اسما حال كونه مأخوذا من السمو وهو العلو كحتمل ان يكون بعينه  
 السنين واليهم وتشديد الواو وكذا العلو بفتح العين واللام  
 وتشديد الواو وكثيرا ومنسج في تعريفها بمعنى المصدر حتى يعنى  
 بالابودون وحتمل ان يكون السمو بالحركات الثلاث في السنين  
 وسكون الهم والواو وكذا العلو في معناه ويراد منه العرف  
 بمعنى الاسم الجاهل بمعنى بالواو والاقرب بالاشتقاق الاسم  
 والاسم بالوسم الذي ليس بمصدر قال الفاضل الحنفي في  
 اشتقاق الاسم من التثنية فيفت الواو ثم نقلت حركة  
 السنين الى ما بعد اليق الوقف عليه ثم الى ازمة الوصل لئلا  
 يلزم الابتداء بالسكان وقال بعض المحققين ان ظاهر  
 الكلام يدل على ان النجوين اخذوا الاسم بهذا القسم من  
 الكلمة في السمو والوسم ابتداء وانما انهم نقلوه من معناه  
 اللغوي الى المعنى المصطلح فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال  
 على الشيء كما في قوله تعالى وعلما الاسماء كلها وهي القاموس  
 اسم الشيء بالضم والكسرة سمكة وسما مثلان علامة وهو  
 اللفظ الموصوف على الجوهر والعرض للتمييز فهو لو كانا اختلافا  
 في اخذ الاسم اللغوي لم يكن بعينه انتهى كسر في هذا المقام  
 بيان ما اخذ الاسم اللغوي غير مناسب **قوله** حيث يتركب  
 منه وجه الكلام وتركيب الكلام امر معتد به عندهم اذ بناء  
 الكلام تركيب الكلام واغادة للمقاصد ويعلم شيئا مستغلا  
 بان يقال ان الاسم يصلح ان يكون مستندا ومستند اليه وان  
 اخويه ويقال ان اخويه يتوقف عليه الفعل في جهة  
 الاشتقاق والدلالة على معناه المطابق واما الفرق من  
 جهة الاحتياج الى صيغة الاسم والفعل فيلزم توقفه  
 على الاسم ابتداء وبواسطة **قوله** فيشكل من الوسم وهو العلو

سبب اشتقاق  
 اللفظ من  
 التثنية فيفت  
 الواو ثم نقلت  
 حركة السنين  
 الى ما بعد اليق  
 الوقف عليه ثم  
 الى ازمة الوصل  
 لئلا يلزم  
 الابتداء بالسكان  
 وقال بعض  
 المحققين ان  
 ظاهر الكلام  
 يدل على ان  
 النجوين اخذوا  
 الاسم بهذا  
 القسم من الكلمة  
 في السمو والوسم  
 ابتداء وانما  
 انهم نقلوه من  
 معناه اللغوي  
 الى المعنى  
 المصطلح فانه  
 في اللغة بمعنى  
 اللفظ الدال  
 على الشيء

وانما

في قوله تعالى  
 والواو كحتمل  
 ان يكون بعينه  
 السنين واليهم  
 وتشديد الواو  
 وكذا العلو بفتح  
 العين واللام  
 وتشديد الواو  
 وكثيرا ومنسج  
 في تعريفها  
 بمعنى المصدر  
 حتى يعنى  
 بالابودون  
 وحتمل ان يكون  
 السمو بالحركات  
 الثلاث في  
 السنين وسكون  
 الهم والواو  
 وكذا العلو في  
 معناه ويراد  
 منه العرف  
 بمعنى الاسم  
 الجاهل بمعنى  
 بالواو والاقرب  
 بالاشتقاق  
 الاسم والاسم  
 بالوسم الذي  
 ليس بمصدر  
 قال الفاضل  
 الحنفي في  
 اشتقاق الاسم  
 من التثنية فيفت  
 الواو ثم نقلت  
 حركة السنين  
 الى ما بعد اليق  
 الوقف عليه  
 ثم الى ازمة  
 الوصل لئلا  
 يلزم الابتداء  
 بالسكان وقال  
 بعض المحققين  
 ان ظاهر الكلام  
 يدل على ان  
 النجوين اخذوا  
 الاسم بهذا  
 القسم من الكلمة  
 في السمو والوسم  
 ابتداء وانما  
 انهم نقلوه من  
 معناه اللغوي  
 الى المعنى  
 المصطلح فانه  
 في اللغة بمعنى  
 اللفظ الدال  
 على الشيء

وانما قال قبل لان هذا اي الكوفيين وسبق اي البصريين فرج  
 اي البصريين كما هو المختار عند المحققين ولان المناصب في وجه سميت  
 الامور المتعددة المقابلة ان لا يتحقق ثلثه واحدة منها في الآخر  
 وان كان وجه التسمية لا يعلم ان يكون مطلقا او منعكسا او كون  
 اللفظ علامة لسماء مشتركة في الجميع ولان المأخوذ منه سمي سمي  
 وجمعه على سماء يدل على اشتقاقه من التسمية لو كان كما قيل  
 كان فعلة وسم يسم وجمعه وسام وارتكاب القلب بعيد  
 ويمكن ان يجمع على اسماء انه جمع اسم الذي اخذ منه الوسم والافاء  
 الى ان يجمع الشيء باعتبار اصله **قوله** فيضمن الفعل اللغوي وهو  
 المعنى المعتد به في الفعل حتى يراد عند الاطلاق هذا المعنى وهو المعنى  
 الذي نفسه فيكون من قبيل تسمية الدال باسم المدلول **قوله**  
 وقد علم الواو اما ابتداء او عاطفة بعطف بين الجملة الفعلية  
 التي قد رأت لتعلق الظرف في قولها انها اي خفض لانها كذا وقد  
 علم بذلك الح اول الحال فيذكر الكلام افاد الاختصاص كونه قد علم  
 كل واحد منها **قوله** بذلك لبا، كما ستعانه او للسببية واختار  
 الاشارة موضع الضمير للاشارة الى زيادة ثبوتها في الذكر وكان  
 اكتشافه ويراود ذلك دون ان يبعده من الحسن بسبب كونه احرا  
 معنويا او احتقافا للفظ لئلا يحال جودية **قوله** قد علم واحد منها  
 سلمنا الاضافية لاقبته وان امتنع التفسير بها في الثانية وكلمة  
 من التبعيض والظرف صفة واحد **قوله** لانه قد علم به اي بوجه الحصر  
 لا وجه الاختصاص الضمير ثم نفسه بقوله اي بوجه الحصر بل لا وان  
 يقال لانه قد علم بوجه الحصر لان يقال اشار بذكر الضمير هنا الى  
 ان الاشارة في قوله قد علم بذلك وقع موقع الضمير وفيه بعد قوله  
 ان الحرف الجاهل حدود الاقسام المفهومة منه دليل الحصر بالترتيب  
 الذي علم منه تقديم الحرف ثم الفعل فان الترتيب المذكور

في قوله تعالى  
 والواو كحتمل  
 ان يكون بعينه  
 السنين واليهم  
 وتشديد الواو  
 وكذا العلو بفتح  
 العين واللام  
 وتشديد الواو  
 وكثيرا ومنسج  
 في تعريفها  
 بمعنى المصدر  
 حتى يعنى  
 بالابودون  
 وحتمل ان يكون  
 السمو بالحركات  
 الثلاث في  
 السنين وسكون  
 الهم والواو  
 وكذا العلو في  
 معناه ويراد  
 منه العرف  
 بمعنى الاسم  
 الجاهل بمعنى  
 بالواو والاقرب  
 بالاشتقاق  
 الاسم والاسم  
 بالوسم الذي  
 ليس بمصدر  
 قال الفاضل  
 الحنفي في  
 اشتقاق الاسم  
 من التثنية فيفت  
 الواو ثم نقلت  
 حركة السنين  
 الى ما بعد اليق  
 الوقف عليه  
 ثم الى ازمة  
 الوصل لئلا  
 يلزم الابتداء  
 بالسكان وقال  
 بعض المحققين  
 ان ظاهر الكلام  
 يدل على ان  
 النجوين اخذوا  
 الاسم بهذا  
 القسم من الكلمة  
 في السمو والوسم  
 ابتداء وانما  
 انهم نقلوه من  
 معناه اللغوي  
 الى المعنى  
 المصطلح فانه  
 في اللغة بمعنى  
 اللفظ الدال  
 على الشيء

كأن في قوله تعالى  
 والواو كحتمل  
 ان يكون بعينه  
 السنين واليهم  
 وتشديد الواو  
 وكذا العلو بفتح  
 العين واللام  
 وتشديد الواو  
 وكثيرا ومنسج  
 في تعريفها  
 بمعنى المصدر  
 حتى يعنى  
 بالابودون  
 وحتمل ان يكون  
 السمو بالحركات  
 الثلاث في  
 السنين وسكون  
 الهم والواو  
 وكذا العلو في  
 معناه ويراد  
 منه العرف  
 بمعنى الاسم  
 الجاهل بمعنى  
 بالواو والاقرب  
 بالاشتقاق  
 الاسم والاسم  
 بالوسم الذي  
 ليس بمصدر  
 قال الفاضل  
 الحنفي في  
 اشتقاق الاسم  
 من التثنية فيفت  
 الواو ثم نقلت  
 حركة السنين  
 الى ما بعد اليق  
 الوقف عليه  
 ثم الى ازمة  
 الوصل لئلا  
 يلزم الابتداء  
 بالسكان وقال  
 بعض المحققين  
 ان ظاهر الكلام  
 يدل على ان  
 النجوين اخذوا  
 الاسم بهذا  
 القسم من الكلمة  
 في السمو والوسم  
 ابتداء وانما  
 انهم نقلوه من  
 معناه اللغوي  
 الى المعنى  
 المصطلح فانه  
 في اللغة بمعنى  
 اللفظ الدال  
 على الشيء

وقد علم الواو كحتمل  
 ان يكون بعينه  
 السنين واليهم  
 وتشديد الواو  
 وكذا العلو بفتح  
 العين واللام  
 وتشديد الواو  
 وكثيرا ومنسج  
 في تعريفها  
 بمعنى المصدر  
 حتى يعنى  
 بالابودون  
 وحتمل ان يكون  
 السمو بالحركات  
 الثلاث في  
 السنين وسكون  
 الهم والواو  
 وكذا العلو في  
 معناه ويراد  
 منه العرف  
 بمعنى الاسم  
 الجاهل بمعنى  
 بالواو والاقرب  
 بالاشتقاق  
 الاسم والاسم  
 بالوسم الذي  
 ليس بمصدر  
 قال الفاضل  
 الحنفي في  
 اشتقاق الاسم  
 من التثنية فيفت  
 الواو ثم نقلت  
 حركة السنين  
 الى ما بعد اليق  
 الوقف عليه  
 ثم الى ازمة  
 الوصل لئلا  
 يلزم الابتداء  
 بالسكان وقال  
 بعض المحققين  
 ان ظاهر الكلام  
 يدل على ان  
 النجوين اخذوا  
 الاسم بهذا  
 القسم من الكلمة  
 في السمو والوسم  
 ابتداء وانما  
 انهم نقلوه من  
 معناه اللغوي  
 الى المعنى  
 المصطلح فانه  
 في اللغة بمعنى  
 اللفظ الدال  
 على الشيء



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَشْكُرَهُ لَوْلَا رَحْمَتُ اللَّهِ عَلَيْنَا لَفَسَدْنَا إِنَّ اللَّهَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَاللَّهُ يَعْلَمُ خَيْرًا

والله تعالى المتعجب منه لان الله تعالى منتهى العجايب والمفصولة منها  
والله تعالى متعجب على المتعجبين حيث لم يهل في التعليم جاب الزكي  
والعجبي والمتوسط قوله ثم صرح بها فيما بعده التبرع في حد  
الحرف غير ظاهر فان ما يفهم في ضم دليل الحصر هو ما لا يدرك على معنى  
نفسها وما صرح به بعد هو ما دل على معنى في غيره فهما متغايران  
وان كانا متماثلان قوله الكلام لم يعطه على ما سبق لان ذاب

في هذا الكتاب يبرأ المسائل المنفصلة عما قبلها اللاتقة لانه  
يغنون بعنوان الكتاب والفصل والكتاب او مثالها بدون  
ذكر مثل العنونات لكن يشبه في انفصالها بترك العطف وما  
للاختصار كما قال الاسم كذا او المرفوعا كذا او المنصوبا كذا **اقول**  
في اللغة ما يتكلم به كالطاء فانه في اصل اللغة اسم لما يعطى ثم  
قد يستعمل في المعامل المصدر يقال كلمته كلاما واعطى عطاء قال  
بعض المحققين ومنه المعاني اللغوية لكلام ما يكون مكتفيا به  
في اداء اللام على ما في القاموس لا يخفى انه اشتد منسبة لما  
اصطلح عليه لا الى ان يجعل الفعل **اليس** انتهى ولا يخفى ان  
هذا وان كان مناسباً فافادة القاعدة التامة المعبر في  
مفهوم الكلام من جهة الاسناد لكن الاشعار فيه يكون الكلام  
لفظاً ما يتكلم به من الاشعار باقتضائه ثم الوجه في ذكر المعنى اللغوي  
للكلام من هنا وترك المعنى اللغوي للكلمة هو اللفظ فيما سبق **في كلامه**  
منه

[illegible]



ما تضمنه كلمة اي لفظ تضمنه فتر العامة المتبادر منها ان اللفظ  
 باللفظ لان الكلام الذي تحت لفظه من احواله وبعونه هو اللفظ  
 لان النحوي يبحث من احوال اللفظ وقيل فائدة تنبيه باللفظ  
 انه لو ترك على اطلاقه لم يكن التعريف مانعا لصدقه على مجموع زيد  
 قايما لما خالف مع ذات الجذر مثلا فانه شئ تضمن كلمتين  
 بالاسناد لكنه ليس بلفظ لان المجموع المركب من اللفظ وغيره  
 ليس بلفظ وقيل انه لم يرد بعد فانه اخذ مع زيد قايما  
 مثلا لفظا مطلقا يصدق على المجموع لفظا تضمن كلمتين بالاسناد  
 الا ان تركيبه كلاما مشتملا على حشو وتغيير بلفظ موضوع  
 بقرينة ان بحث النحوي من الالفاظ الموضوعية ثم اعلم ان السند  
 السند قد سئله صرح في حاشيته شرح المطالع بان الامور  
 المعلومة بالضرورة ان الاشياء المتعددة لا تصير امرا  
 واحدا لم يعتبر معها هيئة وهذا يتبع في صورته في تركيب  
 منها فاعلم ان لا بد من اعتبار الهيئة التي هي ليست بلفظ  
 في كل كلام بطريق الجزئية فيكون مركبا من اللفظ وغير اللفظ  
 فيكون لفظا تنبيه باللفظ جميع الافراد والكلام من تفرقة  
 فلا يكون عامما الا ان يمنع كلمة ما نقل عنه فليس كما  
 نقل من بعضهم اذا ارتكب كون الهيئة جزء من اللفظ كما  
 قيل في هيئة الفعل الدال على الزمان فتأمل **قوله** حقيقة  
 او حكما الظاهر وانه قيد تضمن المتعلق فتضمن الكلمة حقيقة  
 ان يكون كل من الكلمتين المتضمنين كلمة حقيقة وتضمن  
 الكلمتين حكما ان لا يكون الكلمتين حقيقتين سواء كان  
 احدهما كلمة او كلاما ويجوز ان يكون قيد كلمتين ويكون  
 حقيقة بمعنى حقيقتيه او حكما بمعنى حكميته اي كلمتين سواء  
 كانت كل واحدة كلمة حقيقة او حكمية وحيث كان احدهما

في جملة ما تضمنه اللفظ  
 من احواله وبعونه

اللفظ هو اللفظ  
 الذي هو اللفظ  
 الذي هو اللفظ

الاسناد في الحديث ان يقول حدث فلان عن فلان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 سدره

احدى كلمته حقيقته والاخرى حكمته يعلم بالمقايضة او مندرج  
 فيه باو في الجمل والمراد بالكلمة الحكمية ما يصح وقوعه في الحقيقة  
 موقعه مثلا في قولنا غلام زيد ابوه فالتصريح ان يقع موقع  
 لفظه في كلمة هذا او كلمة ذاك يقعان هذا ذاك فان لم يشك  
 هذا بالكلام الشرطي قولنا ان كانت الشمس طلعت فالتصريح ان يقع  
 فانه لا يصح التفسير من طرفه بلفظ مفرد كما حقق في موضعه  
**قوله** هذا انما يشك لو كان الاسناد بين الشرط والجزاء كما هو في  
 المنطقيين واما اذا كان الاسناد في الجزاء والشرط في قوله  
 كما هو في الادباء فلا فان طرفي الجزاء كلمتين لا محالة حقيقة  
 او حكما وكذا في الشرط لو لم يعتبر الاسناد المقصود لذاته جعلت  
 الجملة الشرطية كلاما في المثال المذكور لفظي النهار والوجود  
 ظاهر الكلام والجملة الجزائية ولفظي الشمس طلعت طرفي  
 الجملة الشرطية ولا بد من الكلام على اي الادباء في اصطلاحاتهم  
**قوله** اي يكون كل واحدة منهما في ضمنه ففانه قال كلمة وكلمة  
 وذكر التثنية لاختصاص **قوله** فالتصريح اسم فاعل كتب هذا  
 لصحح اللفظ فهو بمنزلة الاعجام واقراء لئلا يحل السماع  
 على الفارسي انك قرأت الجنس فان اللفظ يحتمل اسم مفعول  
 فان قال بعض المحققين من ان امثال بن العباس ينبغي ان يبر  
 ولا يقرأ مثل ثامل فتأمل **قوله** فلا يلزم اتحادهما اي المسمى والمتضمن  
 في تضمن الكل كل جزء ولا يخفى انه لو جعلت الهيئة جزءا للكلام  
 كان لتضمن الكلام للكلمة معنى واضحا لا يحتاج الى هذا التقييد  
 ولم يلتفت لاحتياجه الى تصحيح كونه الهيئة التي ليست بلفظ  
 جزءا من اللفظ ولو جعل المتضمن بالجميع الحكمية والاسناد  
 كما قيل فاطلاق اللفظ عليه يحتاج الى ما قبله فالاسناد  
 ليس بلفظ وايضا الاسناد ليس بجزء الكلام فانه ان اريد

اللفظ هو اللفظ  
 الذي هو اللفظ

اللفظ هو اللفظ  
 الذي هو اللفظ

اللفظ هو اللفظ  
 الذي هو اللفظ



نسبة احد الالام من الى آخر فهو مفهوم الكلام وان اراد منه ضم  
 كلمة الى آخر فهو صفة لاجزائه فتأمل **قوله** الى تفنينا فاصلا  
 بسبب الاسناد قال بعض المحققين بسبب الاسناد باب  
 ان الاسناد حاربا على جميع الكلمات وتضمن اللفظ لها  
 فان قيل ما تضمنت كلمة للاسناد لكان انبى انتهى قيل  
 يجوز ان يكون البناء للاستعانة بغيره يكون مجموع الكلمتين  
 لفظا واحدا متضمنا لكل واحد من خبره مدخل للاسناد  
 وبمعنائه ويجوز ان يكون للالهام اي متضمنا  
 ملصقا بالاسناد ويجوز ان يكون للمصاحفة اي تضمن  
 كلمتين مع الاسناد بان يكون المتضمن بالفتح كل واحد  
 من الامور الثلاثة وكثير ما يحتاج في جعل اللفظ متضمنا  
 للاسناد الذي ليس بلفظ المسامحة تاويل ان يكون  
 المراد ان الكلام كذا الامر من اللفظ المتضمن للكلمتين  
 ومن الاسناد ويجوز ان يكون في ويكون الظرف متعلقا  
 بتضمن او حاله فاعل تضمن او مفعول به تضمن كلمتين  
 في حال الاسناد او كانا حال الاسناد واعلم ان تغير  
 قوله متضمنا فاصلا يشترط جعل قوله بالاسناد ظرفا  
 مستقرا صفة للمصدر المحذوف ويجوز ان يكون ظرف لغو  
 متعلقا بتضمن **قوله** والاسناد نسبة احدى الكلمتين الى  
 ضم احدى الكلمتين او ربط مدلول احدى الكلمتين **قوله**  
 بحيث يفيد الخطاب فان قلت لا يصح تعريف الاسناد  
 على الاسناد والواقع في الجملة التي وقعت اجارا او  
 احصا فانما الى طب عالم المضمونة فانه لا يفيد الخطاب  
 فائدة تامة قلت المراد من شأنه ان يقصد افادة الى  
 الى طب فائدة تامة ثم المراد بفائدة التامة انه لو سكنت

هذا هو الوجه في تعريف الاسناد  
 وهو ان يكون اللفظ متضمنا  
 لكلمتين مع الاسناد  
 او ان يكون اللفظ  
 ملصقا بالاسناد  
 او ان يكون اللفظ  
 ملصقا بالاسناد

او يكون

المسلم

المتكلم لم يكن لابل العرف مجال تخيلته ونسب كلامه الى القصور الى  
 باب الثانية **قوله** حربت المهملا اي المهملة النقرة وانما قلنا  
 ذلك لانه لم يخرج الارباب من كلمته ومهل مثل بن جوس فلا  
 يترتب له كتاب كونه كلاما او اخراجه بقيد اللفظ الموصوع كما ذكرنا  
**قوله** بقيد الاسناد الى وقيل لو قال وقع منه الاسناد لكان  
 اخضر وهو ظ ولا حاجة الى سائر القيول لان المهملة والمفرد يخرج  
 بقيد الاسناد بالمعنى المذكور **قوله** سواء كانت خبرية اي حكمية  
 بها من الواقع او يكون محتملا للصدق والكذب وان شئت اي خبر حكمية  
 بها من الواقع او لا يكون محتملا للصدق والكذب مثل ضرب لا  
 تضمن خبرا في مع فاعلها **قوله** لهما مملوطة حقيقة والآخر  
 منونة اي مملوطة حكما **قوله** بينهما اسناد يفيد الخطاب الى  
 ان يقال بينهما نسبة يفيد الخطاب لان الاسناد معتبر فيه  
 الوصف فبعد ذكر الاسناد ولا حاجة الى الله ان يحل على الصفة  
 الكاشفة وفيه بعد لا يخفى **قوله** حيث كانت تعليلية او  
 مكانية والاولى **قوله** اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة وحكما  
 يندرج فيهما كما يكون احدى كلمتين حكما **قوله** مثل يدا بوه قائم  
 مثال الكلام خبر جلة سميته **قوله** او قام ابوه عطفا على  
 ابوه قائم مثال الكلام خبر جلة فعلية **قوله** او قائم ابوه مثالا  
 الكلام خبر مركب من اسم الفاعل وفاعل واسم المفعول مع  
 فاعله ليس بجملة بل مشبهة بالجملة واما الكلام الذي طرفاه كلمتين  
 حكميتين فتحقق تسمي بالمعبدى خبر من ان نراه قال بعض المحققين  
 في كون الخبر زيد قائم ابوه مركبا تقسم لان الخبر عندهم قائم  
 وفاعل خارج والخبر انتهى وهذا كما يقال في زيد قائم الاب ان  
 الخبر مفرد هو المضاف والمضاف اليه خارج عنه ثم اعلم ان  
 المتأخرين الاولين داخل في مفهوم الكلام على طرقي المطلق

ونما الصفة عنده اذا قبل المجرور مركب من جزئين يكون اجزا اثنا عشر فخطا كذلك في ايسر الكلام مركب من كلمتين يكون اثنا عشر فخطا بخلاف ما قيل في الكلام ما تضمنت كلمتين  
 بالاسناد يكون اثنا عشر من اواخر



مع قطع النظر من جعل الكلمتين حقيقتين بالاسناد اعم من  
الكلمتين حقيقة لانه يصح على قولنا زيد ابوه قائم انه متضمن  
كلمتين وبما ابوه وقائم على قوله زيد قام ابوه انه كلمة اخرى  
قام وابوه بالاسناد الواقع بينهما **قوله** اعني قائم الالبس  
المقصود مجموع قائم الاب فانه مركب ليس بكلمة بل المراد  
القائم المضاف والمضاف اليه خارج عنه **قوله** ودخل فيه  
ايضا مثل سوح مهمل فان سوح راي من قال ان  
الالفاظ موضوعها لا فاجل التناويل في مثل حقيق  
مهمل وغير مقلوب **قلت** حقوق السيد فكيف ان  
هذا الراي غير صحيح فان الالفاظ الخفية بنفسها في ذهن  
السامع لا بد وان عليها ولو سلم فليس كذلك بالوضع  
لشبهتها في الحكم كما مع انها ليست موضوعا بالاتفاق فان  
من قال ان الالفاظ موضوعها لانفسها اثبت الوضع  
الصفي بازاء نفسها في هذا الوضع بازاء المعنى الممكنا  
بقيت موضوعا لمعنى حتى يتحقق منه الوضع لانفسها  
**ضمنا قوله** فانه في حكم هذا اللفظ ليس المراد ان في حكم مجموع  
هذا اللفظ فانه ليس بكلمة بل مركب بل المراد انه في حكم هذا  
واللفظ لتعيين المشا اليه وبهذا التناويل ايضا هو  
اعراب الاسم والتيوز وكونه مسندا اليه صحة قوله  
يثاني ذلك الا في اسمين قال بعض المحققين ان ادخال  
مثل زيد معلوب يدسه التعريف لما يحتاج الى  
تعيم الكلمتين كحله قوله بالاسناد على جملة حتى لو كان  
المعنى كما تضمنت كلمتين مع الاسناد لم يكن لانه تضمن  
كلمتين مما مقلوب زيد مع الاسناد وهو اسناد هذا  
المجموع لا غير انتهى ولا يخفى ان مثل هذه المناقشة تنبج

هذا هو المطلوب في هذا الموضع  
فان الالفاظ موضوعها بالطل  
فان الالفاظ موضوعها بالطل  
فان الالفاظ موضوعها بالطل

هو قولنا  
عظام الدين

يتوجه على قوله حقيق مهمل ايضا فان المهمل شبه فعل لا بد من  
ضمير هو فاعله هو مع الضمير كلمتان فلما وجد التحصيل المثال  
**الساورة** ظاهر في ان كونه ضربا زيدا قائما بمجموعه كلام انما قال  
خطا يجوز ان يراد ما تضمنت كلمتين فقط ثم انه كما يصح تعريف المص  
على مجموع ضربت زيدا قائما بصدي على ضربت ايضا على ضربت  
زيدا وعلى ضربت قائما ايضا فبذلك تحقق الافراد في ضربت  
زيدا قائما **قوله** صحيح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقا جارية  
عنه قل بعض المحققين لا يذهب عليك ان خبر المبتداء في قولنا  
زيد ضربت عمرو في داره هو مجموع ما ذكره لاجزء ضرب وقد انفقوا  
على ان خبر المبتداء هنا جملة فالكلام الذي هو مراد في الجملة عند  
صاحب المفصل من التركيب الذي كلمتان استحد احدهما  
الى الاخرى سواء انضمت اجزاؤه في تلك الكلمة او لم ينضم بها بعيد  
من عبارة غاية البعد **قوله** فانه قد اكتفى الخ في ان هذا  
لا بد ان على المراد في بل على المساوات لان يراد بالمرادفة المساواة  
الاعم من المرادفة المساواة او يقال ان تعريف الجملة ايضا هو هذا  
وتعريفات الامور الاصطلاحية حدود اسمية لها وما وضع  
لها الالفاظ عرفا فتكون مرادفين تامل **قوله** يصح قائما على الجمل  
الجارية لان الانشائية لا يقع اخبارا او وصافا عندهم وما وقع  
في مثل زيد اضربه فهو ما اول بقولنا مقول في حقه اضربه ككثرة هذا  
العيد بوبهم كخيارا ودة الاقران في الجملة الجملة الجارية وليس  
كذلك فان اضربه في قولنا زيد مقول في حقه اضربه جملة انشائية  
وليس كلام اذا الاسناد فيها ليس مقصودا والذات **قوله** اخبارا  
او اوصافا اي مثلا فان الجمل التي وقعت احوالا كجاء زيد هو  
راكب ايضا كذلك فان الاسناد في هو ركب ليس مقصودا والذات  
وكذا الجمل التسمية كوا قسم بقدان زيد القائم فان الكلام هو

في خبر المبتداء في قولنا

فان التفسير

اللفظ



وإنما ذلك بعد أن يفهم أن الاسم وضع والأوضاع التي هي في الوجود وتكون في الوجود وتكون في الوجود وتكون في الوجود  
 يكون سنداً لا سنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه  
 وسنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه  
 وسنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه أو أن يكون سنداً لا سنداً إليه

في الكلام

جواب القسم والجملة القسمة للتأكيد وليس السناد فيها مقصوداً  
 لذاته وكذا الجملة وقعت شرطاً لكون كانت الشمس طلعت فالتأني  
 موجود فإن الحكم في الجزاء عند المقصود والآلة يصح قولاً لا يتأني ذلك  
 التأني اسمية ولا يكون تعريف الكلام جامعاً أيضاً **قوله** في بعض  
 الجواشي يأخذ بكلامه مع أنه خلاف ظاهر العبارة وخلاف مذهب  
 المحققين فإنه صرح في بحث حرف الاستفهام في خبر الكلام مع  
 أن السناد فيه ليس مقصوداً لذاته فإنه خبر مبتدأ **قوله**  
 ذلك أي الكلام اختار هذا مع جواز الإشارة إلى ما تضمنه كالمبتدأ  
 أو إلى خبره كالمبتدأ أو إلى السناد لأن الكلام من الكلام والبوا  
 منظور بالتفصيل فكأنما سبب تقسيم شيء منها سوى الكلام أو  
 لأن المناسب تقسيم الكلام بعد تعريفه في مقابلة تنبيه الكلمة  
 بعد تعريفها أو لأن ذلك بلاشارة إلى البعيد والكلام بعيد  
 بالنسبة إلى البوا **قوله** التأني خبر اسمية لما كان المقصود في كل  
 من تقسيم الكلام والكلام أفادة الحكم كفي بدو وجه المقصود والغالب  
 ينكس الأمر ولا يجعل التقسيم موافقاً لأن وجه المقصود  
 الكلمة بوجوب زيادة انكشاف أهمية الكلمة ومعرفة حدودها  
 وليس كذلك وجه الحكم كفي فتسمية العلم أن في قوله في خبر اسمية  
 أو في خبر اسم وفعل مشقة الرفع ما ينوهم من ظر عبارته  
 من الحاد الظرف والمظروف فإن الاسمين والاسم والفعل  
 نفس الكلام ففصول الكلام في اسمية أو في فعل اسم مستلزم  
 ظرفية الشيء لنفسه بل لما لم يكن يكون ذلك لاشارة إلى  
 السناد ووجه الرفع أن المراد ظرفية الحاصل للعالم وذلك  
 واقع في كلامهم فإن المراد أن الكلام الذي هو المقام لا يحصل  
 التأني خبرين إلى حين أو ذلك قال بعض المحققين الظاهر لا يثبت  
 بفهم المتعلم أن يجعل في معنى من كثر ينبغي أن يعلم أنه لا يتأني في

في كل اسمية لأنه لا يتأني من اسمي الفعل **قوله** وفي بعض النسخ  
 أو في فعل اسم تقديم الاسم من النسبة الأولى في الاسم  
 وكونه موقوفاً عليه الفعل وتأني في الثانية لما وقع من المواد  
 المركبة من الفعل والاسم من تقديم الفعل على الاسم لأن المركب  
 منهما هو الفعل مع الفاعل **قوله** فإن التركيب الثاني  
 العقل هذا الدليل بعد احضار الكلام الثاني في القسمين  
 فيلزم احضار مطلق الكلام فيهما **قوله** لا نقول في البوابة  
 يجري من كلام المفصل دون كلام المقصود على ما صرح به الشارح  
 أنقبا بأن ظاهر كلام المصنف يدعي أن يكون مثل ضربت  
 فأجاب المجيب عن كلامه بأن كماله كالمبتدأ ثم من أن يكونا حقيقة  
 أو حكماً فليكن الكلام المركب من كثر من كلمتين مركباً من كلمتين  
 حكماً **قلت** هذا أيضاً يقع فيما إذا كان بعض أجزاء الكلام  
 سنداً إلى السناد إليه نحو زيد ابوه قائم ونسب بالمعنى  
 خير من أن تراه وأما إذا لم يكن كذلك مثل ضربت زيداً قائماً  
 فالسند والسند إليه كلان حقيقان متضمنان للكلام  
 آخر فلا يصح أن يقال أنه مركب من كلمتين حقيقين فالأول  
 أن يجعل المدرك للكلام أما متحقق في خبر المركب من اسمين  
 أو في خبر المركب من اسم وفعل سواء كان معهما كلمة أخرى أو لم  
 يكن ويستدل بأن الكلام يستدعي السناد وهو يستدعي السند  
 وهما لا يكونان إلا في اسمية أو اسم وفعل فتأمل **قوله** في الاسم  
 والحرف أحدهما مقصود لا يقال لاسم الواحد يجوز أن يكون سنداً  
 وسنداً إليه معاً كما ينبغي فليكن كذلك لا نقول الاحتجاج  
 في الكلام إلى سند وسند إليه مقاطعة السناد واحد والآخر  
 يتصور في شيء واحد كالألف في **قوله** ونحو زيد بتقديم أو نحو زيد إلى  
 جواب سؤال تقديره أن يابز مركب بعد الحاطب فإنه

وقاطر السناد



مائة والظان كلام فوجه كلام مركب من حرف اسم فاجاب بان طرف  
 الكلام فيه مقدر بهما الفعل والفاعل والظان مذهب المبر  
 مشكل فانه ذهب الى ان احدى حرفي الكلام مذكور وهو حرف النداء  
 القائم مقام الفعل والجزء الآخر هو الفاعل المقدر كما سذكر  
 في بحث المناوي فيكون من تركيب اسم وحرف الا ان يقال  
 ان الفعل الحقيقي وما يقوم مقامه فيكون من تركيب اسم وفعل  
**قوله** اول اى كلمة ذات شارة الى ان كلمة كناية عن الكلمة لئلا سا  
 يتناول هذا التعريف بعض التركيبات والاول الرابع **قوله** على معنى  
 كائن من نفسه حمل عبارة التعريف على ان قوله في نفسه ظرف متقرر  
 صفة لمعنى ولم يتبع الى احتمال انه ظرف الفاعل متعلقا به على ان  
 يكون كلمة بمعنى الباء اى اول نفسه على معنى والى احتمال انه حالا  
 من فاعل اول اى اول على معنى حال كون الدال كائنا في نفسه لما لم  
 بين قوله معنى وبين صفة اعني غير متقرر من الفصل باجتناب او  
 ذكر من نفسه ان يكون اجنبيا مع لزوم ان كتاب التجوز في التعريف  
 على الاول وجب على معنى الباء **قوله** اى نفس اول النفس الاسم  
 بان يرجع الضم الى الاسم والابن من الدور **قوله** فتذكر الضمير الى  
 اى ضمير في نفسه او مطلق الضمير المذكور في ما دل على معنى في  
 نفسه ليتناول الضمير المستمر في اللفظ فان تذكره ايضا بناء  
 على لفظ الموصول **قوله** بناء على لفظ الموصول في العبارة تدل  
 على ان معنى الموصول يقتضى ثابت الضمير باعتباره كونه كلمة  
 وتذكره بلا لفظ لفظ فقط وفيه بحث فان لفظ كلمة باعتبار  
 تمامه لفظ الكلمة المشتمل على ناء التانيث واما برأيه لفظ الكلمة  
 ليس كما ينشأ لفظ الكلمة معنى فهذا مثلا تانيث باعتبار لفظ  
 الدال عليه هو لفظ الكلمة فاذا اعتبر عنه بلفظ ما لم يكن في تانيث لا  
 في اللفظ ولا في المعنى فتذكر الضمير المرجع الى باعتبار اللفظ والمعنى

الادوات

البيان في ادوات لفظ الحدود

**قوله** قال المصنف في الايضاح هذا توطئة ثانيا معنى كون المعنى نفسه  
 وجواز كون الضمير نفسه راجعا الى المعنى على ما هو في معنى النظرية  
 الى معنى اعتبار مدلولها **قوله** الضمير ما دل على معنى من نفسه اى  
 الضمير البارز والافقية ضمير آخر ايضا لا يرجع الى المعنى بل الى الموصوف  
 وهو الضمير المستمر في اوله لو قال الضمير في نفسه يرجع الى المعنى  
 كان احصاء حفظ في المناقشة **قوله** وكذلك قبل الحرف  
 ما دل على معنى في غيره فان لم يكن المعنى المستقل بالمفهوم  
 في نفس المعنى اعتبارا في نفسه بالنظر اليه نفس مع قطع النظر  
 عنه اعتبارا خارج عنه كما ان يكون الدال في نفسه با هذا المعنى  
 لا يستدعي ان يقال في الحرف الذي معناه غير مستقل بالمفهوم  
 ما دل على معنى في غيره كما لا يقال في الدال باعتبار امر خارج  
 الدال من غير ما حكم بالذات بل يستدعي ان يقال اول على معنى لا في نفسه  
 كما يقال الدال كما في نفسه حكما كذا قل معنى قوله وكذلك قبل الحرف  
 اى من اجل ان ارادة الطرف من هذا المقام بمعنى اعتبار مدلولها  
 لا المعنى ان المعنى يستفاد من مدلولها كما هو المفهوم عرفا من  
 كون المعنى في شئ اصح ما قبل الحرف ما دل على معنى من غيره بمعنى  
 اعتبار غيره لا ان المقابلة يستدعي ذلك بل المقابلة يستدعي  
 ان يقال الحرف ما دل على معنى لا في نفسه بالان ان النجاة وصفا  
 ما هو اقول في المعنى بقولنا لا في نفسه موصوفة صاعدا فافهم  
 بينهم **قوله** ما ذكره بعض المحققين اشارة الى ان التفسير  
**قوله** كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود وقرائة  
 وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره كما ان غاية في ايضاح  
 معنى الحرف ما يقابل به تنوير انما يستعمل في الحدود الثلاثة  
 انتهى لا يخفى انه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال  
 هو موجود في ذاته كان افيد من التفسير لكنه غير خط وايضا كفر



الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الطرفية المتخففة به الحال  
 والحال صحيح وفي المنور ليست الطرفية مقصودة اصلا كما عرفت  
 فكونه منورا لا يخفى لايح من شئ **قوله** يصلح لان يحكم عليه به لو  
 قال يصلح لان يستداليه به لكان النيب باصطلاح النخاة  
 واخذ باعتبار انه يغيد اختصاص الاسناد بالاسم والفعل  
 بل لو قال يصلح ان ينسب وينسب شئ لكان انتم فائدة حتى  
 يغيد ان المحو لا يتعمد في مقابلته لا يصلح ان يقع طرفا النسبة  
 اصلا اسنادية كانت او اضافية او تخليقية واستفاد  
 منه اختصاص السند به وكون الشئ مستدالياه الموصوفه وكونه  
 صفة وكونه مضافا ومضافا اليه كونه مفعولا ومحتجابا  
 بما سوى طرفي المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصد او  
 ملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه به ولا شك ان معنى الفعل معنى  
 مدرك قصد او ملحوظ في ذاته يصلح ان يحكم عليه بالواجب ان الواو اهلها  
 بمعنى او بمعنى المعنى المدرك قصد يصلح لان يحكم عليه به ويكره ان  
 يقال الجواب ان المعنى المستقل في الفعل هو الحذف ولا شك ان  
 الحذف باعتبار كونه مدلولاً من المصدا يصلح لان يحكم عليه به وان لم  
 يصلح باعتبار كونه مدلولاً تفضيلا في ضم الفعل او يقال ان المراد انه  
 يصلح لان يحكم عليه به باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار ذاته يصلح  
 لذلك لانه الواو اهلها اعتبارا ان يكون الفعل مستدالياه شئ ابد لم يتبع  
 محكوما عليه به **قوله** والآن بملاحظة غير فلا يصلح شئ منها فله ان  
 ياتي صحيح في ان ما هو الاله لملاحظة غيره لا يصلح لان يحكم عليه به  
 بسن لك فان كل ما في كل مثل ما ملحوظ بتعا ابد الملاحظة افرادا  
 لبرجل وان لم ينفذها وملاحظة تامة ان كل رجل يصير محكوما عليه  
 وايضا لا يلزم ذكر البخر الذي هو الاله لملاحظة معه يفهم معناه كما  
 لا يخفى مع انه صحيح بانه لا بد من ذكر الغير الذي هو الاله لملاحظة لغتهم

وليس في قوله الابداء باعتبار الاختصاص

المعنى فلا بد من التخصيص للمحو لا يصلح ان يحكم عليه الاله كونه الاله  
 للملاحظة يحكم عليه الاله انما يتوقف فهم من لفظ على ذكر متعلقه  
 او الم يحضر المتعلق مجرد **قوله** فالابداء مثلا ما ذكره ان المدر  
 في الذهن فيكون مدركا قصد المحو لا في ذاته يصلح ان يحكم عليه به قد  
 يكون مدركا بتعا والآن لملاحظة غيره ولا يصلح شئ منها موصوفة  
 في مفهوم الابداء الذي جمع فيه هذه الاعتبارات ووضع بارائه  
 باعتبار الاول لفظ الابداء الذي هو اسم فان كل واحد يفهم من هذا  
 الكلام ان يكون لفظ الابداء وكما من كلاما موضوعا على معنى واحد  
 كان فيه اعتبار ان من حيث انه مدرك قصد مفهوم لفظ الابداء  
 ومن حيث انه مدرك بتعا والآن لملاحظة الغير المفهوم كلفه مع انه  
 يصحح فيما بعد فقول الحاصل ان لفظ الابداء موضوع لمفهوم  
 كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته المحصورة وبها متغير  
 فله لم يقل ان مفهوم الابداء باعتبار الكمال مدلول كلمة من  
 يلزم عليه هذا المحذور بل صوره هذا الاعتبار فقط وقال بعض المتأخرين  
 في الجواب من هذا ما حاصل ان مفهوم الابداء باعتبار الكمال الذي هو  
 معنى حرفي مضاف الى متعلق محصور تحت ذلك الاعتبار هو حقيقة  
 مفهوم الابداء الذي هو ملحوظ قصد الوحظ متعلقه بتعا واجالا  
 وليس في الابداء لاحصصا له فيوافق القبول ان مفهوم كلمة  
 هو الابداء بالاعتبار الكمال ما ذكره من انها موضوع لا افراد الابداء  
 وفيه انه لو كانت جزئيات الابداء الاله هي معنى من حصص المفهوم  
 الابداء الكلي كان من ذلك على معنى مستقل بالمفهومية بالنظر  
 ضرورة تحقق المفهوم الكلي في ضم حصصه فلا يصح عليه تعريف  
 الحرف بل تعريف الاسم او معنى في نفسه قوله **قوله** على معنى نفسه  
 اعم من ان يكون مطابقا او تفضيلا فالاولى ان يقال ان تلك الجزئيات  
 ليست حصصا لمفهوم الابداء بل مفهوم الابداء عرض لها فيلزم







الآن بتعلق متعلق بها هو المراد بقوله ان الحرف تدل على معنى في غير  
فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا  
باعتبارها وبجملتها **قوله** اذا عرفت هذا انه انما عرفت ان بعض  
المعنى يكون ملحوظا في ذاته ويمنعها قصدا ولا يحتاج تعقله الى تعقل  
امر اخر ولا يحتاج ايضا اللفظ الدال عليه انضمام لفظه والى  
امر اخر من المعنى كما يكون ملحوظا باعتبار انه للملاحظة امر اخر وينبغي  
بتفصيله ويحتاج اللفظ الموضوع بازائه في الدلالة على انضمام  
اللفظ الدال على ذلك الامر معه وهو معنى غير متعلق بالمفهومية  
ومعنى الحرف علمت ان المراد **قوله** علمت ان المراد بكونه للمعنى  
نفسه وعلمت ايضا ان المراد بكونه للمعنى غير عدم استقلاله  
بالمفهومية واحتاج الدال على انضمام كلمة اخرى مع الدال عليه  
ولم يلتفت الى ان البحث في تحقيق مفهوم الكلام وان كان  
قوله وبما سبق من التحقيق بالاستدراك **قوله** فراجع بكونه للمعنى  
الى المرجع مصدر مسمى بمعنى الرجوع بقرينة الى في مقابلته **قوله** بكونه  
في نفسه بملاحظة كونه مستقلا الى تعقل لا يحتاج الى تعقل  
امر اخر معه وكونه في نفس الكلمة باعتبار ان الكلمة مستقلة في  
الدلالة على لا يحتاج الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة وذكر كونه  
الاولى بملاحظة ان ارجاع غيره في نفس المعنى والثانية باعتبار  
ارجاعه الى هو الموضوع الكائنة من الكلمة **قوله** الى امر واحد وهو  
استقلاله بالمفهومية وفيه بحث وهو انه يجوز ان معنى غير متعلق  
بالمفهومية يحتاج في تعقله الى تعقل متعلقه كلفظ بازاء  
تلك المعنى مع متعلقه جميعا فلا يحتاج اللفظ الدال على انضمام  
متعلقه معه فيكون هذا المعنى في نفس الكلمة فان الكلمة لا يحتاج الى انضمام  
كلمة من لفظ بازاء تلك المعنى معنى متعلقه جميعا فلا يحتاج اللفظ  
الدال عليه الى انضمام امر في الدلالة عليه ليس نفسه لعدم استد

اللفظ

استقلاله من التعقل كاللفظ مستقلا فان معناه ذاته الضرب  
والنسبة التي هي خبر في هذا المفهوم لا شك انها تحتاج الى تعقلها  
الى تعقل خبرها وآلة بملاحظة قالها فلم يكن معنى كائنا في نفسه  
كلمة اللفظ الدال عليها الموضوع بازائها وهو الضرب يدل عليها من  
غير حاجته الى انضمام كلمة اخرى معها في الدلالة عليها فيكون مستقلا  
بالمفهومية بهذا الاعتبار فلم يكن مرجع كون المعنى في نفسه وكونه  
في نفس الكلمة امر واحد واجب بتخصيص كونه في نفس الكلمة بكونه  
الكلمة والى ذلك الاستقلال بالمفهومية لا الامر اخر فراجع كونه  
هذا المعنى في نفس الكلمة وكونه في نفسه الى امر واحد وفيه ثامن  
**قوله** ليكن على طبق ما سبق اه ويلو في الضم الذي قبله وهو ضمير  
دل لانه لا يحتاج الى صرف كلمة في غير معناه الحقيقي كمن انزل **قوله**  
وارجاع الضم الى معنى بالحركات عطف تعبير للمعنى الآخر وبيان  
له كونه ظاهرة لتقريب المرجع وشيوع معناه في العرف ونقل بعض  
النحاة اذا دار بين الاقرب البعيد فهو للاقرب ككسر عبارة  
هذا الكتاب السوفى يعنى بترجيح كونه ارجع الى الكلمة وهو ارجع  
الضمير في تعريف الاسم الى سلك في دليل الحرف الى الكلمة ويحتمل  
ان يكون برفع جملة مستقلة معللة بقوله لعدم الاى لم يصر  
عن الظاهر بارجاع الضم الى الكلمة في عبارة هذا الكتاب لعدم مسو  
مبوقتها **قوله** لهذا جزم كونه في نفسه الى احتمال اخر بل جملة على ما هو  
المتبادر منه والا يكثر المشا الى هذه كلمة بكونه في محل بحث بل يلحق  
ان التبيين على صحة ارادة كلا المعنيين يستدعي حواشي الاشارة  
الى الاحتمال الآخر ايضا **قوله** وبما سبق من التحقيق نظيرة لا يحتاج الى  
الاسم جمعا ولا في الحرف منعا الى بسبب لزوم تعقل متعلقا  
بمع الاسماء فان معانيها مستقلة لمفهومية ككونها مفهوما  
كلمة ولزوم تعقل متعلقاتها يفهم خصوصياتها التي هي العادة



يستعملها في تلك المفهومية بفهمها كانت المنضم معها بالخصوص  
 فان تلك معاني الاسماء لا يقع الحكم عليها وبها كما على الحروف  
 فكيف يكون مستقلة بالمفهومية **قلت** لا علم ذلك بل معاني  
 بن الاسماء اذا اخذت في قدراتها بغير ذلك وعروض لزوم النظر  
 وانضمام الخصومات في الاستعمال خرج ذلك بخلاف المعاني  
 الحرفية فانها لا يصح لذلك قدراتها فافترقا فان **قلت** معنى  
 النظرية التي هي معنى حرفي اخل في مفهوم متى كاتر بـ **الفاعل**  
 المحسني فيكون معناه في قدراته غير مستقل بالمفهومية مع ان  
 تلك الجوز الاخر من معناه وهو ان كان مستقلا بالمفهومية  
 اعم من ان يكون مطابقا او تضمنيا وايضا المراد من قوله لان  
 معانيها مفهومية كانت اعم من المعاني المطابقة والتضمنية **قلت**  
 كذا جرح العادة يعني ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء  
 في مفهوماتها الكلية واستفادة الخصومة من الاضافة بخلاف  
 الحروف فان معانيها الحرفية ولا يصح استعمالها في الملموح  
 فتأمل **قلت** لما كان الفعل الاعملى معنى في نفسه باعتبار  
 معناه التضمني **قلت** لا شك ان المتبادر من المعنى اذا  
 اطلق هو المعنى المطابق كاتر بـ **الفاعل** المحقق الراسي والفعل  
 باعتبار معناه المطابق لا يدرك على معنى في نفسه بدخول  
 النسبة الى الفاعل المعين فيه هي غير مستقل بالمفهومية  
 فلو حمل عبارة التعريف على مبتدأ وحدها هو الواجب يخرج الفعل  
 عنه بقوله **آ على** معنى نفسه مما حمل على القوم في المبتدأ  
 والجملة على خلافه حتى دخل فيه الفعل واجتنب الى اخره اجاب  
 بـ **مقرن** باحد الازمنة الثلاثة **قلت** الباعث على ذلك  
 امر ان احكم ان قوله معنى نفسه حمل قبل هذا التعريف في  
 دليل الحصر على المعنى الاعم من المطابق والتضمني لانه اعتبرنا

لونه

كونه مقابلا باحد الازمنة الثلاثة وجعله معنى الفعل لانه كونه غير  
 مقارن باحد الازمنة الثلاثة وجعله معنى الاسم ولا شك ان المعنى  
 المستقل بالمفهومية المقارن باحد الازمنة الثلاثة من الفعل هو  
 المعنى التضمني فالمتبادر من قوله معنى نفسه تعريفا اقسام بعد  
 ذكره في وجه الحصر على المعنى الاعم من المطابق والتضمني مع الاشارة  
 الى اخراج تعريفات الاقسام من وجه الحصر هو المعنى الاعم كما لا يخفى  
 وثانيهما انه لو لم يحمل المعنى في تعريف الاسم على المعنى الاعم من المطابق  
 والتضمني بل حمل على المطابق فقط يخرج عن بعض الاسماء كاسماء  
 المشتقة ودخل النسبة الى الفاعل المعين من مفهوماتها وكان  
 نظروف التي دخل معنى الحروف فيها كانه قد دخل فيه معنى النظرية اذا  
 عرفت ذلك فالمناكب يقال لما كان المعنى في هذا الاسم اعم من ان  
 يكون مطابقا او تضمنيا وكان الفعل الالهي واعلم ان  
 المشهور ان الفعل موضوع للحادث والزمان المعين من الازمنة  
 الثلاثة ونسبة الحادث الى فاعل معين ولا شك ان تلك النسبة  
 لا يفهم بدون الفاعل المعين فلا يفهم بها المجموع من الحادث والزمان  
 والنسبة الثاني هو المعنى المطابق للفعل بدون الفاعل المعين فلا يدل  
 الفعل بنفسه على معناه المطابق فدلالة الفعل بنفسه على الحادث  
 الذي هو معناه التضمني وهو المشهور او على الزمان ايضا على ما هو الظاهر  
 كذا ذكره بعض المحققين ونقل بعضهم ان الزمان في الفعل كالنسبة  
 غير مستقلة بالمفهومية ومجسمة بنظر وهما بحث قد اشترنا اليه  
 في وجه حصر الكلام وهو ان الدلالة التضمنية تابعة للمطابقة وتحقق  
 في ضمنها كما هو مقتضى موضوع الفعل اذا لم يدل على معناه المطابق بنفسه  
 لم يدل على معناه التضمني ايضا بنفسه فلم يكن الفعل الاعملى معنى نفسه  
 باعتبار معناه التضمني ايضا واجاب بـ **بعض** المحققين بان المعنى الدلالة  
 بنفسه استعمال الدلول بالمفهومية والحادث معنى مستقل بالمفهومية

مفهومها





وانما يتوقف فهمه على منية بواسطة عدم استقلالها بمشروط فهم المقابلة  
اعني المعنى المطابق انتهى والى سبل ان الحدث معنى لا يحتاج من نقله  
الى تعقل امر معه واللفظ الموضوع بانه ايضا لا يحتاج الى ضم  
لفظ اخر معه فهو معنى مستقل بالمفهومية وهو لم ادمه كغير المعنى  
في نفسه كما سبق تحقيقه اذ الحدث جزء من معنى الفعل والفعل  
والاعلى بالتفصيل كان معناه التضمن معنى مستقلا بالمفهومية  
وان كانت الدلالة التضمنية مشروطة بتحقيق الدلالة المطابقة  
التي لا يحق الا بانضمام الفاعل معه فيتأمل قال بعض المحققين  
اعلم ان القول بان العقل موضوع للحدث والزمان والنسبة  
كما اجمعوا عليه ليس الا ان الفعل لا يكون بدون الفاعل  
فالجاء هم تفصيله بل ان جعلوا النسبة داخلية في مفهوم  
الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا احتطار لمن شرح الله صدره  
ورزقه فنقول ذلك فالهمني ان الفعل موضوع للحدث  
مقتبة بالزمان والنسبة انما جاءت من الهئية التركيبية كما هي  
الجل الاسمية اذ لا يخفى على منصف انه لا ينافي جعل النسبة  
زيد قائم للنسبة وجعل مية ضرب يد لغوا وانه امارات  
ان النسبة ليست مدلوله للفعل انه يفهم منه الحد النسبة  
لفضيل او قد تفقوا على ان دلالة المفرد لا يكون تضمينية  
ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم  
مع الفعل والفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه  
يكون مستعدا لان ينسب شئ فيلزم اسناده الى شئ للملا  
يكون احضاره على هذا الوجه لغوا انتهى **قوله** اعني الحدث فمعناه  
التضمن المستقل بالمفهومية بالحدث مع ان الظاهر ان الزمان  
المعين من الازمنة الثلاثة ايضا معناه التضمن المستقل  
بالمفهومية وذلك لان في كون الزمان مدلوله للفعل ضرورة

الظ

الظاهرة مدلول الهئية التي هي ليست بالمفقط على الاتح او لان في كون  
مستقلا بالمفهومية اختلافا او لان ارتباطه بمول كان ذلك  
المعنى مقترنا وبخروج بقوله غير مقترن عن تعريف الاسم متماثل  
**قوله** كان ذلك المعنى مقترنا بالحدث اذ كونه القوت في جانب النسبة  
لترتب عليه بقوله اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
فان سابق هذا القول ان كان ترتب عليه بقوله اخرجه كغير لاية  
عليه الاخراج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة كما لا يخفى  
**قوله** اخرجه بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة **قوله** فيه بحث  
وهو ان الزمان ايضا مدلول للفعل نعمنا كما هو المشهور وغير  
مقترن باحد الازمنة الثلاثة لان الشئ لا يقارن بنفسه  
اذ المقارنة تقتضي المغايرة ففصل على الفعل انه كلية ذات على معنى  
نفسه هو الزمان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فلم يخرج  
عن حد الاسم بهذا البعد وايضا قد تقررت بما بينهم ان معاني  
الافعال الناقصة من النسبة الجزئية بين الاسم والخرق مع احد  
الازمنة الثلاثة ولا شك ان المعنى التضمني المستقل بالمفهومية  
فيها بالزمان والزمان غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة ففصل  
عليها بقوله الاسم ولم يخرج بقوله غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
والجواب ان المقترن المعنى باحد الازمنة الثلاثة في هذا الفعل معتبر  
بطريق الاجاب الجزئي وعدم اقترانه به في حد الاسم معتبر بطريق  
السلب الكلي يعني لم يرتب له معانية المطابقة ولا معانية  
التضمنية مقترنا باحد الازمنة الثلاثة فخرج الفعل عن تعريف  
الاسم او بعض منه معانية التضمنية مقترن باحد الازمنة  
الثلاثة وهو الحدث واما الافعال الناقصة فهي ايضا خارجة  
عن حد الاسم واعلم في هذا الفعل بهذا الاعتبار لان بعضا منه  
معانية وهو النسبة بين الاسم والخرق مقترن باحد الازمنة الثلاثة



ومعناه التضمن وهو الزمان متعلقا بالمفهومية الا انه يلزم على  
التقدير ان يكون المعنى الموضوع بقوله في نفسه غير المعنى الموضوع  
بقوله غير مقترن بالافعال الناقصة ويكون فاعلا تعريفيا  
انه كلمة على معنى في نفسه سواء كان ذلك المعنى مطابقا او  
تضمينيا ولم يكن شئ من معانيه مقترنا باحد الازمنة سواء كان  
معنى مطابقا او تضمينيا مستقلا بالمفهومية او لم يكن ذلك  
قد الفعل انه كلمة كان معنى من معانيه مستقلا بالمفهومية  
وكان معنى من معانيه مستقلا بالمفهومية وكان معنى من  
معانيه مقترنا باحد الازمنة سواء كان مقارنا باحد الازمنة  
معناه المستقل وغيره ولا يخفى ما فيه من التطف **قوله** اي غير  
مقترن مع احد الازمنة المستقلة في الفهم لفظ الدلالة  
الى ان البناء اذا وضع صلة للاقتران ان يكون معنى مع والى  
ان الاقتران المنفي في هذا الاسم والمثبت في هذا الفعل هو الاقتران  
عند فهم ذلك المعنى لفظ الدلالة على ان لا يقدح في عدم الاقتران  
كون الزمان مقارنا بالمعنى في الواقع لا لاكونه مفهوما قبل فهم  
ذلك المعنى وبعده من لفظ آخر فلا يخرج عن هذا الاسم مثل الفناء  
في قولنا في الماضي زيد صلبا وزيد صلبا **مس** **قوله** فهو  
صفة بعد صفة وفي بعض النسخ وهو بالواو وهو الظاهر وانما  
الفاء وهو بالياء اذا التزم غير مناسب ثم هو مجرور على تقدير  
الصفية ويجوز نصبه بالياء كما في المعنى ورفعها ان يكون  
خبر مبتدأ مخوف اي هو غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة  
واختار الخبر بالصفية لان النصب على الحالية يحتاج الى  
تعلق جعل المعنى مفعولا به وحيث يحتاج الى تبيين الدلالة  
بحال عدم الاقتران والرفع على الجبرية يحتاج الى ارتحاب  
**قوله** المراد بعدم الاقتران ان تكون بحسب الوضع الاول

وهو بالياء في النسخ

الاول للمكان منها عطفة سوال مع ان قد اكتم خبر جامع  
مخرج اسماء الافعال عنه بقيد عدم الاقتران فان معانيها  
مقترنة باحد الازمنة وغير مانع ايضا لدخول الافعال المنسلة  
عن الزمان فيها ومعانيها المستعملة فيها بعد الاستلزام مستقلة  
غير مقترنة باحد الازمنة او ان يدفع ذلك فقال المراد بعدم  
الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول الى الوضع الغير السببي بوضع  
فدخل هذا الاعتبار اسماء الافعال في هذا الاسم ومخرج الافعال  
المنسلة عن الزمان عنه فاندفع السؤال ما دخول اسماء  
الافعال فلان معانيها المقترنة باحد الازمنة الثلاث بحسب  
الوضع الكافي مقترن بها في الفهم عنها بحسب الوضع الاول وهو  
وضع اسم او مركب صلافي او جارا وجروا وذلك لان الاقتران  
بحسب الوضع الاول ان يكون في ظرف الواضع ان يفهم ذلك  
المعنى مقارنا باحد الازمنة ولا شك ان المعنى المفهوم  
بحسب الوضع الكافي مستقلا عن الوضع الاول وهو منظور في  
الوضع الاول غير مقترن باحد الازمنة وعلى هذا لا يتصل ايضا  
جميع هذا الاسم بشئ يزيد ويشكر على ان معانيها العامية مستقلة  
غير مقترن باحد الازمنة بحسب الوضع الاول الذي بانه المعنى  
الفعل وانما خرج الافعال المنسلة عن الزمان فلان معانيها  
الحالية بحسب الوضع الاول مقترن باحد الازمنة فانها في الوضع  
الاول موضوع لهذه المعاني المقترنة باحد الازمنة واقترانها ايضا  
منظور في ظرف الوضع في ذلك الوضع الا انه حذر في الوضع الكافي  
الزمان وانما قيد الوضع بالاول لم يكن بقوله بحسب الوضع لان  
الظاسماء الافعال والافعال المنسلة موضوعا ثانيا بالمعنى الفعل  
والحدث لاختلاف اتمارة الوضع فيها وهي فهم المعنى الكافي بلما قرينة  
وذكر الوضع في تعريفها واعلم انه يلزم على هذا التفسير ما ذكره



بعض المحققين من انه لا يخفى استحياء اسماء الافعال باعتبار باعتبار  
 وحسنها لئلا يقع عدم اقتراح باعتبار الوضع الاصلية و  
 ذلك بعيد عن الاعتبار اذا كان لا يكون مدار الاسم على  
 وضع واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبر الاعتبار شي  
 واحد وفي اسماء الافعال مثل ذلك وضع الاول وهو الوضع  
 الظاهر في لغوا في اعتبار اسميتها والالام يكون كغيرها لا  
 عدم الاقتراح انما هو متحقق به ووضع الثاني معتبر لانه  
 باعتبار يكون كغيره ولغوا لانه باعتبار لا يكون غير مقدر  
**قوله** فدخل فيه اسماء الافعال قال تعالى الخ الذي علم على  
 ان قالوا انها ليست بفعال لما فيها لافعال صيغة وقبولها  
 لما لا يقبله الافعال التنوين واللام التعريف وكون بعضها جارا  
 وجر والآخر لوقال قبول بعضها لما لا يقبله الفعل كالتي  
 ولام التعريف كان او الى لان اكثر ما منه المبتدأ فلا يقبل التنوين  
 وبعضها لا يقبل اللام ايضا **قوله** لان تسميها اما منقولة من  
 المصاوير يعني ان تسميها بالاجزاء ان يكون بعضها منقولة  
 عن المصاوير وبعضها منقولة عن الظرف والجوارح و  
 فيكون من قبيل تثبيت الكل الى الاخر وقوله منقولة عن المصاوير  
 معناه انه في الاصل جوارح موصولة بمعنى مصدرى نقل  
 الى معنى الفعل في اللغة مبتدأ من تلك العبارة من غير  
 ساحة كما قيل **قوله** جرحا بان ثبت استعماله في اللغة  
 المصدرى او لا ثم نقل **قوله** كخروج ويدفانه قد يستعمل  
 مصدر ايضا قيل هو مصدر ازالة او مصدر اراد ووجهه ارفع  
 بعد تخفيفه بخلاف الهمزة والالف يستعملان وورد  
 بمعنى ارفع رفقا بغير قليل **قوله** او غير صريح بان لم  
 ثبت استعماله مصدر الا انه يشبه المصدر بان يكون

على

على وزن كخروجها على وزن قوفات كس في الحاشية الدجاجة  
 تنوحي الى يصنع قوتها وقبضاء على فعلك فعللة وفعلالا  
 انتهى **قوله** وعن المصاوير التي لم تعط على المصاوير الاصلية  
 وهي مقابلةها والام ان بعض اسماء الافعال نحو منقولة  
 من نقل الى المعنى المصدرى وهو السكوت ثم نقل من معنى  
 السكوت الى معنى سكوت **قوله** او عن الظرف لوقال وعن الظرف  
 مع ما صنف الظرف اليه كان اولها ان المعنى الاول لا يمكن  
 وذلك هو معنى المركب لا منافي للمعنى المضاف فقط **قوله**  
 وعن الجوارح وجر في بعض النسخ او عن الجوارح وجر وهو اذ هو  
 اشارة الى مثل عليك هو قسم آخر من الاسماء **قوله**  
 وخرج عن المضاع ايضا الظان هذا القول معطوف على قوله  
 خرج عن الافعال المنسوجة او على قوله فيدخل فيه اسماء الافعال  
 والمعطوف عليه التقدير من منفع على قوله المصاوير بعد الاشارة  
 اليها مع ان المعطوف لا يتفرع عنه لانه لا دخل لعدم الاقتراح بوضع  
 الاول في الدلالة على الزمان الواحد من ضمن الزمان فلما لم ينفذ في هذا  
 العطف فتأمل **قوله** على تقدير شتر الاشارة الى مذهب من قال بان  
 موصوع الاستقبال مجاز في الحال او بالعكس **قوله** ابن الدلالة من  
 الارادة هذا صحيح على ما هو المشهور ثم ان لفظ المشرية على  
 جميع معانيه ولا يرد شي منها الا مع القرينة واما على ما نقل  
 من النسخ الرايس من ان الارادة شرط الدلالة فلما اذا الدلالة  
 ح موقوفة على الارادة التي هي موقوفة على القرينة **قوله** اليفيد  
 معرفة به اي بعض الجواهر او كره زيادة معرفته بالاسم او يفيده  
 المعرفة بزيادة معرفة الاسم بسبب بعض الجواهر وذلك ان خاصته  
 الشئ يكون لب معرفة ذلك الشئ ما يميزه عما عداه ويذكر ان  
 يقال لما كان تاليف هذا الكتاب للمبتدئين ووقع في تعريف

بعض المحققين من انه لا يخفى استحياء اسماء الافعال باعتبار باعتبار

بعض المحققين من انه لا يخفى استحياء اسماء الافعال باعتبار باعتبار

















طلبا للتحفة المدعوة كمال كثر استعمالها **قوله** المبرز الى انهاء الهمزة  
 المفتوحة وهذا قال القاضى بضعف مزبته شيوع  
 هذه في الاصل العلامة لا تحذف امتدح به بعض المحققين  
 وقالوا بان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكروا  
**قوله** يدرك اللام لم يظهركم لاجتياز حصول اللام للزيادة  
 لدفع الالتباس بالزيادة في حرف التعريف وكون حرف الاستفهام  
**قوله** اغا اختص خولج في التعريف كما اشار الى اختصاص  
 دخول مطلق حرف التعريف بالاسم وبين نكتة اجتياز اللام على  
 اختصاص دخول حرف التعريف **قوله** لانه لتعيين معنى مستقل  
 بالمفهومية الى ذكر هذا التعليل الشيخ الرضى وبتبع الشارح وتقتض  
 على انه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كاللام في الحسن فانها  
 لتعيين الذات المعبرة في مفهوم الحسن ولا نصيب للتضمن  
 والنسبة المعبرة في مفهوم اللفظ من تعريف اللام وقد يكون لتعيين  
 المعنى المجازي بالانتماء كما تقول است الاسد الراعى فان اللام  
 فيه يتعين ما دل عليه اللفظ التام او قد يكون لتعيين نفس اللفظ  
 فانه ذكر بعض الكتب ان اللام الداخلة على التعريفات بالتعريفات  
 اللفظية التي لا يرد منها المعنى بل اللفظ المست كتحسين المعنى الذي  
 يدل عليه اللفظ مطابقة كل اللام في قول سيد المحققين الفاضل الزمخشري  
 بل لتعيين نفس اللفظ واذا كان كذلك فيدخل اللام على الفعل  
 اذا حرف لتعيين المعنى التضمني والمجازي او نفس اللفظ فلا يثبت  
 بهذا التعليل اختصاصه بالاسم وايضا في التعليل بتعليم  
 مقدما في عدم دخول اللام على الفعل والحرف بحسبها ولا  
 بنى خواها بطريق المجاز عليها وايضا في التعليل بتعليم  
 في عدم دخول اللام على الفعل والحرف لاجتماع اعتبار الاسم كالمركب  
 والمترادف الاول كمالا في التفسير على انه وقع في كلامهم ودخوله على

لا يتركب

في قوله المبرز الى انهاء الهمزة المفتوحة وهذا قال القاضى بضعف مزبته شيوع هذه في الاصل العلامة لا تحذف امتدح به بعض المحققين وقالوا بان حذفها مع كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكروا

لا يتركب

لا يتركب

على المركب كقولنا التاج جاد الا ان يقال ان الاحتصاص اضافي  
 بالنسبة الى الفعل والحرف ايضا وقع من بعض التراكيب الهل  
 والتشقق بادخال اللام على حرف الفعل فلم يكن من خواص الاسم الا  
 ان يقال مراده هذا التركيب بشذوذه او يقال معنى اختصاص اللام  
 بالاسم انه لا يدخل الفعل والحرف في الريد منها معانيها والمركب  
 منها هنا المعنى بل اللفظ وقال بعض المحققين في تعليل الاختصاص  
 قالوا ان يقال التعريف التكميل يتبع على اللفظ وكذلك علامتاها  
 فلما لم يكن في الفعل علامة التكميل لم يدخل عليه اللام انتهى فظاهر ان الحرف  
 ايضا كذلك فالمناسبت كره ايضا مع الفعل **قوله** فان حرف  
 التعريف لا يدخل الضمائر فيه ان حرف النداء وحرف التعريف يدخل  
 الضمائر المفصلة واسماء الاشارة والموصولة الا ان يقتصر حرف التعريف  
 بحسبته او في التعريفات ويحقق باللام **قوله** الموصولة قال بعض المحققين  
 قد حقق في موضعين الذي في الاسل الذي زيدت عليه اداة التعريف  
 انتهى وفيه انه ولو سلم ذلك لاشك ان الموضوع لمعنى الموصولة هو الذي  
 وكان اللام في مثل سائر حروفه لا يدخل اللام بعد ذلك **قوله** وكذا  
 سائر الحروف بمعنى مثل اللام في نها غير شاملة لانها لا تختص في  
 الضمائر وامثالها وقيل ان الاسناد العاشر شاملة للام لو  
 اريد صلاحته الاسناد اليه الكاتب بالقوة بالنسبة الى الانشا  
 وفيه ان بعض اسماء الافعال لا يصلح الاسناد اليه **قوله** ومنها دخول  
 الجر قراءة الجر والنيون منها بالجر وعطف على اللام وادبها العوا  
 الجر والنون الساكنة التي تلحق الآخر ويجوز رفعها بان ايراد منها اللفظ  
 المصدرى ويعطف على الدخول كالاسناد اليه الاضافه الا ان الجر والنيون  
 شابتا المعنى كحركة والنون الساكنة فلذلك حمل عليه اضافة الجر فيها فقل  
 قال القاضى المحقق انما قدم الجر على النيون مع ان بينه وبين اللام التعريف  
 مشبهة التقابل لانهما اذا اجتمعا في كلمة كان النيون متأخرا عنه











بالنسبة الى الفعل والحرف كما مر مرارا وحمل اختصاص الاضافة  
على الحقيقة واحتصاص خواصه على الاضافي بعيدة ولو سلم  
فبعد تاويل مثل هذا المضاف اليه بالمصدر لا يلزم اختصاص  
المضاف اليه بالاسم فان لجل الالتماس يقع مضافا الى  
ثانويها بالاسم فلا يقع قوله الاضافي بتقدير حرف الجر تطلق  
يختص بالاسم بالاختصاص الحقيقي **قوله** فالاضافة بتقدير  
حرف الجر مطلقا يختص بالاسم يعني سواء اريد منها المضاف  
والمضاف اليه والنسبة التي بينهما ومعنى اختصاص النسبة  
بالاسم ان يكون طرفا في اسم **قوله** فان مرثا او بمرث  
الفعل لا الجملة والاضافة لا يقع وقوعها مضافا بالاختصاص  
الاضافي فتأمل **قوله** اي الاسم قسما ليس المقصود الاختصاص  
الاسمي في قسمه كاشارة اليه في قسم الكلام بليل المقصود في قسم الكلام  
باداة الحرف التثنية بما جعله سلوبا في التقييم بعد التعريف **قوله**  
معرب قال المصنف شرح المفصل هو من الاعراب بمعنى الاظهار  
او ازالة الغشا وهو محل ظهور المعاني والاشياء والالبان  
او من اجريت الكلمة جعلت الاعراب منها والوجه ظلام الاعراب  
العرفي انتهى وذلك لان الاعراب العرفي ان كان بمعنى ما اختلف  
اخره به كما يفهم من هذا الكتاب في قسم معنى مصدر متى قد يستحق  
شي من ان كان بمعنى اختلاف الآخر كما يفهم من المفصل ما  
فالمنا سب اشتقاق صيغة اسم الفاعل لان المعرب هو  
مختلف الآخر وفيه تميز لا يجوز ان يشق منه صيغة اسم  
الفاعل بمعنى محل اختلاف الآخر اذ فاعل الاختلاف في الحقيقة  
هو الآخر والاسم المعرب مظهره **قوله** لانه لا يحل ان يكون مرثا  
مع غيره لما عدل من تعريف المشهور بالمعرب وهو اختلف  
اخره باختلاف العوامل عند الشرح عرجه كحرف المشهور

هذا هو المعرب  
الذي هو الذي  
يختلف باختلاف  
العوامل عند الشرح  
عرجه كحرف المشهور

هذا هو المعرب  
الذي هو الذي  
يختلف باختلاف  
العوامل عند الشرح  
عرجه كحرف المشهور

ان الاسم اما ان يختلف اخره باختلاف العوامل لفظا او تقديرا ولم  
يختلف لانه لو قال فلكي يلزم عليه تعريفه به جتنا ويرد عليه المحذور  
الذي سيورده ولانه اذا كان يكون التعريف يخرج موافقا  
بتعريفه الصحيح **قوله** فالمعرب المركب الذي هو قسم من الاسم ظاهره انهم  
ندت انه جعل المعرب المبنى قسمين من الاسم اصطلاحا كما هو اللفظ  
من تسمية المعرب وجعل الاسم في قوله المعرب للمعرب كلفظ اطلاق المعرب  
والمبنى على الفعل ياتي من ذلك كلفظ ويجوز ان يحمل عبارة المصنف ان  
المعرب والمبنى قيدان للتسمي اي وهو اسم متعرب وسمي مبنى ويجعل  
قوله فالمعرب المركب الذي لم يشبهه على تعريفه بالمعرب الذي هو قيد التسمي  
واعم من الاسم المعرب انه يصدق على الفعل المضارع **قوله** المركب اي  
الاسم الذي ركب مع غيره الى اراد الاسم بقرينة المقام او قصد من الاسم  
معنى الوصل وجعله كناية عن الاسم وباعتبار قيد الاسم لم يدخل فيه فعل  
المضارع ومنه الاسل ان جازا خرج منه الاسل لولم يمتد به تعريف  
القييد بقيد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله آخره على تعريف  
المعرب باعتباره كتركيب ان المتبادر من التركيب هو ان يدل على جزوه على  
جزء معناه وهو لا يصدق على شيء من المعرب اذ هي لفاظ مفردة من افراد  
الاسم الذي هو قسم الكلمة ولا بد في التعريف من حمل العبارة على ما هو المتبادر  
منها ولو حمل على معناه المفعول الذي هو للتسمي مع غيره فاما ان حمل  
عليه الحقيقة بان يكون مشتركا بين المعنى العرفي وبين هذا المعنى او  
على طريق المجاز فيلزم استعمال اللفظ المشترك او المجاز في التعريف مع  
انه يجب الاحتراز عنه ويمكن ان يقال ان تسمية الاسم الى المعرب المبنى او لا  
وبعد ذلك فلفظ تعريف المعرب بالمركب يجعل المعنى المفعول متبادرا او  
يكون قرينة واجتهاد في ارادة فلا يتوجه الاخر **قوله** تركيبا يتحقق  
عامله ثم من ان يكون ذلك العامل لفظيا او معنويا كدور او محذوف  
فالمقارنة للمعنوية من لفظ مع المقارنة بحسب المعنى ثم لا يخفى ان اعتبار

المحذوف  
اي الاسم  
الذي هو الذي  
يختلف باختلاف  
العوامل عند الشرح  
عرجه كحرف المشهور



القيد بعيدا فلا قرينة في العبارة تدل عليه ايضا اعتبار العامل في تعريف  
 المعرب يتلزم الدور اذا لا اعتبر معتبر في تعريف العامل والمعرب  
 معتبر في تعريف العامل كما يجب فلو كان العامل معتبر في تعريف المعرب  
 يلزم الدور كما لا يخفى **قوله** في غلام زيد الغلام يسكنه الله كسائر  
 الاسماء المعدودة **قوله** من قبيل البنات عند المحققين وان كان  
 عند صاحب الكشاف مع ما كان **قوله** لم يشبهه اي لم يناسب  
 اشار بهذا التفسير اعراضا عن هذا على المصنف في المناسبات  
 يقول لم يناسب بدل لم يشبه او المشابهة هي المشاركة في  
 الكيفية والمشاركة اعم منها فيجوز ان يتحقق المتشابهة لجهة الال  
 في شئ ولم يتحقق المشابهة فيلزم ان يكون ذلك الشئ معربا  
 انه مني كقولهم فانه يوم بسبب ضافة بما يناسب المنية  
 ناسبة مبنيا وليس كذلك باله ايضا للمعتبر في المنية هي التثنية  
 بمعنى الال حيث قال المنية ما ناسب الال والمناسبات  
 يعتبر في مقابلة المتشابهة عدم المتشابهة لعدم المشابهة والال  
 يلزم الواسطة بين المعرب والمنية **قوله** متشابهة مؤثرة في منع الال  
 لاشك ان هذه المتشابهة انما يعاين بعد ضبط البنات بفصلها  
 فالاولى تقديم البنات على المعرب كما فعله صاحب التلخيص وقال  
 بعض المحققين ضبطها صاحب المفصل بضمير معنى مني  
 الال ومشاوخته في الاحتياج الى الضميمة كما في المهمات  
 ووقوعه موقعه كاسماء الافعال ومشاوخته الواقع كغفار  
 وفصار ووقوعه موقعه كاشبهه كالمنادي المضموم واقتضا  
 اليه نحو بوميد انتهى **قوله** فالاضافة بيانية فيلزم من مشاوخته  
 الاضمار والبيانية ان يكون بالنسبة بين المضاد والمضاف  
 اي هو ما من وجه والال اصل في البناء اعم من وجه من المنية  
 بل اصل مطلقا فيكون من قبيل اضافة العام الى الخاص في

في الال

كذا في الاسم  
 المنية وبعض  
 الظواهر

وهي باقية كالحق في موضعنا ان يحل الال على الال مطلقا  
 من ان يكون اصلا في الال او في البناء وهو غير **قوله** وهو كما  
 قال السيد المحقق جعل بعضهم الحجة من حيث هو حجة قياسا لاجا  
**قوله** الال بغير اللام الى الحاجة الى قوله بغير اللام اذا الامر عند الحاجة  
 لا يكون الال بغير اللام وما وقع باللام فهو المضاع المحذور **قوله**  
 كما يجب في باب الال بغير المنية ان صاحب الكافية لم يبين  
 في باب المنية ان متشابهة كل منية لبنية اصل من اي جهة كما نفهم  
 من هذا الكلام **قوله** فاعتبر العلامة بحجة الصلاحيته وذلك تحقيق  
 جرد عدم المتشابهة لبنية الاصل فالمعرب منه ما لم يشبه لبنية الال  
 سواء ركب مع غيره او لم يركب سواء تحقق بعد التركيب عليه  
 مع او لم يتحقق **قوله** احيى المصنف الصلاحيته حصولا لاختصاص  
 بالفعل لا يتحقق بدون صلاحية الاحتقا **قوله** لهذا اخذ  
 التركيب في تعريفه اذ به يحصل الاحتقا بالفعل اما وجود الال  
 بالفعل فلم يعتبره احد والاصل ان العلامة اعتبر الال بالقوة  
 البعيدة والمصنف اعتبر الال بالقوة القريبة من الفعل **قوله**  
 وذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة فينه انه لم يوجد عند المصنف  
 بهذا الال لاجل ما معرب عن الاحتقا او مقدرا لال ان يقال المراد  
 سلب الال بكتب فكيف اذا كان اعرابه لغويا ولم يظهره  
 متكلما كما قال جاز زيد ورايت زيد او مرت بزيد بالسكون من  
 غير وقف فيقال لم لم يعرب الكلمة وهي معربة **قوله** لان المعرب  
 من تدوير عالم نحو اي جمع يابله تعيين موضوعه وبيان  
 اصطلاحاته وكتبه من الكتب **قوله** ان يعرب الال والواو اخر  
 الكلمة اه فينه ان الغرض لا يخفى ذلك كما نفهم من العبارة بل  
 معرفة هيئة التركيب من تقديم ما حقه التاخير وتأخير ما حقه  
 التقديم كوجوب تقديم المتضمن من الاستفهام ووجوب تأخير

في

قال المصنف في بحث الفعل الامر صيغة يوجب بها الفعل  
 من الناحية على الجانبين والاصوليين في المضاعفة قال في جاز  
 بالصفة لذكره المصنف في امره ان في قوله كذا في  
 السيد كما قال المحقق في الفاضل

في ذكره العلم الحسي  
 عظام الال

في الال

في الال

في الال



الفاعل عن المفعول في بعض الاحوال من جملة الاعراض من تدوينه ويكثر  
ان يقال اعقد بهذا الغرض لانه يفهم من تعريفهم علم النحو بما فيه  
احوال او اخر الكلمة من حيث الاعمال والبناء ان الغرض هو هذا وسائر  
ما يترتب عليه من الفوائد ويعتوى ذلك تسميتهم النحو بعلم الاعمال  
فان المعارف باحكامها كذلك اي معرفة حصول السمع والسمع  
منهم مستغنى عن ذلك واستقيمة السليقة في لغتهم والكاف وسماها  
عن هو مستقيمة السليقة في لغتهم ايضا مستغنى عن النحو فلا يحل  
كلامه قدس على الحكم **قول** فالمقصود من معرفة العرب مثلا ان  
يعرف انه ما يختلف آخره في قوله مثلا يحتمل ان يتعلق بالمعرب يعني  
هذا المصطلح مع حكم الذي انه ما يختلف آخره مذكور على سبيل  
التمثيل فتشبه سائر المصطلحات باعتبار احكامها فانما المقصود  
معرفة المبني ان يعرف انه ما يختلف آخره ويحتمل ان يكون متعلقا  
بما بعده يعني معرفة ان المعرب عما لا يختلف آخره مذكور على سبيل  
التمثيل ومثل سائر احكام المعرب اذ الحكم يجمع فيه كاشيا  
واعلم ان حاصل هذا الكلام على ما ذكره بعض المحققين ان  
المتعلم الشارح في علم النحو من لم يعرف ان المعرب ما يختلف آخره  
بل يحصل له من المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبتت هذا  
حكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب ولا يثبت له هذا الحكم  
فاذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اتيان  
هذا الحكم واثبتت هذا الحكم فتوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف  
الشيء على نفسه هو الاول ففعل هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف  
هذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه يعرف  
المعرب بهذا التعريف يلزم الغشائما هو المقصود من التعريف  
في نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما هو  
ويحكم عليها بانها ما يختلف آخره باختلاف العوامل ان يقال هذا

قوله في تعريف المعرب ما يختلف آخره في علم النحو من لم يعرف ان المعرب ما يختلف آخره بل يحصل له من المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبتت هذا حكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب ولا يثبت له هذا الحكم فاذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اتيان هذا الحكم واثبتت هذا الحكم فتوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه هو الاول ففعل هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف هذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه يعرف المعرب بهذا التعريف يلزم الغشائما هو المقصود من التعريف في نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما هو ويحكم عليها بانها ما يختلف آخره باختلاف العوامل ان يقال هذا

قوله في تعريف المعرب ما يختلف آخره في علم النحو من لم يعرف ان المعرب ما يختلف آخره بل يحصل له من المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبتت هذا حكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب ولا يثبت له هذا الحكم فاذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اتيان هذا الحكم واثبتت هذا الحكم فتوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه هو الاول ففعل هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف هذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه يعرف المعرب بهذا التعريف يلزم الغشائما هو المقصود من التعريف في نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما هو ويحكم عليها بانها ما يختلف آخره باختلاف العوامل ان يقال هذا

قوله في تعريف المعرب ما يختلف آخره في علم النحو من لم يعرف ان المعرب ما يختلف آخره بل يحصل له من المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبتت هذا حكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب ولا يثبت له هذا الحكم فاذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اتيان هذا الحكم واثبتت هذا الحكم فتوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه هو الاول ففعل هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف هذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه يعرف المعرب بهذا التعريف يلزم الغشائما هو المقصود من التعريف في نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما هو ويحكم عليها بانها ما يختلف آخره باختلاف العوامل ان يقال هذا

هذا الشيء معرب كل معرب مختلف آخره باختلاف العوامل فهذا الشيء  
بمختلف آخره باختلاف العوامل فيلزم ان المعرب انما يختلف آخره  
باختلاف العوامل يكون صغرى تلك لربيل عين البنية المقوية  
بالاثبات فمعنى هذا الشيء معرب ان هذا الشيء ما يختلف آخره  
باختلاف العوامل هو عين البنية فيلزم المصادرة على المط  
والظاهر ان تلك المصادرة مندقة بالمغايرة الى وقت  
المقتضين بالاجمال والتفصيل ايضا بعض عبارات الشارح  
يأتي عن هذا الحكم **قول** من جملة احكامها قصد هذا المعنى بسبب حمل  
اضافة الحكم الى غير المعرب على الجنبية المادية بتحقيقه في ضمن بعض  
الافراد والباعث على هذا الحكم ما سنذكر من تركيب المعرب مع  
عامله ابتداء وحدث الاعراب في آخره ايضا جملة احكام المعرب  
ثم في جملته انما اشار الى وجه العدول عن التعريف المشهور  
للمعرب كما لا يخفى كونه تفسير الحكم بحال المعرب لا بآثره ان في هذا  
المقصود **قول** حقيقة او حكما قال الفاضل المحشي لا بد بالتبديل  
الحكم بتدول لالة المقصود مع بقاء الذات فان هذا التبديل لم يحكم  
بتدول الذات انتهى **قول** او صفة فان في الابد والال بالحرية ذات  
الاخر باق بحاله اما حقيقة فظا واما حكما فلانه لم يعبث في ذاته ولا  
على معنى القنص حتى يتبدل حكما بتدول لالة المقصود بل نكح صفة  
فان المضمومية والمفتوحة والمكسورية او صاف للحرف الاخر  
وتبدل في الاعراب بالحركة حقيقة او حكما قال الفاضل المحشي قوله  
او صفة اي حال شبهة بالصفة حقيقة لان الحركة لا تقوم  
بالحرف بل تقوم بما يقوم به الحرف لكنها تابعة له انتهى  
باختلاف العوامل قبل لظانه جميع عامل مع ان الفاعل لا يجمع على  
فواعل **قوله** لانهم انهم جميع عامل مل جميع عامله فان موصو الكلمة  
غالبوا ولو سلم هذا الجمع بعد جعله سماء بمعنى ما به يقوم المعنى

قوله في تعريف المعرب ما يختلف آخره في علم النحو من لم يعرف ان المعرب ما يختلف آخره بل يحصل له من المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبتت هذا حكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب ولا يثبت له هذا الحكم فاذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اتيان هذا الحكم واثبتت هذا الحكم فتوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه هو الاول ففعل هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف هذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه يعرف المعرب بهذا التعريف يلزم الغشائما هو المقصود من التعريف في نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما هو ويحكم عليها بانها ما يختلف آخره باختلاف العوامل ان يقال هذا

قوله في تعريف المعرب ما يختلف آخره في علم النحو من لم يعرف ان المعرب ما يختلف آخره بل يحصل له من المعرفة بعد الشروع في هذا العلم واثبتت هذا حكم على المعرب فلا بد له من معرفة المعرب ولا يثبت له هذا الحكم فاذا عرف المعرب بهذا الحكم يلزم ان يتوقف معرفة المعرب على اتيان هذا الحكم واثبتت هذا الحكم فتوقف على معرفة المعرب فيلزم توقف الشيء على نفسه هو الاول ففعل هذا يلزم ان لا يكون نفس التعريف هذا الامر صحيحا واما على ما افاده الفاضل المحشي فهو انه يعرف المعرب بهذا التعريف يلزم الغشائما هو المقصود من التعريف في نفس التعريف فان المقصود من تعريف المعرب ان يعرف ما هو ويحكم عليها بانها ما يختلف آخره باختلاف العوامل ان يقال هذا







آخر المعرب ليس كذلك فان العامل اختلف في قولنا رابت احمد ومرث  
 باحمد وفي قولنا رابت مسلمة ومرث بمسلمة مع ان الآخر لم يختلف  
 اللفظ ولا تقديره وصوره الرفع ان يقال ان اختلف آخر المعرب  
 اختلف العوامل اقم من ان يكون حقيقة او حكما في الامثلة المذكورة  
 تحقق الاختلاف حكما بسبب اختلاف العوامل وهذا التعميم يجري في الاختلاف  
 لفظا بان يكون حقيقة وكمما يجري في التقديم ايضا فانه يكون حقيقة  
 وكمما اما اختلاف الآخر لفظا حقيقة وكمما في ما رابت زيد ورايت زيد  
 ومرث زيد واما اختلاف الآخر لفظا حكما كما في رابت احمد ومرث احمد  
 وامثالها واما الاختلاف تقدير احصيه فكما في قولنا جاء فتى ورايت  
 فتى ومرث بفتى اما الاختلاف تقدير احكاما فكما في قولنا رابت  
 جبلي ومرث جبلي قال بعض المحققين الانتفاض ان لم يجعل  
 الاختلاف ثم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في الفعل  
 ان يطلب كل منهما اثر مبيانا لا اثرا لآخر في الآخر فتقولنا رابت  
 والباء ليسا بعايدين مختلفين في غير المنصرف وعاملا مختلفان  
 في المنصرف انتهى لكن ارسا كتاب كون رابت والياء عاملين  
 مختلفين من بعض الاسماء وغير مختلفين في بعض اخر لا يخ  
 عن شئ من التكلف ونعم ان يقال في دفع الانتفاض ان اقل الجمع  
 الثلاثة عند النفاة فلم تحقق عندهم اختلاف العوامل في مواد النقص  
 المذكورة باختلاف عاملين وكلما تحقق اختلاف العوامل الثلاثة تحقق  
 اختلاف آخر المعرب الثلاثة لفظا او تقديره فان قلت لا تحقق  
 الاختلاف واه فاصل ان مفهوم من قوله حكما ان يختلف في الحكم  
 ثابت بجميع المعربا وليس كذلك فان بعض المعرب لم يحقق اختلاف  
 الآخر ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء التي وقعت لموت اولادها فانها  
 حدوث لا عرابية قول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل في  
 انتهاء اختلاف العوامل في مواد النقص لم يكن انتهاء اختلاف

المراد من قوله رابت احمد ومرث احمد  
 ان المعرب ليس كذلك فان العامل اختلف في قولنا رابت احمد ومرث  
 باحمد وفي قولنا رابت مسلمة ومرث بمسلمة مع ان الآخر لم يختلف  
 اللفظ ولا تقديره وصوره الرفع ان يقال ان اختلف آخر المعرب  
 اختلف العوامل اقم من ان يكون حقيقة او حكما في الامثلة المذكورة  
 تحقق الاختلاف حكما بسبب اختلاف العوامل وهذا التعميم يجري في الاختلاف  
 لفظا بان يكون حقيقة وكمما يجري في التقديم ايضا فانه يكون حقيقة  
 وكمما اما اختلاف الآخر لفظا حقيقة وكمما في ما رابت زيد ورايت زيد  
 ومرث زيد واما اختلاف الآخر لفظا حكما كما في رابت احمد ومرث احمد  
 وامثالها واما الاختلاف تقدير احصيه فكما في قولنا جاء فتى ورايت  
 فتى ومرث بفتى اما الاختلاف تقدير احكاما فكما في قولنا رابت  
 جبلي ومرث جبلي قال بعض المحققين الانتفاض ان لم يجعل  
 الاختلاف ثم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في الفعل  
 ان يطلب كل منهما اثر مبيانا لا اثرا لآخر في الآخر فتقولنا رابت  
 والباء ليسا بعايدين مختلفين في غير المنصرف وعاملا مختلفان  
 في المنصرف انتهى لكن ارسا كتاب كون رابت والياء عاملين  
 مختلفين من بعض الاسماء وغير مختلفين في بعض اخر لا يخ  
 عن شئ من التكلف ونعم ان يقال في دفع الانتفاض ان اقل الجمع  
 الثلاثة عند النفاة فلم تحقق عندهم اختلاف العوامل في مواد النقص  
 المذكورة باختلاف عاملين وكلما تحقق اختلاف العوامل الثلاثة تحقق  
 اختلاف آخر المعرب الثلاثة لفظا او تقديره فان قلت لا تحقق  
 الاختلاف واه فاصل ان مفهوم من قوله حكما ان يختلف في الحكم  
 ثابت بجميع المعربا وليس كذلك فان بعض المعرب لم يحقق اختلاف  
 الآخر ولا اختلاف العوامل وهي الاسماء التي وقعت لموت اولادها فانها  
 حدوث لا عرابية قول العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل في  
 انتهاء اختلاف العوامل في مواد النقص لم يكن انتهاء اختلاف

الآخر ثم فانها بعد التركيب قبل حدوث الابداع معية و آخر ما ساكن  
 فاذا حدث الاعداد في آخرها اختلف آخرها الا ان يقال لم يقتض هذا  
 الاختلاف اذا المبادر منه الاختلاف هو الاختلاف بسبب العوامل  
 المختلفة ولم يتحقق في مواد النقص **قول** اذا ركب بعض الاسماء  
 المعدودة البعير المشابهة لجنس الاصل مع عامله بتدويعه فان  
 التركيب مع الفاعل انما يتحقق اذا كان العامل لفظيا مجزئا  
 ان يقع بعض الاسماء المعدودة مع با عوامل معنوية ثم ركب  
 مع عامل لفظي ابتداء فيتحقق اختلاف الآخر واختلاف العوامل  
 ايضا مع ان المفهوم من كلامه ان الاختلاف في الآخر والعوامل  
 جميعا منتف في المعرب الذي ركب مع عامل ابتداء قلت لم يقل  
 كلما ركب بعض الاسماء المعدودة مع عامله ابتداء لا يتحقق فيه  
 الاختلاف لان في آخر المعرب لاني العوامل بل قال اذا ركب المتبادر  
 منه الجزئية يعني قد يكون بعض الاسماء التي ركب مع عامله ابتداء  
 بحيث لا يتحقق فيه الاختلاف لان في آخر المعرب لاني العوامل بل  
 ان المراد الكلية فقوله مع عامله متعلق بخبر وف لا يتركب مغنا  
 كلما ركب بعض الاسماء المعدودة ابتداء تركيبا يتحقق وعامله  
 سواء كان العامل لفظيا او معنويا لا يتحقق الاختلاف في  
 الكلية صحيحة وايضا المتبادر من تركيب اسم المعدودة مع  
 عامله ابتداء ان يكون قبل هذا التركيب مع عامله معدودا مبنيا  
 فالاسم الذي تحقق معه العامل المعنوي او لا ثم ركب مع عامله  
 اللفظي خارج عن هذا الحكم وان كان تركيبه مع عامله **ولا مول** غايته  
 الامران هذا الحكم اشارة الى ان الحكم المذكور في المتن بقوله فكما ان يختلف  
 آخره بخلاف اسمي الاشارة الى قبل فانها اشارة الى الحكم الذي  
 هو حدوث الابداع بقول العامل واعلم ان في كون هذا الحكم من خواص  
 السور كما يدل عليه فقوله ليكون في خواصه شاملة لثلاثة







لكنه يشك في اذ كان العامل حرا و احد الباء الجارة فالاول  
 يستدخر اجمعا الى السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة  
 وبقاء ما الموصوف على عمومها انتهى الظن قوله لكنه يشك في ان  
 لا يراد العامل المقتضى على دفع الارجاب الكلي اي لا يراد كل عامل  
 وكل مقتضى دون السلب الكلي كما هو الظن من العبارة وانما قال  
 اولى لم يقل الصواب لانه فانه اخرج بعض العوامل المقتضى  
 للحرف الحركة كما حمله الشارح وما نفي من العامل بالسببية القريبة  
 المفهومة من الباء ولكن لا اخرج جميع العوامل المقتضى بقيد  
 واحد وهو السببية القريبة المفهومة من الباء الجارة وبقاء ما على  
 عمومها كما هو المتبادر فلم يلزم حمله على معنى غير متبادر منه  
 يجوز ان يراد بالحرف المبالغة ويؤيد هذا مقابلة بالحركة فيخرج  
 العوامل كلها فلا يشك في اذ كان العامل حرا و فيه انه يخرج اعراب  
 المشي والجمع عند من جعل علته التثنية والجمع من حروف المعاني  
 من الكلمات قوله في الحاشية وبقاء ما الموصوف على عمومها الاول  
 ان يراد بما بعد التسمية الموصوف **قوله** لو بقيت على عمومها لم يتغير على  
 ترجيح احتمال الاول وهو يقتضيها بالحركة والحرف لا تتغير بها فيخرج  
 وقوعه مع ان هذا الاحتمال اولى كما صرح في الحاشية بقوله فالاولى ذكر  
 اذ ابدل **قوله** فان المتبادر من السببية القريبة هو ان يقال ان  
 يفتك تعريف الاعراب مختلفا معا ومنعا اجمعا فلانه لا يصدق  
 على ما حدث في اخر المعرب اذ اركب بعض الاسماء المعدودة  
 الغير المشابهة بمعنى الاصل مع عامله ابتداء فانه لم يختلف سببية  
 اخر المعرب كما صرح به آتفا في قوله فالتس لا يتحقق الاختلاف ولا  
 في اخر المعرب ولا في العوامل الا ان يقال ليس المراد من السببية  
 ان ترتب على الاختلاف ولم يتوقف على شيء بل المراد السببية بينه  
 وبين الاختلاف ملاقة الفاعلة بلا واسطة سبب بان لا يكون

في قوله الموصوف على عمومها  
 المراد بالعموم هو العموم في الوجود  
 لا العموم في اللفظ

في قوله الموصوف على عمومها  
 المراد بالعموم هو العموم في الوجود  
 لا العموم في اللفظ

ذكر

ذلك السبب سببية وذلك لا يقتضي اشتراك السبب في التأمل  
 واما منعا فلانه يصدق في التعريف على مجموع العامل في الاعراب  
 او المقتضى في الاعراب او مجموع التثنية فان السببية وهي التقدم  
 بالذات كما يتحقق بين اختلاف الآخر وكل من تلك التثنية يتحقق  
 بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع ولا واحد منها مع الاعراب  
 من قبيد السبب بالقرب لان تقديم المجموع على الاختلاف  
 ليس كما يدخل بينه بين الاختلاف سبب اخر فالاول ان  
 يخص كل ما بحث يخرج منه المجموع كما يخص كل ما يخرج  
 عنه المتكلم فانه ايضا سبب اختلاف الآخر بل سبب اقرب  
 وكان الشارح رحمه الله قد رجح احتمال تخصيصه ما بارادة  
 الحركة والحرف **قوله** خرج حركة نحو غلامى اذا اضيف اليه بالمتكلم  
 بعد جملة مع ما واما قبل ذلك فقد خرج بالضمير الراجع الى المعرب  
 قوله اخر **قوله** العاضل المحشى كذا اخر الجوار كنول تعالى و امسحوا برؤوسكم  
 وارجلكم كبر اللام انتهى فان بعض المحققين قد اختلفوا اجمع عليه ان  
 خرج الجوار من الاعراب انتهى فخرج الجوار على ذكره الفاضل لم يخرج من حيث  
 انه معرب وعلى ما ذكره بعض المحققين اخرى من ان الحاشية فتأمل  
 وقال بعض المحققين لو قال خرج نحو حركة غلامى كان ارجح في النحو  
 لشمولية ما قبله المتكلم كحوسلنى فابلى مسلمي **قوله** لانه معرب  
 في التعليل لدخول حركة نحو غلامى المفهوم التزامه قوله خرج في تعريف  
 الاعراب قبل اعتبار الحاشية **قوله** على اعتبار المصطلح متعلق بموشاة  
 الى ما ذهب اليه بعض النحاة من انه منبى فلا يحتاج ح الى اخرجها  
 بقيد السببية لخروجها باض المعرب فيحتمل ان يتعلق بخروج احتمالا  
 بعيدا بان يراد ان اخرج حركة نحو غلامى مطلقا على اعتبار المصطلح عند  
 البعض ارب في حالة البرؤية تأمل واعلم انه لو قال في تعريف الاعراب  
 انه ما في اخر المعرب اعني من حيث انه معرب لبيتم التعريف لا يتجه عليه شيء

في قوله غلامى على سبب ما ذكره  
 في قوله غلامى على سبب ما ذكره  
 في قوله غلامى على سبب ما ذكره

في قوله غلامى على سبب ما ذكره



يقول في الابدان من غير التوريق في الابدان جوابا لوجوب ان يكون له في الابدان يعلم من التعامل

وايضاً لو جعل قوله ليدل في الابدان خروج العامل والمفعول المتفق  
 بلا تعلق فتأمل **قوله** ليس من حيث انه معرب قال الفاضل  
 المحقق لوجوده قيل عامل الخبر بل قيل مطلق العامل انتهى وفيه  
 لو كان قبل مطلق العامل لم يختلف به آخر المعرب فيخرج قبل  
 اعتبار قيد الجينية بقوله آخره الا ان يقال يختلف به آخرها هو  
 في وقت ما لكن لا في زمان كونه معرباً فيدخل هذا الاعتبار بدون  
 الجينية ويخرج به فتأمل **قوله** اريد ان يبينه على فائدة اختلاف  
 وضع الاعراب وايضا يفهم منه وجه ترجيح الاثنان به على تركه  
 وفائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف فكذلك افاد  
 بعض المحققين وفيه انه وضع في الفعل المضارع ايضا فليغ  
 حسن قوله دون الافعال الا ان يقال مراده ان هذه الفا  
 ليست في الافعال لكن في الاسماء وذكر الحروف مع الافعال بالي  
 عن ذلك **قوله** ليدل على المعاني مع معنى يجوز ان يراد ما يقابل  
 العبر بما يقوم بالشيء وان مراده ما يقصد بالشيء **قوله** ان كان خارج  
 عن الحد واللام في ليدل متعلق بام خارج اللام منصوب معطوف  
 على اسم ان والكلام في ليدل النفي **قوله** ليدل الاختلاف او ما به  
 الاختلاف فان قلت لم سند الدلالة الى الاختلاف مع ان الدال  
 على هذه المعاني هو الاعراب الذي هو ما به الاختلاف عند المصنف ايضا  
 الاعراب مذکور صريحاً بخلاف الاختلاف فهو ادلى بالمرجعية  
 قلت نعم لكن ما جعل قوله ليدل متعلقاً باختلاف وكان للا  
 للاختلاف مدخل في تلك الدلالة فانه اشار الى هذا الاحتمال  
 ايضا على ان يبين المعنى السلف انه لا اختلاف في ان الاعراب  
 الدال على تلك المعاني هو الاختلاف فاختار السلف ان لا اختلاف  
 لانه المستعمل في مقابلة البناء الذي هو عدم الاختلاف واختار  
 المعنى ما به الاختلاف لانه امر متحقق واضح فهو ادلى باليقين

في قوله ليدل هو متعلق بالاعراب الذي هو ما به الاختلاف وهو ادلى بالمرجعية  
 في قوله ليدل هو متعلق بالاعراب الذي هو ما به الاختلاف وهو ادلى بالمرجعية

لغير

للمعنى بخلاف الاختلاف لانه امر معنوي **قوله** معنى الناعية نفس المعاني  
 المعنوية بالناعية والمفعولية والامانة اختار بعضهم والمعنى  
 منهم وقال بعض آخر هي كون الاسم عمدة وفصله بواسطة حرف  
 الحرف وبما واسطة **قوله** المعنوية على صيغة اسم الفاعل  
 صرح بذلك وادعى الفاضل الهندي حيث رجح احتمال كونها على  
 صيغة اسم المفعول وصرح بها وذلك لان صيغة اسم الفاعل  
 يدل على اخذية تلك المعاني المعرب طرماً عليها على طريق المناو  
 افذ واحد بعد واحد وهي اعتبار هذا الوصف بما وضع الاختلا  
 او ما به الاختلاف في ذكر هذا الوصف وفي هذا المقام وانما صيغة اسم  
 المفعول فيدل على اخذية المعرب بتلك المعاني سبيل المناو  
 بين المعربان افذ ما معرب معرب لا يدل هذا الجريان تلك المعاني  
 بالمناو به ليوضع فتلك المعاني امر مختلف هو الاعراب وايضاً لم  
 يظهر المناو به في المعرب في اخذ المعاني انزكها معرب ثم افذ ما معرب  
 آخر لانها مع تخلفها في معرب متحقق في معرب آخر كجاءوا فاذ المعاني  
 لمعرباً فانها على سبيل المناو به لا محالة وقيل يجوز ان جعل  
 الفاضل الهندي اسم فاعله المنكح لا المعرب وفيه فيه **قوله**  
 وانما جعل الاعراب في اخر الاسم المعرب لانه هذا الى ان قوله ليدل  
 وان كان متعلقاً باختلاف آخره لا يفيد اليقينية جعل الاعراب  
 في اخر المعرب بل يفيد اليقينية وضع الاعراب مختلفاً فلا بد من بيان  
 على جعله في اخر المعرب فان قلت في الاعراب بالحرف لم يجعل  
 الاعراب في اخر المعرب بل جعل نفس الاعراب اياً فليكن وجه الطريقة  
 في الاعراب بالحرف فتقول استدل في الاعراب بالحركة الذي  
 هو الاصل فانه ما في اخر المعرب ترك الاعراب بالحرف بالمعانية  
 على الاصل او تقول المراد مطلق الاعراب وطريقه الاخر ان  
 يكون بطريق تحقق الحال في محله كما في الاعراب بالحركة او تحقق الحكي

وقال الشيخ الرضي المعاني في الكلية قد يطهر  
 بعضها على بعض لا بد للمعاني من علاقة  
 فبعضها على بعض لا بد للمعاني من علاقة

والا يخفى على الفطن العارف انه لا احتياج  
 الى ان يقال في المعنوية اسم مفعول  
 او المعنوية اسم فاعل لانه يتضح من المعنوية

الاعتبار دست كردن جزئي او القارور والقور مثله قد جعل هنا متعلقاً بالاعراب على سبيل المناو به او في امر مسلماً

في قوله ليدل هو متعلق بالاعراب الذي هو ما به الاختلاف وهو ادلى بالمرجعية



ကလေးတို့၏အတွက် အ  
ကောင်းအရာများကို အကူအညီပြုပါ။

وَأَعْلَى الْأَوْدَى وَلَمْ يَسْلُ الْعَالَةَ لِأَنَّ الْأَعْلَى سَعَلَ فِي الْأَجَامِ وَالْأَعْلَى سَعَلَ فِي الْأَسَاطِ وَمَادَّ الْمُصْطَفَى الْفَافَاطَةَ

5

(أما أفعول أعراب الاسم وذا الشان  
 إلى تنبيه الأعراب بعد تعريفه ولم يقل  
 وأقسامه ليعلم بأن الأقسام تنبئيات  
 الأشخاص مصاصم كفاية  
 وأما القاب المنبج فهي الضم والفتح والكسرة  
 والوقف لمختلفة بالحركات والتكثير النبائية  
 وانه عند متقدم في البصيرك البناء  
 وأما الكو قيون فيذكر أن القابك البناء  
 في الضمة والفتحة والكسرة يكون على الباب  
 والنبائية والفتحة والفتحة فاعلم  
 والفتحة نفيها والكسرة جراً فاعلم  
 انقل الحركات الصوم الكسرة لم العجر  
 الخليل الا اجد بين الحركات فزاف قال  
 الخليل الا ادرى قال خف الا افعال عليك  
 عليك فقال لا تحتاج فيه الى استعمال جارم  
 السمع لا تلك الصوت وانت يكلف  
 انما سمعت من الصوت في الشفتين مع  
 في اخراج الفتحة وفي اخراج الفتحة الى  
 اخرج الصوت وفي اخراج الصوت الى  
 كركك في النغم مع اخرج الصوت  
 فاعلم في عضو انقل ما على في عضو واحد  
 كما انقل الزجاج في كتاب الالباح في  
 اشباهه ونظائره  
 اسرار الخ







ليست مختصة فيها ولا يحكي ان افراد العامل ايضا يخرج عن تعريفه  
 لان السببية في حصول المعنى المقتضى ليست مختصة بها ايضا  
 فان السناد والحمل الذي قام به المعنى ايضا مخرجه في حصوله  
 ولا ينفخ ذلك على السببية المنهية من الباء على التامة بل يصدر  
 التعريف على مجموع العامل والحمل والسناد وسائر ما دخل  
 في حصول المعنى المقتضى فقد قيل في الجواب المراد من كسب  
 الواحد اللغوي في الثاني في حصول المعنى المقتضى هو ليس بالفاعل  
 في الفاعل قال الفاضل كسب تقدم الى والجور لا اهتمام لا  
 للمورد الباء لانه اي عذوه التي حصول المعنى المقتضى وهو  
 ليس بالفاعل وفيه تأمل **قوله** اي معنى من المعاني بالثلاثة اشارة  
 الى ان اللام في المعنى للمعنى الذي هو في معنى الكلمة او المتشابه  
 بالفاعل ومعنى ما من المعاني المستوية **قوله** المستوية على امر  
 المقتضية وصف المعاني بالاعتوار اشارة الى ان كونها  
 مقتضية للآثار بسبب اعتوارها على المعنى ثم ان لم يعلل  
 لا يصدر على عامل الفعل عند البصرة اذ المعنى المقتضى لا يوجد  
 عندهم في الفعل المصروف اتباع البصريين الا ان يحصل المعنى  
 ههنا بطلان الاسم بحمل اللام في قوله العامل للمعنى الخارج اشارة  
 الى العامل المعنى في تعريف المعرب او بحمله عوضا عن المضاف اليه  
 تقديره عامل الاسم ثم انهم غفروا العامل المطلق بما اوجب كون  
 اخر الكلمة على وجه مخصوص **قوله** تعريف العامل لا يصدر  
 على العامل في مثل قولنا بحسبك درهم فانه لم يحصل السببية  
 المقتضية اما الفاعلية والمفعولية فلفظا واما الاضافه فلان  
 بحسبك ليس مضافا اليه **قوله** الاضافه وان لم يتحقق  
 فيه حقيقة لكن لا علم عدم تحققها فيه حكما والمراد بالمعنى المقتضى  
 اعم من ان يكون حقيقة او حكما ولو سلم فالمراد من العامل للمعنى

ما

ما لا ينافي في اللفظ والمعنى فخرج العوامل الزائدة لا يعرف **قوله**  
 للآثار فيه ان اعتبار الاعراب في تعريف العامل بوجوب الاربعة لان  
 المعرب يتخوذ في تعريف الاربعة او العامل اخذ في تعريف المعرب كما اشترتا  
 اليه فافهم **قوله** في ايت يرايت عامل في الظاهر موافق  
 لمذهب الكوفيين حيث قالوا بمجموع الفعل والفاعل عامل  
 في المنعول لانه صار فضلا لمجموعها واما عند البصريين فالمراد  
 الفعل الذي في ايت عامل فان العامل في المنعول عندهم هو  
 الفعل **قوله** فالمراد المنصرف لما عرف بالآثار وبيان انواعه انه  
 ان يتبين ان الامر ان يكون بالحركة وقد يكون بالحرف وبيان  
 انه في ايت معرب بالحرف فادخل فاء التفعيل في قوله فالمراد  
 المنصرف وقال بعض المحققين ارادوا تفصيل اقتضاء المعنى  
 المقتضى فانه تارة يقتضي الحركات الثلاث وتارة يقتضى  
 ما سوى الفتح وتارة يقتضى ما سوى الكسرة وتارة يقتضى  
 الحروف الثلاثة وتارة ما سوى الواو منها وتارة ما سوى الالف  
 فهذه اقسام ستة انتهى ولا يخفى ان هذا انما يتصور انما يحصل  
 الحركة ايضا متضمنا للمعاني المقتضية للآثار وكسب لك  
**قوله** اي الاسم المفرد الذي له لو ترك المفرد وجعل الاسم الذي لم ينز  
 متنى ولا مجموعا تعبر ان كان او اذا انظر ان المفرد ههنا المطلق  
 في مقابلة المتنى والجمع وكذا طلاقا اخر وقع بعضا في هذا الكتاب  
 فانه المطلق في تعريف الكلمة على ما يقابل المركب المطلق في تحت  
 المنادى على ما يقابل المضاف والتشبيه واطلق في تحت التمييز  
 يقابل الجملة وما شابهها فان لم يفرق المنصرف على هذا  
 التفسير يتناول الاسماء الستة وما يحققا المتنى والجمع مع ان  
 يكسب مع المنصرف **قوله** ذكر ما بعد هذا الكلام استثناء  
 عن هذا الحكم فانه قال كل مفرد منصرف اجزائه بالحركات الثلاث

اي لم يبق في المفعول والفاعل والمنصرف كانهما  
 التعليل على عدة فاعلموا كل واحد من هذه على ما  
 لان مع انه يوجب تفصيل كل واحد من هذه على ما  
 لان مع انه يوجب تفصيل كل واحد من هذه على ما  
 لان مع انه يوجب تفصيل كل واحد من هذه على ما  
 لان مع انه يوجب تفصيل كل واحد من هذه على ما

الكلان



ما نال بالرفع والفتحة والجر وانما بالرفع  
والفتحة والجر وانما بالرفع والفتحة والجر  
والفتحة والجر وانما بالرفع والفتحة والجر  
والفتحة والجر وانما بالرفع والفتحة والجر

الاسماء التامة وملحقاتها المتبعية والجمع قال قلب لم يكلف  
بشيء حكم المنصرف بعد هذا الحكم ولم يجعل مستثنى من القاعدة  
بل قد ينزل القاعدة بالمنصرف لاجزائه **قلت** كما كان غير المنصرف  
كثيرة الافراد وهم بثنائه واخراجهم موضع هذا الحكم بقيد المنصرف  
والاستثناء كشايخ في الامر التعليل قال بعض المحققين ان  
الاسماء التامة والملحقات بالمتبعية والجمع خارج عن القاعدة  
بقيد المنصرف اذ المقسم بالمنصرف في غير المنصرف هو المسمى الذي  
من شأنه ان يقبل التثنية والجمع فالحكم بالرفع في خارج عن المنصرف  
وغير المنصرف وفيه ان يكتفى بذكر المنصرف بدون المقدم والفتحة والجمع  
فان كان عنده الا ان يقال ان ذكره للجمع المؤنث الساتم قلب  
غير المنصرف الذي جرى عليه الحركات الثلاث للفتحة والجر  
او التام داخل في غير المنصرف لاني من المنصرف مع ان اعراضا  
بالحركات الثلاث بالماضيين **قلت** المراد بالمنصرف اتم المنصرف  
الحقيقي والحكم في اقله في المنصرف واجتهاد غير المنصرف **قلت**  
اي الذي لم يكن بناء الواحد في الما كقول الجمع الذي لم يجمع بانف  
واو ونون كان اولى ان لا ينقص مثل سنون في جمع سنة  
وثبون في جمع ثبنة وضربات في جمع ضرب بالسكون قال بعض  
المحققين لكن لا يلزم من دخولها في المكسرة ان اعراضها بالحركات  
الثلاث فخرجت عن القاعدة **قلت** كرجاء طلبة الاول مثال  
لجمع المكسرة بزيادة الالف والتاء حذفها **قلت** فالاعراض في التثنية  
الاولى ذكرها القول بفتح **قلت** بالفتحة رفعها والفتحة والجر  
جر **قلت** ان الساتم في الاعراض ان يكون بالحركات وذلك لكتفه الدال  
على صفة التثنية فالصفة الدال عليها لا تخفى من حروف ذنوب  
العارضة للحروف واذا حصل المقصود بالافتح لم يثبت بالثقل  
وفيها ان هذا غاية اذ اولى حروف الاعراض ما لا يخرج فاحركة واما اذا

فان كان عنده الا ان يقال ان ذكره للجمع المؤنث الساتم قلب  
غير المنصرف الذي جرى عليه الحركات الثلاث للفتحة والجر  
او التام داخل في غير المنصرف لاني من المنصرف مع ان اعراضا  
بالحركات الثلاث بالماضيين **قلت** المراد بالمنصرف اتم المنصرف  
الحقيقي والحكم في اقله في المنصرف واجتهاد غير المنصرف **قلت**  
اي الذي لم يكن بناء الواحد في الما كقول الجمع الذي لم يجمع بانف  
واو ونون كان اولى ان لا ينقص مثل سنون في جمع سنة  
وثبون في جمع ثبنة وضربات في جمع ضرب بالسكون قال بعض  
المحققين لكن لا يلزم من دخولها في المكسرة ان اعراضها بالحركات  
الثلاث فخرجت عن القاعدة **قلت** كرجاء طلبة الاول مثال  
لجمع المكسرة بزيادة الالف والتاء حذفها **قلت** فالاعراض في التثنية  
الاولى ذكرها القول بفتح **قلت** بالفتحة رفعها والفتحة والجر  
جر **قلت** ان الساتم في الاعراض ان يكون بالحركات وذلك لكتفه الدال  
على صفة التثنية فالصفة الدال عليها لا تخفى من حروف ذنوب  
العارضة للحروف واذا حصل المقصود بالافتح لم يثبت بالثقل  
وفيها ان هذا غاية اذ اولى حروف الاعراض ما لا يخرج فاحركة واما اذا

من موضع

وانما جعل ما هو نفس الاجزاء با هو اخف ابرور كمن  
الخارج **قلت** والفتحة لفتحة نقل عنه قدس سره هذا التركيب  
من قبيل لطف على معمولي عاملين مختلفين لكن لما  
المعلوم المقدم محرورا جازا **قلت** يعني هذا التركيب  
وان لم يكن خندا لجمهور جاز خندا **قلت** ويجعل النصب  
على الحالية والمصدرية اما الحالية فبان يكون رفعا ونفسا  
وجرا بمعنى مرفوعا ومصنوبا ومجروا حالا في على الظرف  
بمعنى كل واحد من المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف  
ملا ببالفتحة حال كونه مرفوعا وكذا الثاني والثالث  
وعن مفعول ما لم يسم فاعله لا غراب المنصرف كما نقل  
عنه قدس سره على معنى انه اعرب بهذا ان القسمان  
بالفتحة حال كونها مرفوعين واما ابا بالفتحة اعراب  
رفع وعلى هذا القياس نفسا وجرا انتهى او عن قائل  
في طب ويكون رفعا واخويه بمعنى اسم الفاعل تقدير  
الكلام اعرب المفرد المنصرف والجمع المكسر المنصرف  
حال كونك رافعا اباها وكذا حال اخويه واما المصدر  
فبان يكون مضافا اليه مصدر محذوف كما صرح به فيما نقل  
خدا اوبان يكون نفس رفعا ونفسا وجرا مصدر تقدير  
بالفتحة رفع رفعا وبالفتحة نصب نصبنا وبالكسرة وجرا  
**قلت** جمع المؤنث الساتم لما ذكر اسم المعرب بالحركات الثلاث  
اراد ان يذكر اسم المعرب بالحركات الثلاث وهو نون خان احد هما  
المعرب بالفتحة والمصدر وهو جمع المؤنث الساتم والثاني  
المعرب بالفتحة والفتحة وهو غير المنصرف وانما قدم جمع المؤنث





التسليم على غير المنصرف وانما لكونه اوضح من غير المنصرف او معقولة  
بحصل بما يكون بالالف والتاء بخلاف غير المنصرف فانه يحتاج الى  
تفصيل على التسع كما سباني اولان النصب فيه تابع للجر وهو  
شائع واقع في المتن والحقائق به والجمع المذكور التسليم  
ومحققاته فيكون كالاصول بخلاف العكس كما في غير المنصرف  
اولان جمع المؤنث التسليم فان اعرابه بهذين الحركتين  
لا يتغير بخلاف غير المنصرف فان حكمه يتغير للضرورة والتأنيب  
او عند الاضافة اولان غير المنصرف للمناسبة بالمبنى مخطط  
عن درجته سائر المعربات فانما سبب تأخير ذلك لكن و  
قدم على المعربات التي اعرابها بالحرق لتساويها بالمعربات  
بالحرقة اولانه لما ذكر اعراب مفرد المنصرف فبان اعراب بال  
يكون مفردا بان يكون جمعا كما اولم يكن منه حرفا بان يكون غير  
منصرف كذا اولانه اذا اجتمع في مادة جمع المؤنث التسليم  
مع غير المنصرف كسمات علماء للمؤنث تغلب فيها جمع المؤنث  
التسليم في الاعراب مع اتعاض معنى الطعنة حال العائمة نقل  
عنه فدرس التسليم مرفوع على انه صفة الجمع انتهى وانما  
حمل هذا الشك على ان التسليم صفة للمؤنث لانه واحد الذي  
سبب نظمه حذو الجمع ولهذا جعل فسما للجمع الذي سبب فيه نظم  
الواحد وذلك لان الاصطلاح جرى على توصيف الجمع بالنظم  
بالسما وان كان التسليم حال واحده اولانه ليس المراد المعنى  
الافسافي حتى توصف المضاف اليه بنسبة اولانه في مقابلة  
الجمع المكسر فكما ان المكسر به صفة الجمع جعل التسليم ايضا  
صفة **قوله** وهو ما يكون بالالف والتاء يعني ان معقولة فعل

هو هذا فلا يخرج منه كوسجلات ومكتوبات ومرفوعات  
وخالبات متى لم يكن واحدا ومؤنثا بصدر معقولة  
الاصطلاح على ما لم يزل فيه كونه جمع ثمة مع  
ان واحده مؤنثا سبب في جمع لعدم صدر معقولة  
الاصطلاح حتى عليه وانما سبب جمع المؤنث كونه واحدا  
مؤنثا غالبا وسبب لاسلامه نظمه عند الجمع قال بعضهم  
المتفاني ويتلى ان يضم اليه اوست جمع ذات من خبر  
لفظ كما ضم الواو الى جمع المذكور التسليم **قوله** واحترابه  
عن المكسر انما مر ان ضمير راجع لاجمع المؤنث التسليم  
كضمير هو في قوله وهو ما يكون بالالف والتاء وارجح  
لان الاحتمال من جهة ضمير **قوله** في شئ ولم يذكر شيئا  
غير جمع المؤنث التسليم حتى يكون دافعا فيه خارجا  
عنه بقوله جمع المؤنث التسليم الا ان بقدر الاسم المعرب  
في نظم الكلام فيقال الاسم المعرب الذي هو الجمع المؤنث  
كذا وبضاح لا وجه لتخصيص جمع المكسر بل احترابه عن  
جمع المذكور التسليم ايضا ويحمل ان يرجع الضمير الى التسليم و  
ويؤيد الاحتمال من المكسر فقط لكنه خلاف النظم  
**قوله** فانه قد علم يعني قد علم ان اعراب المكسر ليس كذلك  
والا محجوب ويجعل اعرابه على ويؤيد اصل لانه ليس في آخره  
حرف فاعلان يجعل اعرابه بخلاف الجمع المذكور التسليم لكن  
يلزم سبب جعل اعرابه بالحرقة من جهة الضم على الاصل  
**قوله** غير المنصرف بالضم النظم ان المراد غير المنصرف اصطلاحا  
فلا بد من التفسير بكونه غير واقع في ضرورة الشعر ولا في موضع



روعي التناوب والامع التام والاضافة والجمع الموثق  
 اسم فان اعرابه ليس بالظنة والعنقة وان اردت  
 معناه اللغوي ويراد بالمنصرف انتم من الحقيقة والخلق  
 كما ذكر في المفرد المنصرف فيخرج منه ما سوى جمع الموثق  
 اسم الذي وقع غير منصرف كسلمات علماء **قوله**  
 وفوق وهو اجوف وادنى لامة هاء اذا صله فوجه  
 حذف الهاء فيه بحرف التخفيف ثم قلب الواو ياء او  
 اذا اضيف الى ياء المتكلم فيقال في - وه سيعمل انفا  
 فيقال في واذا اضيف الى غير ياء المتكلم فوجه الهم  
 الى الواو فينكف بيا قال الرفع ونقلت الواو الفاء  
 قال النصب وباء قال الجرح **قوله** فاعراب هذه الاسماء  
 الستة بنيت بهذه الفارقة على ان هذه الاسماء مالم  
 بالخصوصيات المذكورة غير معتبرة حتى ياتي الحكم  
 على خصوصيات اجوك وابوك واحوايتهم لتلازمهم  
 امتناع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولست لانه  
 ينفوا الحكم عليها بكونها بالواو ولتلازمها التقييد بكونها  
 مضافة الى غير ياء المتكلم بل اراد هذه الاسماء في ضمن  
 تلك الخصوصيات وانما لم يعبر عنها بالاف والياء للحكم  
 الي بل انما تلك الخصوصيات اما ليكون عبارة  
 الحكم مستقلة على مثال اولها يلزم ذكره ومن غير  
 اضافة فانه لا بد من هذه الالفاظ المبدى كيف  
 يعبر بالواو والالف والياء جميع الاضافة فانه  
 لا بد من هذه الاشارة **قوله** لكن لا مطلقا لما اشار

بالا

الاجزائية فوجه اجوك وابوك الى عن خصوصياتها  
 بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة يتوهم كثرها عن كونها  
 مكتبة وموقوفة ايضا الستة وقال لكن مطلقا **قوله**  
 او مقفرا منها الى ما يقف منها فان دولا يقف **قوله** وما  
 مضافة غير ترتيب المتن فان قوله مضافة الى غير بالانكسار  
 مقدم في المتن على قوله بالواو والالف والياء في النسخ  
 المشهورة للتبني ان هذا الترتيب اولى لان قوله مضافة  
 حال من فاعل الظرف اعني قوله بالواو والالف والياء  
 والحال لا يتقدم على عاملها الظرف على الاصح وفيه انه  
 يكون ان يكون حالا من الاسماء الستة بقدر اعراب بقدرية  
 المقام اي اعراب هذه الاسماء حال كونها مضافة الى غير  
 ياء المتكلم بالواو والالف والياء فلما ينبغي تغييرها  
**قوله** فينبغي ان يكون مضافة الا ان يقال فيجب ان ياتي  
 بالحرف ليس الا حال كونها مضافة الا ان يقال المراد فينبغي  
 التقييد بكونها مضافة **قوله** في كثر الاسماء المضافة اليها  
 الاولى ان يقال فاعرابها ليس بالحروف او كونها كسائر  
 الاسماء المضافة الى غير ياء المتكلم بان يكون اعرابها بقدرية  
 لا ياتي كون اعرابها بالحروف **قوله** وانما جعلوا اعراب  
 هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا **قوله** اعلم ان الذي  
 في هذا المقام مركب من ثلثة اجزاء الاول جعل اعراب  
 بعض الاحاد بالحروف فعلقه بقوله لانهم لما جعلوا  
 الثاني في اختيار ستة اسم من الاحاد فعلقه بقوله وانما جعلوا



اسماء الستة لاجل اعراب كل من المشني المجموع الى  
والثالث اختيار خصوص هذه الاسماء فعليه بقوله وانما  
اختاروا هذه الاسماء الستة لثابتها الى فلما تضمنت قصه  
وانما جعلوا اعراب هذه الاسماء بالحروف هذه الالوان الستة  
فتركوا في الاخيرين ادراكا لا ينبغي ثم ان قوله فاجعلوا  
اعراب المشني والجمع المذكورات لم بالحروف بغير تقديم اعراب  
المشني والمجموع واسمها لهما في كلام العرب عن استفان هذه  
الافاد مع ان هذا غير ظاهر فاما ارادوا ان يجعلوا  
اعراب المشني والمجموع بالحروف بسبب وجود حرف صاخر  
للاعراب في اخرها ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الافاد  
ايضا ذلك **قوله** فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما  
قال بعض المحققين والاعراب ان يقال الموب بالحروف  
في الضم والمحق ستة المشني وكلا. واثان والجمع. و  
والواو والعشرون فجعلوا في مقابلة كل ضم احدا انتهى  
**قوله** في كون معانيها مبسطة قال بعض المحققين الادراك  
في كونها مبسطة عن تعدد او في كونها مستندة للتعدد ولان  
المبنى هو اللفظ دون المعنى انتهى وفيه ان الابداء والواو  
الاخبار والاسفار في اللغة ولا شك في جواز اسناد الاسماء  
الى المعاني ثم الابداء عن التعدد في اخوك وابوك ومجرك  
باعتبار ان الاء لا يمتنع في المسما لا يمتنع ولا يمتنع الاباح  
اختر الاب لا يمتنع ولا يمتنع الابان والهم لا يمتنع لا يمتنع  
الابا مزة وزوجها وبشخص اخر وفي ذوالمان باعتبار انه  
لا يمتنع برون جنس وما كانه ما كانه في حصول وفوك

فلا يما

فلا يما عن التعدد غير ظاهر والتعد الذي بفهم  
من الاضافة مشترك في جميع الاسماء المضافة قال  
بعض والحققين والاوليه ان يقال اختيار هذه الاسماء  
الستة لثابتها المشني والمجموع في ان فيها حرف لين بعد  
ما يتم به الاسم لان الاسم بنون التشبيه والجمع والمضاف  
اليه والتسوين واللام **قوله** ولو جود حرف صالح الاو  
ترك اللام لانها تدل على استقلال كل واحد من التعليلين  
مع ان الاول لا يتم به بدون الثاني فان البناء عن  
التعد موجود في كثير من الاسماء كالمولد والولد والام  
والتم وغير ذلك فان الابداء عن التعدد ولا يستدعي  
خصوص هذه الاسماء **قوله** في اواخرها حين اعراب  
سمائنا يعني في اواخر هذه الاسماء بحسب الظاهر حين اسى  
استعمالها مع بيو جود حرف تكسب السماع من العرب  
يصلح الاعراب لثابتها الاعراب في الطرياق والتغير  
وهي عند جماعة من النحاة لام الاسم في الاربعة المنقوصة  
المختصصة ومنها في الاخيرين والحكم الشح ايضا يميل  
الى هذا حيث قال باعادة الحرف المحذوف فيها فثوبك  
واخوانه عندهم على وزن فعلل وفودو على وزن فع  
عند بعضهم على بدل من اللام والعين المحذوفين  
ح فتوك ووزن فودوزن **قوله** وهو كلاما فاقدم  
كلما على اثنان مع ان مناسبتها المشني صورة ومعنى  
اما لكون اعراب كل في بعض الاحوال بالحركة وكونه  
مفردا والمفرد مقدم على المشني او لكونه احتم او في حروف



بالمثنى خفاء بالنسبة الى اثنين او لكونه اخف بالنسبة  
 الى اثنين والاعنف بالتقديم اليه **قوله** لكونه مخرج كلتا  
 لانه مؤنثه وساخ ذكر المذكر ويرك المثلث على مقابلة  
 عليه في الاحوال المشتركة **اعلم** ان الفاعل ان التاء  
 في كلتا للتأنيث مع ان تاء التأنيث لا تكون في وسط  
 الكلمة وايضا لا يكون ما قبلها الا مفتوحا ولهذا صرح  
 بعضهم بان التاء فيه ليست للتأنيث بل عوض عن  
 الف كلا والف كلتا الف التأنيث وفيه انه اذا كان الف  
 للتأنيث يزم ان يكون كلتا غير منصرفة للتأنيث  
 بالالف جلية فيحمل الحكم بان اعراب غير المنصرف بالفتحة  
 الا ان يجعل المنصرف وغير المنصرف من اقسام المعربا  
 كما مر في الاشارة اليه قال الفضل المحض انما جئنا بالالف  
 التأنيث بعد الف لان التاء لم يتمحض للتأنيث فلهذا  
 جاز في وسطها بل فيها رايحة منه لكونها بدلا من التاء  
 ولذا لم يتمحض ما قبلها ولم يقلب مثل تاء اذ كانت  
 ونبت حاء في الوقت لانها ليست كمحض التأنيث  
 وكذا الالف لانها تنصرف لا اعراب وجاز الجمع بينهما انتهى  
 فعلى هذا يمكن ان يقال ان لم يكن الالف منه لمحض  
 التأنيث لم يؤثر التأنيث بالالف في منع صرفه **قوله**  
 مضافا الى قال كون كلتا مضافا لقدر الكلام  
 اعراب المثنى وكلتا مضافا الى مضافا الى مضمر  
 قال بعض المحققين واما اضيف اليه كلا وكذا ان يكون  
 مثنى او مبنية ولا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا

في قوله

في الشعر والحق التاء بكلامه في الاصل واو او يا  
 واما كثرة ون على الاول **قوله** فاما اضيف الى حتمه الذي  
 هو الاصل يجب ان يكون ذلك المظهر معرفة **قوله** في خط  
 لا تاء اس كمن لا قبل لهذا القول في انباء تقديرية  
 الاعراب لان يجوز ان يكون احرز الف مستحق فيكون  
 اعرابه تقديرية بل قد يعم ان يقال ليس في اعرابه  
 الف حال الاضافة الى المظهر **قوله** واذا اضيف الى  
 المظهر **اعلم** وايضا كما كان المظهر اضافة بالنسبة الى  
 الاسم الظاهر روي عبد الله بن عبد الله بن عبد الله  
 الذي هو ايضا في مسود **قوله** فلذا فيكون اعرابه  
 بالحرث لكونه مضافا الى مضمر هذا المظهر وانما  
 في ذلك دفع لبعده **قوله** وكذا التأنيث والتأنيث لفظا  
 موصوفا ان المؤنث اثنان لان التاء فيها للتأنيث اذ  
 التأنيث لا يثنى وسط الكلمة **قوله** والمراد ما سمي به  
 اصطلاحا يعني ليس المراد المعنى التركيبي بمعنى جمع  
 المذكر الذي سمي تظلمة عند الجمع حتى يخرج عنه ما واحد  
 مؤنث وما فيه لم تظلمة واحد عند الجمع بل المراد من  
 هذه اللفظ معناه الاصطلاحي وهو الجمع الذي هو  
 باخره واو ونون واربعة ثلثة مفادير مفردة فصاعدا  
 فان قلت هذا معنوم لا يصدق على الجمع المذكور لم  
 في حالت النصب والجر قلت الواو مذكور بطريق مثلا  
 يعني الجمع الذي في اخره واو في حال الرفع او يا في حال  
 النصب والجر والمراد الجمع بالواو والنون بطريق الاصل



انعام فيكون كونه بالواو والنون في الجدة في بعض احوال  
 ثم اعلم ان بيان المصنف الجمع المذكرات لم فيما سبني وبيان  
 شرائط سبني ان يكون تذكير واحدة معتبرا في معنونهما  
 ولذا جعل سبني وارضين فيما سبني من التوارد مما ذكر من  
 المفهوم الاصطلاحي متباين ما الصلح عليه المصنف ولك  
 ان يزيد من قوله جمع المذكرات لم معناه التكرير وبذلك  
 سبني وارضين في اخوات عشرين بان يراد منها ما على  
 صورة الجمع المذكرات لم وليس جمع المذكرات **قوله** ما  
**كن واحدة** مذكرا الاظهر ان يقال ولا ما لفظه **قوله** وهو  
 اللفظ على عشرين واخواته لما ركنه بالجمع المذكرات لم  
 في اصل الجملة ولكونه اخف واقل بالنسبة الى عشرين  
 واخواته **قوله** وليس عشرين جمع عشرة جواب سؤال مقدر  
 وهو ان يقال عشرين من ماصدقات الجمع المذكرات لم  
 لا من لحقاته لكون عشرين جمع عشرة وثلاثون جمع ثلثة  
 وعلى هذه القياس فلا واحد لهما فاجاب بان عشرين و  
 اخواتها ليس بجمع والاصح اطلاق عشرين على ثلثين **اعلم**  
 انه يمكن ان يقال معنى قوله ليس بجمع ان عشرين واخواتها  
 لا يعمل في المعنى الجمع من حيث انه معنى جمع والاصح  
 اطلاقها على ثلثة مقادير واحدة فقامت وليس كذلك فلما  
 يروح ما قبله من ان يكون عشرين واخواتها جملة وان اصل  
 عشرين الى معنى آخر وخص ثلثون واخواتها بغير خصوص من افراد  
 معناه وهو عشرة فمقادير واحدة مما ورد ايضا ما قبله  
 جمعية عشرين واخواتها ههنا سبنا لما سبنا في بحث سبنا  
 العذر من ان اصول العدد اثني عشر كلمة هي من واحدة الى عشرة

واما الف وخبرها من الاعداد يحصل تشبيها او مجعلا او توكيدا  
 بلا عطف ومع عطف وعدة عشرون واخواتها جملة لكن يرد على  
 هذا ان الظاهر المراد بجمع المذكرات لم انتم من ان يكون بالفعل  
 مستعملا في معناه الجمع او اصله ليكون مسمون تامة واخواتها  
 كما ريد هذا المعنى من جمع الموثقة اسم مسميات تامة فيه  
 فعشرون واخواتها على تقدير جمعيتها في الاصل داخل في جمع المذكرات  
 اسم فلما رجع لاسي فيها به **قوله** وانما جعل غراب المشي مع طحفاة  
 او الى تركه ملحقا بها ان قوله انما فرغ للمواضع مخصوصا  
 والجمع او جعل ملحقا بالمشي والجمع ايضا فرغ الواحد بواسطة  
 فترجمة المشي والجمع بعيدا في البعد ايضا بيان الحرف ايضا  
 للاغراب لقوله وهو غلاة الشبهة والجمع يدل على ان منظور  
 في الاستدلال هو الشبهة والجمع لا الكثرة بها **قوله** هو على الشبهة  
 والجمع فان قلت ملحقته على سمة الشبهة والجمع لا غراب عنونه لان  
 العلامة لا يفرق والاعراب يفرق قلت جاز تبليغا على هذا ويصلح  
 للاغراب **قوله** ولما جعل اعرابها بالحرف لا بين ثمة جعل اعرابها  
 اراد ان يبين ثمة جعل اعراب المشي بالالف والياء واغراب الجمع بالواو  
 والياء فان قلت لما ذكرنا لتاسيس جعل على معنى الشبهة والجمع اعراب  
 اعرابها ومعلوم ان علام الشبهة هي الف والياء وعلامة الجمع هي  
 الواو والياء فعلم منه ان اعراب الشبهة بالالف والياء واغراب  
 الجمع بالواو والياء قلت ما علم سابقا ليس هو الا ان علام الشبهة  
 والجمع هي حرف غلة تاسيس ان يكون اعرابا واما ان العلامة ماذا علم  
 يعلم بعد بل جعل الف والياء علام الشبهة بعد جعل اعرابها  
 بالالف والياء في الاحوال الثلث وجعل الواو والياء علامة الجمع بعد  
 جعل اعرابها بالواو والياء بهذا الوجه الالهي ذكر فاسم **قوله** فلو جعل



اعراب كل منهما بتلك الحروف لوضع الالباس سواء  
 جعل كل واحد من الحروف اعرابا واحدا فبها بان جعل  
 الواو علامة الرفع فيها مثلا او جعل كل واحد من الحروف  
 في كل واحد منهما اعرابا احزابا جعل الواو علامة الرفع  
 في الشئ وعلامة النصب في الجمع مثل فانه يحصل  
 ايضا التباس الشئ في حال الرفع بالجمع في حال النصب  
 النصب مثلا فان قلت قد يحصل الالباس في الشئ  
 والجمع بين حالهما النصب والجر على اختيارهم  
 ويرفع بقرينة العامل فليكن جهنا ايضا ويرفع بقرينة  
 العامل قلت فرق بين التباس والالباس فان التباس  
 حاله الشئ للشئ بانه لم يعد لغيره يكونه سهلا برفع  
 شئ واما التباس الشئ بالجمع فهو امر عظيم محل  
 في الافادة لا يتركب مثله بل يكثر عنه فان قلت  
 يجوز وضع التباس بعد جعل اعراب كل من المشئ والجمع  
 بتلك الحروف كحركة ما قبل تلك الحروف بان جعل  
 حركة ما قبل اعراب وضع الشئ معا بركة ما قبل اعراب  
 رفع الجمع مع موافقة اعرابها كما جعلهم في جعل  
 الباء اعراب الجر فيها قلت هذا لا يتصور في اعرابها  
 بالالف فيجعل الالباس في تلك فيه فان قلت فليفرق  
 في صورة الالف كحركة النون الى بعدها النون غير  
 باقي واما بسقط في الالف فانه يتحقق التباس في تلك  
 الحال فان قلت بكان وضع الالباس يجعل اعراب اعرابها

بقا

لفظيا والآخر تقدير ايا قلت لا يجوز جعل اعراب  
 تقدير ايا لا لتقدير ظهور اعراب او استقلاد بعد  
 الظهور ولم يتحقق شئ ومن ذلك في شئ  
 منها ووقع الالباس لا يكون علامة لتقدير اعراب  
 قوله فلو خص الشئ بها بغير المجموع بلا اعراب  
 بعد فرض جعل اعرابها بلا وذا اختصار حروف  
 الاعراب الحروف العلة **فقد** لحقة الفتح وكثرة  
 الشئ **بها** لقياس الى الجمع وذلك لان الجمع  
 يتوقف على ثلثة فزاد شرط ثلثة ان كان  
 اسما واكثر من الشئ ان كان حقة بطلان الشئ  
 في انها تحقق بغيره بدون شرط وما كان اقل  
 شرطاً فهو اكثر افرادا اولان في الثلثة مثل تصلا  
 ثلثة ثبت باختيار كل اثنين منها ولا يتصور ثلثة  
 باختيار كل اثنين منها ولا يتصور ان جمع واحد  
**فقد** لو وقع كل منها فضله في كلام ايا ثلثة  
 الفضلة حقة او طحا او صفة للفضلة حقة  
 او حكما قوله ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى  
 الحرف والحركة يعني قوله في لغز المنه والجمع الى  
 الملك المنصرف الى جهنا اشارة الى الاعراب  
 الى الاعراب بالحركة والاعراب بالحروف وبيان  
 مواضعها المختلفة في اثنائها في بعض المواضع  
 بالحركات الثلاث وحروف الثلث وفي بعض  
 المواضع بالحركات والحرفين **فقد** الذين اثير



الى تقسيم اليها في حكم المعرب حيث قال وعلمه هي  
 ان تختلف باختلاف العوامل او تقدرا وفي هذا  
 البيان مع فوائد الاولي ان قوة التقدير رآي  
 بيان الاقسام لتقسيم التقسيم اليها لا تقسيم  
 للاعراب والى الثاني ان لامة التوليف في قوله التقدير  
 وفي قوله اللفظي محمدي والثالث ان هذا  
 الكلام متصل بما قبله كالان اتصال ولما كان  
 التقديرى اقل وما هو اقل فهو اخف فتقدم  
 واضبط فيكون اولى بالتقديم واقله عدله عليه  
 ولان التقديرى ح لفظا اولى بالتقديم في مقام  
 البيان والمقصود من هذا الكلام ان تقدير  
 عن تقديم الاعراب التقديرى مع ان اللفظي  
 اصل لان الاعراب جعل اللام عوضا عن المضاف  
 اليه او للعهد ان رآي الى تقدير الاعراب الذي فهم من  
 حكم المعرب والمناسب بعد هذه اعمى قوله واللفظي  
 في ما عداه وما سبق من انه في بيان فسمي الاعراب  
 الذين اشار الى التقسيم اليها بقا ان يفسر التقدير  
 بهما الاعراب المقدر بان يجعل المصدر بمعنى اسم المفعول  
 او بان يجعل **ب** بالنسبة مقدر بان يكون التقدير في  
 في الاصل التقديرى كما ان المعرب اللام والعهد من  
 المفارقة في عبارة المنطقيين بمعنى المعرب **قوله**  
 فيما اتي اسم المعرب لم يجهل ما كان في حرف آخر  
 لانه لا يفسر في الاعراب بالحرف **قوله** اذ لم يكن

حرف الذي هو محل الاعراب قابلا للمعرب  
 وكان الاعراب بالحركة وعدم التعريف الى ذلك  
 لظهور **قوله** في اخره الف الاول ترك في ذلك  
 الالف نفس الاخر ويمكن التوجيه بان يراد  
 موضع الاخر ويقال ان اخر الاسم خاتم و  
 الالف خاص **قوله** كعصا خنار عصا لذلك رآي  
 الى الا لالف المقدر كالمفوض وكذا في فاضلة  
 الى ان الباء المحذوفة كما محذوف لقائل ان يقول  
 ان اجزاء الاعراب في مثل عصا و فاضلة  
 قبل الاعمال او بعده فان كان قبله مع انه  
 غير ملابم اذا التحركا يحركي الاصول على الكلمات  
 النقيضة وحيث يكون بعد الاعمال فيها نقل يلزم  
 ان يكون الاعراب في كليهما مستقلا وليس  
 في اخر عصا قبل الاعمال الفاصلة بتقدير فيه  
 ظهور الاعراب وان كان بعد الاعراب والاعمال  
 كما هو الملابم فيلزم ان يكون في كليهما مستقلا  
 لان حرف آخر فاض ليس مستقلا حتى كما  
 يمكن ظهور الاعراب فيه والجواب ان باعث  
 الانسبال لو كان مستقلا قبل الاعراب  
 فيعمل ثم يحركي الاعراب كما في عصو فاة  
 قبل اجزاء الاعراب في اخره وادخلت  
 فالا واما ما مفتوح ما قبلها وذلك  
 تقتضى قبلها الف فقلت ثم عند اجزاء



الاعراب بتقدير ظهور الاعراب بالحركة في الالف  
 ولو لم يتحقق بالبحث الاستعمال قبل اجراء الاعراب  
 فلا حرم يعرب أولا ثم بعد الاعراب لو وجد نقل  
 فينقل كما في قاض فانه قبل اجراء الاعراب  
 لا بحث للاستعمال وبعد اجراء الضمة في حال الرفع  
 والكسرة في حال الجر يحصل نقل يقتضي حذف الحركة  
 فلم يزل ان يكون الاعراب في عهدها بعد الاستعمال من  
 تحريكهم وذلك ان نقول في الجواب ان الحكم  
 بتقدير الاعراب احتملا اخصا به فيها كان في اخره الف  
 من غير احتمال على كبرى ثم حمل ما عداه مما في اخره  
 الف عليه والحكم بالاستقلال ايضا فيها كان في اخره  
 ما من غير احتمال كالقاضي ثم حمل ما عداه  
 مما حذف يا واه ايضا عليه ولا يجزى ح التمهيد  
 المذكور بعدم والاعمال فيها هو الاصل **قوله**  
 وكما في الهم المعرب بالحركة سواء كان معزوا او مجزيا  
 كسره منصرفا او غير منصرف او جمع المؤنث الساتم  
 كاجرو عبادي ومساجدي ومساكني قال القائل  
 المحسن ولو قبل بالحركة لفظا لكان او لا يخرج عنه  
 مثل عصاي فان تقدير الاعراب فيه قبل الاصل  
 الاضافة انتهى واحتتم ضم عليه بعض  
 المحققين فان اصل عصاي عصوي فالنقل  
 بالالف ما تقدير اعرابه فيكون القلب بالالف بعد  
 تقدير الاعراب بالاضافة وفيه ان الباء التي ذكرنا

في الف

في القلب بالالف موجود قبل الاضافة فالنائب ان يعبر الاعمال  
 قبل جملته مضافا ايضا فالاول ان تعيد يكون بالحركة لكن يتوجه  
 عليه انه يخرج في نحو قاض مضافا الى باء التكلم مع انه داخل فيه نحو  
 علامي اعلم ان كثرة النجاة ونهبوا الى ايا مثل علامي مبني لكن المتيقن  
 المعنى وبعضهم انه معرب فانه لا يستقل ما قبل باء التكلم به اذا  
 كان الباء متعلقا بخصوصها واذا قلت بالالف والباء نحو ما علامي  
 ويا ابت ويا ابت فلان فالاولي وان يقال لا يستعمل ما قبل الباء  
 بالكسرة او الفتحة في صورة الناء فامل فيما ذهب اليه بعض النحويين  
 بهذا الكلام على سابقه فظهر اذا المفهوم ما سبق عدم جواز ادخال  
 الحركة مع وجود الكسرة لنسبة الكسرة لاعداد جواز اعتبار  
 نفس تلك الكسرة اربا في حال الجر كانه يذهب اليه البعض بل وجه كونه  
 غير منفي انه لو اعتبر تلك الكسرة مع كونها للباء يلزم ثوار والعتن  
 المتقنين اصطلاحا على معلول واحد وهو ادخال الكسرة وان مقتضى  
 لا اربا في جوارث فلا بد ان يحدث علامته عند حدوثه ليدل عليه  
 فلا يتسبب ان يعبر ما كان موجودا قبل حدوثه علامته لانه قد قلت  
 فكيف جعل علامة التثنية والجمع الموجودين قبل حدوث المعنى المقنى  
 او ابا والاعلى المعنى المقنى بعد حدوثه قلت حصول الالف والباء  
 في الجمع او ابا وهي حادثة بعد حدوث المعنى المقنى وما هو علامة  
 التثنية والجمع ومقدم على المقنى الاعراب واحد منها لا على التبعين  
 مع ان التثنية فتامل يعني كون الاعراب تقديريا في تدوين التثنية  
 اشار الى ان قوله مطلق قيد بعضا وعلامي وان كان فائدة التثنية  
 لم يظهر في بعضا اذ فائدته رتد من قال ان مثل علامي معرب لفظا في حال  
 الجر وان المناسف الى باء التكلم الممن ان يكون مقصورا او ناقضا

9  
10



او صحيحاً وذلك لراعي حسن المغالبة بمثال الاعراب المتعذر والتشقل  
 فان كلامهما معيد ويمكن ان يبين وجه الاطلاق في كليهما بان يرد  
 بعضاً مطلقاً ما كان الفه مخدوفاً وذلك اذا كان محل الاعراب  
 قابلاً للحركة الاعرابية او كان الاعراب بالحرف واجتمع ذلك مع ان حرف  
 اخر يوجب ثقل الكلمة على التثنية وانما قلت ذلك ليصح التمثل  
 بخومسلي وعطفه على قوله كقاض كما في الاسم الذي في اخوه يا  
 مكسورة ما قبلها هذا الكلام مشعر بان الاعراب بالحركة والمستقل  
 والمنقوض اليان فقط مع انه ذكر في شرحه وخو جواب  
 ان كل منقوض على نحو اعلو او يا كان ادنياً رفعاً وجراً كقاض  
 وانما قال في اخوه يا مكسورة ما قبلها احته از عن نحو ظبي فان  
 اعرابه لفظي لعدم الاستقلال عطفاً على قوله كقاض لا على  
 قاض لانه يوجب زيادة واحد من الكاف او كلمة نحو لكن لذكر  
 كلمة نحو اشارة الى ان هذا ضابطة اخرى وهي كل جمع المذكور  
 ما او يضاف الى يا التكلم في حال الرفع يعني تقدير الاعراب  
 للاستقلال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب  
 بالحرف المقصود من هذا الكلام ان مقصود المعنى قد اورد  
 الامثلة بيان ان تقدير الاعراب للاستقلال قد يكون في الاعراب  
 بالحركة وقد يكون في الاعراب بالحرف الاستيفاء جمع صور الاعراب  
 التقدير كما في الاحوال الثلاثة كما في الاسماء الستة والجمع المذكور  
 التام المضافة الى الاسم المعرب باللام نحو جاءني اخو الحارث  
 ورايت اخا الحارث ومررت باخي الحارث ونحو جاءني صبا الحارث  
 وابت صا لي القوم ومررت بصاح القوم وايضا ليس  
 مقسودة من ذكر عضا وخلاي في الاعراب التقدير المتعذر

جمع

جمع صور الاعراب المتعذر حتى يرد عليه ان الاعراب في الاسماء  
 المعربة بالحركة المذكورة بطريق الحكاية بتقديره ايضا للتقدير  
 لسبب الاستقلال او اخذتلك الاسماء بالحركة للحكمة نحو قولك راكبا  
 لكن يرد ان الاعراب المتعذر ايضا قد يكون بالحرف فلم يشتر اليه  
 كما اشار في المستقل وذلك في اذا كان المعرب بالحرف مذكوراً  
 بطريق الحكاية فان اخذ من مشغول بالاعراب المحكي فتعذر اخرا  
 اعراب اخيه نحو دعني من عريان من ثمة فان الا ان يقال من الكلام  
 على مذهب من لم يجوز الحكاية في المعرب بالحرف لكن في نحو يرد ذلك  
 في العبارات بالحركة دون المعرب بالحرف يحكم لا يخفى وقد يكون  
 الاعراب بالحرف تقديرية وضابطة ما اذا كان الاعراب منه ولا في  
 سكتا يعني فيما عداه ما ذكره به يد توجيه افسد الغيرة مع تعدد  
 منه مع بانه راجع الى المذكور قال بعض المحققين المتعدد اذا ذكر  
 بالعطف بكلمة او يجوز افسد التفسير الراجع اليه لانه في الحقيقة راجع  
 الى احد الامور لا الى الجميع مما تعذر فيه الاعراب او استقلال يعني  
 ان تسمية ما عداه راجع الى ما ذكر من قسمي الاعراب المتعذر والمستقل  
 الى ما ذكر من الصور الاربعة الامثلة المذكورة حتى يرد ان الاعراب  
 في بعض ما عداه المواد المذكورة تقديرية ايضاً كما ذكرنا فكيف  
 يصح قوله واللغظ في عداة تامل ولا ذكر في تفصيل المعرب  
 به يد بيان ارتباط تحت غير المنصرف بما قبله وكلمة ذكر غير المنصرف  
 بان التفصيل الذهني سبق للمعرب في بيان مواضع الاعراب بالحركة  
 والاعراب بالحرف لقوله فالمراد والمنصرف ان يحتاج الى بيان المنصرف  
 وغير المنصرف فلهمذا بين عليه المنصرف ثم ان المناسب ذكر المناسب  
 وتقديم بيانه لتقدمه في بيان تفصيل المعرب ولا صالحة لوجود



وعنوانه لكن لما كان غير المنصرف اقل وانفصل من المنصرف وبمعرفة يوزن  
 المنصرف بطريق المقابلة لا في غير المنصرف وفيه المنصرف على المقابلة  
 لكن لم يقل والمنصرف ما عداه كما ذكر في الاغواب اللفظية والتقدير  
 ان اللفظي فما عداه الاضمار على ان غير المنصرف على هذا وقد قال  
 تفضيل العرب يحتاج الى بيان العرب الجموع باق ما والمثنى ايضا  
 بعد بيان غير المنصرف قبل ذكر المفعولات وكان غير المنصرف  
 اقل من الذي اقل منه من المنصرف حكم الاستقراء الاجل  
 ان المشرط ومما ندرته اكثر فهو اقل اذ اذا قل انواعا  
 فان غير المنصرف نوعان احدهما ما فيه علتان والاخر ما فيه  
 علة واحدة تقوم مقام العلتين والمنصرف له انواع كثيرة  
 وفيه ان البيان اذا كان بطريق التعدد او بان ذكر الاقل والحالة  
 الاكثر على المقابلة كما في الاغواب التفسيرية واما في البيان  
 بطريق التوقيف كما في ما نحن فيه فلا يتفاد في الاقل والاكثـ  
 حتى يقال الكنتى بتقريف ما هو اقل اذ اذا قل انواعا عن تعريف  
 ما هو الاكثر وبمعرفة يعرف المنصرف انما التعدد او لم ينكس  
 الامر ليس كذلك فانه اذا عرفت المنصرف بما لم يكن فيه علتان  
 من اشع او واحدة تقوم مقامهما يعرف غير المنصرف بالمقابلة  
 فالاول ان يقال ولما كان تعريف غير المنصرف وجودا وتوقيف  
 المنصرف عدميا له عرف غير المنصرف واحالة المنصرف على المقابلة  
 لان عدم الشيء يعرف بمقابلة عريف غير المنصرف واكتفى  
 بتعريف العلم ان الاسم العرب اذا لم ينحصر في المنصرف وغير المنصرف  
 كما هو رأي الجمهور لا يصح تعريف احدهما واحالة معرفة  
 الاخر عليه فان الجمهور يعرف المنصرف بما يقبل التنوين والحركات

### الثالث

الثالث ومنه المنصرف بما يقبل الضم والفتح ولم ينكس الامر  
 ولم يقبل الكسر والتنوين وانما يفتح في موضع الكسر والعرب  
 بالحروف والعرب بالضم والكسر واسطة عند يمين فلا يعلم من تعريف  
 احدهما تعريف الاخر واما على رأي المصنف والقسم العرب بالحركة  
 وهو منحصر في ما كان فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وهو  
 غير المنصرف وفيما لم يكن فيه ذلك وهو المنصرف وقيل مطلق الاسم  
 العرب سواء كان بالحركات او بالحروف محصور عنده وفيما كان فيه  
 علتان او واحدة وسو غير المنصرف وما لم يكن فيه ذلك وهو المنصرف  
 لكن لا يظهر ان الضرف في بعض انواعه فعلى التقدير كما يكون تعريف  
 احدهما واحالة الاخر بالمقابلة كما فعله المصنف غير المنصرف  
 المنصرف ما هو من الضرف بمعنى التحويل والتغير مما كان التحويل  
 والتغير فيه من حالة الاصلية اكثر بسبب قبول الحركات الثلاث  
 والتنوين سمي منصرفا وما ليس بهذه الثابتة كان لم ينصرف ما نسبته  
 الى القسم الاقل سمي غير منصرف واما بمعنى الزيادة قسمي المشمل  
 على زيادة الاغواب والتنوين منصرفا اي اسم معرب جعل ما موصوفه  
 حيث فيه بالثبوت وان مع تفسيره بالموقف وجعله موصولة  
 ايضا كما مر اشارة الى صحة جعل ما موصولة وهو موصوفة  
 امثال هذا الموضع ففردة بالموصول ما موصوفة وانما  
 قيد الاسم بالعرب احتمل ان عن المنبئات التي فيها علتان  
 في علتان العلة في اللفظ عارض غير طبيعي سبدي غير طبيعي وفي اصطلاح  
 النحاة ما ينبغي ان يختار المتكلم عند حصوله امريناسية وذلك الامر  
 المناسب يسمى بالحكم مؤنثان باجتماعها بهذا القيد اشارة



الى ان مثل صلي ومسايج علميين خارج عن هذا الاخر منه وهو قوله  
 او واحدة منها تقوم مقامها لان بها وان كان فيهما علتان  
 لكن المؤثر العلة الواحدة وهي التانيث في الاول الجمع  
 في الثاني لا العلمية ولم يذكر الم بصرنا ايضا **ف** والجمع  
 شرطها قيد له كذا لئلا يتوهم ان مجرد اجتماع **ف** علتين  
 كاف في التانيث حتى يلزم ان يكون مثل نوح غير منفرد مع انه  
 منفرد **ف** من علل تسع لم يقل من تسع على حتى يكون المزدوج  
 الضاف اليه لا الوصول في لان شرط هذا الضاف اليه لم يتحقق  
 فيه كما ينبغي بتعريف في بحث العدل مجموع ما في هذا بين التبيين  
 اشار ان العطف في تعدد العلل التسع مقدم على ربطها بالتدوير  
 كما اشار في بيان انواع الازراب الى هذا المعنى بقوله هي اى الانواع  
 الاسم ثلثة في شرح **ف** وانواع رفع ونصب وجر لكن اشار  
 الى مفسده الربط قبل العطف بهما وتركه لانه لا مكان للتوجيه  
 ثم بادعاه ان كل واحد من الرفع والنصب والجر انواع حيث يكون  
 بالحركات والحروف المختلفة ويكون تظليها وتقديرها على عدل ووصف  
 وتانيث ومعرفة ونقل عنه اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمع  
 ثنتان منها فيما للصرف تصويب هذا والابيات الى سعيد الانباركي  
 نحو التصويب النقول اى بعد اجتماع العلتين لا ينزل حكم الصرف  
 ويجوز ان يكون التصويب من الصواب اى لم يكن الصرف عين  
 اجتماعها صوابا ولم يذكر المص بذا لست حتى يستغنى عن تعريف  
 غير المنصرف والمقصورة عن افادة التعريف بحسب الظاهر اخرج  
 عن ما فيه علة واحدة تقوم مقام العلتين وايضا يفهم منه

اجتماع

اجتماع السيلين بوجوب عدم الانصرف مطلق مع انه يجوز صرف  
 بهندوا ايضا يدل على انه اذا اجتمع في كلمة التانيث بالالف والعلمية  
 يكون مع صرفا لليتين مع انه ليس الالف تانيثا بل الحافظة  
 على الوزن وقد بوجه في اختيارهم بان ثم قد استغنى التانيث في الترتيب  
 ونظرة في القرآن كثيرة فقد قصد معلومة تنية معطوف عليه وقد يقصد  
 زيادة رتبة فعطف الجمع بتم اشار الى انه رتبة مما قبل لقيامه  
 مقام العلتين ثم عطف التركيب على الجمع بتم للاشارة الى زيادة  
 رتبة عن الجمع بسبب عدم قيام مقام العلتين فتأمل **ف** والنون  
 زائدة ذكره العلة مع فادون باقي المعلوم الحافظة على الوزن  
 فلها جواز بعض الشارحين كون زيادة مرفوعة صفة للنون كون  
 اللام فيه ليست للتعريف وفي اختيارهم بتركيب العلة زائدة هي السبب  
 عدل مالا كل عدل فان بعض العدل يكون علة للنون وكذا علم مع  
 الصرف ليس كل وصف بل الوصف الاصلى وهكذا قول من قبل **ف**  
 الالف الماد من التقديم المفهوم من قبلها التقديم المكنى كما لا يخفى  
**ف** ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الف هذا انما يصح اذا  
 قدر متعلق الصرف اعني من قبلها الف من افعال العموم واما اذا  
 قدرنا ما يدل على الزيادة كقولنا مزية من قبلها فيفهم زيادة الف  
 بلا اشتباه ولم يلتفت الى هذا التوجيه لان الشايع عندهم بتقدير  
 متعلق الصرف بلا فسر بينه واضحه من افعال العموم ولا يخفى انه كما لا  
 لا يفهم زيادة الف من هذا التوجيه لا يفهم كون مجموع الالف والنون  
 علة لمنع الصرف بل يفهم منه علة النون فقط مع ان العلة مجموع الالف  
 والنون وكذا لا يفهم هذا عن التوجيه الثاني ايضا فتأمل **ف** واريد  
 بزيادة الف والنون قبل النون لانهما في وصف الزيادة لا يخفى



ان هذا الارادة بعيدة عن الطبع لا يقتضيه وضع ولا فاعلة  
 الا انه قد سسر او عني هذا المعنى مفهوماً غير ثابت لانه هذا المعنى  
 مفهوماً من نظره وهو قولك جاءني زيد اربا من قبله اخوه وفيه  
 انه لو سلم انه المعاني من هذه النظر هذا المعنى لكن لا يستلزم اعتبار  
 الحل الثاني اعني جعل احوال فاعل اربا ومن قبله متعلقا اليه ثم لا  
 يجوز ان يعبر فيه الحل الاول مع افادته هذا المعنى وهو ان يكون  
 من قبله متعلقاً بمقدر وخوه فاعله او مجتداً خبره من قبله  
 او القول بان كل واحد منها علم الاولي ان يقال ان القويان  
 كل واحد منها مانع لان المذكور في نظم الى سعيد المانع لا العلة  
 صحت قال موانع الفرق لتسع اه وقد استدل من هذا بان الموانع  
 جمع مانعة وتامة باعتبار ان الموصوفة العلة فكانه قال العلة لكون  
 الموانع للفرق تسع فتأمل **قوله** بقررتي فيكون محذوفاً عنه بالنسبة  
 كما يقال العرض المفارق بمعنى العرض المفارق **قوله** وقد قال بعضهم  
 انه ثمان قيل وفيها الحكاية اي النقل من الفعل الى الاسم كما في وزن  
 الفعل والتكيب اي تكيب العليين كطحية مثلاً فان فيه  
 تكيب التائيت والعلم **قوله** وقال بعضهم احد عشر هي التسع  
 المذكور مع مراعاة الاصل كما في نحو امر اذا سمي ثم تكسر وشبه الف  
 التائيت وهو كل الالف ليست للتائيت ردت في اخر الاسم  
 وجعل ذلك الاسم علماً كما رطب قوله لكن القول بانها تسعة تقريباً  
 لها الى ما هو الصواب ويمكن ان يقال في هذا القول تقريباً  
 الى المسامحات التي وقع في تعريف غيره المنصرف وبيان العلة في  
 هذا الكلام المنطوق لاصل من ورة التفسير يعني هذا القول تعريف  
 للمي طلب الى ما هو المقصود لا الترخيص لعدم مساحدة

النظم

قوله

النظم له والساحته بانه لا تصدق بظاهرة على ما فيه علة واحدة تقدم  
 مقام العليين وانه لهما الموانع مشتركة في المنع ولم يصح به وباني  
 قوله والنون زائدة من قبلها الف من عدم التفتيح به بادة كليهما  
 وعليتهما **قوله** ثم انه ذكر امثلة العلة يعني اراد النص تعريف العلة بال  
 بالامثلة ليصح في الجملة قبل بيان سرابطها **قوله** مثل عم مثلاً للعدل  
 يعني انه غير منصرف تحقق فيه العدل المؤثر وباجتماع العلة الاخرى  
 وهي العلية وبهذا العدل هو كونه مخرجاً عن ضيق الاصلية الى هذا  
 الصفة المخصوصة ان نفس هذا المثال عدل وكذا الحال في الامثلة  
 الباقية فان نفس الاسماء ليست علة بل هي غير منصرف تحقق  
 فيه العلة فتأمل من حيث اشتى الى على علتين وواحدة منها  
 كلمة حيث تعليلية لا تقييدية فانه غير المنصرف لا يكون الا بهذا  
 الوصف فلا فائدة في التقييدية وانما علة لان لغير المنصرف او  
 اوصافاً اخلاصت علة لترتيب هذا الحكم فانه من حيث انه فاعل  
 حكمه انه مرفوع وعلى هذا القياس وانما لم يقل من حيث انه غير منصرف  
 مع افادته ما افاده هذا القول على الوجه الا حصص التفتيح الى متناثر  
 ترتيب هذا الحكم بحيث ترتبط اليه تعليلية **قوله** وذلك لان كل علة غير  
 العلم ان جمع المؤنث السالم والمثنى والجمع لو تحقق في علتان  
 بان جعلت على المؤنث مثلاً غير المنصرف عند النص يقتضي ظاهراً  
 تعريفه مع عدم ترتيب شئ من هذا بين الحكمين عليهما فلم يكن  
 ترتيب هذا الحكم مجرداً عن اشتى الى على علتين او واحدة بل لابد من  
 التقييد بعدم المانع وحينئذ لا يكون صورة الضرورة والتأنيب  
 من مقتضى الحكم كما لا يخفى لان لا كسر ولا تنوين وانما توضع بالكسرة  
 مع انه علم من بيان اقسام الاعراب بالحركات والحروف فيفصل

٨١١



المعربات انما هي لا يقبل الكسرة في حال الجلالة الى ان تعريف  
 الجسم هو تعريف المنصرف بالابد عند الكسرة والتنوين ودرى في وجهه  
 الاول من حيث جعل حكمه الذي هو عدم دخول التنوين ايضا  
 الكسرة فيه ج. تعريف والثاني من حيث جعل حكمه الذي هو عدم  
 دخول التنوين ايضا من تعريفه والى ان منع الكسرة عن غير المنصرف  
 بالاصالة لا يتعدى التنوين كما سيجي في اخر الباب نقلا عن بعضهم  
 لان لكل سلة فرعية سواء كانت تحت فرع الموقوف للموقوف  
 عليه او كانت ام منه ومن فرعية المرجوع المرجع يحقق في غير العلة  
 ايضا مثلا المشي فرع الواحد كالجوع فاعتبار فرعية هذا العلة  
 التسع دون غير غير علوم وجهه شبه الفعل من حيث انه  
 فرعيين العلم ان المشابهة الفعل ثلث مراتب اعلا بوجوب البناء  
 ومنع جميع انواع الاعراب واسطرها بوجوب عدم الالف في منع  
 انواع الاعراب عنه اذ انما بوجوب كون الاسم عاملا فخرج منه  
 الاعراب المختص بالاسم وذلك لان المشابهة القوة لما اوجبت  
 منع جميع انواع الاعراب وكونه مبنيا ناسب ان يؤثر تلك  
 المشابهة المتوسطة في منع بعض انواع الاعراب والمناسب  
 اعراب المختص بالاسم كما لا يخفى والتنوين الذي علامته التكن  
 وذلك لانه لا يمنع من غير المنصرف الاعراب الجرمي يمكن امكانية  
 جميع انواع الاعراب فلا وجه لادخال تنوين التكن الذي هو الدلالة  
 على امكانية الاسم للاعراب بالعلية لانه نقول قايما ثم نقول  
 قايمة والتعريف فرع النكرة لانك نقول بجعله ثم نقول الرجل  
 قال بعض المحققين بالمعروض للتاء القايمة المطلق لا القايمة الجرمي  
 من التاء وهو المذكور وكذا المعروض للالف واللام الرجل المطلق

لا الجرد

لا الجرد من الاسم وهو النكرة فالفرعية في التانيث والتعريف  
 وجهه فالفرعية المعينة في منع التعريف اعلم من الوهمية  
 والحقيقة انتهى ثم ان الفرعية التي اثبت في التعريف انما هو  
 في بعض انواعه وهو التعريف باللام وهو سلة غير المنصرف  
 هو بعض اخر من انواعه اعني التعريف القلمي بفرعية تعريف  
 العلم باعتبار ان المطلق التعريف فرعية في ضمن بعض انواعه  
 ولهذا جعل التعريف سلة غير المنصرف في اعداد العلة وجعل العلية  
 شرطا ولم يجعل نفس العلية سلة لان اصل كل نوع ان لا يكون  
 فيه الوزن المختص بنوع اخر هذا انما يصح في احد قسمي وزن الله  
 الفعل وكيفي ذلك فانها اقوى من الفرعية التي اثبت في التعريف  
 ويمكن ان يجعل الاختصاص ام من لاختصاص الحقيقة والحكمي ويجعل  
 القسم الثاني بوزن الفعل مختصا بالفعل حكما فيحقق الفرعية  
 حثيث في مطلق وزن الفعل ويجوز ان لا يتبع الجوز هو  
 الامكان الخاص الشايع في استعمال الية فقيديج بمعنى سباب  
 الوجوب والامتناع معا وهو الامكان الخاص الشايع في استعمال  
 بنم وقد يجي بمعنى سلب الوجوب فقط فثبت ان المنع وهو الامكان  
 العالم القديج بجانب العدم وقد يجي بمعنى سلب الامتناع فقط  
 فثبت ان الواجوب وهو الامكان العام القديج بجانب الوجود  
 وهو الماد ههنا وذلك لان حرف غير المنصرف قد يكون واجبا كافي  
 صورة خروج الشعور من الوزن او عدم رعاية القافية لم يعرف  
 ما دخال الكسرة والتنوين الاولى او التنوين باو الى نفع المحلولان  
 صرف عن المنصرف لم يلزم ان يكون باو دخال كليمه بل يحصل باجدها



ايضا في حبت على مصائب اوفي من سمي احمد عند المصافي  
 علقان واما عند غيره فهو ما لم يدخل الكسر والتنوين فعند اهل احدى  
 يجعل منصرفا فحقيقة فان قلت لما المنصرف عند غيره ما يدخله التنوين  
 والحق كانت الثلث فبادر اهل احدى ففعل لم يجعل منصرفا لم يدخل عليه  
 الاخر ففي النقص الذي باحدى الكسر فقط او باء وقال التنوين فقط  
 كافي المثالين المذكورين لم يجعل منصرفا عند غير المصافي ايضا قلت  
 جواز دخول احدى يوجب جواز دخول الاخر ويكفي في المنصرف  
 جواز الدخول وفيه ثامن قد وادخل الكسر والتنوين لا يلزم  
 حلو الاسم عنها اي عن الفاعل فيه ان الباقيين بعد ادخال الكسر  
 والتنوين اما مؤنثين او لا فعلى الاول يلزم وجود المؤنث بدون  
 فان اشتره المنع عن الكسر والتنوين لا يغيره كالاخفى وعلى الثاني لم  
 يصدق عليه تعريف غير المنصرف على مذهب المصافي ايضا فان كون  
 اسم العلقين مؤنثين متغير في بقاء كاصح به التخرج في تعريفه  
 والضم في صرفه راجع الى حكم ويجوز حينئذ ارجاعه الى غير المنصرف  
 ايضا كما هو التبادر لئلا يلزم الانشراح بتقديره في قسم  
 الكلام او بدونه كالاخفى لكن ما ذكره اظهر من حيث المعنى  
 اي العروبة وزن الشعر يعني رعاية وزن الشعر لئلا يترك  
 او لا يترك ورعاية القافية لئلا يجعل امر ضروري عند الشعر  
 فلاجلها يجوز صرفه غير المنصرف واما جعل المنصرف غير المنصرف  
 للمفردة او للتناوب فغير جائز عند جمهور البصريين لان المفردة  
 ممدومة والاشياء الى اصولها ولهذا لم يخرج جعل المفردة المقصورة  
 ممدودة لان اصل الممدودة المقصورة ويجوز جعل الممدودة

مقصورة

مقصورة . او انصرف في خبره على السلامة لانها فاف من  
 الرخف عند كون كودك وية كنه فود نشانه اقدم وسبيل كنه  
 رفقن شربا نده شده وذكور في بعض رسائل العروض الزخاف  
 بكسر الراء جميع رخف بفتحها وهو بعد التسميم الرمي عند الهدى  
 يقال كسرهم زحف اذا ذهب الى طريق اخر من الهدى ويسقط  
 بعيدا عن انتهى والسلامة راني حبت على مصائب لو انها  
 نقلت عنه هذا البيت فاقالته فاطمة رضي الله عنها في مائة النبي م  
 واوله ما اذا علم من شتم ترتب احمد ان لا يشتم هدي الرومان عز  
 عز الباء انتهى جمع خالية يعني بوي فوش قال بعض المحققين  
 المنة بالتخفيف بتمهده سنايش كرون المنة فاك سنا كندى  
 غايب والمعنى الذي اولى شئ وقع على من شتم ترتب احمد ان  
 لا يشتم مدى الزمان وامتداه انواع الغالبية والاستفهام  
 لانكار والمعنى لم يقع عليه شئ لا استغنى شتم من شتم العوالي  
 انتهى شتم نقل هذا البيت يجوز ان يكون بسبب امد فيه غير منفرد  
 صرف بادخال الكسر والتنوين كما صرح في بعض الكتب هذا الوجه  
 ووجه ان الصرف فيه الانكسار كما يشهد على هذا الرجوع الى الوجه  
 والرجوع الى العلم العروض ايضا فان جره رجوعه سلسا لم وهو  
 متفعل ثلثا ونقطيه ما اذا على متفعل من شتم متفعل فاف  
 فاذا حذف تنوين احمد متفعل يحذف نون متفعل تنكير  
 الوزن فان نقطه حبت على متفعل بمصابت متفعل  
 فتوحذف التنوين عن مصابت يحذف نون متفعل تنكير الوزن  
 اي ذكره يجوز فيه الفتح بتقدير لام التقليل والكسر على الكلام  
 على المسافر في موضع التقليل كانه قبل ما علة الاعادة فقال في جوبه



ان ذكره المك ما كررته بتصريح فانه لو فتح نون نفي لم يستبدل  
 النون لا لكسر فلم كسر قلت لما لم يكن الواسط بين المنصرف وغير المنصرف  
 فبعد صرفه با دخال التنوين كسر ايضا لان الكسر منع بين المنصرف  
 بشعب التنوين كما بين في منع فلي يجوز دخول التنوين جواز الكسر  
 ايضا ولان التنوين لما كان للتمكين ومعنا امكنية الكلمة لا اعراب  
 الثالث فلا بد من ادخال الكسر حال الجز التحقيق معنى التمكن والاي لم  
 الكذب فتا مثل قال بعض الشارحين ان يجر هذا البيت مع التنوين  
 بحول مقبوض على وزن فعولن فاعلى فاعولن فاعلى مع  
 حذف حوايل مقبوض مكفوف على وزن فعولن فاعلى وسهولا  
 لا يخرج الطوايل التلم على فعولن فاعلى من الوزن انتهى  
 لرعاية القافية وهي لغة ما جرى على فقال المشي بعينه اصطلاحا  
 بما مجموع ما كسر بغير استقلال في اخر الابيات في الالفاظ حفظ  
 لفظا ومعنى فقط او معنى فقط حرف الروي ما خوز من  
 الرواد بكسر الراء وهو لغة جبل لشدة الحمل على البعير واصطلاحا  
 عبارة عن حرفي الاخر الاصلية عن حرفي القافية وشعر طرفة  
 ان لا يفتقر في غير شئ من الابيات مع حكمة المسألة تجري لكان  
 متحركا رعاية التناسب بين الكلمات امرتهم عند فهم لهذا  
 اختار السبع من الحسنات وذلك التناسب يكون في احوال الكلام  
 الفصيح على ان يختلف منها ما في قولهم بهما في الشئ ثم في مع  
 ان الاصل امراتي ومنها ما في قوله تعالى والفجر وليال عشر والشفع  
 والبر اذا سبر جذف الباء في نسبة الفجر كما قيل ومنها  
 ما في قوله سبدا الخلق ثم بعيدة واللفظ المشهور سبدا  
 وان لم يعمل الى حدود الضرورة فيد اش الى ان رعاية التناسب

قد يصل الى حدود الضرورة ومنه وجوب حرف اتمام او ان الى  
 فعملها وزن منصرفا علمت مع تاء نفيها وعلمتها بوزن مخصوص  
 لتناسب ما يوازن به معنى مضارته وهذا التناسب ضروري  
 عند بيان الوزن كما لا يخفى حيث حرف سلا سلا لتفصيل  
 المعنى التمثيل به او لما كان اشارة الى قراءة اخرى بدون رعاية  
 التناسب لتناسب المنصرف الذي يليه في خصوص المادة ولا  
 فقد يكون المنصرف الذي يجعل غير منصرف مناسبا له في الكلام اخر  
 مقدما عليه وتوخر عنه كما حرف قوارير الرعاية فواصل السبابة  
 مثال مجموع غير المنصرف ومثال لغير المنصرف الذي وقع في التركيب  
 وكلام الفصيح وما يقوم مقامها قال الفاضل المحشي لللايق  
 تقديمه على الحكم لانه بيان ما ابرهه في غير المنصرف انتهى وقد اعتمد  
 بان بيان الاسباب كلها لبيان ما ابرهه في التعريف وفي قوله  
 حكمه معتدلة لا محل انما وقعت وبان شدة الاتهام ببيان  
 ان عدم قبوله الكسر والتنوين من جملة الاحكام ولا يجوز ان  
 يجعل تعريفه كما نقله الاكثر ون لا يستلزم الدلالة الى  
 ذكر قوله وحكمه بعد ذكر التعريف قبل بيان قبول التعريف ثم ذكر قوله  
 ويجوز صرفه لنسبة وبان ذكر قوله وحكمه ايضا لبيان ما ابرهه في  
 التعريف فان العلة في التعريف مفيدة بكونها مؤثرة في بقوله ذلك  
 نين انه العلتين مجبج ما ذكره التعريف لبيان ما ابرهه في التعريف  
 ولتناسبه من ملل تنوع قد للعلة الواحدة او للعتين او لكل  
 منها فانه حكمه رفيع الجمعية اعلم ان في رعاية قيام الجمع مقام  
 العلتين اقولا الاول نكر الجمعية حقيقة او حكما والى هذا ذهب  
 المعص ولهذا اختاره الشارح والثاني ان الجمعية فيه وصل الى حد التناسب



بحيث لا يصح جمعية ثانيا مع التكرار فكان انه كال وقوة في الجمعية  
والثالث انه لا يقيم لهذا الجمع في بيلا الاما بخلاف سائر الجمع فله قوة  
في الجمعية فيصير ان يقوم مقام السنين وبعض نظم الجمع العلة كالآل  
واجمال وان لم يكن لها نظيرة الاحاد كما قيل لكن تكونها جمع فله ثواب  
لاحد فلا يكون قوة يقوم بها مقام السنين كما في الجمع  
الموافقة لها فانها في حكم الموافقة في الجمعية والوزن وعدم موافقة  
جمعها ثانيا مع التكرار وهو الفان ثانيا في جمعها في المرات  
الثاني الوهم ليس احدهما المقصورة والمدودة اعلم  
ان الرتبة منقلبة عن الف هي الثانية دون الالف التي قبلها كما يتبين  
من اسمها فانها ليست لازمة للكلم بحسب اصل الوضع وان الفكان  
في بعض الاسماء اورد بها كالمرة لكن عالم يكن في نوعها تلك التزموم  
ولم يعتبر فالعدل لما ذكر العلة التسع بحكماني تعريف غيره المنصرف  
ايراد بيانها فادخل في التفسير في قوله فالعدل وبين مفهوم كل  
ما كان مفهومه محتاجا الى البيان وبين شرط ما كان له شرط  
وهو في اللفظة بمعنى الميل يقال عدل منه اي مال عنه وعدل اليه اي  
مال اليه وجاء بمعنى التباعد يقال عدل الجمال الجمل بجاء كذا نقل عن  
العاموس مصدر مبني للمفعول المقصود منه وقع العترض  
الشج الرضى من ان العدل اخراج الاسم الخارج فبقية يخرج  
ليس على ما ينبغي ويؤيد ذلك ما سبقت من قوله لا بد في انشاء العدل  
من امرين احدهما اعتبار وجود اصل الاسم المعدول وثانيهما اعتبار  
اخرجه عن ذلك الاصل وحاصل الدفع انه اذا كان العدل مصدر المبني  
لفاعل فهو بمعنى الاخراج والثاني سب جعله بهما مصدر المبني  
للمفعول لان المناسب جعله صفة للاسم الفاعل المنصرف فاما ما لا

للتكلم

لا للتكلم اي خروج الاسم تدنية ان البحث في الاسم وخروج يخرج  
الفعال لانه لا يستلزم العدل اصطلاحا ثم للمراد خروج مادة الاسم  
هو مجموع المادة مع الصورة لا يتصور خروج الكلم من جزي  
اي عن صورت في الصفة بالصورة لانه قد يطلق الصفة على نفس  
الكلمة ايضا باعتبار ما يوضعها من الهيئة يقال حارب صفة ماض  
وهي ليست بمراة هيته فان قلت لا شك ان الصفة الصورة  
بهي الهيئة السالبة للكلمة من ته تيب حروفها وحركاتها وسكناتها  
والجوزع من الصيغة اي صيغة اخرى بسند الى نفسه فامع انه لم يحصل  
ذلك في مثل اخرجت المراد بالصيغة الهم من الصورة وما في حكمه في  
كونها لازمة للتكلم كالصورة فان اخرا مثلا كون احد الامور لازما  
لافعال التفصيل فكان اللازم منه بمنتهى الصورة للتكلم للكلمة  
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها فان قلت  
بذلك الشكل بمثل اخرج فان صورته الاصلية التقديرية وهي صورة عامر  
مثلا لا تقتضية اصل قلت لما تقتضي ضرورة منع التعريف الى ان حكم  
بانه معدولته حكم بانه سمي باسمه الفاعل من العارة فخر اسم فاعل  
من العارة خرج عن صيغة الاصلية التي هي مقتضى القاعدة فهي عامر  
الى انه كالا سماء المحذوفة الانجاء وكذا محذوفة الاوايل نوعه اصله  
وعدة محذوفة الاواسطه كقول على قول والظاهر ان يكون كل ما غنى  
بإبدال حرفي من هذا القبيل لانه لم يبق مادة بحسب الظاهر  
كالقوا والايلا وحديث لم يبق من المفسرات العباسية الا المدائ  
والقلوبات وما غير فيه الحركة فقط ويجوز ان يجعل ما غنى بإبدال  
حرفي من قبيل ما بقي مادة من العارات القياسية بسب وجود ما  
يقابل الحرف الاصل وهو الحرف المبدل اليه فثبت عند المفسرات الشاذة



ما بقي ما دونهما ولم يخرج باقيد السابقة من المجموع والمنسفة أو الشوا  
 الشاذة فقامت أنها مخرجة عن الضيق الأصلية بذات المعنى مسلم في المجموع  
 الشاذة وأما في الواحد المفسر بطريق الشذوذ إلى صفة أخرى فلا شك  
 أن منع خروجه عن صفة الأصلية إلى هذه الصيغة للصفة مكبرة  
 فتبادلا أن يقال أن مدلول العدل على اعتبار خروجه عن الضيق الأصلية  
 ولم يتحقق ذلك الاعتبار في المفردات والشاذة مطلقا إلا أن بيان وقوع  
 في المجموع الشاذة فتأمل من مجموع الشاذة بيان بمثل اقتران  
 كونها شاذة بسبب تحرك الواو والياء في حركة الضمة التي هي بقدر  
 عليها إذا لا يفتقر الكلمة تغييرها في سبب حيث صار الواو والياء فيه  
 مضموماً والاضمح على أقل من شاذ كما كات وكلب من بين أن يعم  
 يفتقر جمعها إلى اقتران الواو والياء لأن هذا الاعتبار في جميع العدل  
 بسبب منع الصرف كاسيائي ولا يمنع حرفها فحيث حصل كلمة حيث  
 مكان أو تعليل ويفهم من كلامه أن هذا التوجيه مرجعي له مع أن الظاهر  
 أن المقصود في هذا المقام بمنزلة المنصرف عن المنصرف لا مجرد تسمية بعض  
 العلة عن بعض ولا شك أن بهذا القدر للعدل لا بمنزلة المنصرف  
 المنصرف فإنه إذا سمي بالمجموع الشاذة مثلاً شخصاً لم يعلم أنها منصرف  
 منصرف أم غير منصرف بل يتوهم أنها منصرف لتحقيق العلمية  
 والعدل بهذا التعريف الأعم منها فلا حاجة إلى ارتكاب  
 التكلفات بما كانت العبادة غير صريح في أن دة بعض القبول  
 سماء تكلفات والافه وقدر سره قد ر العبادة على وجه  
 يفهم المقصود وبطريق التبادر من بينه تكلف وأعلم  
 أنا أعلم قطعاً يعني أنا أعلم بعيننا أن خروج مثل ثلث  
 وثلث داخر وجمع من العدول الحقيقية عن الصفة

الأصل

الأصلية ليس متقناً هو الثالث هو ويتوهم من ظاهر عبارته  
 أيضاً من أن قوله تحقيق كان متعلقاً بالخروج بل لا دعد وأمكن  
 الأمثلة غير منصرف ولم يحدوا فيها الأسباب واحد البنية الخروج  
 لتحقيق العدل لأنه لا يعلم للاعتبار بالعدل لكن التحقيق ثبوت  
 أصل العدل المسماه بالتحقيقه فإن قلت إذا كان ثبوت الأصل  
 متقناً فوجه منه كان متقناً أيضاً إذا الأصل إنما يكون أصلاً  
 خروج النون عنه قلت ليس المراد بالأصل به هنا إلا ما يكون للعدل  
 أن يكون الاسم عليه سواء كان الاسم عليه ثم خرج أو لم يكن والخروج  
 لا يحقق إلا ما يكون الاسم عليه ثم خرج فتحقق ثبوت الأصل  
 لا يستلزم بتحقيق الخروج إلا أن يقال أراد بالخروج الحقيقي  
 الخروج عما هو القياس بأن به عليه ورد على غيره ما هو القياس  
 وبه عليهم المجموع الشاذة وعلى ما ذكره الشارح المراد بالخروج الحقيقي  
 هو أن يكون الخروج ثابتاً للمادة بعد دوده سلماً هو القياس وبه  
 غير تحقيق في شيء من العدول ولهذا أراد بالعدل الحقيقي أن يتحقق  
 أصل ثابت وبه على ما ذكره أن غير المنصرف الذي سببه العدل ثم  
 تعريف بتعريف غير المنصرف إذا العلم يكونه عدلاً أن هو بعد العلم  
 بعدم حرفه كما لا يخفى لا أنهم شبهوا العدل العلم أن التبيين على  
 البتة في غير العدل والمجموع التقديرى مقدم على منع الصرف ولا يتوقف  
 على معرفة منع الصرف أصلاً وما عليه الأسباب فلا يعرف في شيء منها  
 إلا بعد معرفة منع الصرف وأما في العدل الحقيقي فإن كان مؤخر  
 عما هو القياس فليكن أن يعرف بدون معرفة الصرف كإيه الأسباب  
 وإن كان هو الخروج عما كان للمادة كما في الشارح فلا يعرف إلا بمنع  
 الصرف إذا كان اللفظي أكثر ما يعني إذا كان المعنى ملحقاً بظاهر



يكون اللفظ ايضا مذكورا مرتين لا يقال ان المعنى هو في الشكر  
 مع عدم مكر اللفظ لا ما نقول ان المعنى غير مكر في المشي بل يريد  
 منه فريدين من مفهوم واحد لانك ذلك المفهوم جاء في القوم  
 ثلثة ثلثة كلاما منصوبا على التالفة ما قبل بلفظ واحد اي مفيدا  
 هذا التفضيل فلما كان كلا اللفظين عبارة عن التالفة ايجز الاخر  
 عليها الى ربيع وربع الاظهر لان يقال ربيع وربع بالعرف  
 لان الواسطة بين شي ومعي ربيع ربيع هو ثلث وثلث  
 وهو المشهور فلا وجه لادخاله في المشبه الا ان يقال ان المعنى  
 مع والصواب بخيرها قال بعض المحققين الصواب في ثلث  
 ومشو بخلاف الثلثة الاخرى السبب في منع حرفها المقدم  
 من هذا الكلام تخرج قول من قال ان السبب في منع حرفها ثلث  
 واخواته هو العدل والوصف على ما قبل ان منع حرفها لشكر  
 العدل حيث عدل عن الصيغة وعن الشكر او عن الصيغة وعن  
 الاسمية الى الوصفية وذلك لان اعتبار العدل امر اضطراري  
 بحسب ان يقع على قدر الحاجة ولانه لو كان كذلك كان العدل  
 قائما مقام العليتين كالجح ولم يقدر به احد لان الوصفية  
 العربية التي كانت في ثلثة ثلثة لما وضعت الاسماء العددية  
 الاجاد والاعداد الا شتى له الوحدات اي المعدودات استعمال  
 في المعدودات يكون مجازا والوصفية تعريفية لها باعتبار هذا  
 الاستعمال الوصفية التي تعريفية بثلثة ثلثة باعتبار هذا الاستعمال  
 كما يعرف في اربع في قول من مررت بنسوة اربع لا يكون اصلها  
 ثم عدل عنه استعمال في هذا المعنى الى صيغة ثلث وثلث ود  
 صنع لفظ ثلث وثلث لهذا المعنى فيكون الوصفية فيها

اصل

اصلية قائل واخر اسم التفضيل لان معناه اشتد ما يقصر  
 اذ يقال ان صيغة افعل واشتقاقه ايضا كما اشتقاقه يقال  
 اخرا ان اخرون واخر كما فعل افضل ان افضلون وان فعل  
 اخرى احيوان اخريات كفضل فضليات وفضل فلا يرد  
 ان يكون معناه اشتد تاخر الاستيلاء كونه اسم التفضيل  
 لان مثل هذا المعنى يتحقق في الصيغ المباعدة ايضا ثم نقل  
 الى معنى غيره ولا يستعمل في شيء ما هو في جنس المذكور او لا  
 فلا يقال جاءني زيد واخر يعني خا من مثل بل رجل اخر وقباس  
 اسم التفضيل ان يستعمل باللام والاضافة او بكلمة من فيه  
 ان المراد بالاسم التفضيل هنا ان كان الاسم التفضيل المستعمل  
 في معناه التفضيل فسلم ان القياس فيه ذلك لكن ما نحن فيه ليس  
 كذلك بل نقول عن معناه التفضيل المعنى غير فلا يلزم ان يكون القياس  
 فيه ان يستعمل بواحد منها فمضى يكون معه ولا عن اخيهما وان كان اعم من  
 ان يكون مستعملا في المعنى التفضيل او غيره فلا يلزم ان القياس فيه الاستعمال  
 باحد هذه الوجوه فان المعنى التفضيل يقتضي ذلك لا معنى آخر واجب  
 باقتضا الشئ الثاني وانبات ان الاصل في كل اسم التفضيل ان يستعمل  
 في غير معناه التفضيل يقتضي ذلك ان يستعمل باحد هذه الوجوه الثلاثة  
 لتقريبه الى معنى الزيادة المستلزمة لانه ويكون المستعمل في المعنى المجازي  
 هو المستعمل في المعنى الحقيقي كما هو واجب المجازات واجب ايضا بان  
 هذا الحكم ان يكون قياس اسم التفضيل مطلقا ان يستعمل  
 باحد هذه الوجوه حكم الاستعانة في لا بد في النفس عنه من تحقيق  
 مادة في غير صورة العدل وفيه انه قد يختلف في اخرا واخوات



وساير اسما، التفصيل اذا سمي بها وايضا بالاسم اذا قيل  
من حال الجزئيات على حال الكلي لا على حال الجزئيات ايضا قوله  
قياس التفضيل ان يكون كذا ثاني عن كون الحكم استقرايا  
وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احد  
وفيه انه كيف يعلم هذا من ذكر اخر فقط من غير انضمام مع  
اخر اخر واذا خاله في التركيب فاللال الى ان يذكر في التمثيل سكبيا  
من تركيب البلفا، وقع فيه اخرون واحد من الامور الثلاثة  
ليعلم انه لم يستعمل بواحد منها الا ان يقال ان الغرض هنا  
اشارة الى اخر الواقع في التركيب التي يعلم المخاطب تلك  
الواقع فان قلت بهذا القياس سببه ان يكون اخر ايضا  
معدولا عن الاخر المستعمل من احد ثامع ان فيه وزن الفعل  
وسبب ان العدل ووزن الفعل متغيران لا يجتمعان في كلمة قلت  
قد سبق انه لا يكفي في تحقق العدل وجود كون القياس ان يكون  
صفة الاسم كذا بل لا بد من اعتبار خروجه بدليل منع الحرف  
لا حاجة الى هذا الاعتبار في اخر لتحقيق العلتين فيه وهما وزن  
الفعل والصفة ولا بد في اخر واقفا فقال بعضهم انه معدول  
لما فيه اللام توينه لزم المطابقة للموصوف افتد او حلت  
وجعا وتذكير او تانيث كما اشرنا في تعريفه اذ ذلك شأن  
افعل التفضيل المستعمل باللام لكن باق من ذلك قاعدة لا  
العدل اذ المعنى لا بد ان يكون محفوزا فيه ويكون الخرج  
في الصيغة فقط يبين بخلاف المعنى بالتعريف والتكثير قال  
الفاسل الحشي واجب عنه يجوز عدول الاسم لفظا ومعنى

كما في نحو اذ روت سحر امعيا وهو نحو اليك فانه معدول عن  
السحر لفظا ومعنى اما لفظا فلان كل جنس اطلق وارب يفسر  
مقنين من افراده فلا بد من لام العهد سواء صار بالقلية  
علما نحو النجوم ولا يخوف في سحر عولنا الرسول واما معنى فلانه لو  
كان معنى اللام محفوزا لمعنى ففقت معنى الحرف مع انه معرب  
وبغير منفرد في المشهور وذلك بالعدل والعلمية المعبودة انتهى  
وفيه ان هذا النما يقع اذا استعمل موقفة واما اذا استعمل مكرة  
فلا كما في قوله تعالى وعدة ايام اخر حيث وقعت صفة للنكرة  
وقال بعضهم هو المعدول لما ذكر مع من يدعيه موافقة المعدول  
والمعدول عنه للنكرة لكن بالى عنه ان اسم التفضيل المستعمل  
بمن البشني ولا يجمع ويذكر ولا يؤنث مع الى اخر مع اخرى مؤنث  
اخر الا ان يقال ان الحكمة تختص باستعمال في المعنى التفضيل وان كان  
الحكم السابق وهو كونه مستعملا باحد الامور الثلاثة اتم والمرد  
من الجميع المنفي هو الجمع التام كما يفهم من تعليله في بحث افعل  
التفصيل واعلم انه لا دخل للام ومن في جوهر حروف اخر التعليل  
باجد هما بل جوهر حروف الهمنة والى والراء والفاء على اللام  
ومن كلمة اخرى وايضا او جعل واخلا فيه يلزم عدم بقا المادة  
في المعدول ولا شك ان الهيئة الحاصلة لتلك الحروف لم يتغير فلا بد  
فيه من ارتكاب ان حروفه عن صفة الاصلية فكيف كما ذكرنا في تعريف  
العدل اذ القول بان هيئة مقارنا مع اللام او من مغايرة الهيئة  
خرجوا عنها لانها توجب التسوين بمعنى لم يذهب الى تقدير ال  
الاضافة لحفظ قاعدة تهم في تقديره الاضافة اذ لو ذهب اليه  
اجتمع الى تعية القاعدة قبل الحصر في تلك القاعدة ثم فان التليل



ذهب في اجمع واخواته الى تقدير الاضافة من بينه احد الامور الثلاثة  
وايضاً القاعدة في تقدير الاضافة في الكلام الواقع لاني فرض الاضافة  
في الاصل العدول عنه بل حفظ القاعدة يخرج عن كونه عدلاً ولا وجه  
ان يقال في قولنا جاءني رجل رجل اخر او جاءني زيد ورجل واخرون  
بهما لو فرض اخر للتفضيل لا يتصور التفضيل على ما ذكر اولاً بالاضافة  
وروي النسبة بين الحال والاصل لم يقل بتقدير الاضافة  
او اضافة اخرى مثلاً يعني في المناف اليه لاني الاضافة كما يتوهم  
من المثال لكن بشرط ان يكون تابعاً للمضاف الاول سواء كان  
تاكيداً له كما ياتهم يتم عددي او عطف عليه كما في بين دراعي وجبرته الممد  
او غير ذلك عن احد الاخرين يجوز فيه ضمة الهزة وفتحها  
ويقع قرى بالصاد المهملة والصاد المعجمة كما يجي في باب التاكيد  
وقياس فعلاً افعلاً يعني ان قياس الاسم والتثنية الذي على  
وزن فعلاً ومذكره على وزن افعلاً ان يجمع على فعلاً قال الفاعل  
المحشي اعرض عليه بان فعلاً واغايح على فعل اذا كان مذكراً  
بمجموعاً على فعل وجمع مجموعاً على اجمعون لا على جمع انتهى وان كان  
اسماً واغايح ذكر القياس في جمع فعلاً وصفه واسماً ولم يكن على اسمها  
لان في جمع يجهل ان يعمد اسمية باعتبار القلبية وعلية بوعلى  
ان يجمع على نقال وفعلاوات قال الفاضل المحشي به وعليه  
الاجمع لو كان اسماً وكان اجمع ايضاً كذلك مجموعاً على اجمعون  
يكون شاذاً اذ لا يجمع هذا الجمع الا الوصف او العلم الان يقال  
انه علم جنس فاصلاً انا اجمع او جماعي لا لجماعات فلا يجمع  
قال الفاضل الحق لا يخفى ان القياس في جمع التثنية هو جمع او  
او جماعي لا لجماعات فلا يجمع ان يكون معدولاً عنه اسمي ويمكن

ان يقال

ان يقال لا مانع من اعتبار عدول عن الجمع التام الوصفية فيه  
اماً باعتبار انه افعلاً الصفة كما مر او باعتبار انه افعلاً التفضيل كما  
كما فضل فان كان الاول يلزم ان لا يصح جمعه على اجمعون لان افعلاً  
الصفة يجمع على فعل كمر وايضاً لم يتحقق شرط جمع التام فيه وان  
كان الثاني يلزم ان لا يكون مؤنثه على وزن اجمعين بسبب ان يكون جمع  
لنفسه واجب بان اسم التفضيل في الاصل جود عن معنى الزيادة فعدل  
عن لوازم اسم التفضيل ايضاً فجعل مؤنثه على وزن فاعلاً كما فعل  
الصفة فتأمل وعلى ما ذكرنا من تفسير معنى المزج من الصفة  
الاسمية وبيانها بالامثلة لا يرد للجمع الشاذة اي لا ينقص تعريف  
العدل بها وما توجه به هنا سؤال بعد تحقق العدل في جمع من الجمع  
الشاذة بعينها شذج فيكرم تحقق العدل فيها ايضاً كره هذا الكلام  
لرفعه واذا ج فيه فائدة اخرى لم يفهم سابقاً بقوله كيف واعتبر بما  
يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف وثانيتها عدم  
وجود آل علة اخرى سوى العلية والناثية عدم صلاحية علة  
اخرى للاعتبار سوى العدل والجواب ان الداعي يكون امر وجوداً  
وهو منع الصرف به هنا لا غير واما الامر بين الاخرين المقدمتين  
فيها لا ارتفاع المانع ولا يقال لها الداعي ايضاً عنه مخو في منع الصرف  
فانه يكون الداعي في تقدير العدل البناء كما في حضار وروبار وقد يكون  
الحمل على التثنية كما في قطام عند بني يتم كعج حنيداً خدوف اي  
ذلك للوج كمر او صفة بعد صفة لخواج اي خوجاً كائناً عن اصله  
شذج في كمر وكذلك زفر وكذلك ايضاً فشم قالوا الاسماء  
التي على وزن فعد ثلثة اقسام ما استعملت على اكثر من العدل كعمر  
وزفر وشم وليس بعضهما من قبيلة فانه يثبت استعماله على منفر



وما كان صفة فهو متيقن تحقق العدل في بعضها لجمع واحوات وانه  
 ونسق في مبالغة يا فاسق ويا فاسقة ولم يتحقق في بعض الخلق في  
 مبالغة فانه اي ذهب في الاض لما وجد اعينه منصرفين ولم يوجد  
 سبب ظاهر الا لعالية اعتبارها العدل هذا عينه فخص به منكري  
 الحقيقي والتقدمي كما سبق لكن السبب الظاهر في مثال العدل التقديري  
 العلمية وفي امثلة الحقيقة المذكورة الوصفية فان قلت اعتبار العدل  
 في الامثلة المذكورة بعد وجدانها عينه منصرف بوجوب الدور في جعله  
 امثلة العدل غير منصرف فلا شك ان منع القرف موقوف على علته  
 التي هي العدل فاذا كان اعتباره وتقديره موقوف على منع القرف  
 يلزم الدور قلت ان لا يعتبر العدل بعد وجدانها عينه منصرف في حيث  
 وجد العدل بعد منع صرفها في يلزم الدور بل بعينه العدل مقدما  
 على منع صرفها بالذات وسبب لمنع صرفها كذا الاعتبار العلم  
 بوجود العدل بعد وجدانها عينه منصرف فلا دور والى من ان منع  
 القرف موقوف على ذات العدل وهو معدما بالذات على منع القرف  
 لكن العلم بوجود العدل بعد منع القرف فلا شك ان قدرتها  
 ان اسلمها ما مر وزافر وهذا قدر اعتبار العدل التقديري من التحقيق  
 وفيه انه مقدم الشرعية لا يستدعي تقدير خصوصي عام دافرا لان  
 يقال المناسب ان يكون الصفة الاسلية كهيذين العلمين عامين  
 العمارة وزاخر بمعنى السيد لا غير على الايمان المؤنث المراد  
 باليمن المؤنث القايم بنفسه كالمراة والنفقة والارض والكواكب  
 في مقابلة المعنى المؤنث وهو المعنى القايم بنفسه كالكتابة والنجارة  
 فان قلت المناسب ان يقال كلما هو على قول على لليمن المؤنث  
 بالافراد لا لجمع لان كل فرد ما هو على وزن فقال علم فرد من

من الايمان المؤنث قلت نعم لكن لما بناء كلما هو على قول على قول  
 جمع المعنى الموضوع له لقيامه بالمراد والجمع ما اى يحكم التعدد فانهم اى  
 هو يتم ادنى في لغتهم مثل مضار وطار وفي بعض النسخ وطار  
 نقله قدس سره ان مضار علم لكوكب ونقل عن القاموس انها جبل  
 بين العمارة والبصرة واليمن واليمن الابد وطلو المكان المرتفع وبارا  
 ضن في اليمن وليس فيها الا سببا في ان الحجر ان كان باعتبار  
 جمع اوصاف فهو ظاهر البطلان فان فيها اوصاف اخو كوزن فقال  
 وان كان باعتبار الامور الباعثة للبناء للحوار ايضا ثم فان من الامور  
 الباعثة هو كونه على وزن فقال بل جعل السبب باعتبار البناء  
 مناسب البناء هو المناسب بمعنى الاصل وسبب منع القرف ليت  
 باعثة للمناسبة لطلاق الفعل كما مر وهو ليس بمعنى الاصل وايضا قد  
 ضح في سبب الالباعث في بناء مثل مضار وبارا وزن فقال و  
 العدل لا اسباب منع القرف فالصواب ان يقال ليس فيها الا الوزن  
 والوزن لا يستعمل في الجواب البناء اعتبره في عناه مما جعلوه معر فيه  
 ان ما عدا ذوات الراى كقطار اعتبره فيه العدل يكون كذوات الراى بعينه  
 وفي تحقق السببين فيها والتقدير العدل بكملا اوجب ذلك البناء في وزن  
 الراى يوجب في غيرهما ايضا والتشبيه في البناء ليس باعتبار النجاة  
 حتى لو جعل سببا مؤثرا ولو لم يجعل لم يوشه والجواب ان العدل  
 الذي قدر لبناء ذوات الراى له قوة اشبهها في البناء لانه مقدر اصالة  
 وما قدر في مثل قطار المحل على النظام وينبغي لها السبب في تلك القوة  
 والاصالة فلم يوشه فافرق ذوات الراى من غير ما باعتبار وجوده  
 اسباب البناء فاقابل لان الجازمين يبنونه فان قلت عند الجازمين  
 ايضا قدر فيه العدل لكن سببه كما في ذوات الراى فيصح التمثيل بيان نظام



لعدل التقديرى مطلق قلت نعم كذا اراد ان يكون المثال مناسب  
باب عين المصروف فيقول في لغة بن يترجم فان تاب قطام عينه  
عندهم وان كان بعده عدم المناسبة باعتبار ان تقدير العدل  
فيه ليس لمنع الصرف والبحث في عدل التقديرى الذي كان الياس  
في تقديره منع الصرف كما مر من اثنان الصريح بقوله يكون الداعي الى  
تقديره وفيه منع الصرف لا عينه **قوله** الوصف هو كفيه الاسم لم  
يعرف النص في هذا الباب ما سوى العدل من الاسباب لان عينه  
انما يعرف في هذا الكتاب في محله وانما استغن عن البان شريطة  
اولان عدل في العدل عن تعريف التلف وهو الاخراج فاراد التبرج  
بذلك مع في سائر الاسباب متفق بالسلف فلم يتعوض الى  
بيانها لكن الشارح رحمه الله من الاسباب الباقية ما لم يفر  
النص بهذا انما بعض المحققين واعلم ان الوصف قد تطلق بمعنى التقه  
وهو الاسم الدال على ذات مأخوذة مع بعض صفات وما هو علة  
منع الصرف هو الوصفية لانها حالة في الاسم الفيه المصروف لا القصة  
لانها عين الاسم الغير المنصرف لاعتلله فلهذا اختار المعنى الثاني في  
تفسيره **قوله** احدث مع بعض صفاتها التي هي المنة قال بعض المحققين  
والمدكورة ايضا انتهى وفيه ان مثل المذكورة ولا نوتة لو كانت  
من جملة الصفات التي كان الاحدهما موجبا للوصفية يلزم ان يكون  
جميع الاسماء النسبة وصف لان يدل على ذات بسمته مأخوذة  
مع المذكورة والافوتة فيكون ان مثل البان وفرس وحيوان  
وحجارة وبخاره وكتابة وصف وليس كذلك **قوله** بل تعوض الوصفية  
كما في المثال المذكور يفرهم من هذا الكلام ان الوصفية انما تعوض الاسماء  
العدل اذا جعلت نعتا لعدد واطلقت عليه دون سائر الاسباب

لا مع

مع ان كل اسم عد استعمال مع تميزه يراو منه العدد وكما مر في اثنان  
في مباحث التميز فلا شك ان يراو منه في ذات ما له ذلك المرتبة  
من مراتب العدد فيكون اكثر استعمالا لعدد بل جميعها في الوصفية  
**قوله** وصف في الاصل يجوز جعل في الاصل جنرا ان يكون فلا حاجة الى تقديره  
وصفا حتى يتم جعل الاسم والجزء امرا واحدا **قوله** في الاصل المسمى هو الوضع  
نقل عنه انما كان الوضع اصلا لتفخ الدلالات الثلاث المعبرة في باب  
الافادة والاستفاده متفخ عليه مع سنة الوصف الذي هو كون الاسم  
والاعلى ذات مأخوذة مع بعض صفاتها بقي في قوله ان يكون في الاصل  
لتنزيل احتمال الاصل على الفاعل منزهة احتمال الفاعل على المظروف ثم  
النياب بهما ان يجعل الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال حتى يكون  
الوصفية التي بمقتضى الوضع اصلية والوصفية التي تعوض بحسب  
الاستعمال غير اصلية الا ان الاستعمال لما كان باعتبار احدى الدلالات  
الثلاث اثبت الاصلية بالنسبة الى الدلالات لينظر من اصاله  
الوضع على الاستعمال **قوله** سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت  
عنه في ان الزوال قد يحذف بالوصفية العلمية فانه لا تارة للوصفية  
حين العلمية بالاتفاق وكذا بعد زوال العلمية عند الاخفش فانه على  
اطلاقه ليس على ما ينبغي بل الاولى ان يفيد قول المعاشرة ان يكون  
في الاصل بان لا يكون في العلم بالاتفاق وان لا يكون زائلا بالعلمية  
عند الاخفش ويمكن ان يقال المراد به والوصفية زوالها  
بحسب الاستعمال مع بقاء الوضع الاصلية وزوال الوصفية بسبب  
العلمية كس كذلك بد العلمية وضع اخر فيه فليما **قوله** اختصاصه  
بعض افردة قال الشيخ الرضى اى من حيث انه افردة الذات  
الفردية حيث لا يشعر اللفظ على الوصف انتهى فعلى هذا الظاهر ان عليه



الاسمية بطريق غلبة الاستعمال واما في غلبة الاسمية التي بطريق النقل  
 من الوصفية الى الاسمية فلا يظهر ان يكون الاختصاص في الفرد بل من حيث  
 انه افساد لا يقتضي النقل ان يكون المعنى المنقول اليه مفردا للمعنى  
 الوصفية فضلا عن ان يكون الاستعمال فيه من حيث انه قد منع  
 انهم نحو الغلبة من ان يكون بطريق النقل وكثرة الاستعمال كما  
 يفهم من كلام بعض المحققين في هذا المقام **قوله** فلذلك فان قلت  
 يعني فاء التفرع عن قوله لذلك مما فائدة قلت فاء التفرع  
 على شرط الوصف لكونه في الاصل المذكورة من صرف اربع منع  
 صرف اسود واخواته وضعف منع افعي واخواته لا تفرع الامور  
 المذكورة على شرط الاصلية وعدم مفرة الغلبة جعل ذلك اشارة  
 الى التعدد من شرط الاصلية وعدم مفرة الغلبة بتاويل المذكور  
 لنما يحل الاشارة في ذلك ورتب على ذلك امرين احدهما صرف  
 اربع والاخر منع صرف اسود واخواته **قوله** بطريق اللف والنسب للرب  
 كما خرج بذلك في قوله حرف لعدم اصلية الوصفية في قوله امتنع لعدم  
 مفرة الغلبة ثم جعل قوله وضعف منع افعي عطفا على جملة فلذلك  
 صرف ويجوز جعله معطوفا على صرف بان يكون المنفرد على يدين  
 الامر من امور ثلاثة ثلثها ضعف منع اسود واخواته بان  
 يكون الاول والثالث متفرعا على الاول والثاني على الثاني والثالث  
 ان يبعد قوله فلانة الغلبة بتقدير اشارة الاسالة وتوحيده  
 الامراء مقسودا بالذات يبعد كل واحد من الامور الثلاثة مرتبا عليه  
 كما لا يخفى واعلم ان المراد من قوله فلذلك وقع كذا الواقع في هذا  
 الكتاب هو ان الشارح بذلك موجب العلم بوجوب كذا لكن  
 بسبب التحقيق وقوع كذا باعث لتحقيق المشار اليه بالقرائن

**قوله** حرف لعدم اصلية وصفية اربع في قولنا مررت بنسوة اربع  
 فان قلت من اين علم ان صرفه لا تنافي اصلية الوصفية التي هي  
 شرط الوصف لم لا يجوز ان يكون صرفه لا تنافي ووزن الفعل  
 وهو عدم قبوله الثاني فان اربع بقبول الثاني فلم يكن صرف اربع  
 باعث هذا الشرط في نفس الامر قلت المراد من الثاني في شرط  
 وزن الفعل هو الثاني والثاني واما اربع ليست للتانيث ولهذا  
 يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث بدون الثاني ايضا المراد  
 في شرط وزن الفعل عدم قبول الثاني بحيث اصل الوضع و  
 بهذا قوله وزن الفعل في اسود غلبة الاسمية مع قبوله  
 الثاني عند فاعله يقال للحية الانثى اسودة واربع لا يقبل الثاني  
 بحسب الوضع للمرئية المعينة بل يقلها عند الاستعمال في المعنى المراد  
 الوضع **قوله** الاقل للحية وهو اسم للحية العظيمة السوداء على ما صح **قوله**  
 لم يخرج استعمالها في معانيها الاصلية هذا القول وبعده من قوله  
 واما عند استعمالها في معانيها الاصلية وان كان لا يدخل في  
 المقصود لكنه اشارة الى دليل اصلية وصفيتها كما يستدل في  
 افعي واخواته لعدم الجزم بوصفيتها من عدم استعمالها في  
 المعاني الوصفية اصلا **قوله** وضعف منع افعي فان قلت ما الوجه  
 في اعتبار الوصفية في افعي واخواته منع جواز اصلية اوجب ضعف  
 مع صرفها وتقدير العدل في عدم اشارة مع الجزم بعدم تحقيق وصفيتها  
 الاصلية والخرج منها لا يوجب ضعف منع صرف فيها مع انه ادلى  
 بالضعف قلت بتقدير السبب بعد تحقيق منع صرف لتقدير السبب  
 في افعي واما كذلك لكن على هذا يلزم ان يكون منع صرف بعض الكلمات  
 معلوما باستعمال العرب وبعضها لم يكن كذلك بل يعلم بصدق



التعريف عليه قوله من الجدول الجدول حكم تافق **رسالة**  
في تحليل بك الحاء وسكول الباء جمع حال نقطة سباه  
به اندام باشد قال الفاضل المحشي قالوا والظاهر هو الشفاعة  
وسوفا يراه خفيه في لطف قليل حرة يسول على كل شيء قالوا في الصرخ  
افضل نام مرعى كه اورا بفاد وارند **قوله** يتوبهم شتفا من  
الحال بتجليل انه مصدر لا فيل **قوله** نيت اللفظي الحاصل بالتاء  
وسكون الاسم مؤنثا وهو لفظي ومعنوي فاللفظي ما كان  
في لفظ علامة التاء نيت وهي تارة مفتوحة ما قبلها ينقلب الوقف  
باء والقان المقصورة والمدودة قالت نيت اللفظي بالتاء ادب الالف  
والتأنيث بالالف اما لالف المقصورة او المدودة والماديه هنا التأنيث  
اللفظي الحاصل بالتاء لانه بسبب ناقص في منع الصرف حتى الى شرط  
العلمية واما التأنيث بالف فقدم حاله والتأنيث المعنوي ما كان  
معناه مؤنثا سواء كان مؤنثا حقيقيا او سمى عينا وهو بتاء مقدرا  
ونما يقوم مقامه وهو الحرف الرابع وانما قيد التاء نيت باللفظي  
ليقابل المعنوي ولم يكتف في التقابل بقوله بالتاء لان التأنيث  
المعنوي ايضا حاصل بالتاء تقديره انما يقوم مقامه ويمكن ان  
يقال ان مراد المصنف التأنيث الذي يعرف بالتاء اخو المعنوي  
لم يعرف بالتاء بالتاء بل يكون معناه مؤنثا ادب ايات اخو تدل  
على اعتبار العرب تاء نيت مع لا حاجة الى تقدير اللفظي والعلم ان تاء  
اخت ليست تختص التأنيث بل عوض عن الواو وعن اللام ايضا  
ولهذا لم يتحقق فيها اماره التأنيث من انفتاح ما قبلها وطرور  
تها في حال الوقف فلو سمى به رجل لا يمنع من الصرف واوسمى  
مؤنثا فهو لم يند وقيل حال كمال وفات فانها منع من عند بعضهم

وعنه

وعنه المنع في عند الآخرين **قوله** ليعبر التأنيث لا ربما ازال التاء الى  
للتاء نيت غير لازمة للكلمة بل توافي بها عند اداة الذات المنث  
واما التاء التي هي جزء الكلمة كتجارة وتجارة فترفع تارة التأنيث  
في باب منع التاء في فتره العلمية في الاسم المنث عليها ايضا ببقية  
تاء التأنيث وان كانت هي لازمة للكلمة **قوله** بقدر الامكان  
اشاره الى انه قد يتصرف في الاعلام ايضاً بالرجوع نحو **قوله** ولا ينكح  
عن الكلمة اي بقدر الامكان كما مر **قوله** كما اشار اليه الفان ضحية الجمع  
الى انه لا بد في وجوبه من شرط اخر ويجوز ارجاعه الى ما ذكر من الاولين  
بتاويل المذكور وسوان العلمية في التأنيث المعنوي شرط الجواز ارجاع  
تأنيثه ولا بد في وجوبه من شرط اخر **قوله** وشرط تحتم تاءه لا يخفى انه لا يفهم  
من ظاهر عبارة الفان احد الامور الثلاثة شرط وجوب تأنيثه ان  
التأنيث المعنوي مع العلمية الا ان يرجع ضحية تأنيثه ان نيت  
المعنوي الذي بشرط فيه العلمية وتحقق فيه **قوله** من حروفها الثلاثة  
قيد به لانه لا حاجة في الزيادة على التأنيث من تحرك الاوسط والافتح  
الاوسط الذي هو احد الامور الثلاثة اهم منه وكذا العلة بلا احتياج اليها  
في الزيادة على التأنيث وفي تحرك الاوسط ولا فهو اهم من الخليله الساكن  
الاوسط كما وجور فان كلمة ابراهيم التي من جملة لفات كلمة ابراهيم  
اذا سمى به امرأة تحقق فيها الامور الثلاثة جميعا **قوله** وانما اشترط وجوب  
تأنيثه التأنيث المعنوي وانما لم يجعل الامور الثلاثة شرط عظم تأنيثه  
العلمية لان العلمية يجمع مع اسباب اخر وتؤثر من غير اشياء هذه الامور  
ثلاثة السببين بعلم من هذا الكلام اسباب منع الصرف لايجب عن بقية  
غيره من العدل والوصف والمعرفة وليس الشغل امر اعتباريا حتى يتحقق با  
تبار الحقيقة **قوله** وماه وجور سلين بلدين الى وجه تأنيثها **قوله** تمنع صرفها



ولم يقل منع من الصرف كما قال واستمع من الصرف اسودتفتا وكشفا  
 لوجوه الموجه والمناسبة قوله فهذا يجوز صرفه واذا رتبنا اثبت  
 ضمير صرنا الى ان تذكر الضمير العايد الى تلك المؤنثات يحتاج الى التوجيه  
 بارادة اللفظ والاسم **قوله** فشرطه في ثبوت منع الصرف ان شرط ان  
 التائب لا التائب المعنوي لانه قد زال ولا المؤنث وهو ظاهر في جمع  
 ضمير شرطه مفاير لم يرج ضمير سمي به والتائب عند تحقيق هذا الشرط  
 يكون لفظا بآثاره فكذلك يقال ان ضمير شرطه راجع الى التائب المعنوي  
 وعند تحقيق ذلك الشرط يسمى تائبا معنويا حكما حكما والسوق ملائم  
 بهذا كما لا يخفى **قوله** الزيادة على الثلثة استلزامها شراؤها كسرها  
 المعنى احد ان لا يكون في الاصل مذكرا كراب اسم امرأة فانه في الاصل  
 بمعنى السحاب البين وكما يخفى فانه في الاصل موضوع لشخص المذكر لان الصفا  
 ان يكون بخروج من التاء منها صفة المذكر فاذا سمي بها رجل انصرفا وبانيتها  
 بتاء ويل كرجل فان تائبا بشا ويل الى عته فاذا سمي به مذكر انصرفا وبانيتها  
 ان لا يقلب استعماله بحسب المعنى الخسفي في المذكر ثم ان يتاوى استعمال مذكر  
 ومؤنثا مساويا في الصرف ومنعه وان غلب استعمال مؤنثا منع الصرف راجح  
 واجب بان مراد المعنى ان شرطه من بين الثلثة المذكورة والزيادة على  
 الثلثة ولا ينفج الشيطان الاخوان من تحرك الاوسط **الجملة** بعد  
 التثنية للمذكر وذلك لا يثبت في بوجوب شراؤها او وفيه ان السؤل  
 انما وقع عن وجهه ترك شرائها اولا بد منها فالجواب بهذا الوجه غير  
 مفيد ويمكن ان يقال في الجواب بان المراد المؤنث المعنوي في قوله فان  
 سمي بالمؤنث المعنوي مذكرا الاسم الذي هو مؤنث معنوي لا غير فلا فاق  
 حثيث في شيء من هذه الشرايط **الثلثة** **قوله** والعلمية وهذا لا يمنع الصرف  
 فيه ان هذا بالنظر الى المثال المذكور اعني قدم صحيح واماني غيره فيجوز

ان يكون

ان يكون التائب المعنوي بسبب اخر كما لجمه وزن الفعل فاذا  
 زالت التائب المعنوي بالعلمية للمذكر بقي تلك السبب مؤنثا مع العلمية  
 بحاجة الى اشتراط الزيادة على الثلثة لتحقيق التائب الخلفي فتوضر  
 والجواب ان المراد اذا اجتمع في منع الصرف الى اعتبار التائب في شرط  
 الزيادة على الثلثة وسور قد عدم الاحتياج الى اعتبار التائب منع  
 الا ان في هذا المعنى فاما **قوله** لان الحرف الرابع فايهم فانه قال القائل  
 المحشي اي في هو على اربعة احرف وكذا الثاني سمي به هو على خمسة احرف  
 وبالمجمل الحرف الاخير في الزيادة على الثلثة سبب مستند التاويل موضع  
 التاء في كلامهم فوق الثلثة انتهى وقد تكلف بعض المتقنين قول المراد  
 خصوص الحرف الرابع فان بيان القوم بمنى على حرف من غير العلمية  
 ما هو بمنزلة الحرف الاصل في ميزان التصفية اربعة لا يزيد فتأمل  
**قوله** هو وصف التعريف الاضافة بيانية وارادة التوفيق من الموصوف  
 اما بالحقيقة بان يكون مشتركا او بالجملة وهو الاضافة وانما لم يقل التعريف  
 بشرط كذا حتى يكون مريحا في المقصود لانه لا يثبت عنه في اجمال العلم المتبع  
 المذكورة في البتين بالمعرفة لضرورة الشعور بغيره في التفصيل لموفق  
 التفصيل الاجمال ويمكن جعل هذا المكنة في اختيار المعرفة على العلمية ايضا  
**قوله** على ان يكون الباء مصدرية فيه انه على تقدير ان يكون الباء مصدرية  
 لا حاجة الى قوله ان يكون بل الاولى ان يقال بشرط العلمية الا ان يقال اراد  
 المعنى بالباء بمعنى النسبة ليوافق شرط الجملة وبيان شريف قدس سره  
 احتمال المصدر ايضا فيها او يقال ان العلمية عين التعريف فالتاويل  
 في ارتباط ذلك الشرط لفظه ان يكون كما لا يخفى **قوله** بان يكون ماضية  
 في ضمنه الاولى وان يقال حاصلة فيه لان الحاصل في ضمن الطبيعة  
 بالنسبة الى الفرد وهو المناسب كمالها على المصدرية فان فصيحا يكون



طبيعة التعريف ما سلمه في ضمن العلية التي هي نوع من اذات الملبس  
على النسبة يكون التعريف عليها بمعنى انه يحقق في العلم تحقق الصفة  
في الموصوف فتأمل جعل غير المنصف منصفاً الى حقيقة او حكماً في  
بعض النسخ جعل غير المنصف منصفاً او في حكم المنصف وهو ظاهر  
فلم يبق التعريف العلم فيه انه بقى تعريف السنداء فالنسب  
المنفرد اليه بان لا يصلح بسببه منع التعريف لان بعض انواعه من النسب  
وبعضها مضاف او مشبه فلا يصلح ان سببه لامر واما البعض الباقي  
وهو المناهية الستات باللام للامرد كما جعل البعض ان الشيخ  
جاز الى العلامة لان فسمية التعريف للتكثير اظهر لان قال في وجه  
فسمية انك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك بقيد فسمية مطلق  
التعريف لتكثير في ضمن بعض انواعه الذي هو المعروف باللام لا  
مخصوص تعريف العلم للتكثير ويكن اثبات الفرعية في العلم ايضا  
بان الاعلام المنقولة عن معنى الوصفية الى العلية فروع للتكثيرات  
التي هي اسماها وذلك كثير شائع في لغة العرب دون عكس فيحقق  
الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى السكرة في ضمن الانواع لكن ذلك في  
في مطلق التعريف اظهر ولهذا قال لان فسمية التعريف للتكثير اظهر  
فسمية العلية فيه وقد وجه ايضا بان لا كان اكثر الاسباب علما  
اختص بالشهادة ارادوا ان يكون هذا السبب ايضا كذلك فافتار  
والتعريف في موضع العلية فتأمل وهو يكون اللفظ كما وضعه  
عنه العرب وطريق معرفة السماع واجماع اهل اللغة على ما نقل من  
صاحب القواعد في ضمن العلم الاولي ان يقال في العلم لامر  
اسم جنس هو لفظ روي موضع الجنس لجعل العرب ليس في  
النافع وهو قاء السبعة والمثابة لقوله جودة لانه ان يقول

اسم

اسم الجنس الجيد كالاخفى لئلا يتعرف فيها العرب مثل تصرفاتهم في  
كلامهم كادخال اللام والاضافة وتمايشت الفية في فيها ونذكره في قوله  
فيضعف فيه ج او اتحاد المرجع بملاحظة العلة واللفظ ثم اذا لم يتعرف  
فيه بادخال اللام والاضافة ناسب ان لا يتعرف فيه بادخال التنوين  
ايضا لانها من مقولة واحدة في كونها لا تمام الكثرة ومنع فيه الكسرة ايضا  
بتجربة التنوين كما هو المشهور فاسباب جعله غير منصرف بعد العلية  
بانه سبب ضعيف وهو العلة اذا لم يعارضها خفة سكون الاوسط  
لوسمي ملجأ ومعناه معروف ولا يعني عجمي سبيل كانه بالجم عند  
استعمال العرب فانه في الاصل لكلام من استعمال العرب ابد لوان كان  
بالجم لان الحروف العجمية لا يقع في كلام العرب ولهذا يقال في كركان  
جوجان في استعمال العرب لئلا يعارض الحق احد السببين فان  
قلت لا ثم تحقيق الحق بهما وانما يتحقق اوله يكن عجبا واملا في العجمي  
فلان لسان كل قوم ينقل على فيه هم كما ذكرتم في ماه وجوز قلت  
لا شك في حصول خفة ما في الشلا في الساكن والاسط مطلقا لكن  
اذا كان عجبا تنقل عجمية معا وبالخفة اذا لم يكن العجمية في لام آخر  
اخر كما في ماه وجوز واما اذا كانت العجمية في سبب المنع العرف كما في ما  
ما نحن فيه فلا تعتبر لام اخر لانها سبب ضعيف لا يصلح لامر من معانها  
هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني لما كان في شرط الثاني اختلاف  
بين المتخاة والاهتم بشأنه وقس على كل من حققه وانتقاه امر او قدم  
التفريع على انتقاه على التفريع على تحقيقه وجودا وشرف من العدم لان عدم  
الحادث وانتقاه مقدم على وجوده وتحقيقه فلهذا في التركيب اولان  
انتقاه الشرط الثاني فيوجب العرف عند وجوده بوجوب منع العرف  
والاصل في الاسم العرف فلهذا قدم او ليوافق منها امكن بالتفريع السابق



المذكور في التاء نيت المعنوي وهذا اختيار المص وذهب الذين  
 الى ان نوحا كهذا لعله فاسد الجمع على التاء نيت او جملة على ذلك يحتمل  
 منع صرف مائه وجوز لانه امر معنوي تذكير الضمير مع رجوع الى الجملة  
 ملاحظة انها سب وبلا سبب الحية وهو المعنوي ثم المراد من الامر المعنوي  
 ان لا علامة له في اللفظ والاقاسم منع الصرف كلها امور معنوي  
 انما هو لتقوية السببين اخرين اي لتقوية احد السببين اي التاء  
 اذا العلمية مستغنية عن التقوى ويؤيده قوله ولا يلزم من اعتبار التقوى  
 سبب اخر فاعلم وشرحه وهو اسم حسن بذيار بك في القاموس هو  
 قلعة بين يردعه وكثير وعلى التقديرين يجوز ان يكون منع صرف للعلمية  
 والتاء نيت من حيث انه اسم بلدة وكان ان رجع من هذا وقال اسم  
 حسن ولم يقل اسم بلدة لكنه لا ينفذ اذا قلنا انه اسم لنفس البلدة  
 لا جدر انه فاعلم من انصرف نحو نوح الاولى ان يقول وندم نحو  
 ايضا فان في عدم انصرافه خلاف والمختار عندنا انه غير منصرف فعل  
 هذا في تفسيره نوح وتقدم انصرافه لا حلو على شيء والاولى تقديم  
 ما هو منصرف على وجوده يجوز ان يكون التقديم بهما بلا حجة البتة  
 وهو الانصراف وعدم الانصراف والاضافة الانصراف كما لا يخفى  
 اعلم ان السبب الانباء م هذه فاعلم مشهورة ذكر في كثير من كتب  
 حوكن ينقص نحو شيت ويرى فانها منه فان كان لا تخلف  
 النجوم لان سببويه فانه مع حيث قال نوح وسبح وشيب ونوح  
 وهو وروى فنون هو وابنوح لا شيب فلو كان هو وروى بالقدم  
 على نوح وجعلت قارة شيب الجمع والمراد منه الجمعية وهي كون اللفظ  
 والاعلى اعاد معصودة بحروف مفردة بتعبه ما وانما لم يعرف التثنية بذكره  
 فيما بعد وهو سبب في مقام السببين فان قلت فائدة القول

مع ذكر ما يقوم مقامها بالجمع المؤنث فائدة به الاشارة الى ان الجمع  
 المذكور بعينه وهو المذكور في قوله وما يقوم مقامها بالجمع لم يكن فانها  
 العليتين كما في التاء نيت بالتاء شرط العلية وانما ذكر شرط بهما ولم  
 يذكر بهما كانه اراد ذكر شرطه في العلة على الترتيب الذي ذكره في قوله  
 اي شرطه في مقام السببين الاول ان يقال شرطه ثانياً ثبته في منع  
 الصرف لان ما ذكره بوجههم انها ليست شرط في اصل ثبته بل في مقامه  
 مقام السببين فيتوهم ان يكون مؤنث في الجملة بدون هذا الشرط  
 مع انه ليس كذلك وانما لم يذكر هذا الشرط في سبق لانه اراد ان يذكر  
 الاسباب مع شرطها على الترتيب الذي ذكر في السببين صفة تنفي  
 الجمع اي شرط الجمع ان يكون صفة متبوع الجمع وان يكون على صفة  
 متبوع الجمع وهي الصفة التي كانت اولها مفتوحاً بقض عليه مثل  
 كالات وصحارى واجيب عن نو كالات بان المراد من الصفة متبوع  
 التكية عن مثل صحارى بانه لم يخاش عن دخوله في التعريف لانه  
 لا يلزم من دخوله الامنع الصرف وهو غير منصرف لا حالة لا لفظ  
 الا ان الصرف وعدمه لم يظهر في الامور التي كان اسما بها تقدير ما لم  
 يقل التنوين وبان الحرك الطرف التي بعد الالف بحركة الكسرة في الحالة وفي  
 الاصل معتبر في صفة متبوع الجمع وبانه لو كان بعد الالف حرفان لا بد ان يكونا  
 متحركين او الاول مدغم في الثاني وصحارى ليس كذلك منه الجمع المراد  
 من المتن الاشارة ومن الجمع ما فوق الواحد بهذا افتاد بعض المحققين لكن  
 يجوز ان يراد من المتن معنى اسم المفعول او المكان اي صفة هو متبوع  
 جمع التكية لانها جمعت بيان لعلته ولهذا سميت حينئذ عليه عدم  
 جمع التكية مرة اخرى لتبينها صفة متبوع الجمع خفاً لا يخفى فتأمل  
 مرتين او اكثر مرة واحدة بحيث لا يقبل الجمعية الكسرة بعد ما انه المقصود



في وجه التسمية لصيغة منتهى الجموع منين فقط الا ان الواقع هكذا  
فتأمل الجمع ابا من الاول كما جمع بصيغة الماضي لكن في العوب بغير  
ما كان عارى الواقع بصيغة المضارع ليكون صيغة منصوبة  
من قبول التقييد فان قلت العبارة من التقييد لا يستدعي ذلك  
فانها تحصل بالعلية ايضا فلم يشترط العلية كما شرط في بعض الالفاظ  
العلية بهذا الغرض قلت المراد صيانة مع حفظ معنى الجموع لئلا يظن  
مقام السببين وقد يقال بعد جمع التكثير ان اوجب التمييز جمعة  
فالناسب ان لا يشترط عدم ذلك بغيره ابا واللاملاب فيكونا  
المعنى ملاب بغيره ابا او هو ليس بمفهومه ان لا يكون بها فالأظهر  
فيه لانها ابا الا انه يقصد من تلك العبارة هذا المعنى عرفا كما يقال كنت  
بغيره مال بمعنى لا مال وهو خبز اخراش او مال عن صيغة منتهى  
الجموع باعتبار انها مشروط بها وجعلت صفة للعصبة يحتاج الى تقدير  
المتعلق المعرفة وهو ليس بجيد عند الفصحاء او المراد بها فيه لظافة  
لا يخفى وعلى الوجهين بعد ان لا يكون ملاب تابا التانيث يكون  
ملابا بها متقلبة عن الباء قال الوقف لا بد ان لا يكون ملابا  
بتا التانيث مطلقا والظاهر ان يقال بغيره ابا التانيث لئلا  
يحتاج الى احد هذين التكافين كما قال في وزن الفعل بغيره ابا التانيث  
الا ان تفتن في العبارة كس في اعتبار عدم الملاسة بالها ههنا عدم  
قبول التاء في وزن الفعل فائدة جليدة هي ان مثل يعمل منصرف  
مع علوه عن التاء لانه قابل لها الجي عمله وجواب جمع جوب  
بمعنى لفافة الرجل غيره منصرف لانه ليس بلا ليس بالتاء بالفعل مع  
جمع جواربة بالتاء او عند الملاسة منصرف جمع قارية ولم يقل فاء  
لان فاعلا لا يجمع على فواعل كما هو المشهور قال قدسية الفارسي

الحازق

الحازق في يقال للبغل والحمار فاهتبه في السخ فاده مروزيك  
لانها لو كانت مع ما كانت على زنة القدرات قبل الظاهر ان يغير  
التاء في تقييد الوزن لانها غير لازمة للكلمة واجيب بان لها اثر في تغير  
الوزن وان كانت زائده عنه لازمة كما في وزن الفعل وله هذا اثر  
فيه ايضا كونه عليه قابل للتاء ولا حاجة الى اخرج نحو مداين فيه  
الى مد من زعم انه لا بد في شدة الجمع من قيد اخر ويوكونه بغيره ابا  
النسبة ايضا يخرج مثل مداين فيه وبانه غير واحد في الجمع يحتاج  
الى اخرجه بقيد وفي بحث وهو ان مثل فارة زنة ومدان في جمعها  
خارج عن صيغة منتهى الجموع لعدم صدق تقييدها عليها فلا حاجة  
الى اخرجها الى الاشتباه اخرج فارة من المقصود بالاشتباه ومدان  
فيها فها سببان في كونها جمعا على صيغة منتهى الجموع بدون التاء  
وانت خارجين عن الجمع الذي صيغة منتهى الجموع معها فاذا اعتبرته  
امتزاجه بالتاء واحتاج الى اخرجه بقيد اخر وسوقه تقييده فبني  
ان يعتبر ذلك في ابا النسبة ايضا ويخرجه بقوله تقييده ابا النسبة  
الهم الا ان يقال ان فارة مع التاء ايضا مستعمل في معنى الجمع بخلاف  
مدان مع ابا النسبة ليفرق بينهما قال الفاضل المحشي لوزيد في قيد  
بغيره ابا النسبة يخرج نحو كوكبي مع انه غير منصرف للجمع فانها جمع  
شريين او فارة قال في المذهب الفرزين به فعلم بما سبق ان  
صيغة منتهى الجموع على قسمين يجوز ان يكون هذا الكلام توطئة لصحة  
ايراد اما للتفصيل في قوله واما نحو فارة فممنوعة لانه يقتضي العدول بفعل  
عديله فاما كان بغيره ابا فممنوع حرفه كاحد ومما يحتمل ان يكون  
عديله كساجد ومما يحتمل كانه قال اما مساجد ومما يحتمل فغيره منصرف  
واما فارة فممنوع فمنصرف لم يقل فمنصرف لان المذكور في



في بعض نحو قوله اولان المراد منه اللفظ وحضاج علم للضبح  
منسوب على الحالية عن حضاج مع انه مبتدأ وجوز ذلك ابن مالك  
وكان الشارح اختار هذا حيث قال وتقرير الجواب ان حضاج حال كونه  
علما للضبح وجعلها حالا من ضمير غير المنصرف بتاويل غير معني لا يثاب  
يلزم تقديم معمول المضاعف اليه على الضاعف تكلف يوجب تعقيد  
حضاج عنه منصرف بحالة العلمية للضبح مع انه بدون العلمية  
ايضا غير منصرف وجعله منصوبا بتقدير اعلى يستدعي المدح او  
الذم او الرحيم والمقام لا يستدعي ذلك علم جنس للضبح وهو  
ما وضع لكاه للما اسم الكمية الصادقة على الافراد من حيث انها  
ما هيته معينة من الماهيات بخلاف الاسم الجنس فانه موضوع للطبق  
من غير اعتبار النوع فيه يطلق على الواحد واكثر ليس كاطلاقه  
على الجمع بل على واحد فهو ايضا بناء في جمعيه ليست من اسباب  
منع الصرف بل هي شرط للجمعيه التي هي من اسباب منع فان قلت  
شرط السبب ايضا سبب التاثير فكيف منع سببية وثبت  
شروطية قلت المراد في السبب الصرفي للعدد ووفى تعريف غير المنصرف  
لامطلق السبب فينبغي ان يكون منصرفا بهذا القيد بالنظر الى التاثير  
انتفاء سائر الاسباب كما في حضاج كما لا يخفى بل الجمعيه  
الاصليه انه منقول من الجمع بناء الشارح على ان قوله منقول عن الجمع  
ليس علم او وجود الجمعيه الاصليه التي هي سبب لمنع صرف حضاج و  
الجمعيه الى انه من الصرف الممنوع ان يكون حاله او اصلية ويمكن  
تقرير الجواب من النقص حضاج بان حضاج لفظه معنيان  
احدهما المعنى الجمع الاصلي والثاني المعنى العلم الحال وعلته منع  
منه فكونه جمعا صيغة متعدي الجمع وهي غير منفك عنه كونه علما

ايضا

ايضا كما ان مصابيح حال علمية الكتاب ايضا غير منصرف للجمعيه الا  
الاصليه مع العلميه قلت المنع اعتبار الضمير في حكم واحد  
لا اعتبار واحد الضمير عند وجود الاخر يهتبطا اعتبار الجمعيه  
احده وبنح الصرف حال العلميه ولم يعقبه العلميه لمنع الصرف فيه  
فان قلت بهذا البحث وان كان غير منصرف للجمع لكنه يفهم  
من ظاهر الجواب ان الجيب مضطرب في هذا التوجيه لمنع الصرف  
حضاج فاورده عليه انه لا حاجه اليه فانه يجوز ان يكون منع صرفه  
للعلميه والتاثير لانه ان الضبح هي التي الضمير نقل عنه  
في الحاشيه الضبح هي التي الضمير هو المذكور والجمع ضمير  
للسمعان وسريعين والا كان بعد التكرير منصرفا على ما ذهب  
اليه المحقق في قوله وما فيه علميه مؤثره اذا كثر صرف وان كان فيه  
خلاف والتاثير غير مسلمه هذا منافي كما يفهم من الحاشيه  
المقول عنه انفا وان كان خفاء في نفسه لان الضبح يشمل الذكر  
والانثى على ما صرح به في ذلك ان نقل من القاموس ان يكون كان  
من حقا بالانثى يؤيد من كلام اهل اللغة انها مؤنثه سمييه  
ومرادهم انها سمييه بهذا اقا وبعض المحققين وفيه ان كونه  
مؤنثا سمييا مؤثره في منع الصرف كما رتب وعقب وتسه  
فتمام ولم يقل الجمع شرطه ان يكون في الاصل لا يقال من ان  
يعين الطريق وغيره موجب في اسلوب المناظره لانا نقول لما كان  
هذا التعبير اسلوبا في اعتبار الاصله كما فعل في الوصف لا يدل من  
تعييه من نكتة فاراد الشارح بيان نكتة بغيره الاسلوب  
وساوي جواب سوال تقريره ان يقال الظاهر انه قد الشارح  
سؤالين باعتبار ما في يفس حضاج وسادس او يلحق قوله وحده

في الطرح



على اشارة الى جواب السؤال الاول وقوله سراويل الى جواب  
السؤال الثاني ويجوز ان يكون السؤال واحدا صاها ان جعل الحقيقة  
سلة وصيغة منتهى الجموع شرطها ليس يصح تحقيقه  
بل لا بد ان يجعل صيغة منتهى الجموع عدة فان هذه الصفة لتحقيقه  
في حصاره وسراويل ومؤنة في منع صرفها بدون الجمعية والجواب  
عن السؤال بهذا التقدير واحد هو تعميم الجمعية عن ان يكون حال او  
اصليا وعن ان يكون حقيقيا او حكما ومن ان يكون تحقيقا او تقديرا  
فبا تعميم الاول يندفع مادة حصاره وبالتعميم الثاني والثالث يندفع  
مادة السراويل عن القولين فتأمل فاجاب بانه قد اختلف في هذه  
ومنه منه فان قلت كون صرف سراويل عدم صرفه مختلف فكيف  
يكون جواب عن السؤال المقدر سراويل بالتقدير المذكور قلت هذا  
الكلام جواب عن سؤال سراويل واوله اي قوله قد اختلف في هذه  
ومنه لتضعيف السؤال بان سراويل ليس مادة النقص بالاتفاق  
فانه اذا صرف سراويل لا يبرأ اشكال والسؤال انما يرد على استعمال  
غير منصرف وهو الاكثر في الامور والاستعمال ويجوز ان يرد بقوله  
وهو الاكثر ان عدم انصرف سراويل مذهب الاكثر بل هذا محل اولى  
من محل الشراح لان ما هو مذهب الشراح موقوف على الاطلاق تجزيع  
مواد استعمال العرب حتى يحكم بان استعماله غير منصرف واكثر  
من استعماله منصرفا وذا معتبه بل متعذر لكن هذا المحل ايضا موقوف  
على ثبوت اختلاف النحاة في هذه وعدم صرفه وذا غير معلوم  
فكلام موازنة هذا المحل ليس بغير حتم محل مثل كلمة يرجوع على  
فلوس في الجمعية او محل مثل كلمة على فلان في منع النقص بل هذا المحل يقع  
في الجمعية في اللفظ العدمية كان ملها معلوما وحكم هذا الدجبل

غير

عنه معلوم فجعل في حكم موازنة فيتحقق الجمعية الحكيمة فيه وهذا المحل  
على موازنة على تقدير كونه عربيا فبما هذا الجواب على تعميم الجمعية  
اي الحقيقة والحكيمة لا على له زيادة سبب في المعصود ومن هذا الكلام  
رد قول بعض الشرحين من ان هذا يستلزم ان يكون على منع  
مع الصرف مشقة فان المحل على الموازن زائد على السقة المذكورة  
لكنه مع سرطاد والة بقدر يراوفا قال بعض المحققين كلام القاموس  
مدل على ان الجمعية ليست نقدية حيث قال سراويل الجي اجمع سر والة  
او سراويل او سراويل بكسر تين ولم يكن فعول غيره في كلام انتهى قال الي  
وانا اجاب المعنى على تقدير عربية سراويل يكونه بعبارة تقدير يا فعل  
تقدير الجمعية يكون محسولا على موازنة ولم يعكس الامر ولم يجب  
على كل من التقديرين بكل من الجوابين لان الالهي لفظ جعلوه من  
جنس كلامهم فيكفي فيه المحل على الموازن بخلاف اللفظ العزني فانه  
مهما امكن يجب بصحيحة موافقا لطريقهم انتهى ومن عدتهم  
ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف فيه انه لو صح هذا الزوم  
عدم صحة الجواب السابق على تقدير الجمعية بالضم لعدم الجمعية  
هذا الوزن مع عدم انصرافه الا ان يقال مبني الجواب السابق  
ايضا على جملة لكن فكى او تخصيص الحكم بان هذا الوزن في العرف بدون  
الجمعية لم يمنع النقص فكان بكل قطع من السراويل سر والة هذا  
الكلام لشيء بان سر والة ايضا لفظ مفروض في معنى النطقة من  
الشوب كما ان جمعه على سراويل مفروض لكم يفهم من القاموس كانه ثوبا  
ومن تاج الاسامي ايضا ان سر والة في لغة العرب بمعنى باره ارجامه  
واذا صرف فلا اسكال بالنقص على قاعدة الجمع اشارة الى ان المراد  
ليس في جنس الاشكال مطلق حتى يرد انه اذا كان سراويل مفردا



منه فاعلمون مثل مصابيح وانما سم من موازنة فيلزم القور في  
 جميعه كما ذكر في سؤرارة وحكمهم بانفسه كان فكان قدس كسليم  
 الاشكال بهذا الوجه ويمكن ان يدفع هذا الاشكال ايضا بان سر اول  
 لقلية وندرتة واما احتمال كونه اظها وكان جميع حكمي او لم يكن وكان جميعا  
 تقديره الا يصلح لان يعذب به ويقاس عليه شي اخر ونحو جوارحا  
 كل شيء منقوص على فواعل الظاهر ان المراد بالمنقوص ما كان العقل في مقامه  
 لانه سواء كان في مقابلة غير اللام معقل او لم يكن لانه مستلج العرفين قال  
 بعض المحققين لو فرض نحو جوارح بكل غير منصرف منقوص لشيء خاص اسم  
 امرأة ويعلل تفسيره على ان اسم فائدة انتهى وفيه انه خذ لم يناسب  
 بيان الجمع الا في جملة بعض الامثلة ولم يناسب ايضا الشبه ببقا من  
 فانه داخل في المشبه على ما ذكره لكن لو قال على فواعل او على نحو سبل اشمل  
 جميع الجمع المنقوصة لكان اول الان يقال لم يوجد مادة جمع المنقوص  
 على وزن فواعل والدأولى مثال للجمع المنقوص الواو في فانه مع واو  
 من في الاصل واووة من الدعوة رفعا وجرا في حالتي الرفع والجر  
 جعلها منصوبة على التثنية وان احتملها الحالية بمعنى مرفوعة او جرورا  
 قال بعض المحققين رفعا وجرا ظرف متعلق بمعنى النخوة وفيه ان هذا غير  
 مناسب اولس المراد ما هو مماثل لجوارح في حالتي الرفع والجر فكذلك انه مثل  
 قاس كالإخفى بل المناسب ان يكون الظرف بل الحال متعلقا بالمثلية  
 المفهومة من الكافي في قوله أقام في الظرف توسعه بتقديم على العا  
 المعنوي وكذا الحال عند بعضهم ان حكمه قاسم يجب السورة في حذف  
 الباء وادخال التنوين بعد لا يخفى ان هذا الحكم وان كان ملحقا بنفسه  
 لكن لا يناسب بياب عينه المنصرف بل الاولى ان يبين انه في ما بين  
 الخاتمين منصرف او غير منصرف بلاق مالت الرفع والجر فان ميفته انتهى

المجموع

المجموع مفقود بسبب الظاهر فيما لان الاعلال المتعلق بحوكة الكلمة  
 مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة دلال الاعلال شبه  
 الحسوس وهو الاشتغال فيكون اقوى ومنع الصرف بسببه امر  
 معنوي فيكون اسعف بال بعض المحققين لاعلال في جواز نقل ال  
 نفسه بل بعد التكميل وفيه ان الاولى فهو متاخر عما يوضع في التركيب  
 وفيه ان الاولى ان يصلح مفردات الالفاظ بالاعلام ثم التركيب  
 بعضها مع فمادجه ما ذكره بعض المحققين على وزن سلام  
 وكلام يعني لم يبق فيه صيغة منتهى الجموع ويكون على وزن المردف  
 مثل فزارة لان الحذوق بمنزلة المقدرة يفهم منه ان صاحب هذا المذهب  
 جعل الاعلال مقدما على منع الصرف وعلى هذا القياس حالة الجرا  
 بلا تفاوت فيه ان البيان الذي ذكره في مذهب هذا البعض لا يقتضي  
 له حالة الرفع حتى يقاس عليه حالة الجر ويمكن ان يقال لا صور في حالة  
 الرفع في ذكره بذهب البعض الاول بقوله فاصل جوارح في قولك جاني  
 حواري فيجوز ان يذهب البعض ايضا العرب مستوفى المادة المذكورة  
 يقال وعلى هذا القياس حالة الجر وفي لغة بعض العرب اثبات حالة الجر  
 قال الفاضل المحشي هذه اللفظة قبضة وعليه قول الغزروق واو كان بعد الله  
 مولى بمخوته ولكن عبد الله مولى مواليا ويستعمل الغزروق لا يدل  
 على فصاحتها وعدم صحتها لان الظاهر ان هذا البيت نحو عبد الله فاختار  
 اللفظة القيمة للهو للتفويض بان عبد الله من اهل اللغة البقية الخارجية  
 عن الفصاحة وقد يقال في هذا البيت يجوز ان يكون الباء قيمة التكلم واللف  
 للاستماع وفيه ان لا وجه عند حذف لام الكلمة الا ان يقال حذف  
 لغزوة الشعر او حذف يا المتكلم وعوض الالف عنه كما في باعلامه قوله  
 التركيب وهو صيغة كلمة او اكثر كلمة واحدة ولا شك ان التركيب



الذي هو سببه منع الصرف غير التركيب الذي في مقابلة المفرد ليس  
بكلمة لان غير المنصرف من اقسام الاسم المعرب هو قسم من الكلمة  
فالتركيب الذي وجد في غير المنصرف الذي هو مفرد غير التركيب الذي  
وجد في المركب فلهذا عرف بهد التعريف واعتبر فيه ضرورة كل من اكثر  
كلمة واحدة بحيث لم يقصد بحرفية الدلالة على جنس معناه وذا قد يكون  
بالعلمية وقد يكون بغيره بان يجعل مجموع كلمتين اسم جنس مثلاً فلا يـ  
ما قبل ان التعريف التركيب يعني عن شدة العلم به بزم ان ضرورة  
الكلمتين كلمة واحدة لا يكون لالا بالعلمه من غير حرفية ولا يخفى  
ان هذا التعريف مفهوم التركيب الامتناع وهو لا يقتضي عدم حرفية  
جزء فالاول ان يعتبر هذا القيد في مفهوم التركيب واخراج شرايطه  
وبعضها بانه اذا عدم حرفية جزء كان التركيب الاضافي والاسنادي  
او يقال من غير اضافة والاسناد وايضا في تعريفه من غير اشتراطها  
من الخارج والافعال في لبا من الزوال اي بسبب الاختلال قوله  
لان الاضافة تخرج المضاف الصرف اي التركيب الاضافي فعلى هذا لا يـ  
والمناقشة في قوله فكيف توشه المضاف اليه بان المؤثر هو التركيب  
الاضافة قبل ايراد الاضافة يخرج حين اراده المعنى الاضافي  
فليس لكن بسبب العلميات بارادة الشق الثاني ودفع المنع بانه  
يفهم من موارد السعال ان التركيب الاضافي مطلقا ينافي مع الصرف  
فتأمل فكيف يوشه في المضاف اليه ما يصاده فان كانت الاستحالة  
في ذلك فانه لم يلزم اجتماع الضدين في شئ واحد قلت لما كان المركب  
من المضاف والمضاف اليه في حكم شئ واحد فيحقق الضدين في الضدين  
في الجزئين في حكم اجتماع الضدين ويمكن ان يقال ان التركيب المست  
الاضافي لا يوشه في المضاف لما عرفت ولا في المضاف اليه لانه مجرد قبل

قبل

قبل العلمية محكي بالها بعد ما فلا تقبل اعراب غير المنصرف فيه فلا تحكم  
يمنع صفة يوشه فيه ايضا لان الاسماء المشتقة على الاسماء من قبل  
البنيات قال الفاضل المحشي هذا عند جماعه منهم المص والمعرجات  
المحلية حالها عند جماعه جميع اخر فلا يبعد ان ان حكمه بعدم انطوائه  
وان لم يظهر اثره لفتا وفيه ان لا فائدة في الحكم لمنع حرفية عند ظهور الاثر  
قال بعض المحققين ما ذكره باللف ما نقل الرض عن المص في بحث المركبات  
ان التركيب الاسنادي ليس بمعرب ولا بعنق عليين قيد في غير  
وستة عشر يكونها سدين مع ان العلمية لا بد في كلها ليكون موار البعض  
الانه اكتفى بسبويه ونفقويه مشهورين بالعلمية كانه اكتفى انما قال  
كان لان خمسة عشر واشباهه خلافا في بناءها ومنع حرفية فيحصل ان  
يكون المص منع حرفية محال لا بد من ادخالها لالا اخر احدها فان قلت  
ما ذكره في البنيات فيه المعنى التركيب وكما متفهما بجهة العطف خمسة عشر  
واشبابه حال العلمية كذلك قلت كانه حمل الكلام في بعد في المركب مطلقا  
سواء كان مركبا في الحال او في الاصل بقية بينة بعلمك علماً منه ثم اعلم انه لم  
لم يذكر في البنيات ان سبويه ونفقويه من قبيل البنيات بل قال ان المركب  
الذي لم يفتن الثاني منه حرفا معربا باستبارجة الثاني مثل بعلمك فهذا  
يقتضي ان يكون مثل سبويه ونفقويه معربا فعلى هذا فالجواب عن الاستفهام  
بقوله فان قلت كالا على المص هو ان مثل سبويه وغيره منصرف للتركيب العلمية  
فلا وجه لاجراجه بان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ويكون ان يقال  
الاضافي جواب فان قلت ان مثل سبويه ونفقويه خارجان عن تعريف  
التركيب فان الصوت ليس بكلمة فليس فيها ميرة كلمة كالمص او اكثر  
كلمة واحدة ومثل خمسة عشر خارج بقوله من غير حرفية وحرفا العطف  
جزء من خمسة عشر واشبابه في الاصل فلا حاجة الى قيد اخر لاجراهما



مثل جلت فانه علم لبلدة فيه اذا كان بعلبك على بلدة جوارف يكون  
 منع حرف للعلمية والتأنيث كما وجور فانه يمكن مثالا قطعا للركب  
 المؤنث في منع الصرف او غيرهما لا حاجة الى هذا فان وجوبه في غير  
 اضافية واسنادية لا يهت في تأنيثه تركب فلا حاجة الى نفسها الا  
 الالف والنون المدودان الاول ان العدود بصيغة المفرد فان  
 مجموع الالف والنون سبب واحد معدود واحد من اسباب الصرف  
 قال قلت كونه معدودا من اسباب منع الصرف وصف مشترك بين  
 جميع الاسباب فوجه تحصيل الالف والنون بهذا الوصف لا ذكر  
 سببا في تعداد الاسباب بعبارة والنون زائدة من قبلها الف  
 ولا يفهم من ذلك حرجا ان مجموع الالف والنون سبب واحد بل يتوهم  
 منه ان السبب هو النون حال كون الالف زائدة من قبلها صرح بها  
 بان المراد من تلك العبارة هو مجموع الالف والنون سببا ولا  
 يقع هذا التوهم في غير الالف والنون فلهذا خصصه بهذا الوصف  
 لانها من حروف الزوائد يعني باعتبار لونها زائدتان في اخر  
 الكلمة مؤنثتان اذا المراد انهما من الحروف الزوائد التي تجمعها هـ  
 السين في منع دخول تاء التأنيث عليهما ضمير التشبيه في علمها تحمل  
 ثلث احتمالات في المراجع الاول ان يرجع الالف التاء نيث الى مجموع  
 المشبه به وعلى التفسير المراد اشتراك السبب والمشبه به في هذه  
 الصيغة كما لا يخفى واما مشابها لالف التاء نيث قال  
 بعض الشارحين لم يقل انهما فخرج لشيء لكن بيان سبب واحد  
 من العلم فيما سبق كونها حرفا لشيء لغرض ان يبين فسرهما بهذا  
 المذهب ايضا ويمكن ان يقال ان فاعليهما خشد لانهما التأنيث  
 باعتبار انهما مشبه والى التأنيث مشبه بهما او يقال ان فاعليهما

هي فاعلية المشبه به والراجح هو القول الثاني فان قلت هذا الخلف  
 لما سبق من ان سببية كل واحد من العلل التسع لكونها فاعلا لشيء  
 والالف والنون الزويتين فخرج لما زيد فانه يقتضي رجحان المذهب  
 الاول قلت لعل هذا سبب ان فاعلة الشرط انتفاء فعلاية او وجود  
 فعلى اذا كان الالف والنون في صفة انما يظهر على المذهب الثاني دون  
 الاول كما لا يخفى اما ان لا يدل قدم المفهوم العدمي على الوجودي  
 مع شرف الوجودي لان مفهوم الحقيقة والاسم معدوم على الصفة  
 في نفسه وفي كلام الصرايين وايراد الضمير باعتبار انها سبب واحد  
 فعلى هذا كان المناسب ان يقول في منعه من الصرف بافاد الضمير مؤنقا  
 للثنان فان قلت ماد جواير اضمير التثنية في موقوله ان كان في اسم  
 ويراد ضمير الواحد في شرطه وعدم جعلها موافقين افراد التثنية ان  
 لعدم اختيار العكس قلت الالف والنون باعتبار الوجود امران وبا  
 اعتبار السببية امر واحد فبالنظر الى وجوبها او رد ضمير التثنية فقال ان كانا  
 في اسم باعتبار السببية او رد ضمير المفرد فقال شرط العلم للزوم  
 في اديتهما وليتبع التاء الاول باعتبار المذهب الاول والثاني باعتبار  
 المذهب الثاني او كانا في صفة قلت نعم لكنه اشار الى عدم احتمال  
 التثنيين في كلمة واحدة وان تحققهما في كلمة على البدلية يعني  
 امتناع دخول التأنيث عليه اياهما هذا التفسير الى ان انتفاء  
 خصوص وزن فعلاية بفتح الفاء غير مقصودة حتى يرد في بيان  
 يضم اليها تحقق انتفاء فعلاية بفتح الفاء بل المراد عدم قبول  
 تاء التأنيث ليسبق مشابها لالف التاء نيث هذا التعليل انما يفهم  
 بالنظر الى المذهب الذي هو ان سببية الالف والنون باعتبار المشابهة  
 لالف التأنيث واما بالنظر الى المذهب الاول الذي هو ان سببية

العدمي مفهوم الاسم والمفهوم  
 الوجودي مفهوم صيغة



لكونها في على زيد عليه فلا فائدة في قولنا التانيث وعدمه لا يدخل  
 له في تحقق الفرعية لما زيد عليه وعدمها كما ارشدنا اليه سابقا وجوز على  
 الظاهر ان فتح الفاء لم يكن بشرط فاعليه لكن في اكثر واورد بالفتح لا يمتنع  
 كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلا نه كما انه اذا وصفت صفة مشتملة  
 على الالف التانيث لمؤنث لم يفرق بين المذكور المؤنث بالتاء فعلى هذا  
 وجود فعلا ايضا يستلزم انتفاء فعلا نه فلما وجه لتخصيص وجود فعلى  
 بالاشارة اليهم الا ان يقال ان هذا الوزن غير واقع في كلام العرب  
 عند تانيث فعلا نه بالصيغة بعينه التاء اختلف في انه منصرف او غير  
 منصرف قبل لا معنى للاختلاف في هذا المفهوم المتروك متفق عليه بمعنى ان  
 مدين متحقق قلنا مراده ان صاحبى في بين القولين اختلفا فقال صاحب  
 القول الاول بانه غير منصرف وقال صاحب القول الثاني انه منصرف وذكر  
 او باعتبار عدم اجماع الصرف ومنع الصرف فان قلت فوعد المحققين  
 من السوال العرب فكيف اثبتته على علم النحوي استعمال كلمة رجس اختلفوا  
 في منع صرفه وعدمه قلت يجوز ان يكون استعمال كلمة من دافعا  
 باللام او مضافا او منادى فلم يعلم النحاة حاله بانه منصرف او غير  
 منصرف لاستعمال العرب فاختلفوا فيه دون سكره ان امي من اجل  
 الخالفة في الشرط لم يختلفوا في سكره ان قيل بعدم الاختلاف في سكره ان  
 ليس للاختلاف الشرط بل عند الانقياد في الشرط ايضا لاختلفوا  
 وذلك كما هو واجب ان المراد بالاختلاف في هذا الوجه الخصوصي الشرط  
 له بوجوب الاختلاف في من فالاختلاف بوجه اخر يجوز ان يوجب  
 الاختلاف في من ان لا يوجب وايضا يجوز ان لا يكون قوله دون  
 سكره في زيد من غير مؤنثه ندمي لانامة فعلى هذا بقرا وندما  
 بفتح مثله سكره ان يكون كلا المثالين من نوع واحد وهو يكون

الاسم على وزن بعدم اوزان الفعل لا شك ان الوزن هو الهيئة  
 التي حلت للفظ من تركيب الحروف والحركات والسكنات فوزن  
 الفعل هو بوزن الهيئة الحاشية انها زيادة نسبة الى الفعل وهي غير الكون  
 هو اتصاف اللفظ بهذه الهيئة الا انه لما عجز عن اكثر العلى بالمعنى  
 المعنى رى الدال على تلك الاتصافى ليكون فانه قائمة بالاسم الغير المنصرف  
 فاختار بهنا ايضا هذا الاسلوب فامل فانه نقل عن هذه القصة  
 فجعل على للفرد فقد وزن الفعل الى الاسم ان ينقل لفظ الفعل الكائين  
 وعلى الوزن المخصوص من معناه الفعلى الى المعنى الاسمي لمعنى شمر ومن  
 به جيد فقد من هذا المعنى وجعل على للفرد لب سرعة جوبه بوزن  
 فيه اسرف او احرف او عشرة اسم لموضع وهي ما يتده ومعنا الفعلى  
 جعلوا كبروا والكيوا اقتادون بوزن وحتم اسم لموضع قيل بوزن  
 يتم الحتم سوا كل وقيل هو لاكل يا قضي الاخرى او ملأ الفم  
 لغم اسم لضيع موزن المشهور انه اسم بحيث يخرج منه بعد الدوق  
 والفعل بالاء ضيع امر فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل  
 وسلم ونعت ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة قبل  
 البعض هو يونس ولعل المص لم يذهب الى انه يذهب والالم يقيد  
 الشاح ضرب بكولة على البناء للمفعول او يكون غير مختص  
 يكون في قوله قبل الاولى ان لا يقصد بهذا القسم بكونه غير مختص بل  
 رجل او على منع الخلو يجوز ان يكون ما في قوله زيادة خنقا ايضا  
 بالفعل ولم يوجد في الاسم الا بطل يقى النقل مثل زيد وشكره علمان قلنا  
 نعم لكن لا يحتاج حينئذ الى شرط عدم قبول التاء فقد هذا  
 القسم بكونه غير مختص بناء على شرط عدم قبول التاء في فامل  
 زيادة صرف احرف زائدة نشر على ترتيب اللفي فالاول بالنسبة



الى وزن الفعل والثاني بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فيسا  
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله الاولى ان يقال قياسا  
باعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله بالعطف كافي بعض النسخ  
لان قوله فاس او خال مثل اربع اذا سمي به وقوله بالاعتبار الذي  
صرف لاجل الاخال مثل اسود عند عبته الاسمية فيكون قوله قياسا  
باعتبار الذي اشارة الى قيدين لا دخال الامرين وبدون العطف  
يتوهم انهما قيد واحد والاعتبار الذي امتنع لاجله مقيس اليه وليس  
كذلك ومن اجل الشرط عدم قبول التاء فان وجود  
الشئ لا يستلزم وجود الشرط بل انتفاء الشرط يستلزم  
انتفاء الشرط فالاولى ان يقال من اجل وجود وزن الفعل مع  
سبب اخر وتحقيق شرط امتنع اخر من الصرف وما فيه علة مؤثرة  
لما كان المراد من العرفه التي عدنا من العلة وهو العلميه والتعريفه  
واشهره العلميه فيها النكته سبقا ذكرنا الى العلميه فقال وما فيه علميه  
مؤثرة بالسببيه المحققه او مع شرطيه بسبب اخر ولا احتمال ان  
يكون شرطه محضا بدون السببيه كما اذا اجتمعت العلميه مع  
التاثير والجمع وكان السبب في منع الصرف هو التاثير والجمع  
والعلميه شرطه محضا لتاثيرها ولم يكن مؤثرة لانه يلزم من تاء  
شرطها زوجهما التزجيج من غير مزج لان كلها اسباب ناقصه في  
في منع الصرف فتاثيره بعضها دون بعض تهج بلا مزج بخلاف  
احتمالها منع التاء بنيت بالالف او الجمع فالنوشه حينئذ هو التاثير  
او الجمع لكونه سببا مستقلا فلا يلزم التزجيج من غير مزج عما يترج  
مع التاثير التاثير او صيغه متهم المجموع الاول ان يقال او الجمع البانيع  
على صيغه متهم المجموع فان السبب هو الجمع لا صيغه كما مر في بحث

حضر

حضره وسر او مل فانه لما لم يبق معنى الجمعيه مع العلميه والثاني  
معها الصيغه افتار ذلك قلت المحييه الاصيليه كاف وبه في مال العلميه  
فلا بد من التصريح بها لئلا يتوهم ان النوشه هو الصيغه اذا تكرر  
استعماله في غير معنى بان باول بواجب من الجماعه المسماه به اذا  
كان العلم مشتملا كابين الجماعه او ما اول بواحد من اثنين اذا كان  
مشتملا كابين اثنين وليس المراد بان يجعل نكته حقيقه لانها ما صنع  
شئ لا بعينه من التاء بل المذكور لا يلزم الوضع المشتمل عليه  
قيد الاستشهار باعتبار الاغلب والايحوز ان باول بوصف غير مشتمل  
بقريه واعلم ان العلم الذي كان في الاصل وصفا واشتهر بمسماه هذا  
الصيغه الاصيليه فاذا نكته باراده هذه لا شك انه يعود فيه الوصفه فلا  
يلزم بهذا الفروع من التكبير ان يكون منصرفا قاعدا لا العدل ووزن  
الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول يعني لما استثنى ما في شرط  
فيه وهي الاسباب الاربعه من التاثير والجمع والكيب والالف  
والنون عن الحكم بان العلميه لا يجمع مع مؤثره بسبب من الاسباب  
بقي بعض اخر لا بد من استثناء ايضا وهو العدل ووزن الفعل فان  
قلت فعلا يذنب ان يقول والعدل ووزن الفعل بالعطف مع  
التعج بالاف مع تهكها قلت لكن لما صار حاصل الكلام بعد الاستثناء  
الاول ان العايه لا يجمع مع مؤثره غيره ما في شرطه لا بد من الاستثناء  
اخر يقع هذا الحكم الثاني فاستثنى بقوله والعدل ووزن الفعل  
عن هذا الحكم وفيه ان في نفسه صحيح لكن الملايم بقوله مما بقي من الاستثناء  
الاول ما ذكرنا وبكنا بان الحكم بعد الاستثناء الاول نفى عنه تمام ما في  
مما بقي اسم وقال بعض الافاضل ان المراد بقي من الاستثناء الاول هو ان  
المستثنى من الاستثناء الثاني غير المستثنى منه في الاستثناء الاول او



اذا الاول مطلق والثاني مفيد فافهم وبهما متضاد وان لانا الاكبر  
 المعدول به يعني ان الضدية بين العدل ووزن الفعل ليست بحسب  
 مفهومها كما بين الوصفية والعلمية بل باعتبار ان في كلام العرب  
 لم يوجد كلمة اعتبر فيها العدل مع وجود احد مستي وزن الفعل  
 فيه بالاستقرار فان النواة تتبوا الفاظ التي اعتبر فيها العدل فوجدوا  
 اوزانها منجزة في ستة فعل بفتح الفاء وسكون العين كاسر  
 وفعل بفتين كسر وفعال بفتح الفاء وكسر اللام كقطام وفعل  
 بضم الفاء وفتح العين كما هو جمع وفعل بفتح الميم وفتح  
 العين كثلث وفعال بضم الفاء كثلث وقد نظم بعض الافاضل  
 بالفارسية هكذا اوزان عدل شش شمر اي صاحب جمال  
 فعل فعل وفعال مفعول وفعال وليس شئ من هذه الاوزان  
 شئ من فتم وزن الفعل كونها متضادين انهما علمية فجمع  
 ثم ان هذا القول يجوز ان يكون مقدمة من مقدمات دليل ان كل  
 ما فيه علمية مؤشرة اذ انك صرفي ويجوز ان يكون اشارة الى جواب  
 سؤال مقدر وهو ان العلمية اذا جرح العدل ح وزن الفعل مؤشرة  
 في كلمة لم ينصرف هذه الكلمة بعد التكبيرة لبقاء السبب فيهما وفي العدل  
 وزن الفعل لعدم اشتراط العلمية في شئ منها حتى لا يوشع بطلان  
 العلمية فلم يكن الحكم المذكور كلياً فاجاب بان هذه المادة غير  
 متحققة لان العدل ووزن الفعل متضادان فلا يكون معها التمسك  
 الا احدى لا يقال لان العلم ان العلمية مؤشرة في المادة المذكورة  
 يجوز ان يكون المؤشر فيها هو العدل مع وزن الفعل دون العلمية لانا  
 نقول اذا كان كذلك يلزم الترتيب بلا ح او كل واحد سبب ما قلنا  
 ثلثين منها دون الثالث الحكم فامل ان لا يوجد شئ من الامر الا بغير

بين

بين مجموع هذين الامرين بين مجموع هذين السببين وبين احدهما  
 اشارة الى ان كان نامة والمستثنى منه مجموع الامرين من مجموع  
 مجموع العدل ووزن الفعل مع العلمية واجتمعا احدهما معها  
 حتى لا يلزم الاتحاد بين المشي والمشي منه الا احدهما فقط  
 لا مجموعهما لا حاجة بعد العصر بالنفي والاستثناء الى قوله فقط ولا  
 ولا الى قوله لا مجموعهما كما بين في محله اذ الفية النصف الذي  
 احد اسباب العلمية يعني بلا سبب فان قلت قد سبق ان التكملة  
 يكون على وجهين ووجه الثاني منه ان يجعل العلم عبارة عن القصة  
 المشهورة صاحبه فاذا كان الوصف الذي اشتهر صاحبه به هو الوصف  
 الاصل فالتكملة الذي ازالة العلمية اذ كان باراده هذه الوصفية يجوز  
 ان يقع بعد التكملة سببان احدهما هذه الوصفية والاخر العدل او  
 او وزن الفعل فلم يفتح الشرطية بقوله فاذا انكره بقي بلا سبب او على سبب  
 سبب واحد كما اذا كان الامر الذي هو في الاصل وصف غلبي شئ  
 مشهور فالخبر فاذا انكره بان يقال كل امر مفسر زالت العلمية وعادة  
 الوصفية الاصلية قلت فانك اذا ثابنت حق التامل بفعل هذا  
 المعنى الذي اريد بعد روال العلمية عنه الوصفية الاصلية حتى لو قيل  
 انه لم يكن فيه الاصلية الوصفية استقام هذا المعنى بلا تنقيح والسبب  
 الاخر الشرطية بالعلمية من حيث وصفه سببية يعني لم يبق السبب  
 الاخر ايضا من حيث وصف السببية فبقى الاسم بلا سبب وفيه كسب  
 وهو انه لا شك ان وصف السببية انما يتحقق بالناتية بدون التامة  
 ليس في السبب وصف السببية والعلمية اذا عرفت هذا فافهم بين  
 اشتراط العلمية في سبب وبين اجتماعه مع سبب اخر في انه بظرفية  
 وصف السببية مع كل من هذين الامرين وينبغي بان تنفك كل منهما



فالحكم بان السبب متوقف عند زوال العلية من حيث وصف السببية  
 فلم يبق سبب اصلا لم يتوقف عند عدم اجتناب السبب بسبب ان يتبع  
 سبب واحد مع زوال وصف السببية في الصورتين وبما اذا لم يبق  
 فيها حكم فاما مل فيما هي ليست بشرط فيه من العدل ووزن الفعل  
 قال بعض المحققين الظاهر انه حصر السبب الثاني في العدل ووزن الفعل  
 وليس كذلك فان سكران مثلا اذا سمي به ثم نكح على سبب واحد هو الالف  
 والنون كالسفرح الشارح به في شرح قوله اعتبار القصة بعد التكرار  
 فيه ان الوصفية الاصلية بعد زوال العلية غير معتبرة عند المعنى  
 وفي الالف والنون اذا كانا في اسم العلية شرط محض فزوالها زوال  
 المشروط ايضا كما في سائر الاسباب المشروطة بالعلية ما يخص  
 السبب الثاني في العدل ووزن الفعل فاما هذا الذي اخذ به بعض  
 هذا وقد قبل البحث استدلال على عدم صحة الحكم استقراني  
 كان العدل ووزن الفعل متضادا ان اصبحت بكسر الهمزة واللين فعلى هذا  
 يصح قوله والجواب بطريق المنع في مقابلة واما اذا قرئ هذا البحث  
 بطريق بان الالف متضاد ووزن الفعل فانها مجتمعتان في اصبحت  
 في لا يصح الجواب بطل بق المنع اذ منع السند عنه موجه هذا المبرر  
 محقق لا يخفى فيه من اللغوية لجواز ورود اصبحت بكسر الهمزة من حيث  
 يصبحت بكسر العين بان يسمي على ما بين وان لم يشتهر الثاني من  
 صحت يصبحت بفتح العين لكن جاء امره بكسر الهمزة والعين وان لم  
 يشتهر هذه القاعدة وهم هنا لا يقتضون لوجود السببين وظاهره انه  
 لا يمكن اعتبار العدل كاعتباره في مقام ولهذا لم يتوقف له مع انه  
 لا ينفع فيما نحن منه كالا يخفى وخالف بسببويه الاخفش نقل  
 عن القاموس سبب فارسي هو التفاح ومنه بسببويه اي رايحة

وهو

وهو لقب امام النجاة عمر بن عثمان الشهير زكي وسمعت عن بعض  
 اسنادي ان النجاشي كان رغبة بالتفاح بحيث لو راه صدر منه بلا  
 اختياره صوت وبه فعل بسببويه لقبه ويؤيد ذلك ما ذكر في كتاب  
 التكميل انه مركب من اسم وصوت جعله اصلا واسند الخالفة  
 الى استاد فيه انه يجوز ان يكون اخفش فاعلا خالف بسببويه  
 مفعوله قدمه على الفاعل تعظيما لثان الاستاد فعلى هذا لا يلزم  
 جعل قول التلميذ اسلا واسناد الخالفة الى الاستاد فان قلت  
 قوله اعتبار للصفة مفعول له منصوب بتقدير اللام وشرا  
 بصفته بتقدير اللام ان يكون فعلا الفاعل الفعل المفعول ولا شك  
 ان المعبر للصفة الاصلية هو بسببويه فيكون فاعلا خالف ايضا  
 هو بسببويه قلت لانه ذلك يجوز ان يكون قوله اعتبار للصفة  
 منصوبا على الظرفية او المصدرية اي وقعت اعتبار للصفة الاصلية  
 او اعتبار اعتبار للصفة الاصلية والمعتبر بسببويه وهذا البحث النادرة  
 موجه لكن الظاهر ما ذكره الشارح حتى صار اسما لفعل اي كاسم  
 افعال الحال عن الصفة كارب مثلا وان كان معه من فلا ينصرف  
 بلا خلاف كما اذا سمي رجلا ففعل من افسه مثلا بانه بعد التكرار  
 غير منصرف مالا يعاقب بسبب الوصفية ووزن الفعل فعلى هذا ان  
 يكون مثل هذه الصورة مستثنى عن القاعدة المذكورة بالاتفاق  
 مع انه داخل في المراد بخواتمه فيكون منصوبا عند الاخفش وغيره منصرف  
 عند بسببويه وليس كذلك بل ينصرف بلا خلاف فلا بد ان يعقبه نحو  
 امره بان يكون الوصفية فيه قبل العلية ظاهرة ولم يكن معه في اللفظ ما  
 يكون ايضا في وصفية بعد العلية فاما مل كوزن الفعل مثل امره والالف  
 والنون في نحو سكران فلم اعتبره ما ذهب على ما هو خلاف



الاصل يعني باعتبار ما هذا المحذور وهو الذباب الى خلاف الاصل وهو  
 منع الصرف امتناع اسود وار قسم مع زوال العلمية عنهما يعني  
 ان الاسود وار قسم حال غلبة الاسمية زایل الوصفية مع انهما اعتبروا  
 وجعلوا سو وار قسم غير منصرفي للوصفية ووزن الفعل باعتبار بعد  
 العلمية اولى وفيه بحث لان الوصفية لم تنزل عنهما بالكلمة يعني ان  
 قياس اسم بعد التكثير باسود وار قسم حال غلبة الاسمية قياس  
 مع الفارق وهو ان في اسود وار قسم حال غلبة الاسمية شائبة التوبة  
 بالكلمة وهي باعثة الاعتبار الوصفية اصلية واما امر حال العلمية  
 شائبة من الوصفية فليس شائبة من الوصفية وبعد التكرار  
 هذا فنحن ومن سمي هذا الاسم ايضا ليس شائبة من الوصف التي  
 كانت في هذا الاسم بحسب اصل الوضع فلم يفتح القياس باسود  
 وار قسم فانه سبق فيه سب واحد هو وزن الفعل في امر والنون  
 في سكران في بقاء الالف والنون في سكران على مذهب الاخفش  
 بحث في سكران حال العلمية من قبل الالف والنون في الاسم بعد  
 زوال العلمية التي هي شرط زوال الالف والنون ايضا لان  
 انتقال الشرط سبب من انتفاء الشرط وقد اشترنا الى هذا  
 المذهب سابقا ولما اعتبر بيوية الوصف الاصل بعد التكثير  
 وان كان في الواقع كذلك فانه لا يتناسب باليه اي قوله لزم  
 ان يعتبر لزم في حال العلمية في المناسبات فان من البين ان  
 الاعتبار بعد التكرار لا يتلزم اعتبار في حال العلمية بل المناسبات  
 في المعاني ان يقول بدل بعد التكثير وقياس اعتبار الوصفية  
 في امر على اعتبار ما في اسود وار قسم في حال غلبة الاسمية لزم ذلك  
 لزم ان يعتبر في حال العلمية الاولى ان يقا يتوهم ان اعتبار

حال العلمية او يقال كان ملته ان يعتبره حال العلمية فان اللزم ليس  
 في نفس الامر ولا يتناسب ايضا بالجوابة بقول ولا يلزم باب خاتم  
 فان العلم المنصوص يعني ايضا العلمية والوصفية حيث مفهومهما  
 فان مفهوم العلمية اعتبر فيه المنصوص والتعاليق مع عدم اخذه  
 بصفة باما ومفهوم الوصفية اعتبر في العموم والابها مع اعتبار  
 اخذه بصفة ما كنهه شبهه به فاعتبارهما غير سبب لا يفي عليك ان  
 سوق الدليل قبل به او السؤال بقوله فان قلت وجوابه ان اللزم ان  
 اعتبار متضاد من في حكم واحد باطل ويقتضي جوابه ان اعتبار الوصفية  
 حال العلمية غير منصرف وجميع الباب اي جميع الواو متوان هذا  
 الباب وهو غير منصرف وانما صرح الشارح ببطلان المنصرف لئلا  
 يتوهم ان المراد باب ما فيه علمية مؤثرة اي لصورة الكسح  
 الثاني في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب بهذا ان يقولوا  
 ينحصر الكسرة مع الهمزة على الشارح بقوله اي بصورة الكسرة  
 فلما صفت بدخول ما هو من خواص الاسم فيه ان الاستناد  
 اليه مثلا ايضا من خواص الاسم فقد حصل الاسم الاستناد اليه  
 في غير المنصرف يلزم ضعف مشابهة الفعل وقوة جهة الاسمية مع  
 انه لم ينصف عند هذا البعض ايضا اللهم الا ان يقال ان اللام والاصالة  
 حاستان مؤثرة تان في اللفظ والمعنى بخلاف الاستناد اليه فيوزن اعتبار  
 ضعف المشابهة سببا للفعل بسبب مشابهة ضعف الفعل  
 اعتبار السبب فيه مع انه ليس بمنصرف بالقطع عنده وفيه ما فيه  
 ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا القاطبة ان قوله في هذا  
 المذهب وكذا في المذهب الاول في مقابلة المذهب الثالث  
 بمعنى انه افسرده غير متبعض بان يكون بعضها بعد دخول اللام



او الاضافة منصرفا وبعضها غير منصرف كما في الذهب الثالث  
ويجوز ان يراد بطلقا ههنا انه كان غير منصرف معه ايضا وقد  
على هذاذهب ان الحكم بعدم الانصراف مع زوال السبب  
او احدهما بسبب اللام او الاضافة عنه موجب ومناف  
لما ذكر من قوله وما فيه غاية مؤشدة اذا انكر صرف فتأمل  
والمنوع من غير المنصرف بالامثلة هو التنوين وذلك لان  
غير المنصرف لما شابه الفعل بسبب الفرعية بين منع منه التنوين  
الذي منع في الفعل مطلقا فان الفعل لا يقبل التنوين اصلا  
بخلاف الكسرة الفعل كمن لا يمنع من غير المنصرف التنوين التمكن  
الذي يدل على امكانية الكلمة للحركات الثلاثة الاربعة تناسب ان  
يمنع منه احد الحركات ليكون منع التنوين فائدة ومعنى فاختار  
والكسرة التي هي علامة الجر الذي ليس في الفعل منع الكسرة بتعبية منع  
التنوين وقيل بالعكس وعدمه واما بيان المرفوعات يجوز  
قراءة بالسكون بان لا يكون له محل من الاعراب بل كان لجر الفعل من  
سابقه ويجوز ان يكون مرفوعا بان يكون جنة مبتدأ محذوف  
اي المرفوعات في الباب المرفوعات او يكون مبتدأ جنة محذوف  
ان المرفوعات بهذا المذكور في هذا الباب وعلى هذين التقديرين  
هو جملة على حدة متنازة عما بينهما او بان يكون مبتدأ جنة المحذوف  
التي يليه اعني قوله هو ما اشتغل على علم الفاعلية واللام فيه ما اشتغل  
جمع انواع المرفوع او الجنس والحقيقة بان يكون مبطلا للجمعة بقرينة  
معام التعريف او للعهدى الخارجى اي المرفوعات المعهودة المعهودة  
فيما سبق من قوله وانواعه رفع ونصب وجو وانما جميع ولم يات  
بصيغة المرفوع مع ان اللام مقام التعريف وارجاع اليه لان

لان التعريف

لان التعريف الرفع سابق بقوله الرفع علم الفاعلية وتعريف  
المرفوع ههنا بقوله هو ما اشتغل على علم الفاعلية ههنا بما هو  
الخصر والمرفوع في نوع واحد هو الفاعل فاذا ذكر القوام  
بانه اوصيصة الجمع الدالة على تعدد انواع المرفوع في التقديرين  
لا يلزم المقام كالا يخفى. جمع المرفوع لا المرفوعة لا يذهب الوهم في  
قاعدة تعريف صيغة اسم المفعول الى ان يكون المرفوعا شجج مرفوعة  
لامرفوعة حكم بعكس ذلك لرفع ذلك التنوين لان موصوفه  
الاسم وهو مذكر لا يعقل لما كان المراءى مشتقا على كين مختلفين  
بالاجاب والمستلب اراد بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر  
اشبات الحكم السلبى وبما يعده من العتية واثبات صحة الحكم  
الايجابى فان قلت يجوز ان يكون موصوفه الكلمة من ابن  
جزم بان موصوفه الاسم مع ان الفعل المضارع ايضا يكون  
مرفوعا قلت لما كان البحث في الاسم وفي بيان اقسام احوال  
وما يذكر في هذا الباب ايضا هي الاسماء المرفوعة من الفاعلة المبتدأ  
والجئة الى غير ذلك جزم بان موصوفه الاسم حتى لو جزم بان موصوفه  
الكلمة ليتناول الفعل المضارع ولم يصح تعريفه حنذا بما اشتغل على علم  
الفاعلية او رفع المضارع ليس علم الفاعلية ومن هذا يعلم فائدة افتراء  
علم الفاعلية على الرفع في تعريف المرفوع قد يقال قد يكون جنة المبتدأ  
الذي هو مرفوعا ت جملة فلم يكن موصوفه الاسم فقط اميب  
بان الاسم المرفوع انما يكون حطه او حكمي والجنس الجملة اسم حكما  
فلم يخرج الجنس الجملة عن ان يكون اسما وفيه ان الجملة بصيغتها على غير  
تاء ومما الى المرفوع جنة المبتدأ كما سيجي وهذا نبأ في جعلها اسما حكما  
متاندا ويصح هذا الجمع مطرا صفة لذكر الذي لا يعقل معنى يجوز



ان يجزى بالالف والتاء صفة الذكر الذي لا يفعل من غير شرط  
اخر الا مثله المذكورة لبيان وقوعه الاثبات الاطراد كما لا يخفى  
كالسافيات نقل منه في الحاشية الصاق من الخيل الذي يقوم  
على ثلثة قديم واقام الرابعة على طرف الحافرة فلا عن الصلاح  
وجال سحره الجمال جميع ملو وهو اشهر به والسجل بكسر السين وفتح الهمزة  
الموصوفه قال في المذهب السني الكسوفه سجد اشترى له برك  
وسوسما برك ومشك برك وانما ترك كاف التمثيل في هذا  
المثال لان لفظ الجمال الذي هو موصوف كسلمات لم يفتح للثانية  
ولا يصح ايراد ما على صفة فتكرن واكتفى بالعطف وفيه انه على ما يلزم  
ان لا يذكر الكافي فقال قوله وكالاياام الحاليت وكالاياام  
الحاليت اي الماضيات يقال وقع في ايام حلول اي مضييات  
وهو اي المرفوع الال عليه المرفوعات والالة الجمع على المفرد الذي  
هو ما خوذ وفي ضمنه اودالة الجمع على الجنس بسبب ابطال اللام  
جمعية وتعارضية والظاير ان المراد تعيين مربع الضمير يكون  
قوله ما اشتمل على علم الفاعلية تعريفه لان التعريف هو اوز دخل  
مقدر كانه قيد لم يه جمع الضمير الى المرفوعات مع كونه مفردا ذكر  
بتاويل المذكور او بنا وويل ان خبره مفرد مفرد وهو ما اشتمل فذوق  
ان يرجع الضمير بهنا الى معرف والتعريف انما يكون للماهية لا للافراد  
اي اسم اشتمل فيه بالاسم لان الكلام في مرفوعات الاسماء وايضا  
لو ابقى على مومه لصدق تعريف المرفوع على الحرف الا واخر كدال  
زيد في جاد زيد مثلا ان المرفوع هو زيد فان قيل نفيسه بالاسم في تعريف  
المرفوع يخرج الخبر الجملة عن تعريف مع انه من جملة المرفوعات  
اجب ان الاسم اسم من ان يكون حقيقه او كما كما سيصح بذلك  
بذكر تعريف

في تعريف الفاعل والخبر جملة اسم كما وفيه ان هذا مخالف لما سجد  
في بحث المبتدأ والخبر ولما هو المعروف عندهم من ان اللزوم يكون  
جنبه مع بقا كونها جملة من غير ما رويها الى المفرد اللهم لان بقا  
ان المراد بالاسم الحكم ما يصلح لان يعبد عنه بالاسم المفرد مثل ما  
قالت المنطقيون في المفرد بالقوة وبالجملة التي وقع جنبه المبتدأ  
يعلم ان يعبد عنها بالاسم المفرد كما هذا اوز ان كما بين في موضعه  
على علم الفاعلية لم يقل على الرفع مع انه اخبر والعص في هذا الكتاب  
يلزم الاقتصار لان الوهم ذاهب الى الاقتصار المرفوع باعتبار  
الرفع وذكره في تعريفه يومهم الدور لان المقام مقام التعريف  
والتعريف فذكر تعريف وتفصيله اول بالمقام ولا يبالى اصالته  
الفاعل في المرفوعة من بين المرفوعات وللاشارة الى اصالته  
ههنا ذكر مرفوعات الاسم لا الال كما اشترى الى هذا فيما سبق  
اي علامه كون الشيء فاعلا اشار الى ان اليا في الفاعلية مقدره  
فان قلت اذا كان الرفع علامه كون الشيء فاعلا فكيف يعلم اياه  
فيما سبق ليس بفاعل من الفاعل المرفوعات قلت لما وجد  
فاعلية ما في ساير المرفوعات او ردد الرفع الذي هو علامه الفاعلية  
فيها اشعار بهذا المعنى وهي الضمة او الواو او الالف لما لم  
يجز شي من هذه الامور مع الاخر عطف بعضها على بعض بكونه  
او دالا جميعها بجمعة في كونها علامه الفاعلية فان قلت الالف  
قد يقع علامه النصب كما في الاسماء الستة فكيف تميز الرفع  
عن النصب والمرفوعات عن المنصوبات قلت بقيد الحاشية فان ما  
ما اشتمل على واحد من هذه الامور من حيث انه علم الفاعلية مرفوع  
ومن حيث انه علم المفعولية منصوب ان يكون موصوفا فان



فان قلت ما معنى موصوفه الاسم بالرفع وصفته له قلت بنا  
 بناء على ما في المتن هورة فيما يفهم من اعطاء حال الفعل للفظ و  
 وبالعكس ولما كان بهما مدلول الاسم موصوفا لمدلول الرفع و  
 الفاعلية اطلق اسم الموصوف والصفة على الدالين او على اللفظ  
 بان سنة الحركات والحروف اللاحقة ببيت على الاوصاف والذات على  
 الموصوفات لا خباها في وجودها الى الكلمات وتبقيها لها في اللفظ  
 كتبعية المنعوت لموصوفاتها او على حذف المضاف اي يكون  
 بمعنى الاسماء موصوفا لمعاني علامات الفاعلية او على ان المراد  
 باللفظ موصوفية يحل الاشتقاق دون المواظفة فان الاسم موصوف  
 وازفع قائل ولا شك ان الاسم موصوف لما كان معنى الرفع  
 المحل خفاء وكذا الاشتغال الاسم عليه ورد ايضا ما ذهب اليه  
 بعض الشارحين تحفيس المرفوع بما اشتمل على الرفع لفظا او تقديرا  
 وعدم اعتبار الرفع المحل بناء على انه لا يكون الا في المبنى والمرفوعات  
 من اقسام العرب وجل البحث على عن الفاعل اذا كان مفعولا وظائرا  
 على التطفل والشاح يطول نظر الى ان الفاعل وخواته كما يكون  
 من الاسماء المعربة يكون من البنيات ايضا بل تفاوت والبحث  
 ايضا كما لا يكون عن الفاعل المعرب يكون عن الفاعل المبنى  
 ايضا وكذا في اخواته ولما كان المبنى يقع فاعلا وكل فاعلا مفعولا  
 فلا بد ان يكون المبنى مرفوعا فاستبهر تعريف المرفوع على وجه صدق  
 على المبنى المرفوع ايضا وجعلنا مشتقنا على الرفع المحل ولا يجعل المرفوع  
 قسما من المعرب بل يجعله قيد التقسيم يجوز ان يكون اسم منفلا  
 بل من المندرج الذي هو باعست تحفيس بعض الشارحين  
 فانه اي من المرفوع لا على المعنى المرفوع شبه في بيان اقسامه

كما هو دأبه في هذا الكتاب ولما جعل المرفوع موزنا ما سب  
 ان يجعله معنى ايضا بتقريب الكلي الى اخر بناء فلهذا ارجع الفهم  
 الى المرفوع ورجع بالتقديم وما وقع في بحث المبتدأ والخبر في قوله  
 ومنها المبتدأ والخبر بارجاع الضمة الى المرفوعات فهو باعتبار  
 تقسيم الكل الى الاخر الاشارة الى كل وجهين والتعيين في  
 كلام ولم يعكس النكات بظهورها في شامل او بما اشتمل على الرفع  
 رتبة في الرجوع وهو اخذ الضمير من المثالين كما ترجع الاول  
 موانعة بضميه هو في الارجاع الى المرفوع ودرر التقسيم على ما ورد  
 على التعريف ويجوز ارجاعه الى المذكور او الى هذا الباب فيكون معناه  
 فمن المذكور او من هذا الباب الفاعل لانه جزء الجملة الفعلية بين  
 اسالته لوجهين ولها وجوه اخر الاول ان معنى الفاعلية في المثال  
 بالاصالة فاشتمل على علم الفاعلية الذي هو المرفوعة بالاصالة  
 وفيما سواه ليس معنى الفاعلية تقيفا وبالاصالة بل تشبيها بالمعنى  
 الذي في الفاعل فيكون الرفع علامة لما هو تشبيه بالفاعلية ورفع  
 لها فلم يكن مرفوعة بالاصالة والثاني انه لا يجوز مع حذف في الكلام  
 الاثنا ودرجتي في سائر المرفوعات بعدم جواز حذف ما حذره في  
 الكلام ولعل اسالته والثالث نقل عن امير المؤمنين على رضاه قال  
 قبل تدوين علم النحو الفاعل مرفوع والمنسوب منسوب والمضاف  
 اليه مجرور فيفهم منه ان مرفوعة سائر المرفوعات مناسبت وسبب  
 وجود فاعلية ما فيها ثم ان يكون الفاعل جزء الجملة الفعلية باعتبار الانطب  
 فاشبه الفعل له فاعلا وهو مع فاعله ليس جملة وعلى تقديره وقوله جملة  
 في بعض المواد فليس بقلية فمائل **قد** بين اصل الجملة لانه اشذ امتزاجا  
 من سائر الجمل اذا افعل فيها يقتضي ارتباطه بفاعله من الامر الاول



بخلاف الاسم فإنه مستقل لا يقتضي ذاء ارتباطه بشئ ولأنه  
 يشمل الجزء والانشاء وصفا يجوز ما بخلاف الاسمية فإن انشاء  
 بينها بالارادات الخارجية عنهما ثم الاستدلال باصالة الكل وعدمه  
 على اصالة الجزء وعدمه فكل مل ولأن عاملة اقوى قوة المؤثرة  
 تقتضي قوة الاثر الذي هو الرفع فيكون الفاعل في المرفوعة اقوى  
 من المبتدأ لكن هذا القيد اقوائية في المرفوعة لا اصالة الا ان يجعل الا  
 الاقوائية اشارة الاصلية ووجه قوة عاملة انه لفظي ومحسوس  
 بخلاف عاملة المبتدأ فإنه معنوي غير محسوس وانه يفتى على  
 المبتدأ اذا دخل على المبتدأ ونسخ على عاملة المعنوي وابتدائية  
 المبتدأ ومن اشارة قوة عاملة انه لا يدخل عليه عامل اخر لنسخ  
 فاعلية بخلاف المبتدأ فإنه يدخل عليه وانسخ الابتداء وبعض  
 هذا بمنزلة كفى بالله شهيدا وما جاء في من احد واجب باقتليل كما  
 تاور لم يفتت اليه وبان الياء ومن في المثالين زائدان بنسخ اسم  
 الفاعلية عن دخول ثم انشأت هذا الوجه اصالة الفاعل عن جميع ما  
 ما سواه من المرفوعات باعتبار ذكر المبتدأ في الدليل بطريق  
 مثلا او باعتبار ان اصالة المبتدأ من سائر المرفوعات مسلم  
 الانواع فاذا ثبت اصالة الفاعل من المبتدأ يلزم اصالة من  
 الجميع واما اصالة الفاعل بالنسبة الى المفعول ما لم يسم فاعله خط  
 او الكلام مبني على جعل مفعول ما لم يسم فاعله من جملة الفاعل  
 كما ذهب اليه بعضهم لانه يحكم عليه لكل حكم عامه مشتق  
 في افادة هذين الوجهين اصالة المبتدأ في المرفوعة خفاء لا يخفى  
 فإنه لا يحكم عليه الا بالمشتق وفيه انه يحكم على الفاعل بالمصادر  
 انشاء الافعال والنظرون وليس شئ منها مشتقات في معنى لهذا

الحكم

المحرر الا يقال المشتق المذكور في المحرر من التحقيق والحكم وهذه الامور  
 مشتقات حكم واما من كلام بعض المحققين من الفرق بين الحكم  
 والاسناد في هواد البعض دون الحكم فوجهه غير ظاهر والله اعلم وهو الحق  
 ما اى اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة تقييده بالعاملة بالاسم  
 وتخصيصها به ثم تقييد الاسم من الحقيقي والحكمي قلت لما في كونهما في  
 تعريف المرفوع بالاسم بناء على ما مر لا بد ان نعينه بما في تعريف المرفوع  
 الذي هو قسم من المرفوع بالاسم ايضا وايضا لو ابقى على عمومها  
 ولم يفسر بالاسم يتوهم صدق تعريف الفاعل على الذات الذي  
 هو معنى الفاعل مع ان الفاعل في اصطلاح النحاة هو الاسم للمعناه  
 وان الفاعل في الحقيقة هو المعنى فان قلت فلم نعم الاسم في تعريف  
 المرفوع ايضا فان هذا التعميم مستلزم لذلك التعميم ولم يكن الامر بعدم  
 الاستلزام فان تقييد الاسم في تعريف المرفوع لا يستلزم تقييد  
 تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع ليدخل فيه مثل قولهم  
 اى ليدخل فيه الفاعل في مثل قولهم ما اسند اليه الفعل بالاصالة  
 لا بالتبعية فان قلت كما ان فيه بالاصالة معتبر في الاسناد للفعل  
 لاخراج توابع فاعل الفعل كذلك لا بد فيه في اسناد نسبة الفعل  
 ايضا اخراج توابع فاعل نسبة الفعل فلم يخصه باسناد الفعل  
 قلت نعم مقصورة تعميم الاسناد مطلق بقيد بالاصالة سواء كان  
 اسناد الفعل اسنادا ونسبة الفعل لكن اخذ في العبارة قيد بالاصالة  
 عن لفظ الفعل الذي هو الاسناد اليه لا سنده ودلالة اسنده على المعنى متقوية  
 عليه فتأمل ثم الاسناد به هنا بمعنى النسبة والى الظاهر ودون  
 شئ يحصل هذا المعنى سواء تعلق به ادراك وقوع العقلية او لا وقوعها  
 بطريق الاضياء او بطريق الانشاء تحقيقا او فرضا بقاء ما قام سلب



الوقوف لاسلب الاسناد وفي ان قام زيد فت نفس الوقوع  
لا فرض الاسناد بهننا اعم من ان يكون ناقصة كنسبة  
الفاعل بل كنسبة سائر الاسماء المشتقة بحسب المال وان يكون  
تامة جزية او انشائية محقة او مفروضة او منفية او مثبتة قد  
يقال المراد من الفعل بهننا اما الفعل اللغوي وهو المصدر الدال  
على الحدث المسقل بالمفهومية في ضمن الفعل فعلى هذا لا حاجة الى  
ذكر قوله او شبهه وهو ظاهر وايضا يلزم من حيث ارجاع ضميره  
الى الفعل اللغوي وهو ينير صحيح لان المشتقات ونسبها للفعل  
الاصطلاحي دون اللغوي الا ان يقال ان ذكر قوله او شبهه  
حينئذ لا دخال فاعلى اسماء الافعال وفاعل الظروف اذ الفعل  
اللغوي لم يتناول لها وان ارجاع ضميره شبهه الى الفعل المراد منه  
الاصطلاح بغيره في الاستدلال وكلاهما خلاف الظاهر واما الفعل  
الاصطلاحي وحينئذ يلزم عدم لتعريف على زيد مثلاً في ضرب زيد  
لان لم يسند اليه الفعل الاصطلاحي الدال على الحدث والزمان و  
والنسبة الى الفاعل بل ما هو مسند اليه هو الحدث فقط والجواب  
انا نختار الشق الثاني ويصح عدم وقوع الاسناد بين الفعل  
الاصطلاحي والفاعل بمعنى الذي ذكرنا وان كان حسب المعنى  
اسنادا اخر الفعل وهو الحدث فتأمل يخرج من هذا توابيع  
الفاعل قال بعض المحققين المراد باخراج التوابيع اخراج بعضها  
وهو المعطوف بالمرفق والبدل والاسناد في التوابيع الا اني  
بخلاف النعت والتأكيد وعطف البيان وكذا المراد في جميع هذه  
المراد والمنسوبات يعني لا بد من اعتبار الاصل في تعريفات  
تملك المسئلة لاخراج توابيعها فتأمل او شبهه لا يقال في اكرام

والتي

التي هي السرد والشك لا يلائم في التعريف الذي هو التعيين والتحقيق  
لانا نقول كلمة او بهننا للتوزيع اشارة الى ان الفاعل الموقوف بهننا  
نوعان يصدق على احدهما اسناد اليه الفعل وعلى الاخر ما اسند اليه  
شبه الفعل اي ما يشبهه في العمل لم يقل ما يشبهه في الاشتقاق  
ولا في الدلالة على الحدث لان الاول يتناول اسماء الافعال والظروف  
لكن ما ذكره لاح من شائبة ووراد المشهور ان ثمة تشابهة الفعل  
فلو كان مشابهة في العمل يلزم الدور فالظاهر ان يقال ما يشبهه  
في الدلالة على الحدث والظروف ايضا بدل على الحصول والشبوت  
كدلالة الحاصل والثابت اعم ثم اعلم ان في هذا التفسير الفعل  
نوع ثالث بما قال في نفسه في بحث الحال وهو ما يعمل به الفعل  
من تكييفه فان تفسيره ثم لم يتناول بظاهره اسم الفاعل على الفعل  
والظروف فان قلت انه لم يذكر في تفصيل شبه الفعل اسم النسب  
مع انه ايضا ما اسند الى الفاعل فلم يتناول التعريف في نحو التمني  
زيد قلت كانه اوجه في القصة المشبهة بما اشبه اليه الشايع في بحث  
الصفة وفي معناه لان الاسناد الى ضميمه شئ اسنادا الى الحقيقة  
قبل انه لو سلم ذلك فباستمرار في الاصل لاخراج التوابيع يخرج هذا  
ايضا والجواب ان قلة الاصل لم يخرج هذه الافادة فانها في مقابلة  
التعبية التي في التوابيع ولا شك ان كون الاسناد الى ضميمه شئ اسنادا  
الى ذلك الشئ في الحقيقة ليس بالنسبة بهذا المعنى والمراد اعلم ان  
الكوفيين لم يفرقوا الاسناد بين قولهم ضرب زيد ففعلوا زيد  
في المثالين فاعلا فلما جازحه سندهم الى قيد قدم في تعريف الفاعل  
بل لا بد من تركه واما سند البصريين ومن تبعهم فالفعل في صورة  
تقديم الاسم عليه مسند الى ضميمه الاسم والجملة الفعلية مسند الى الاسم



ليس بفاعل بل مبتدأ، فلا حاجة الى اخراجه عن تعريف الفاعل  
 بقيد وقدم بل خرج بقيد اسناد الفعل اليه لكن ما يتوهم دخول  
 في تعريف الفاعل بسبب اسناد الفعل اليه ظاهر كما توهم الكون  
 او بواسطه ان الاسناد للفعل الى ضمير الشئ اسناد الى ذلك الشئ في  
 الحقيقة صرح به الشارح اعتبر قيد وقدم لاجل اوجه ولما لم يخرج به  
 هذا التوهم المبتدأ الذي قدم عليه الخ اعتبر التقديم بطريق الوجوب  
 لاجل اوجه ولما كان بعض الاخبار يتقدم على المبتدأ بطريق الوجوب  
 ولم يخرج هو المبتدأ باعتبار التوهم المذكور بهذا القيد ايضا عن  
 تعريف الفاعل اعتبر تقديم نوع مسند الفاعل عليه بطريق الوجوب  
 لاجل اوجه فان قلت لا بد من حمل اللفظ على المبتدأ في تعريفات  
 واعتبار وجوب تقديم المسند عليه متبادر في هذا التوفيق قلت  
 بهذا مبني على المشهور من ان المطلق منصرف الى الكامل ولا شك  
 ان الفرد الكامل بتقديم المسند وهو تقديم نوعه بطريق الوجوب  
 لكن بقي به هنا شئ وهو ان نوعه مسند الفاعل لا يعلم الا بهذا  
 العلم والفاعل لانه مضاف الى الفاعل باعتبار في تعريف الفاعل  
 يستلزم الدور فتأمل اي اسناد او افعالا على طريق حمل الطرفين  
 على انه منصوب على المصدرية لاسند وضد يلزم الفصل بين الفاعل  
 ومفعوله لاجبتي وهو قوله وعدم عليه ويجوز نصبه على الثانية  
 عن فاعل قدم اي قدم الفعل او شبهه كائنا على طريقه قيامه  
 وضد لا يلزم تحذره قيامه او شبهه به لما كانت كلمة الترفع  
 اشار الى نوع الفاعل يكون قوله ما اسند اليه الفعل وقدم عليه  
 من جهة قيامه به تعريفه احد نوعيه وصيغته قدم وقيامه  
 ضده يرجع الى الفعل ويكون قوله ما اسند اليه شبهه الفعل

وقدم

وقدم عليه على جهة قيامه به تعريف النوع الاخر ويكون  
 قوله ما اسند اليه شبهه الفعل وقدم عليه على جهة قيامه به  
 تعريف النوع الاخر ويكون ضميره وقدم وقيامه ضده راجعا  
 الى شبه الفعل او على ما في حكمها هذا بلا حجة قيام شبه الفعل  
 يعني ان يكون شبه الفعل اسم المفعول ولا مصدر مبني للمفعول  
 كصاحب الفصل اهـ الشيخ عبد القاهر ايضا وزيد قائم  
 ابوه قيل او قال ابواه بصفة النسبة لكان نصبا في الصدة فان ابوه  
 بصفة المفرد يكون مبتدأ قدم عليه شبهه ورد بان احتمل كونه  
 مبتدأ باطل فانه لو كان مبتدأ لوجب تقديمه على الجدة كما في رد قائم  
 فتأمل والاصل وسو في اللفظة ما يبنى عليه الشئ وفي الوقف بمعنى  
 الاول القاعودة والضاوية وقد يطلق في الوقف ايضا بمعنى الاول  
 وما ينبغي ان يكون الشئ عليه والشارح حمل على هذا المعنى لانه لو  
 منه القاعدة يلزم من مخالفة مخالفة القاعدة وهي غير جاثرة  
 مع جواز مخالفة بينهما ثم الاصل بمعنى الاول واما الايم من اربلغ  
 حد الوجوب او دونه فيكون هو وجوب تقديم الفاعل واخلا  
 حكت الاصل واما ان يراد منه الاول العرفي التفتك من الوب  
 فد وجوب تقديم الفاعل يكون على خلاف الاصل ان يلج  
 فعله المسند اليه وصف الفعل بكونه مسندا الى الفاعل بتبنيه على ان  
 المراد من الفعل هو المسند لبتا ولحكم لفاعل شبه الفعل ايضا لكن  
 او قال المراد الاصل المسند له ان اوضح واشمل ولو قال والاصل ان يلية  
 با رجاع الضمير الى الفعل وشبهه لكان اخضر واشمل وانما يكون بعده  
 اعم من ان يكون بعده حقيقة كالفاعل الظاهر او حكما كالفاعل المستتر  
 فان التعدية فيه حكيمة كوجوده ان لم يمنع مانع الاول تركه فانه



يوهم انه اذا منع مانع عن ان يقع الفاعل في يلى الفعل لم يكن  
الاصل ان الفعل ففي قولنا ما ضرب غلامه الازيد قصد المحض مانع  
ان يقع الفعل في الفعل فام يكن الاصل ان يلى الفاعل الفعل فينشد  
فلم يكن بحسب الترتيبية قدما على المفعول في هذه الصورة فيلزم  
الاضمى رقبيل الذكر فالاولى ان يقال ان الاصل ان يلى الفعل مطلقا  
سواء منع مانع او لم يمنع من ان يتقدم عليه شئ من معمولاته  
اي من غير ان يتقدم عليه فقط شئ من معمولاته فان تقديم  
معمول الفعل على محمول الفعل والفاعل لان يقدح في احالة كون  
الفاعل يلى فعله في مثل زيد اضربت لشدة احتياج الفعل  
اليه كما ان الكل لا يفيد معناه بدون جزئية كذلك الفعل لا يدل على  
على معناه بدون الفاعل يدل على ذلك اي على انه كالجزء من الفعل  
اسكان اللام دلالة ان كما يدل ما قبله على دلالة لم لانه لو فتح  
توالي اربع حركات ليس كون الفاعل كالجزء علة متعلقة كذلك و  
الا يلزم توالي اربع حركات في ضرب زيد ايضا وليس كونه مضمرا متصلا  
بالفعل علة متعلقة كذلك ولا يلزم التوالى في مثل ضربك ايضا  
بل مجموع كون الفاعل بحسب اللفظ مضمرا متصلا وكونه بحسب  
المعنى كالجزء باعست تكون المجموع كالكلمة الواحدة فلذلك  
الاصل اعلم ان هذا الاصل في كل من الفاعل والمفعول به ان يلى  
الفعل المتعدي فعند هه يلزم ان لا يستعمل الفعل مع الفاعل  
والمفعول به والاخر لم يقع في يلى فيكون على خلاف الاصل فيكون  
كل المثالين جازية عند هه لعدم لزوم الاضمى رقبيل الذكر مطلقا  
بل افتقنا فقط فان كل واحد من الفاعل والمفعول به مقدم رتبة  
على الضميمة فما يفهم من قوله مما سبقت في وذلك غير جازية خلافا لما

وان حتى جواز الاضمى رقبيل الذكر عند هه ليس كذلك فتأمل ثم  
اعلم ان هذا الكلام وامثاله من باب الاستدلال بالمفعول على الفاعل  
فيكون المثال اليه لذلك علة للعلم بجواز التركيب الاول وامتنع  
الثاني واما بحسب الامر بجواز التركيب الاول وامتنع الثاني علة  
او توقع هذه القاعدة وهي ان الاصل في الفاعل ان يلى فعله وفيه  
ان كون جواز مثل هذا التركيب علة للاصل المذكور ثم فان لم يكن  
الاصل ذلك بل ما ذهب اليه الاخفش وابن حتى ايضا جازية مثل هذا  
التركيب كما لا يخفى جاز ضرب علامة زيد مع موافقة الاصل لثمة  
مرجع الضميمة مفعول الفعل فالتاسع ان يكون مقدما رتبة على الضميمة  
الذي هو منصف اليه للفاعل وليس مفعول الفعل فيكون مقدما  
رتبة مكررا فيكون على الضميمة فلم يلزم للاضمى رقبيل الذكر رتبة قلبت  
الضميمة منصف اليه للفاعل وليس رتبة شئ ان يكون بين المضاف  
والمضاف اليه فلا كان المضاف فاعلا مقدما على المفعول رتبة  
يلزم ان يكون الضميمة الذي هو المضاف اليه للفاعل ايضا مقدما  
على المفعول رتبة فيلزم الاضمى رقبيل الذكر في المثال المذكور لفظا  
رتبة جواز الكلام العادية يجوز ان يراد كلام العاديات  
حقيقتها وهي الكلام الصالحات العصورات وان يراد به شرار  
النفس وحواروا ان قتل قتيل هذا وقد فعل اخبارا حاجة دعابة  
قولا وبانه لا يلى فيه ان الجواب منع والاول سليم فالجواب  
تقديم هذا على ذلك الان يقال ان قوة الجواب الاول اوجب تقديمه  
فان جوابه الجزاء الى رتبة ذلك الشخص المبنى هو المعنى العرفي النج  
لا الحوالة الى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية  
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع فيه انه اذا كان دلالة



الاعراب على المعاني الفنية بالوضع ولا شك ان الحركة الاعرابية  
والحرف الاعرابي من جملة الفاظ فيكون لفظا موضوعا للمعنى فيكون  
كلمة فيلزم ان يكون مثل زيد ومسلمون في قام زيد وباء مسلمون  
مركب لم يكن كلمة والجواب بعد تسليم الاعراب اللفظي كلمة لا يتم  
كون مجموع الاعراب مركبا فان اجزاء المركب لا بد ان يكون مركبا في  
السمع كما تخرج به في موضعها والاعراب مع اخر الموعود ان كان بالحركة  
ونفس الاخران بالحروف ولو سلم كون المجموع مركبا فلا محذور  
فيه فان الموعود والاسم هو موعود وض الاعراب للمجموع الفاعل والمفعول  
هو المراد بالوضع فيه انه ان اريد بالوضع لم يلزم ان اللفظ  
الدال على المعنى المجازي قرينة عليه ولم يقل به احد وان اريد بالوضع  
له ولما يستلزم يلزم ان لا يكون اللفظ قرينة بمعنى الفهمي و  
والا الترامي مع انه قد يكون اللفظ قرينة لهما فالاولى ان يقال في  
تفسير القرينة هي الامر الدال على الشيء من غير الاستعمال فيه فلا يرد  
عليه ان ذكر الاعراب مستغنى عنه هذا لا يرد انما يصح اذا اردت بالقرينة  
الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل المراد الدال على تعيين المراد  
باللفظ اذ على تعيين المحذوف وخيئ لم يكن الاعراب مستغنى  
منه فان معنى الكلام خيئ او يتفق الاعراب اذ انتفى الاعراب  
الدالة على الاعراب الساقط ايضا وخيئ لا وجه لتوهم الانتفاء  
بالقرينة بما لا يتفق اذ كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل ذكر قوله  
بالفعل يدل على ان الشاخص المتصل على معناه اللغوي فيلزم  
خروج صور الاتصال شبه الفعل واسم الافعال مع انه ايضا  
يوجب تقديمه فالاولى ترك قوله بالفعل ومحل التسمية المتصل  
اصطلاحا وهو متنازل المضمرة الفعل واسم الافعال

شبه

شبه ان يكون المفعول متاخرا قبل هذا الشرط لا بد منه في القوة  
الاولى ايضا وهو قوله اذ انتفى الاعراب لفظا فيها والقرينة فانه على  
تقدير تقديم المفعول لم يلزم التباس مع انتفاء الاعراب والقرينة  
والجواب ان في صورة تقديم المفعول لا يتم عدم التباس فان في  
قولنا موسى ضرب عيسى تخيل ان يكون الضمير الراجع الى موسى فاعلا  
وعيسى مفعولا ويحتمل ان يكون موسى مفعولا وعيسى فاعلا ولو  
سلم عدم التباس فلا يتم انتفاء القرينة فان التقديم قرينة على التقديم  
ليس بفاعل شبهة توسطها في صورة التقديم والتأخير في جملة  
التقديم وامتناع التأخير الذي لازمه كلاهما من شرط يتوسط فان التأخر  
انقلاب المعنى في هذا الصورة واما في صورة تقديم المفعول مع الاقل  
يلزم الانقلاب جب الظاهر الا انه غير محسوس في جميع هذه  
الصورة لا يقال لا حاجة الى هذا القول في اجزاء الشبه فان الشبه  
بدل على هذا لا نقول لما وقع التقديم في حرف الشبه والوجه يتوهم  
ان الجزء متعلق بالآخر فدفع هذا الوجه بذلك القول او نقول مقسوما  
بحر المدعى ليدل على كل منها بقوله اما في صورة انتفاء الاعراب  
فلما فاة الاتصال الانفصال يعني لو قدم المفعول المذكور بعد الفعل  
على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل فان قلت انما يلزم انفصال  
الفاعل كان المفعول متصلا واما اذا كان المفعول ايضا متصلا فلا كما  
لا يلزم الانفصال نحو مركب كما لا يلزم الانفصال في تركيب قلت  
على هذا يلزم تقديم الانسحاب على الاقوى فما هو كالكلمة الواحدة و  
اتصال الفاعل المضمرة المتصل بالفعل كالجمله بالفعل لفظا ومعنى فلو دخل  
المفعول بينه وبين الفعل يلزم وقوع كلمة بين اجزاء كلمة وزا الا يجوز  
مع جواز ان يكون عمر ومزوب الشخص اخر قبل الانقلاب انما يلزم



اذا كان الفاعل خاصا كالمثال المذكور واما اذا كان عاما فلا نحو ما  
ضرب احد الازيد او ذلك لانه لم يبق احد حتى يصح ان يكون يذ  
مضروبا له قلنا على تقدير تسليم صدق هذا المثال بلزم الانقلاب  
فان معنى ما ضرب احد الازيد الاختصاص بربته احد في زيد مع جواز  
ضاربه احد لغير زيد فيلزم تغير المعنى بلا شبهة وهو الانقلاب  
لانه قيل من قدر الصفه قبل تمامها يعني ان ضاربه زيد صفة قصر  
تعلقه على عمره فلو قيل الا عمر وقيل كزيد بلزم قصر الصفه قبل  
تمامها لئلا يلزم الاصل قبل الذكر لفظا ورتبه ينبغي ان يكون في  
جواب ما غير الفاعل في هذا الصورة خلاف الاخفش وان جنى واما على  
ذكره الشارح فاجوز الاضمار قبل الذكر عندها واما تعلقه على مذمبي  
فلان رتبة المفعول عندها ان يلي الفعل ويكون في موضع الفاعل فلم  
يلزم من تأخير الاضمار قبل المذكور رتبة تمامه وديخون الفعل الرفع  
للفاعل في توصيف الفعل بهما بكونه رافعا للفاعل فوايد اعدا  
الاشارة الى ان المراد من الفعل العامل مبتدأ والحكم حذف شبه الفعل  
ايضا والثاني الاشارة الى ان عامل الفعل برفعه لفظا او تقديره  
الثاني الاشارة الى ان العامل في العامل المرفوع بعد الرفع وهو منه  
اي حذف فاجابة الاشارة الى ان جواز مصدر بمعنى اسم الفاعل  
رفيعه على المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو المحذوف وانما قد  
الفعل دون الخبر المقسود من ان هذا الكلام وقع لما قال الشيخ الرضي  
من انه ينبغي ان يتحمل زيد في المثال على انه مبتدأ محذوف خبره هو  
تمام لانه فاعل محذوف فعله بقرينة السؤال بكلمة اسمية فالناسب  
ان يكون جوابه ايضا اسمية ليطابق الجواب السؤال ايضا  
السائل سائل عن يقوم به القيام وتكمل عليه فلا بد من تعيينه

في الجواب

في الجواب فذكر لتعينة فيكون مبتدأ والمحذوف خبره اذا عرفت هذا  
فيكون ما ذكره الشارح في وقوعه من تعليل المحذوف على تقدير حذف  
الخبر وافعال هذا القول محل جيب فان مطابقة الجواب للسؤال امر مهم  
عندهم فالاولى ان يقال في وقوعه ان السائل يقول من مقام معلوم  
سدد والقيام من فاعل ولم يعلم مضمون الفاعل من سوادا وان السائل  
من الفاعل بقوله اما م زيد قام بكسر ام عمرو الى غير ذلك من الذي اعمل  
عنده صدور القيام عنهم لكن محض السائل فغير عنهم من الاستفهام  
ولما كان الاستفهام يقتضي صدور الكلام قدم كلمة الاستفهام على قام  
فقال من قام فعبار الجملة اسمية صورة وهي فعلية معنى فالجواب  
الطابق للسؤال يجب المعنى ان يقال قام زيد فالجملة الفعلية لازمة  
تمام تمام واما على رواية لبيك على البناء للفاعل فليس مما نحن  
فيه وعلى البناء للمفعول ايضا لو جعل جعل كزيد منا وى حذف  
حرف ندائه او جعل مضارع مفعول ما لم سم فاعله لبيك لا يكون مما  
نحن فيه نقل هذا التوجيه عن مولى الروي قدس سره متعلق بضم  
فان تعلقه ببيك المقد لا يلزم له رتبة بزيد والمجمل السائل  
من غير وسيلة وقيل السائل الذي ينفذ الجواب من السؤال بومان  
في البلاء من غير قياس والقياس معييات ككلا وجمع ملحقه  
الاولى ان يقال جمع بمقحم لان المراد الجمل والالقاح السن كرون  
واللواغ الرياح التي ذهب في الربيع وتحمل الاسما ربيبهات تترى  
وما مصدرية ويجوز حملها على الموصولة لكن ضئيلة لا بد من القول  
بحذف العايد في قطع ماله يحتمل التعليل لانه كان معطيا للمبين  
علة لبيك المجتهد في موت بزيد القرينة دالة على تعيينه فيه ان القرينة  
لو كانت دالة على تعيين المحذوف في هذه الصورة لم يلزم الا بها م



من حذفه ولم يخرج الى ذكر المفسر في القصة في هذه الصورة تدل على  
 اصل الفعل مطلقا لا على تعيينه فان حرف الشر في هذا المثال قرينة على  
 الفعل لا خصوص استيحاء الان يقال مراده من القرينة الدالة على  
 الحذف في هذه المجموع من حرف الشرط ووجود المفسر تماثل وكون  
 الفاعل وحده فان قلت كما يجوز ان يقال نعم يحذف الفعل والفاعل  
 معا وان يقال نعم قام زيد بذكرهما يجوز ان يقال نعم قام بذكر الفعل  
 وحذف الفاعل فيجوز حذف الفاعل وحده قلت اذا قلنا في جواب اقام  
 زيد نعم قام كان الفاعل ضميمة مستتر في قام راجعا الى زيد المذكور  
 في السؤال لا محذوف فافهم يلزم حذف الفاعل وحده وذكر نعم في  
 فيه ان كلمة نعم اذا كانت مذكورة بعد الجملة يكون مذكورة في مقام  
 الجملة بعد حذفها واما اذا كانت قبل الجملة فهي مذكورة في مقام  
 نفسها سواء ذكرت الجملة او حذفت وبهذا ليس كذلك الان يقال  
 المراد بذكر نعم مقام الجملة لاكتفاءها عن ذكر الجملة لعدم تباين  
 ما يوزى موداه فان قلت قد ذكرنا انما انه ذكر نعم مقام الجملة فيوزى  
 موداه قلت نعم ذكر نعم مقام الجملة لكن لا يوزى موداه بل هي قرينة  
 تدل على اللفظ الجملة المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناها فاما ان  
 الكلام يدل على ان وجوب الحذف الذي لا بد من قيام ما يوزى موداه  
 مقامه ليس كذلك فان وجوب حذف خبر المبتدأ في الواقع  
 الاربعة التي سيذكر لم يقيم ما يوزى موداه مقام الجملة المحذوفة  
 وجوبا وان التزم في موضعه غيره مثلا لولا زيد لكان كذا  
 ليكون الجواب مطابقا للسؤال وايضا يلزم كونه الحذف بسبب  
 حذف الجملة الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى بل العاملان  
 قال بعض الحققين لكن ينبغي ان يحذف العامل بغير المصدر انفي

نحو العجيني ضرب وقيل زيد لا يفتح قطع النزاع عن مذهب البصري  
 والكوني اذ لا يفتح الفاعل في المصدر ثم ان تلو ان يشار الى ان  
 بالفعل العامل في قوله ويجذف الفعل ايضا اذ التنازع يجري في غير  
 الفعل ايضا فيه ان نزوح جريان التنازع في غير الفعل لا يوجب ان  
 يجعل العنوان شاملا كما انه جرى في الضميمة المنفصلة والمبطل لكن  
 لكن ليس طريق قطع النزاع فيه ما هو رأي البصري والكوني فلذا  
 قال كما بعد ما يخرج التنازع في الضميمة فلا بد ان يقال اذا تنازع  
 جرى في غير الفعل ايضا مع جميع احكامه وجوب ان رأي البصري والكوني  
 فيه الا ان يقال المراد من لام التنازع لام العهد في التنازع المذكور  
 باحكامه يجري في غير الفعل فتماثل مع ان التنازع قد يقع في  
 اكثر من فعلين يعني ان التنازع الذي يجري فيه الاحكام المذكورة  
 من المذهب البصري والكوني جري في اكثر من الفعلين مثل قوله سلم  
 كما صليت وسلم وبارك ورحمت على ابيه اجمع فان قلت في صورة  
 تنازع عليه افعال مثلا كيف يقطع النزاع بذهب البصري والكوني  
 قلت على مذهب البصري يعمل الفعل الاخير وخبره الفاعل في الاولين  
 وعلى مذهب الكوفي يعمل الفعل الاول ويضم الفاعل في الآخرين فيكون  
 المراد من الثاني على مذهب البصري ما هو المذكور او من الاول ما قبله  
 ويكون المراد من الاول على مذهب الكوفي ما هو المذكور او لا ومن الثاني  
 ما هو ضم الاول فعلى هذا يلزم ان لم يذهب احدي احدى افعال الفعل  
 في المتوسط بين الاول والاخر اقتضارا على اقل مراتب التنازع  
 او اكتفاء ما هو اكثر وقوعا اعتقادا على ظهور القاسية فيما هو الاقل  
 ولا شك ان اكثر وارد التنازع هو التنازع في العاملين برفق الفعلين  
 اذا المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول هذا اذا



لعول بعض الشارحين من ان التنازع متصور في صورة التقديم  
 عليهما اذا كان التنازع في المفعولية والاول اقتضى الفاعل والثاني  
 المفعول اذ هو يستحق قبل الثاني فان قلت في صورة التنازع  
 عنهما ايضا استحقاق الاول قبل الثاني فيلزم عدم التنازع في هذه  
 الصورة ايضا قلت في صورة التقديم والتوسل استحقاق الاول  
 هذا المفعول قبل وجود الثاني فخرج هذا الاستحقاق الاول بنفسه المفعول  
 قبل وجود الثاني بل استحقاقه الاول بقلق معا بنفسه هذا المفعول  
 قبل وجود الثاني استحقاقا وان كان اسلا استحقاقا قدما في الاول  
 ويصح ان يكون هو مع وقوعه ذلك الموضوع ان يكون مفعولا  
 لكل واحد منهما على البديل سواء كان عند البديل صفة سالمة في كلا  
 الاسمين او مفيدة كما في توجبني وسببها الزيدان منطلقا عند  
 افعال الفعل الاول فزد وعند افعال الفعل الثاني مشي كما يسمي  
 لانه لا يمكن اضماره مع الا اعلام ان هذا الدليل انما يفيد اخص من  
 المدعى عدم امكان قطع النزاع على ما يوراي البصري والكوفي  
 في مطلق النزاع في الضم المنفصل والدليل يفيد عدم امكانه اذا كان  
 الضمير بعد الانا ضمير المنفصل الذي لم يقع بعد العلم حاله  
 بل يمكن النزاع وقطع فيه على راي الفريفيين في زيد وعمر ورضاه  
 وكبريه هو في مثله اقايم اوقا عدانت لانه في لا يصح اضماره  
 وان انا منكم المتكلم وهو لم يستتر في الفعل الماضي وايراده بغيره  
 بارز ليس من ذوي الفريفيين ولا بدونه لفساد المعنى بفهم من  
 ان الاضمار بدون الامكان لكن يفهم المعنى الافادة نفى الفصل  
 من الفاعل والمقصود اثباته له مع انه يمكن لانه لم يستتر  
 ضمير المتكلم في الفعل الماضي واضماره بالايراد ليس من ذهب الفريفيين

قوله

فقد يكون في الفاعلية تفضيل وبيان للتنازع المذموم  
 في الشرطية وخبر الشرط فقولنا فخت رابعون انما كانت في  
 اذا كان بالفا واما اذا كان بالوا فقولنا فقد يكون في الفاعلية  
 جزءا الشرطية ثم اعلم ان النزاع في مفعول مالم يسم فاعله داخل  
 في النزاع في الفاعلية اما باختيار مذهب من يجعل مفعول مالم يسم  
 فاعله داخل في الفاعل او بتعظيم الفاعل من ان يكون حقيقيا او  
 كليتا ولا يجوز ادخاله في المفعولية فان اطلاق المفعول على مفعول  
 مالم يسم فاعله غير شايع لا بالتعظيم الحقيقي والحكمي ولا يفيد ايضا  
 على تقدير ان يكون المفعول شاملا لمفعول مالم يسم فاعله لا يمتنع  
 اضماره عند الحال الثاني واقتضا الاول مالم يسم فاعله عند البصري  
 مع انه يضمه الاول ولا يظهر فيكون متفقين في اقتضا الفاعلية  
 وان اقتضا الفاعلية وان اقتضى احدهما فاعلا حقيقيا والاخر مفعولا  
 مالم يسم فاعله الذي هو فاعل مكمل وقد يكون تنازعا في المفعولية  
 الظاهر ان تعميم المفعولية ايضا من الحقيقي والحكمي يتنازع  
 في الحال في قولك جاز زيد وضربت سرور اكبنا فذلك على وجهين  
 وله وجه اخر ايضا غير ما ذكر من الوجهين وهو ان يقتضي احد  
 الفعلين الفاعل والمفعول والاخر المفعول فقط نحو ضربت وضربت  
 زيد منطلقا ان كان النزاع في زيد منطلقا بان يكون في كلا المفعول  
 الاول او يكون مفعول الثاني وليس هذا تقسما ثالثا من التنازع  
 بل اجتماع القسمين الاولين فان مدة القسم معتدة في جميع  
 التقسيمات لتلا محتمل في اجتماع القسمين وذلك لا يتصور  
 الا اذا كان الاسم الظاهر التنازع فيه واحدا فيه بحث فان قولنا  
 ضربت وضربت زيدا منطلقا الفعلين متلفين في الاقتضا فان الاول



يقضي الفاعل منطلقا الفعلين مختلفين في الاتصاف فان الاول  
المفعول الثاني يقضي المفعولين مع ان التنازع فيه شئ يسير و  
والجواب ان التنازع في هذه الصورة وان كان في الشئين لكن  
الاختلاف في الاقتضاء باعتبار رتبتي واحد هو فاعلية زيد ومفعولية  
وليس الاختلاف في باعتبار اقتضاء الفعلين المفعولين في منطلق  
لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول يعني اكتفاء المثال القياس  
الاولين حيث سينتد منها مثال القيم الثالث وذلك لا يتصور  
على وجوه كثيرة وهي اجمال لذهب الذهن كل مذهب ولما يلزم  
الترجيح باعتبار بعض الصور وهذه ستة عشر دجها شرح الشارح  
باربعها من الامثلة الاربعة واثار الى اربعة اخرى بقوله وعز ذلك  
ما يكون الاسم الظاهر فيه مفعولا وفي هذه الثانية الفعل الاول  
يقضي الفاعل والثاني المفعول والثانية اخرى بان يكون الفعل الاول  
مقتضى للمفعول والثاني للفاعل فتختار النية البصريون ليس  
للمراد اليقين من البصر بان يكون جمعة من البصرة بل لو كان بعضهم  
من البصرة ورابعهم اخو وقال سمي كلهم بصريين فلا يرد ان الكسائي  
او كوفي فكيف عنده من البصريين لقربه ولعدم لزوم الفعل  
بالاجتناب بل العامل في مفعوله مع خبر اعمال الاول اشار الى  
ان المراد بالاختيار في قوله يختار هو الاختيار بطريق الترجيح  
لا القطع والجرم سبعة والاعتزاز عن الاخبار قبل  
الذكر لما كان مجود السبق في الاقتضاء وجهها ضعيفا لا واجب  
في جميع اعمال الاول فتم البعد الاعتزاز عن الاخبار قبل الذكر لتقوى  
وجهه وبداية الجحى ان الابتداء بقوله فان اعلمت الثاني بسبب  
تقديم الاختيار البصريين بقوله يختار البصريون اعمال الثاني  
في الكلام

في الكلام نشر على ان تيب اللف واما الابتداء بقوله فتجزي البصريون  
اعمال الثاني فلانه المذهب المختار الاكثر استعمالا فالاول ذكر قوله  
وبداية عند شرح قوله يختار البصريون اعمال الثاني وجعل جهة علمه  
للا ابتداء بقوله واختار البصريون اعمال الثاني ولزوم التكرار  
بالذكر يعني مفعول الفعل الاول عند اعمال الثاني ثلث الاضمار  
الاضمار والحذف او الذكر فاختار والاضمار وان لزم الاضمار قبل  
الذكر فانه جائز في المعادة ولم يختار والحذف لانه يلزم حذف الفاعل  
من منه ساد مسده وهو غير جائز ولم يختار واذا ذكر الفاعل لا يوجب  
تكرار اللفظ نحو فرسي زيد واكرمت زيد او هو حسن على وفق الظاهر  
قال بعض المحققين هذا في ما لم يستوفيه المذكر والمؤنث نحو اخرج ام  
قتيل منه فانه لا يصح على وفق الظاهر بل يصح مفرد مذكر لا يرد فيه  
انه يجوز ان يكون المضمرة جرح مؤنث لانه لم يرد في القصة ثلاثة  
التأنيث اذا كان فعلا بعين المفعول وذلك لا يوجب ان لا يكون  
موافقا للظاهرة فتأمل دون الحذف صرح بغيره بغيره خلافا  
لكسائي ولهذا لم يذكر وادون الاظهار لانه لم يذهب اليه احد قوله  
اي جار اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الاول الفاعل الاول وان  
يضم هذا الكلام قولنا اضمار الفاعل في الفعل الاول عند الجمهور وحذف  
الفاعل عن الاول عند كسائي ثم تقول خلاف للفراء فان خلاف  
يتعلق بجمعها ولا يربط دليله اعني قوله يلزم على تقدير الاضمار  
اما الاضمار قبل الذكر او حذف الفاعل الا بلاحظة ما ذكرنا فان مجرد  
واعمال الثاني لا يلزم اضمار فيل الذكر في الاول او حذف الفاعل  
فيه فلا بد من تقييد اعمال الثاني بهما بين القيدتين قبل روي  
لنشر كين الرافعين اجتهاد من عليه بان تشريك الرافعين بوجوب



يوار والعلتين المستقلين على معلول واحد بالشخص هو الرفع  
ذلك الاسم الظاهر والجواب انه يجوز العلة مستقلة لرفع الاسم  
الظاهر عند اجتماع الفعلين سو مجموعها لا كل واحد منهما وان  
كان واحد منهما عند انطوائه وعدم الجزئين ايضا علة واحدة  
لعدم الكا عند اجتماع العددين كما حقق في موضعه وانما بعد  
الظاهر يعني عنه ايضا عند اقتضاها الفاعل اعمال الثاني واظهار  
الفاعل في الاول بعد الاسم الظاهر كما صورة تاخير السبب  
يعني اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل عند مذهب  
الامال الثاني واضار الفاعل للفعل الاول بعد الاسم الظاهر  
مثالين مذكورين بقوله يقول ضربني زيد هو وضربني و  
اكرمت زيد هو ورواية المتن عنه مشهورة بحديث هو  
ان المتن يورد مذهب الظاهر مثل بل قال وجاز خلاف الظر  
فجوز فيكون مراده بقوله خلافا للفرق هو خلافا للذي يجهل  
والتي في نسخة كذا الوافعين او باعمال الثاني واضار الفاعل  
للفعل الاول بعد الاسم الظاهر فمن اين نقول ان رواية المتن  
عنه مشهورة عنه مع عدم تصحيح الرواية في المتن واحتمال ارادة  
الشهورة ويمكن ان يجاب عنه بأنه يجوز ان يكون قوله ورواية  
المتن عنه مشهورة عنه قوله صاحب القيل ومراده ان الرواية  
التي حملت شرح قول المتن اعني خلافا للفرق عليها وهي ما ذكرناه  
في شرح قوله خلافا للفرق عنه مشهورة عنه فلا اشكال بحرزا  
من التمسك راي تكملة الاسم المتن فيجوز فيه وان كان في خلاف واحد  
المسكين ومفعول في الاخرى او عن الاضمار قبل الذكر في الفصلة  
او من عليه بان الاضمار قبل الذكر في المفعول بانه واقع في

مثل

في مثل ربه رجلا او قوله معقربين سبع سموات فالاولى ان يقال  
ومن الاضمار قبل الزمن غير مختص بالنفس فانه يميز بالثاني  
المذكورين ذكر رجلا سبع سموات مختصا بالنفس خلافا لما كان  
فيه فان ذكر المرجع ليس بمختص بالنفس بل ذكره يكون للفعل الثاني  
عند اعماله وقد يقال الاضمار قبل الزمن لفظا ورتبة انما يلزم اذا اضر  
المفعول قبل الاسم الظاهر ومن الفعل الكثرة بين الفاعل والمفعول لو  
اضم بعد الاسم الظاهر ان استغنى عن اي من ذكر المفعول واضمار  
الانفس المفعول فلا يرد ان الاستغناء من المفعول عن الفعل  
المعتدى غير متصور لانه يجوز حذف احد مفعولي به حسب  
نقص ذلك بمثل قوله تعالى وحسب الذين يخلون بما اناهم الله من فضله  
هو خيالهم فمن افرا لا حساب الا على صفة الغيبة تقديره لا  
الا حسابي تخلفهم خبر لهم فاحد مفعولي كسبي وهو كلهم محذوف  
والاخر مذكور وهو خبر لهم والجواب انه يجوز ان يكون المفعول  
الاول بحسب في هذه القراءة صميم هو ارجع في المتن اي لا حساب  
بالنقل خيالهم لكن وضع الضمير في موضع المفعول كانت في قوله  
انك انت العليم الحكيم لئلا يلزم الاضمار قبل التورق بانه انما يلزم الاضمار  
قبل الذكر لو اضم قبل الاسم الظاهر واما اذا اضم بعده فلا في الاولى  
ان يقال لئلا يلزم الاضمار قبل في الفضله والفصل البعيد بين الفاعل  
والمفعول كما ذكرناه بلفظ سابقا فتأمل بل لفظا فقط لو اضم متصلا  
بالفعل الثاني كما هو الاصل السابق على مذهب المختار الاولى ان يقال  
على استعمال المختار فانه لا يذهب ولا اختلاف بينهم بعد اعمال الاول  
في الفعل الثاني اعلم انه اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول عند اعمال الفعل  
الثاني المفعول عند اعمال الفعل الاول له اربع اربع احتمالات الاول



جواز الاضمار الحذف والظهور الثاني تعيين الاضمار واث  
تعيين الاضمار الحذف والرابع تعيين الالفاظ فان جاز الاضمار  
في الفعل الثاني مع جواز الحذف والالفاظ خارج المختار اضمار المفعول  
في الثاني بحسب الاستعمال جاز حذفه ايضا بحسب الاستعمال بطريق  
المرجوح فاشترى الى الفعل هذا بقوله والمفعول على المختار ولم يغير  
المفعول حينئذ في الاستعمال ولم يجر الحذف مع جواز الاضمار تعيين  
الاضمار وان لم يجر الحذف والاضمار تعيين الاضمار اشار الى هذا  
الاحتمال الاخر بقوله الا ان يمنع مانع قنطريه وترى الاحتمال  
الثاني والثالث لظهورهما حيث اكل مبنى فعل الزائد ان  
فاعلانه قبل ظاهر كلامه فويهم ان الزائد ان ايضا متنازع فيه  
وبعد فاعل حسمي بعد افعال الفعل الاول وليس كذلك بل الرابع  
في مطلقا فقط والذان فان مبنى سواء اعمل الاول والثاني  
يمكن ان يحاب منه بان ما ذكره مثال صورة قطع النزاع فيجوز  
ان يكون صورة النزاع هكذا حسمي وحبت الزائد ان مطلقا  
فيجوز ان يكون النزاع الزائد ان ايضا بان يقتضي الفعل الاول  
ان يكون الزائد ان فاعلانه والفعل الثاني ان يكون مفعولانه  
والا فانه لا يبرر لانه لا تنزع بين الفعلين فيه ان الالفاظ التثنية  
في الاسم الظاهر كاعراب الرفع والنصب والتذكير والثاني كذا  
يجوز ان يتبدل الاعراب او التذكير والثاني نيت عند الاعمال  
يجوز ان يتبدل الافراد والتثنية عند الاعمال فكذلك لا يبرر التبدل  
الثاني ايضا فيها واما استدلال كوفيين يعني لا كان قول امرئ القيس  
من جملة استدلالات اللوفيين اجاب المحقق من هذا الاستدلال  
لان استدلالهم مخصوص حتى يبرر انهم استدلال سبق طلب الفعل

الاول وعدم لزوم الحذف في اعماله ايضا فان قلت لم لا يجوز الحمل على  
الاعمال الاول في قول امرئ القيس والالزام كل كلامه على الاستعمال الغير  
المختار من حذف المفعول في الثاني قلت بل هذا في استدلال اقوى  
بانه اعمل الاول مع لزوم اختيار استعمال المخرج فاعمال الاول اولى  
او نقص مذهب الحذورات لا يمنع عنه اذ لا فائده لساوي الاعمالين  
لكنه اختار الاول لاستدلاله ما هو الواجب لان لو جعل بقوله  
المشت شرطا او غيره ايد الاستدلال على فساد المعنى قول امرئ القيس  
ينهم لو كان السقي والطلب متساويين وكان قوله ولم اطلب معطوفا  
على كفا في واما اذا كان السقي احسن من الطلب الظاهر ان الطلب مع  
مباشرة الاسباب فلا يلزم فساد المعنى فانه يجوز عدم السقي مع الطلب  
بحسب الباطن وايضا اذ لم يكن الواو في قوله ولم اطلب للتعطف  
بل للحال اذ كان لم اطلب معطوفا على مجموع الشرط والجزء لم يلزم  
ان يكون مبتدأ فلا يندم الفساد في المعنى اي مفعول فعل او شبه  
فعل لا حصر ان يقول مفعول عامل الا انه فعلة بانه فعل او شبه  
فعل وانما ليفسد من الفاعل اعلم ان الفصل هو ترك القطف  
وكان المحقق في هذا الكتاب فصل العنوان وهو واقع بهما ايضا  
واما يرا دمنه او منها في الاول عنوانات المرفوعات والمنصوبات  
فليس دالة حتى يحتاج في تركه الى نكتة بل يحتاج في ابراده على خلاف  
الاسلوب في ومنها المبتدأ والجزء كمنته لشدته اتصاله بالفاعل اي  
لكان مناسبة حتى ادخله بعضهم في تعريف الفاعل بترك قوله على جهة  
قيامه وبعضهم عموما من الحقيقي والحكم لادعائه في بعض الاحكام  
كما مر في بحث التنزع كل مفعول ايراد لفظ كل وكل ما يدل على ايراد  
الافراد في التعريفات غير تلايم لانه التعريف غير تلايم يكون



بالتحقق والمالية الا ان الادباء والاصوليين ثم لم ينجوا من ذلك  
 فاعتبروا الا في رتبة في المعرفة فاعتبروا في المعرفة لا في الادب  
 ان التعريف جامع شامل لجميع الافعال في المعرفة واعتبروا في  
 المعرفة اشارة الى انه مانع من دخول الغيبة فيه بل كل كان ماصدا  
 التعريف عليه فهو في المعرفة وايضا عند عدم كل بهن تبادر  
 الى الفهم المفعول به اذ هو في الكل ما فاشا في ان المراد كل ما  
 يطلق عليه المفعول حتى الى سد الجور والفرق حذف فاعيد  
 في التعريف بصدق على الربيع والبطل هو انه تعالى في الفاعل الحقيقي  
 وقيم المفعول الذي هو الربيع مقامه واجب بان المراد بالفاعل  
 هو الفاعل الخو والمفعول ما بفعل مفعولية تند اقامة مقام الفاعل  
 و اقيم هو مقامه الدال في التسل في تحت اقيم بالنفصل لئلا يتوهم  
 حلول المعطوف من الضمة الذي في المفعول عليه اعني قوله حذف فاعيد  
 اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه لا يخفى ان مقام  
 الفاعل هو مقام اسناد الفعل المعلوم اليه ولم يعم المفعول في هذا المقام  
 بل اسناد الفعل اليه وليس هذا مقام الفاعل لان يقال ان  
 مقام السند اليه للحدث المذكور مقام الفاعل ولم يتغير الفاعل  
 بالتغير في صيغة المعلوم او المجهول فتأمل اذا كان عاملا  
 فعلا بقرينة قوله ان بغير صيغة الفعل فتكر ما كان عاملا شبه  
 الفعل بالقبالية فتكر اذا كان شبه الفعل ان بغير صيغة  
 الى اسم المفعول ويكون مقامه مقام الاسناد الى الفاعل بالغي  
 الذي ذكرنا فتأمل ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت  
 المراد بباب علمت الفعل او شبه المتعدي الى مفعولين كان  
 الاول منهما مسندا اليه والثاني مسندا كما يدل على ذلك تعليقه

فلا يخفى

فلا يخص في افعال القلوب بل يتناول مثل قولنا بعثت زيدا في الدنيا  
 واعتقدت عمر اشاعرا وغير ذلك ولا يكون اسناده الا لما فيه  
 ان هذا في الفعل مسلم وما شبه الفعل فاسناده غير تام فلا يفيد  
 الدليل عدم وقوع المفعول الثاني شبه الفعل من باب علمت موقع  
 الفاعل في كونه معلوما بوجه قايما واجبني علم بوجه قايما مع ان الذي  
 عام كما اننا اليه في الاول ان يقال بالاسناد والتام هو مسند بالاسناد  
 التام والتام الاسناد الفاعل التام فتناول الدليل عدم وقوع المفعول  
 الثاني شبه الفعل من باب علمت ايضا لكن يرد ما لفرق في جواز  
 وقوع ما هو مسند بالاسناد الفاعل التام مسند اليه وعدم جواز  
 ما هو مسند اليه بالاسناد التام وايضا يرد ما لفرق في جواز وقوع  
 ما هو مسند اليه بالاسناد التام لشي مسند اليه اذ كان في صورة وقوع  
 المفعول الاول من باب علمت موقع الفاعل اذ في عدم وقوع جواز  
 وقوع تلك الصورة التي نحن فيه الا ان بدعي لا بد الحكم استقر في  
 بخلاف الجبني ضرب زيد وقع دخل مقدر هو ان يكون الشيء مسندا  
 ومسندا اليه جازية واقع في مثل الجبني ضرب زيد فندفع ان مرادنا  
 عدم جواز كون الشيء مسندا ومسندا اليه مع كون كل من الاثنين  
 تاما وليس مثل الجبني ضرب زيد كذلك ولقائل ان يقول يمكن تقدير  
 الدخول المقدر على وجه يندفع بما ذكره بان يقال لا يتم عدم جواز  
 وقوع الشيء مسندا ومسندا اليه بالاسناد بين التابين لم يختران يكون  
 واقع كوقوع مسند ومسند اليه مع كونه احد الاسنادين غير  
 تام مثل الجبني ضرب زيد الا في الفرق فاق التنب والاشعار  
 اي فاق التنب بسبب جعله مسندا ومسندا اليه ومرفوعا  
 وفات الاشعار بسبب التنب المشعور الى العلة فعلى هذا لا يرد



ما قبل ان ذكر النصب مستدرك بخلاف ما اذا كان مع اللام  
 فان المشعر بعلة وكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير ولا بد  
 ان يفهم معنى المفعولية في كل مفعول اقيم مقام الفاعل والمفعول  
 معه كذلك فان قلت لقله كذلك مستدرك فان قوله والمفعول  
 معه عطف على المفعول الثاني من باب علمت والمفعول الثالث  
 من اعلمت وهي فاعل لا يقل فيكون المفعول لا يقع هذه الاربعة  
 موقع فلا حاجة الى ذلك خبيذات سلف والمفعول معه  
 كذلك على قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت من عطف الجملة  
 على الجملة لكن لم ينزع النابذة بينهما في الاسمية والفعلية وليس من عطف  
 المفرد على المفرد كما رحت والافان سببه اعادة النفي فيه ايضا كما ادعى  
 في قوله ولا ثالث من باب علمت كما هو الشارح في عطف المفرد على المفرد  
 النفي والشارح ذلك في تجديد الاسلوب والتعريف في الاداء تعين  
 لا تعين المفعول به اي كوقوعه موقع الفاعل فان قلت اذا كان  
 المفعول به الفعل متعدد فكيف يفعل قلت الظاهر خبيذ ان يكون  
 الاول منها كالمفعول الاول من باب اعطيت والثاني كالثاني واما اذا  
 كانتا متساويتين في النابذة بالفاعل والمفعول وان لم يجد فعلا  
 لذلك والظاهر انها متساويتان في الاقامة مقام الفاعل عند  
 تعدد المفعول اذا كان الاول مفعولا به بالواسطة والثاني مفعولا  
 به بغير الواسطة بلزم ان يكون بين هذه القاسمة بين قول الاول  
 من باب اعطيت اولى من الثاني تدافع حقوقك في آية سبينا  
 لان هذه المسئلة يقتضي اولوية اقامة الاول فتأمل ثم اعلم ان في  
 تعيين المفعول به اختلاف في ان التعيين تعيين وجوب او تعيين  
 اولوية فقال البعضون بالاول والوفيون بالك في دمل التعيين

على

على الاولوية اشهد من سببه بقوله اقامة الثاني لانه مفعول به بغير واسطة  
 وما ذكر في اعطيت يقتضي اولوية وان لم يكن فالجرح سواء وفائدة  
 الضرب بالشدة وكذا فائدة ايراد الزمان معينا فانه اذا كان قبل ضرب  
 زمان ما ومكان وكذا المفعول به ايضا اذا كان ما لم بعد اسناد  
 الفعل اليه فان ما من فعل متعدد لا وقد وقع على شيء ما فالجرح سواء  
 ولا يخفى ان تعيين المفعول به ان كان تعيين وجوب كما هو رأي البعضون  
 فتسوية الجميع في الاقامة مقام الفاعل عند عدم يجوز ان يكون في  
 الاصل الجواز وان كان بعضها اولى من بعض واما اذا كان التعيين  
 بمعنى الاولوية فالسوية عند عدم المفعول به تحولا له على حقيقة فتأمل  
 والاول من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب اعلمت اولى  
 من الثاني لان الاول عالم والثاني معلوم لان الاول عاقل وفيه  
 ان هذا الدليل بقدم ما هو اعرض من المدعى ان اقامة المفعول الاول  
 اولى في كل فعل متعدد الى مفعولين باسماء بغير الاول ويكون للمفعول  
 عاقل مخصوص بفعل اعطيت وكون الافعال التي مفعولها  
 وثانيتها غير الاول مثل اعطيت في كون مفعولها الاول وثانيتها  
 فيه معنى فاعلية مامم فتأمل ومنها المبتدأ والخبر فان قلت  
 اسلوب الصرايح من اول البحث من المرفوعات والمنصوبات  
 على القسم الاول منها ثم تكمها في باقي الاقسام فادجه ابراهيمنا  
 قلت ناعرف في المرفوع ما اشتمل على علم الفاعلية يتوهم ان الفاعلية  
 في الفاعل فقط فيكون علم الفاعلية مخصوصا بالفاعل فلم يكن ساير  
 الاقسام من المرفوعات فاشار الى ان الفاعلية اعم وسائر الاقسام  
 ايضا داخل ما اشتمل على علم الفاعلية فتأمل او من جملة المرفوع يكون  
 ان يكون معناه من جملة الفاعل وقايدته للتبيين على انه من خلفات

الفاعل



على ما هو الاصل فيها وهو كون المبتدأ مسنداً او مسند اليه كون  
الخبر مسنداً الى المبتدأ وذلك في القسم الاول من المبتدأ والقسم الثاني  
مما اخرج به الضرورة حيث لم يوجد وجه الرفع فيه الا القول بالابتداء  
واشتهر اكلها اما في تنخضه اذا كان الابتداء في شيئا واحداً  
في نوعه اذا كان في كل من المبتدأ والخبر ابتداءً بآية اخرى من نكات الجمع  
بينها ان اثبات الحال لاحدهما لا يستلزم اثبات الحال للاخر وبعض  
الاحكام كوجوب تقديم المبتدأ على الخبر وجوب تقديم الخبر على المبتدأ  
فالكل منها يستلزم وجوب تأخير الآخر وايضا من نكاته انه يمكن جعل  
بعض الاحكام كالكل واحد منها كوجوب العائد في الخبر  
الجملة فتأمل هو الاسم لفظاً اي بلا تأويل كخبر زيد في زيد قائم وتقدير  
اي تأويل فان قوله ان تقوموا في تأويل صيا بكم والمضاف اليه  
فارجح وكذلك تتبع بالتقدم من ان تراه في تقدير سماعك  
بالتقدم وكذلك قوله زيد قائم فتبين ذلك الحيوان الباطق  
بالتقدم بتقديمه في تقدير هذا اللفظ فكان واخيراً في الاسم التقدير  
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اشارة الى ان حقيقة  
التحديد غير مراد به هنا بان وجد فيه العامل اللفظي ثم جرد عنه  
فانه منه لازم لكن لما كان اللزوم في المعربات وجود العامل اللفظي  
غير من عدم وجوده بالتحديد فدخل فيه الاسماء المعدودة لكن  
خرج بقوله مسند اليه فلو اشارة الى خروجها عنه لكان الى  
اصلا اشارة الى ان المراد عدم وجود العوامل اللفظية فيه  
بطريق السلب الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر  
الجمع اي المسمى وكان اردوا العامل اللفظي ما يكون موثراً  
المعنى فيه ان هذا المعنى غير متبادر من العبارة ولا بد من حيلولة

التعريف

التعريف على المتبادر فافهم مسند اليه حال كون الضمير في الجرد الرجوع الى  
الاسم وثاني قسم المبتدأ الظاهر ان غرضه تعريف مطلق المبتدأ  
وليس مقصوده اخراج القسم الثاني من هذا القيد لكن لما اعتبر هذا  
القيد لاخراج القسم الثاني ايضاً لما قصده فاصح بقوله او الصفة الزائدة  
فيكون التعريف تعريف مطلق المبتدأ واعتبر فيه قديراً على سبيل  
الدلية تأمل ثم الظاهر من قوله ما في من قسم المبتدأ ان يكون للمبتدأ  
مفهوم كلي شامل للقسمين اشتهر كما مضى وليس كذلك بل هو  
مشترك لفظي بين يذين الامرين بعد حرف النفي كما ولا ولكن ان  
النافية في مثل قولك ان ضارب الازيد وكونه كهل وما من نحو  
بل ضارب زيد وما ضارب زيد ومن ضارب زيد على ان يكون  
ومن الاستفهام بين مفعولين لضارب فلو قال المصنف او لا تنفها  
يتك الالف عطفاً على حرف النفي لتشمل هذه الصورة بلا تكلف لكان  
اولي بل لو ترك الحرف في قوله وبعد حرف النفي ايضاً لكان اقيد و  
واشمل لانه لا يتناول خبر ما وقع بعده كلمة غير في قول الشايع  
ما سوف على ومن قد مضى بالهم والحزن اذا الظاهر ان ما سوف  
من القسم الثاني للمبتدأ او انتقل امره الى عينه بب كونه مضافاً اليه  
له ومن سبيويه جواز الابتداء بهما من غير استفهام ونفي مع  
قبح والاخفش ترى ذلك ضيقاً وكان المصنف لم يرض بهذا بقيداً  
لذلك قوله او روضيه الفصل في قوله فالمبتدأ هو الاسم الجرد ليفيد حقيقة المبتدأ  
في القسمين بالذكورين ويحرم ما سواه حتى يخرج اسماً الافعال ايضاً على ركن  
من زعمها مبتدأة فخرج عن الباس منكم فخر مبتدأ ونحن فاعلم  
في ان المفهوم من حيث اسم المفضل كفعال كون فاعلم اسم المفضل  
اسماً ظاهراً في مسألة الحل فامتنع بهذا ان يجعل نحن مبتدأ ومنكم



مفسر المحذوف هو مفعول خبر تقدمه فخر منكم عن عند الناس منكم  
فلوح ما ذكره ليفيه في مثل خبر زيد عند الناس منكم كون  
زيد فاعلا فتقص قاعدة فان طابقت مفردا جاز الامران  
رافعة الظاهر او ما جرى مجراه فان قلت لم لم يحمل اللفظ على معناه  
اللفظي اي اعتبر المستتم حتى يتناول الضمير الباري ايضا والوجه  
الى هذا التعميم الادخال نحو امر انب انت قلت الانس لو حمل  
اللفظ على معناه الاصطلاحي مما يمكن ولا يحسن ارادة معناه  
اللفظي مع امكان الحمل على المعنى الاصطلاحي ثم اعلم انه لم يصح  
التعريف مع هذا التعميم او الحمل على المعنى اللفظي ايضا فان جمعه  
منتقص بانه لم يصدق على ضارب في صورة التنازع واما الحال  
الثاني في قولك اضارب ومكرم زيد فان ضارب مرفوع على انه  
مبتدأ مع انه رافع للضمير المستتر الراجع الى زيد على من ذهب  
البشر بين ومنه منقضى بقولنا اقامتم ابوه زيد فان زيد مبتدأ  
واقامتم ابوه خبره وتصدق تعريف قسم المبتدأ على اقامتم ابوه  
فلم يكن مانعا واجيب من هذا بان المراد من الصفة الواقعة بعد  
حرف النفي والاستفهام رافعة للظاير ان يكون الصفة مقيدة  
في علة حرف النفي والاستفهام وفي المثال المذكور اعتمد على المبتدأ  
فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام  
بذلك هذا على ان خبره طابقت لم يرجع الى الصفة المذكورة بجميع  
او صاف فانه لم يعتبر بهرنا كونه رافعة لظاير فانها لو كانت  
رافعة لظاير لم يصح جعلها خبرا جاز الامران كون الصفة مبتدأ  
وما بعد فاعلا والصفة خبر مقدم على المبتدأ انقسمت على معنى فيقضي  
صدر الكلام وهو النفي والاستفهام ونقض هذه القاعدة بقوله تعالى

ارانب

ارانب انت عن الحق فان الصفة فيه طابقت مفردا مع انه لم يجر  
الامران بل الصفة متفية بانها مبتدأ وانت فاعلا ولا يجوز جعل  
انت مبتدأ والصفة خبره والا يلزم الفاصلة بين الصفة وبين  
مفعولها الذي هو عن الحق يا جيني وذا لا يجوز وبقولك ما قام  
رجل فانه يصح جعل رجلا فاعلا لا مبتدأ لكونه نكرة ولم يتقدم  
الحكم لان حكمه ليس بصديق وبقولك اطالع الشمس مبتدأ واطالع  
خبره فان اطالع حينئذ يكون مسند الى ضمير الشيء فلا بد من تانيته  
فيجب ان يقال اطالعة فان قلت احد الامرين وهو كون الاسم  
الظاير مبتدأ والصفة خبره مقدم عليه مادة وجوب تقديم المبتدأ  
على الخبر دفعا لا لثبته بالفاعل فتقدم الخبر لا يجوز فلا يجوز  
قلت الالتباس في صورة كون الخبر فعلا في غاية القوة فليذهب  
الوجه الى احتمال اخر بخلاف التباس في حق فيه مع ان الضمير في الخبر  
المعنى المقضى المصدرية يوجب تقديمه فلا بد من ان ينظر الى الالتباس  
بهنا اي الاسم الجرد فان قلت ان اريد اسم الحقيقي يلزم مجموع  
الاخبار المركبة عن التعريف كزيد النطلق وزيد قائم ابوه وفروع  
مشد قولنا بعض فعل الماضى ضرب وبعض الحروف الجر من ان ارد  
الاسم الاعم من الحقيقي والحكمي يتناول الخبر الجملة ايضا فلا يصح قوله  
فيما سياتي ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختلفا بالمفرد لكونه قسما  
من الاسم قلت المراد من الاسم اعم من الحقيقي والحكمي والجملة بحد ذاتها  
كونها جملة بدون كونها جعلها حكما يقع خبره فلم يتناول تعريف الخبر  
فلماذا قال فيما سياتي ولما كان الخبر المعرف مختلفا بالمفرد لكونه يمتثل  
لما سبق من ان الكلام لا يتألف الا في اسمين او في فعل واسم فان الكلام  
الذي خبره جملة يخرج من القسمين عند عدم لعدم تأويل الجملة بكلام



وايضاً خالفنا نقل من المعصم في شرح الفصل لان الجمله الجمله  
بالاسم تاويل الجمله ما دل بالاسم اي ما يوقع به الاسناد ولا يخفى  
ان المراد بالامر الذي وقع به الاسناد هو الاسناد وقد فرقت  
بحسب المعنى بين السند والسند به بدون به الا انه ذكر ليكون  
تحتل الاحتمال الا والذي تذكره المراد السند به الى المتبدا  
بان يكون قولنا الى المتبدا مقداراً في نظم الكلام ويكون المراد  
من السند به ما يوقع به الاسناد او يجعل الباء بمعنى الى  
احتمالات ثلث في عبارة التعريف ونكتة التعريف بالباء  
عن الى فلهذا الاحتمال هو الاحتمال من التباس السند اليه  
المصطلح المعنى في المتبدا وعلى التقديمين اي على تقديم  
المتبدا في نظم الكلام او تقديم ارادة الى المتبدا من به في قوة  
المتبدا العامل في المتبدا هو تحريكه من العوامل اللفظية للسند  
الشئ ما لا يتبدل العامل في المتبدا مع سير المتبدا العامل في الخبر  
ويحتمل ان يكون الابتداء العامل هو القدر المشترك بينهما الى التحديد  
للاسناد مطلقاً واصل المتبدا اي ينبغي ان يكون المتبدا عليه  
سواء يجعل بذاتي ضمن الومبوب او بالانوية مثل ما ذكرنا في الفاعل  
فعلى هذا يجوز ان يراد بالمتبدا ما يطلق عليه المتبدا عليه حيث لا  
يشتمل فان القسم الثاني من المتبدا يجب تقديمه على ما هو مسند  
مسند الخبر اعني الاسم الظاهر ويجوز ان يراد القسم الاول فقط  
اذا كانت الاصلية بمعنى الانوية الغير المباعدة الى الومبوب  
ان لم يمنع مانع الاولي ترك هذا القيد او عند وجود المانع اذا  
لم يكن الاصل تقديم المتبدا لم يكن ابتداء التقديم فليزم  
الاضمار قبل التام رتبة في تلك الصورة كما ذكرنا في بحث الفاعل تقديم

لان المتبدا ذات الخبر حال من احوالها قبل هذا الحكم الكثر  
وقد يكون على العكس كما في قولنا يذا ريد والمنطلق به يسمى  
بزييد والمنطلق زيدا فان قلت قد يجعل بعض الاوصاف مبتداً  
وتثبت عليه حال كقولنا الانسان نوع والناطق فصل فكيف  
يكون كل مبتداً ذاتاً قلت المراد من الذات ما جعل هو موضوعاً  
لثبوت عليه شئ وان كان هذا الموضوع في نفسه من الاوصاف  
لكن من حيث انه موضوع ذات والخبر حال ثابت عليه فان قلت  
بذلك الدليل خصوص بالفعل اذ هو ذات والفصل حال من احواله فينبغي  
ان يتقدم على الفعل مع انه يجب تقديم الفعل عليه قلت هذا الحكم  
مفيد بما لم يمنع مانع كذا في الفاعل مانع من تقديمه وهو كون  
الفعل عاملاً في الفاعل ولا سيما الى ذكر الفاعل تقدير اياه  
لتقديمه رتبة الى التقديم زيد الذي هو مبتداً رتبة وكذا جار في داه  
قيام زيد في داه علام زيد عند رجوع الضمير الى زيد عند بعضهم فان  
المضاف اذا كان مقدماً رتبة لعدم جواز الفصل بين المضاف  
والمضاف اليه وعند بعضهم لعدم المضاف بالرتبة على شئ لا يتقدم  
لتقديم المضاف عليه فعلى هذا ذهب لا يجوز في داه قيام زيد وعنده  
عند ارجاع الضمير الى زيد فتأمل وقد يكون المتبداً نكرة فان قلت  
المناسب ان يذكر بعد مسألة اصاله تقديم المتبدا على الخبر مسألة وجوب  
تقديمه على الخبر وهي قوله اذا كان المتبداً مشتقاً على ما صدر الكلام  
قلت نعم لكن المعنى راجع مناسبة الاصلية فذكر الامور التي هي الاصل  
تنشأ ليتها فاشارة بعد اصاله تقديم المتبدا الى اصاله تقديم بقوله  
والخبر قد يكون جملة ولكنه لا يقع نكرة الا على الإطلاق فيه انه قد يكون  
نكرة على الإطلاق اذا كان مفيداً كما روي وايضاً لا فرق بين المعرف



بلام العهد الزهني والنسبة في مثل ادخل السوق وادخل سوقا  
يجوز الابتداء باحدهما دون الاخر حكم وايضا لا فرق بين قولنا  
انسان خير فرس وقولنا سوان ناطق من فرس فالحكم يكون  
احدهما مبتداء ودون الاخر حكم والجواب انهم لا يجدوا في اكثر المواضع  
الفائدة في المعرفة والنسبة المنقضة ولم يوجد في النسبة حكم بل في ذلك  
والحكم برأى في الجنس فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في  
الدار فيه ان تخصيص المعبر به التخصيص عند القاطب لا عند  
الحكم والا فالمتكلم عالم بالراي حكمه عليه والجواب انه يلزم من علم  
المتكلم يكون احدهما في الدار تخصيص عند القاطب ايضا فان القاطب  
يعلم حينئذ ان المتبادر رجل الذي خلع تعلق علم المتكلم بكونه في الدار  
فالذي لم يتضح تعلق العلم بكونه في الدار خارجا عن الرجل الذي  
حكم عليه فكل واحد منهما مختص بهذا التخصيص فيجعل مبتداء في  
الدار خبره الفاهر ان ضحية جعل راجع الى كل منهما الى الرجل والامر  
مع ان الامارة في هذا الكلام لم يجعل مبتداء ولم يجعل في الدار خبره  
بل قوله امر امرأة معطوف على المبتداء الا ان يساد خلاف الفاهر  
ويقال ان ضحية جعل راجع الى الرجل بقية بيته قوله وفي الدار خبره  
وقوله كل واحد منهما اي من الرجل والامرارة تخصيص بهذا  
الصفة بيان للواقع ويجوز ان يراد الفاهر ويراد يجعل  
كل منهما مبتداء وفي الدار خبره المم من المبتداء والخبر حقيقة  
او حكما فان المعطوف على المبتداء في حكم المبتداء والخبر في حكم خبره  
فان ادوات عموم الافراد وشمولها بافتقار وتحقق في  
ان التعيين والتخصيص رفع الاشتراك ولعلنا فائدة العموم  
العموم لم يحصل شيء منها والجواب ان عند عدم فائدة العموم

يجوز

يجوز ان يراد منه البعض دون البعض فبأن فائدة العموم بقيت  
الجمع وان ثبت تلك الارادة نحو قرة خيرة من جهادة هذا قول  
امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين قذية الجادة اذا قلنا ان  
ان قذية اي قرة كانت والحكم ليس منقضا اتمرة دون قرة او يعمل  
في موضع ما اية انما بالاشارة لانه كان في الاصل فاعلا لانه قدم لفائدة  
التخصيص والخصر فانه اذا قلنا في الدار علم ان ما ذكره وبعده موصوف  
لصحة استقراؤه في الدار فان قيل فعلى هذا يلزم من ان يصح فاعلم رجل  
وتخصيص اشارة بتقديم الحكم مطلقا فانه اذا قيل فاعلم علم ان يذكر بعده  
موصوف لصحة كونه مسندا اليه بالقيام مع انهم صرحوا بان تقدم الحكم  
الطرف يوجب تخصيص المبتداء الكثرة لا لعدم مطلق الحكم قلنا الشارح  
في ذلك ان الطرف لما كان فيه الشارح انما وقع فهو موقع يقتضي الاشارة  
بشيء فلا يسمى القاطب بتجليل في منه اذا السند اليه شيء بل يصح ان يشهد  
به بهذه الطرف واما اذا لم يكن الجهة المتقدم طرف فليس فيه الشارح مجرد  
ذهبن السامع في قوعه متقدم علمه به بغير شيء حتى يخص ذلك الشيء  
ارتباط بشيء فلا يوجب تقدم ما ليس للطرف التخصيص بتقديم  
الحكم فتأمل سلامي اي سلامي عليك انما فسر سلامي بهذا التفسير  
اشارة الى ان المقصود بالنسبة الى المتكلم تخصيص لا تعريف فليس  
المراد من سلامي تعريف السلام بل التخصيص وايضا فائدة هذا التفسير  
ان يعلم هذا الوجه من الظاهر سلامي عليك مثل قولنا ويل لك  
فانه لا يثبت ان يكون معناه ويلي لك بل ذكر الويل من قبل المتكلم  
المتكلم لك فتأمل هذا هو المشهور بين النحاة فيتم ان يكون  
المشار اليه بهذا الحكم لوجوب تخصيص الكثرة الواقعة بمبتداء الوجه  
ما من الوجوه الستة في ضمن الامثلة ويحتمل ان يكون اشارة الى خصوص



وجهه صحيح سلام عليك ويؤيد الاول قوله لا على ما ذكره من التخصيص  
 فامل كونه نسبا من الاسم المعنى في تعريف المرفوع الفاعل والمبتدأ  
 اعم من ان يكون حقيقة او كى بما سبق فخصه واسمه ان الاسم  
 المعبر في تعريف الخبر ايضا فهو ايضا كونه اسم من الحقيقي والحكمي  
 فيشمل الجملة ايضا في معنى قوله فلم يكن الجملة واخذه في ذات التخصيص  
 ان الجملة على طرفه كونهما جملة بلا تاء ويليه الى مفرد يكون خبر المتدفع كونه  
 من الحقيقي والحكمي ايضا لا يشمل التعريف الخبر الجملة فيصح ما ذكره التبرج  
 وفيه ان قول المص في بحث الكلام ولا يتأتى ذلك الا في اسمين سبدا  
 ان يكون الجملة التي وقع مسند في الكلام اسما حكما فيكون منافيا  
 لما نحن فيه الا ان يخص موضع الحكم المذكور بطريق الحد في بحث الكلام  
 بالكلام الثاني فتأمل ولم يذكر الطرفية بل ذكر بقوله وما وقع نزفا  
 فالأكثر انه مقدر جملة وذكر مثله ايضا في تخصيص الشك بتقديم الحكم قبل  
 ذلك فلا بد من عايد جواب شرط محذوف اي كان جملة فلا بد من عايد  
 وكذا في الخبر المفرد المشتق او الماويل به ايضا ووجه التخصيص بالجملة او في  
 الخبر المفرد غير لازم كما اذا لم يكن متقا نحو زيد انسان او جمع قال  
 الكسائي لا بد في خبر كان مطلق من عايد حتى قال معنى كان زيد فقول  
 هو كالاسم في نعم الرجل على تقدير ان يكون المخصوص بالمدح وهو  
 زيد مبتدأ وجملة اقسام الرجل خبرا عنه مقدما عليه وفيه ان الجملة لا  
 الانشائية فلا بد من تأويلها بقول في حق نعم الرجل كما هو المشهور  
 فيكون الخبر مفردا او يكون العايد ايضا ضمير في حقه قال بعض المحققين  
 لا ينبغي ان نعم الرجل من قبيل وضع المظهر موضع المضمرة ان المظهر ضلع  
 بدلا باعتبار لام العهد فلا معنى بجعله قسرا او كون الخبر تفسيرا  
 للمبتدأ قال بعض المحققين الاول او كون الخبر بين المبتدأ وال

بتناول

بتناول الثاني في قوله الثاني زيد قائم ومفعولي لمرة قاعدة نحو  
 البر والكلية تبين فقل عنه الكثرة وازده شرا واد وبقضية ان الكثرة  
 عشر وسقار والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد  
 والمد المتين وقع ظرف زمان او مكان في الزمان او جازا ومحور  
 لا يخفى ان الظرف اسم الزمان والمكان في الزمان والاطلاق على الماء  
 والمحور الذين ليس بهما ولا يكان بطريق المجاز فمن اداة الجمع  
 يلزم الجمع بين الحقيقة والمجاز الا ان يقال بعموم المجاز بان يراد  
 معنى مجازي شامل لجمعها فالأكثر من النجاة وهم البصريون فيه  
 انه لو كان بذا مذهب البصريين فالمناسب ان يقال ما وقع خبرها  
 فهو مقدر جملة طلاقا لكونه بين لان المص تارة البصريين وذكر مذهب  
 البصريين ينقل الخلاف او وقع من واحد على انه انما الى  
 تقدير المجاز ليس يتطابق بالمبتدأ اي موله فالأكثر ويجوز تقدير  
 المضاف لهذا الربط بان يقال بحكم الأكثر انه معدر جملة  
 مقداري مؤول فسر التقدير بالتأويل لان التقدير بوجه  
 ان يقدر الجملة في نظم الكلام فيلزم ان يكون الجملة محذوفة  
 وليس كذلك بل الجملة والجملة هو نفس هذا الظرف واعتبار الفعل  
 من حيث ارتباط الظرف به لا يوجب الحذف بنفس هذا الظرف  
 بتأويل هذه الجملة يجوز ان يراد التبيين كما يقال الفروض المقدمة  
 في كتاب الله ان المسقية في كتابه الله بتقدير الفعل فيه وذلك  
 من افعال العموم غالب كالكون والنبوت والحصول والوجود  
 ويجوز تقدير فعل من افعال المخصوص عند قريته فاذا وجب  
 التقدير فالاصل اولى فان قلت الظاهر ان مراد الأكثر من تقدير  
 الظرف بالجملة وجوب تقديره بها والدليل على الوية قلت لما



لما كان تقدير الفعل اولي فاختار واما هو اولي فعدد الفعل اليه  
 ولم يقدر واخره وبذا معنى وجوب تقدير الجملة عندهم لو قالوا  
 بالوجوب فانه يصح مفردا فيه انه قد يكون تقدير اسم الفاعل  
 ايضا جملة كما اذا كان بعد حرف النفي او الف الاستفهام وكما يقال  
 ما في الدار ابوه او في الدار ابوه فان التقية بعد حرف النفي او الف  
 الاستفهام مع فاعله جملة كما مر في القسم الثاني من المبتدأ  
 في يجوز ان يكون جملة فاعله كونه جملة أكثر والاصل في الخبر  
 الاخر ان يوافق الركنان لانه شرح قبول للربط فان قلت  
 دليلهم لا يثبت بتقدير مضموع اسم الفاعل قلت نعم ذكر اسم الفاعل  
 لا خصوصية بل استلزامه ما هو الواجب مشتمل على ما لا صد  
 الكلام معنى تضمن لنفس المبتدأ نحو من المضمن للاستفهام  
 نحو من ابوك او معنى لما هو مقارن للمبتدأ نحو هبة الاستفهام  
 في ان يدقائم والمشهور ان المعنى الذي يقتضى صدر الكلام سته  
 فتمت بعضهم بالفارسية حفظا للمبتدأ وهو قوله شتر خير  
 شود مقتضى صدر الكلام ودر طبع فصيح شدة ابن نظم تمام  
 شتره وقسمه ولعل استفهام نفس امدلا به ابتداء كشت تمام  
 لكن سته بعضهم التمني والترمي ايضا منها فان معناه اينذا  
 ابوك ام ذلك اشار بهذا الى ان من معرفة في قوة هذا ابوك  
 ام ذاك لكنه اجل واحصر في العبارة فصا منها وانما ذهب  
 اليه بعض النحاة من انه نكرة فالكنا سب ان يكون خبرا وابوك مبتدأ  
 متساويين في التعريف اذ فيه متساويين اشار بهذا التقييم  
 الى فائدة ذكر معرفتين وعدم الاكتفاء بقوله متساويين فان  
 المعرفتين لا يدرى ان يكون متساويين فلو اكتفى بتساويين

لنوام

لنوام السادة في التعريف نحو زيد النطاق الظاهر انه مثال للمعرفتين  
 لا لقيمة على كون احد هما مبتدأ والاخر خبرا فوجب تقديم المبتدأ  
 في اصل التحقيق لا قدرة فالله التاوي في صحة وقوة مبتدأ  
 رفعا للاشتباه مع رعاية الاصل فعلا الى فعلا مستند الى  
 المبتدأ فانه الاسناد الى ضمير الشئ اسناد اليه في الحقيقة فيكون فعلا  
 فاعله من كون الخبر فعلا يكون جملة فعلية فاعله الضمير الراجع الى المبتدأ  
 فلا بد ان في مثل زيد قائم ليس الخبر فعلا جملة فاعله وهذه الصور  
 فاشرب هذا الكلام الى ان الخبر اجزاء بشرط متعذرة اليك  
 بالفاعل فان قلت قد وقع الالتباس بالمبتدأ بالفاعل والالتباس  
 قوله بالقسم الثاني من المبتدأ في قائم زيد لوجعل زيد مبتدأ وقائم  
 خبر والتباس المبتدأ بالخبر والفاعل بالمبتدأ ايضا لوجعل قائم  
 قسم الثاني من المبتدأ وزيد فاعله لم يلتفتوا الى رفع هذه الالتماسات  
 في قائم زيد وما قائم زيد قلت الالتباس بالمبتدأ بالفاعل ان كان  
 الخبر فعلا يوجب التباس الجملة الاسمية بالفعلية وتفسير الكلام بالآية  
 والفعلية بخلاف هذا التباس فانه لا تفسير الكلام ويفيد معنى واحد  
 في جميع احتمالاته فاعله او بالمبتدأ عن الفاعل قبله هذه الصورة  
 التقديم تختلف فيه فيجوز ان يكون داخل في مراد المصنف او بقوله  
 اذا كان خبر فعلا ان يكون فعلا صورة بحيث لم يظهر اسناد  
 الفعل الى شئ اخر في اللفظ فخرج مثل ما قام الزيدان وقاموا الزيدان  
 من هذه القاعدة فيجوز ان يكون الزيدان والزايدون مبتدأ و  
 والفعل مع فاعله خبرهما كالا استفهام قال بعض المحققين المعنى  
 المقصود للعدارة التي تضمنتها الخبر لا يكون غير الاستفهام والمعنى  
 بمعنى النافية دون لا النافية فانه لا يجوز ان يقال زيد ما قائم و



ولا يجوز لايم . او كان الخبر بتقديم معنى كما في زيد قام فانه لو اخر  
زيد لا يكون مبتداء بل يكون فاعل قائم فانه لو اخبر بقى المبتداء  
نكرة منه معناه فان قلت لو قدم الخبر وقيل في الدار رجل التيسر المبتداء  
بفاعل الخلف فحق من التقديم والثناء جز محذوف فادج نه جمع احدها  
على الاخر الفرق ان صورة تقديم المبتداء يكون نكرة مرسفة غير  
مفيد للمعنى بخلاف تاء خبره فانه عند التاء غير مختصة ويفيد الكلام  
قاعدة تامة واحتمال الالتباس ايضا على التسوية عند الحمل على المبتداء  
يكون كلاما تاما ما عند الحمل على الفاعلية الخلف مقدار باسم الفاعل  
وحينئذ لم يكن الكلام تاما فخرج جانب المبتداء فكانه لم يتيسر على من حمل  
كلام المتكلم على التام . متعلق الخبر التابع له تبعية يمنع معناه تقديم  
على الخبر وانما يقل المص او الخبر خبرية المبتداء . وفيه الشرح  
ايضا المتعلق بالخبر . ليشتمل قولنا فزيد كل جبر وصيغة فانه في مثل  
هذه الصورة ايضا نفي على تقديم الخبر على المبتداء . خبره ان  
المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها الاول بالفرد مبتداء . للمالم  
يكن خبر المبتداء . خبره ان اصطلاحا حارثا رب ان الساخنة وحرث  
العبارة من ظاهرها وجعل مبتداء . به الخبر مجموع ان مع اسمها و  
خبره فلكون الجميع تاء ويل الاسم المفرد يصح جعله مبتداء . وقد  
يتعدو الخبر من بين تعدد الخبر منه ومع تعدده ايضا اما بالعطف نحو  
زيد وعمر وقابله وقادرا وغير العطف في احدهما او كليهما وليس  
لشال واقع بل مجرد احتمال ويجوز تعدد الخبر منه من بين تعدد الخبر  
خبره زيد وعمر ورجلان وجعلوا معنى من العطف ولم يتعرض في جانب  
المبتداء لقلته في الكلام . واما بحسب اللفظ فقط دون المعنى  
فليس له مادة وقد يقال في مثل قولنا بذالما فاشد بمعنى لا فاد

والا بارة . وتحقق التعدد ومعنى فقط وبه معلوم ان العابد له كيفية مخصوصة  
تخصوصه لا تعدد فيها بحسب المعنى كالمثل . واما التعدد باللفظ  
ليس جزيلا من تواجد فيه ان التعدد بالعطف في بعض المواضع معنى  
وان كان بحسب اللفظ في صورة العطف مثل هما عالم ويا بيل  
وانسان وفسر . وسوسية الاول وسوسية الثاني الى الشرط  
يو التقييل بين الشياطين بالكون الاول سببا لتحقيق لثالث الحكم  
يتحقق الثاني فالاول يجوز ان كانت الشمس طالعة فانه موجود  
والثاني ان كان النهار موجودا فالشمس طالعة وقوله وما بكم  
من نعمه فمن الله من قيل الثاني فلا يراد عليه وبكم من نعمه فمن الله  
يعني لا يراد ان محو دخول الفاء لم يتوقف على تضمن معنى الشرط كما  
في المثال فان كان فيه ايضا معنى الشرط بالتفسير المذكور فسيه  
المبتداء الشرط في سببية الخبر في حيث اذبح وتضمن المبتداء معنى الشرط  
باستمرار السببية لشرط اخر غير الخبر فلا بد ان يقال قد يتضمن المبتداء  
والخبر معنى الشرط والخبر . وسوسية الاول وسوسية الثاني في  
بهذا التفريع . وبه تبين عليه قوله جميع دخول الفاء في الخبر . ومع  
عدم دخوله فيه لا فائدة من المبتداء والخبر فائدة تامة عن السببية فلا  
حاجة الى الفاء . واما عند قصد السبب فلا بد من الفاء لا فائدة واما  
عند عدم قصد السببية فلا حاجة الى الفاء فذكره ليكون اقوا فيجب  
تكرره وفيه ان الاحتمال عند الاستعمال به المبتداء في التركيب مختصر  
في قصد السببية وعدمه ففي الاستعمال اية اذ الفاء او تركه واجب  
نحو دخول الفاء الى من الوصوب والامتناع كما ذكر الشرح لم يكن  
في استعماله . وذلك المبتداء المتضمن بمعنى الشرط واما اسم الموصول  
فان قيد هذا الكلام يدل على ان هذا المبتداء المتضمن بمعنى الشرط الذي



يصح دخول الفاء في جنسه في الاسم الموصول بفعل أو ظرف وفي النكرة  
الموصوفة بهما وليس كذلك فان المبتدأ الذي دخل عليه ما هو ما زيد  
فمنطلق الاسماء التي فيها معنى الشرط كما ومن وان واذا نحو وما  
يكم من نعمة من الله ومثل من كان في هذه التي فهو في الاخرة اليومي ومن باب  
بالجنة قد بشر امثالها وبشر ذلك قلت مراد الناس ان تجر وتضمن  
المبتدأ معنى الشرط على وجه يصح ان يقصد وان لا يقصد ويصح  
دخول الفاء وندمه في الجنة منصرف في الصور المذكورة واما في الكلام لان  
الشرط وقصد السمت وادخال الفاء في الجزاء فنفيه منصرفا كما اذا  
دخل حرف الشرط على المبتدأ نحو ما زيد فنطلق على ان بعضها من المواد  
المذكورة كمن وما واي من قبيل الموصول بفعل أو ظرف فبعضها  
اي الذي فيه بطف لا يخفى جعلت صلته فعلية لفظا او معنى  
كما اذا كان المبتدأ لام الموصول وصلته اسم الفاعل والمفعول كما  
في قولنا البرية والزاد فاجلدوا فان معناه التي تمت والذي  
فاحلده واكل واحد منهما مائة جلدة او الذي في اذار يجوز ان يكون  
كلمة او في التثنية للتثنية فيكون الجمع مثلا واحدا في حكم الاسم الموصول  
المذكور الموصوف به نحو التاويل الذي ياتي في اذار فله درهم  
والنكرة الموصوفة بهما اي باحدهما فيكون المضاف محذوفا  
فلوافه الفهم بارجاء لما احدهما لا يحتاج الى تقدير المضاف  
نقول تعالى ان الموت الذي يعرفون منه فانه ملائكم فان  
قلت الفاء زائدة هنا اذ لا سمية فلم يكن ما نحن فيه قلت يجوز ان  
يكون الفاء سببا للحكم باللاقات ومثل قد رجل لا كما فيكون  
مثلا لا بهذا مثال موصوف بفعل فان قلت الموصوف بفعل هو  
اي من رجل المضاف الى النكرة الموصوفة بفعل لا المبتدأ النكرة

الموصوفة

الموصوفة بفعل قلت لانهم ذلك بل الموصوف في هذا المثال هو كما رجل  
اما مثال بالاسم المضاف الى النكرة الموصوف باحدهما فنقول  
كل علام رجل ادلى يكون مثلا للقسم الاول مثل كل رجل ما تبني  
والشرط والجزء من قبيل الاخبار فيه ان فيه الشرط كونه اما يكون  
امرا نحو ان زني زيد فاضربه وقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا  
كل واحد منهما مائة جلدة ايضا من هذا القبيل وايضا جاز دخول حرف  
الاستفهام على الشرط والجزء نحو هل ان كان الشمس طالعة فا  
لنهار موجود ويمكن الجواب من الاول بان المراد من الشرط والجزء  
مجموع القضية الشرطية لا مقدمها على مدة ولا تاخيرها على حدة ولا شك  
ان القضية الشرطية جملة خبرية وان لم يكن بعض اجزائها كذلك  
الثاني بان لا يتم صحة قولنا بل ان كانت الشمس طالعة فالنهار  
موجود لان حرف الشرط والاستفهام كلاهما يقتضيان القيمة  
فيبطل من حينئذ صدوره احدهما بل يقال في الصور المذكورة ان تحقق  
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويقتضي صدوره حرف الشرط  
في جملها ولم يخرج حرف الاستفهام القضية الشرطية من جزئها حينئذ  
لان الجملة الشرطية كانت جزء الجملة الاستفهامية بخلاف ما اذا  
دخل حرف الاستفهام او حرف التمني على نفس الجملة الجزئية  
فانه يخرجها من الجزئية الى الانشائية فتلزم باب كان وباب  
علت ايضا ما نعان بالاتفاق وان لم يخرجها الكلام من الجزئية  
الى الانشائية كليتيه ولعل يعلم من هذا ان المانع لم يخرج  
الكلام من الجزئية الى الانشائية ووجه ذلك التحصيص الاسمي ببيان  
الاختلاف الواقع فيها اذ ذلك التحصيص لذلك الحروف للشبهة في امر  
المرفوعات والتصحيح بان امره كما مر جنس المبتدأ والاصح انها لا تخفى



عنه لانها لا يخرج الكلام من الجزئية الى الانشائية فيه انه طرحت انفا الالاف  
كان وباب علمت مانعا بالاتفاق مع انها لا يخرجان الكلام من الجزئية  
الى الانشائية فلم يخص عليه الحكم في ذلك فالاستدلال على عدم المنع بعدم  
الاثر من الجزئية الى الانشائية انفا لا ساعد بها القرآن وكلام  
الشيخ وزاد به البعض على منع هذه الحروف من دخول الفاء في الجزئية مع  
عدم ساعدة القارة وكلام الصفا لانه في غاية القرائن والنحو لا يتناول  
قواعد الفون من كلام الصفا فكيف حال الفون في الحكم بكلام الصفا  
فوالله ما فارقتكم فاليكم كبت في الحاشية القلاء بالمد والفتح ودرجتين  
واشتق اي احد فاجازة الا واجبا يعني ما ذكره المصنف هو الحروف  
بطريق الجواز لا حوب حيث مرح به واكتفى بذكر القرنية فقط وقيل  
لا يجب حذف اصلا لانه ركن اصل في الكلام ومما في سورة القطع  
بالرفع على حذف الجزئية لا المبتدأ وجعل المخصوص بالمدح او الذم في  
افعال المدح او الذم مبتدأ فيه مقدم عليه لكن عدم ذكر الفاعل  
سورة قطع النعت بالرفع من صورة وجوب الحذف في الجزئية  
فيما التزم في موضعه ويؤيده الشارح اعلم انه في الاصل  
صفة والحاصل انه صفة لا قبله في المعنى من قطع وجعل الارتفاع  
الاسم ما قبله بان رفع هذه الفتوة كالنعت منصوبا او محذورا  
وهذا يجعل المبتدأ ويقامس السامع لا صفاء اليه لانه بهام وباقادة  
المدح او الذم او الترخيم فانه لو اقتطع لم يفهم الاسهام ولو ذكر  
المبتدأ لم يفهم كونه نعتا في الاصل فتأمل في معقول المستعمل  
المعنى فلهذا الرفع صورته قال الفاضل المحشي الاسهل لانه  
نورين وبذلك كسوف وكلاهما مستقيم يعني ارادة كل منهما  
على اليدل سقيته والايتم بالجمع معنى الشتر كما يتوهم

من رايهم

من ظاهر عبارة الشارح لكن بدعا يترسند بعضهم لان مقصود  
المستعمل قال بعض المحققين فيه منع الاحتمال ان يكون مقصود  
تعيين شئ بالاشارة والحكم به على الهمال وفيه ان تعيين الشئ بالا  
بالاشارة بلايم يجعله حكوما عليه لا حكوما به جريا على مادة المستعملين  
العادة ما ابقى حذوه او ندر فاشا بقوله ثالب الى بدامن قيل قسم  
الثاني لئلا يتوهم نصب الهمال عند الوقف اذ الغالب في احوال الكلام  
الوقف وايضا الاصل في ذكر مفرد الوقف فان تقديره على المذهب  
الصحيح قال بعض المحققين واما على المذهب الغير الصحيح فليس  
تأخر فيه منها اذ اخرج مكان خبره من السبع اي مكان خروج  
السبع ومنها انه طرف زمان والحذف من المضاف المبتدأ  
اي خرجت وقت حروفي وجود السبع وبوالذي يدل على عدم  
هذا ونحوه ما ذكره من حذف الجزئية ان العرب اذا بعج بالحذف يقول  
فاذا السبع واقف فيما التزم اي في تركيب حذف الجزئية لقيام  
قربة به والتزم في موضعه غيره في اربعة مواضع حكم الاستقراء  
ولم يقتضيه مثل قولهم زيد في النار من قبيل حذف الجزئية بتقدير حصل  
في النار او حاصل في النار لان الخبر يحجب الاصطلاح سمو في النار  
وبوغير محذوف وتقدير العامل لا مرفعي لا يساعده المعنى بل  
المعنى ماكم بان الخبر في النار اولها المبتدأ الذي بعد لولا وجزئته  
ما ما اي كان من افعال العموم والذي هو الكون والشئ والوجود  
والحصول ولو صرح بهذا واستغنى عن ذكر قوله هذا اذا كان الخبر عاما  
لكان اولى اي لولا وجد زيد ولم يلزم عليه حذف الفعل وجوبا  
من غير المفرد من غيره امر زائد على القرينة لولا هي الرافعة ويلزم على  
عليه ان لا يكون في الشرطية الاستدلال بوجود بين الحرفين وقوله



اذا كان زيدا مفعولا به لئلا يلزم تكرار المثال ويكون المصدر  
معنويا الى المفعول وبعده حال منه قايما اذا تباين فالاول  
حال من احدهما والثاني من كليهما وان ضربت زيدا قايما مثال  
للمصدر التاويل واكثر شري التوقيق ملشوما مثال للافعل التقيد  
المضاف الى المصدر القرح واخطب بان يكون الامير قايما مثال  
لافعل التقيد المضاف الى المصدر التاويل فان ما مصدرية ويكون  
معنى الكلون وفيه كلفات كثيرة نقل عنه مدسسه وهي حذف  
اذا مع الكلمة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العادل  
عن ظاهر معنى كان الناصبة الى معنى التامة لان معنى قوله حاصل  
اذا كان قايما طاهرا في معنى النافضة ومن قياس الحاصل مقام الفرق  
انتهى سطفا عليه شي بالواو الذي معنى مع لم يكن للعطف قلت  
المراد بالعطف معناه اللغوي اى الارتباط المعنوي فان قلت  
مما يرجع عليه رفع مدخول بذالوا وقلت لما كان صورة مؤنفة  
بالعطف حرى عليه حكمه ولم يذا قال الكوفيون ان الواو بمعنى  
مع خبره انتقل دفعة الى مدخوله لعدم قبوله الاعراب مثل كل  
رجل وصيفته كتب في الحالية الصيغة في اللغة العقار التي هي الارض  
والنخل والتماع وبها كانت من متوفرها هي الصيغة انتهى قال  
بعض الحققين كأنهم شبهوا صيغة الرجل بالارض المقلبة التي لا تفتي  
ثم اعلم ان في ارجاع ضمير صيغة حيث مشهور هو انه لا يجوز ارجاعه  
الى كلمة لا الى رجل فقال بعضهم الى انه من قبل وضع المضمرة موضع  
المظهر يتقدم به كل رجل وصيغة ذلك الرجل وقال بعض الحققين  
لما كان رجلا بفتح اسماء كثيرة ضميره ايضا ثابت من ضمير لينة  
يعود في كل اعتبار لا رجلا فكانه قيد زيدا وصيغة ولمرو وصيغة وبكر

وصيغة

وصيغة الى غير ذلك فهذه الجز واجب حذف وجعل الشح الرنى حذفه  
للمبتدأ غالبا لا واجبا واقسم المعطوف موضع فان قلت المعطوف  
على المبتدأ يجب الرتبة مقدم على الجز فكيف اقيم موضعه فاقسم  
موضعه الجز متاخر اذ ان قلت المعطوف على المبتدأ وان كان من تامة  
لكن يذكر بعد الجز من فافيه ان يقع موقع الجز وقيل بتقديم الكلام  
على رجل مقرون هو وضعه على الضمة المستندة مقرون التوكيد هو ثم  
حذف مقرون مع الضمة للتوكيد واقسم المعطوف مقامه وفيه تكلفا  
لا يفتي وانما لم يقدر كل رجل وصيفته مقرونان مع ان لفظة العطف  
على المبتدأ هو هذا لانه فينبذ يتكلمون الجز متاخر اجزا فلم يقع  
المعطوف في موضعه فلم يثبت عنه كل مبتدأ مقسما به متعينا  
لذلك بحيث انتقل من سماء الى كونه مقسما به ليكون قرينة على  
حذف خبره الذي هو مسمى اى لعرك ويقارن اشار هذا العطف  
التفسير الى ان العربة الغم والجموة والبقاء ولا يستعمل مع اللام  
الا المفتوح اى لا يستعمل مع اللام الموطنة للقسم في مقام وقع  
مقسما به الى المفتوحة اى من المرفوعات خبره ان يجمل ان يكون  
مراده ان معنى مقدر في نظم الكلام وقوله خبره ان مع منها المحذوف  
كلام برأسه ويجتمد ان يكون مجموع خبره ان وجوانها هو المسند بعد دخولها  
كلاما واحدا ولم يكن منها محذوف فيه وقول الشراح اى من المرفوعات  
اشارة ولم يكن الى انه ليس من خبر المبتدأ بل ذكره لانه في المرفوعات  
بعد دخول احده هذه الحروف عليها اى خبر كل من هذه الحروف  
بعد هو المسند دخول ذلك الحروف والاضمار ان يقال ضمير حرف  
المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخول وانما قال عليها لان الدخول  
بمعنى ورود هذه الحروف لا يرات الا شريطة لا مجموع المسند والسند



اليه فيكون بيان الواقع وان كان اصل التعريف لا يقتضي ذلك بل يكفي  
 ذكر عليه او معنى فيه ان المناسب الاتفاقيات بالاشارة لفظا اذا لزم  
 المعنوي كانت كسند مثلا فليس في سورة الفاء خبر يا حنيد خبر المبتدأ  
 ويمكن ان يقال ان المراد من الاشارة المعنوي هو الاشارة التقديرية اذ المحلى  
 للمعنى الذي اني والحروف بالشبهة بالفعل فتأمل ويلزم منه كسند  
 قوله بعد دخول هذه الحروف فان قلت يلزم ايضا ان لا يكون قايما  
 في ان زيد قايما ابوه خبر ان لانه مسند الى فاسلة وهو ابوه الى اسم  
 ان وهو زيد قلت التزمنا ذلك فان الخبر مجموع قايما ابوه وهو مسند  
 الى اسم ان لا يخل قايما فقط وفيه ان هذا خلاف عرف النحوي الذي  
 ينظر في اللفظ وان كان السند بحسب المعنى هو مجموع قايما ابوه  
 فيحتاج الى تأويل الجدل بالاسم فيه انه لا حاجة الى التأويل في التعريف  
 يجوز ان يستفاد كون خبر يا حنيد من قوله وامره كما مر خبر المبتدأ  
 من جملة قوله والخبر قد يكون جملة فتأمل والمراد ان امره كما مر بعد  
 ان مع كونه خبر لا يخفى ان المنا بقله وامره كما مر خبر المبتدأ في اقسام  
 واحكامه وشروط استئنا لقننه الاستفهام وقوله جلد انشاء  
 وامثال ذلك وما ذكره الشرح متكلف الا في تقديره فان حكم تقدير  
 على الاسم الامتناع وحكم تقديم الخبر على المبتدأ الجواز الا ان يكون  
 ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة وفي  
 جوابه اذا كان الاسم نكرة فيه ان هذا الاستئنا يقتضي ان يكون  
 خبره ظرفا مثل خبر المبتدأ في التقديم مع ان اسمها تفتاتا انشا  
 فان خبره ان اذا كان ظرفا يتقدم تقدما غالبا شيئا يعاكرا  
 ان لا يجوز تأخير خبره سو كان الاسم معرفة او نكرة وليس خبر المبتدأ  
 كذلك وايضا خبره ان اذا كان ظرفا مقارنا بالاسم لا مقدم يجوز اني

لفي الدار

لفي الدار بخلاف خبر المبتدأ خبر لا الكائنة لنفي الجنس قد متعلق الجنس  
 المنطوق معرفة باللام رعاية لجانب المعنى فان كلمة لا علم ونفس الجنس  
 صفة فلا بد من تعريف متعلقه لكن الشايح في امثال هذا الموضع  
 تقدير النكرة ليلا يلزم حذف الموصول مع بعض صلته فان اللام  
 موصول ومدخوله صلتة وهذا يجوز عند البصريين في تقديره غلام  
 خبر لا الكائنة لنفي الجنس بان يكون كائنة صلا من المضاف اليه  
 بتأويلها بالمفعول للفعل المستفاد من الافاقه كالتب فتأمل  
 اي لنفي صفة اذ لا رجل قايما لنفي القيام من الرجل لا لنفي الرجل  
 نفسه هذه مسلم كمن لما كان الشايح في خبره كونهما من افعال العموم  
 من الكون والحصول والنبوت والوجود ونفي الشيء وهو نفي وجوده  
 ونبوته فينبغي وجود الجنس هو نفيه فلهذا قيل لنفي الجنس لا لنفي  
 صفة فعل هذا الحاجة لا وما ذكره فان وجه التسمية لا يجب ان يكون  
 مطلقا ما عرفت خبرا من الدخول لا يراش اشارة لفظا ومعنى  
 في تفسير فيلزم ان يكون خبرا وليس كذلك فقله فلا يبرر محل نظر  
 فتأمل على هو الظاهر يعنى رفع صفة المعرب المنصوب باعتبار  
 كان خلاف الظاهر لان الظرافة هو الظرافة العرفية من التكاف  
 في الكس والطعام ونحوها يجوز تقييدها بغير الدار وليكون مثال  
 النوعي خبرا الظرف وغيره لولم يقيده النوعين بالظرف وغيره  
 ليتناول الخبر المتعدد وايضا حذف كثيرا جعل حذف كثيرا مفعولا مطلقا  
 باعتبار موصوفه للتقديم يجوز جعله خبرا اي زمانا كثيرا وهو الانسب  
 بقوله وبنو تميم لا يشبهونه اصلا لدلالة التفعي عليه لان النفي يقتضي  
 منفيما ولما لم يكن قسرية خصوصي ينصرف الى العظام ولا ان النفي  
 رفع الوجود فيجعل على معناه عند عدم الحصول اي الوجود



لا الله جعل بعضهم هذه الكلمة تامة مستقيمة من تقدير الجز فان  
 اصل الكيب الله فادخل لا ولا للحصر فالمسند اليه هو الله والمسند اليه  
 لكن لا فادوة الحصر قدم لا الة واخر لا الله خبر وقال بعض المحققين  
 اما واضح هذا الرأي بكلام موجود وهو انه لو يدل كلمة لا الة تامة  
 وانما قيل الله كان كلاما تاما من غير احتياج الى تقدير مقول  
 النية بتقدير الجز الى لفظي هو ان لا يقتضيه خبرا منفي بالكن  
 المعنى لا يقتضي كذلك فيقولون معنى قولهم لا ابل لا مال انتفي  
 الا بل والمال فان قلت لا فيض اسم فعل لازم فوجه نصب مدلول  
 لا اذا كان مضافا قلت لانهم سم فعل حر بل يجوز ان يكون بنائيا لا  
 لتفي كناية حرف النداء لا دعوا ولو سلم فيجوز ان يكون فاعلا اسم  
 الفعل ضمير بهم والنكرة المضافة بعدا منصوبا على التثنية بهذا  
 الضمير الميم فافهم وعلى التعديلين يحملون ما يري في جزا في مثل لا رجل  
 قائم على الصف دون الجز فيجعلون في تلك المادة الصفة مرفوعة بالبناء  
 محل الرجل لان الرجل مبنى وتابع والمبنى تابع لمحل قولك لا غلام رجل  
 ظريف او قائم برفع ظريف او قائم فحول على انه صفة لغلام عتار  
 ما كان عليه وهو كونه مبتدأ فان قلت ان بنى يته من العرب ليس  
 بمعصم ان يقولون هذا اللفظ مبتدأ مرفوع بانه صفة او ضمير  
 فما معنى قوله يحملون ما ته خبر على الصفة قلت المراد ان النية  
 يحملون ما يري في خبر على الصفة في كلامهم وفيه ان النية من اين  
 عرفوا ذلك ليس وب العرب بيان مثل هذا فالاولى ان يحمل البناء  
 على ان اهل الجا زيد فقول خبر لا عند القرية مدفا كثيرا على سبيل الجواز  
 وينوونهم جذ فقول مدفها وانما على سبيل الوجوب فتأمل في معنى  
 النفي والدخول على المبتدأ والجز مد فقول لا مبتدأ قيد دخول النز

واما في مثل

كونه

كونه كونه صرفه محل نظر فتأمل وبما عرفت في معنى الدخول لا  
 يري ابوه في ما زيد ابوه قائم قال بعض المحققين قد عرفت ما يمنعك  
 من القبول وهو ان المراد بالدخول وروده لا بربت الاشارة الى القفا  
 او معنى ولا شك انه اشر معنى ابوه باستار نفي قيامه قلنا الاشارة  
 المقصود معنى يبول النفي من زيد كونه ابيه قائم لا النفي القيام من الاب  
 فيصح ان يقال انه لم يدخل على ابوه لا سيرات هذا الاشارة معنى قسابل  
 من ضد عن خبر انها فانما ابن قيس لا يبرح اي ابرح الى كتب الجانية  
 الصدر الاعراض والبراح الزوال والضمير فيها انها الحوب اي  
 من اعرض من يري ان الحرب فلا زوال عنها باعراض انتهى وفيه انه  
 من اين روي ان لا عمل بهما مع ان اشر علمها يظهر في خبرنا وفيه  
 في ولم يظهر اشر عمل فيه لجواز ان يكون لا يبرح الى مبتدأ وضمير او  
 صفة الابتداء النكرة بسبب تخصيصها بالعموم في سياق النفي  
 لما في من المرفوعات شرع الى المنصوبات الظاهرة ان هذا الشبهة طية  
 لزومية اولانا يده معتد بهما في الحكم الاتفاقي بينهما والعلامة العفية  
 للزوم المعبر عند ارباب المعقول منفيته كما لا يخفى الا ان بدعي الزوم  
 العرفي العاري بعده اعلم ان المعنى في صدر ذكر المرفوعات والمنصوبات  
 والمجورات فان الفاعل من احدها يستلزم المقصد للبيان في الاخر قول  
 لكثرة ما اذكرة الشئ المقصود بالبيان استدعي كثرة الاسماء ذلك  
 الشئ او كل من واحد منها منهم وكثرة الاهتمام بالشئ يوجب تقديره  
 وخفة النصب وذلك باعتبار لفتة التي هي الاصل في الاعراب  
 النصب والخفيف يعلو على الثقيل ولان مناسبة المنصوبات  
 بالمرفوعات اكثر من مناسبة بالمجورات ومن صف الشئ ان تعريفها  
 على الفاعلية والفعولية اللتين هما كالمقتضيات فتأمل ومن حيث



مما ذكره في اكثر الاسوال وهي الافعال المعتد به المنصوبات هو ما اشتمل  
 على تحديد ان يكون الجمع كلاما واحدا بان يكون هو ضمير الفصل واللام  
 الحقيقية البظلة بجمعيه مدخولها وفنيذ النقيبه من العرب بلفظ الجمع  
 الدال على الافراد وغير المناسب مقام التعريف للاشارة الى نقيبه  
 هذا التعريف اول البعد وانواع المنصوب المعرف عنها ويجعل ان يكون  
 كلامين مستقلين بان يكون قوله المنصوبات كلاما واحدا بتقدير  
 هذا الباب المنصوبات هذا قوله وهو ما اشتمل على علم المفعولية كلاما  
 اخر بهذا اشارة الى ان المعرف الذي هو المنصوب المذكور في ضمن  
 المنصوبات وما بعده تعريف للمنصوب وما في ما اشتمل كناية عن  
 الاسم كما صرح به في المرفوعات فلا ينقض بحرف الاداء الى الحل الابواب  
 اذ الظاهر انه يصدق عليها انها شئ اشتمل على علم المفعولية لكنها  
 ليست باسم لكن الاسم المسمى ان يكون حقيقة او حكما لئلا يؤول  
 المركبات والحمل التي وقعت احدي المنصوبات علامة كون  
 الاسم مفعولا اي في حيث انه علامة كون الاسم مفعولا فلا  
 يتحقق تعريف المنصوبات بمثل مسلمات ومسلمين ومسلمان  
 في مرتب مسلمات ومسلمين او مسلمين اذ ذات الكسرة  
 والياء في هذه الامثلة وان كانت كون الاسم مفعولا لكن ليست  
 ملازمة بهذه الحيشة في الامثلة او حكما كما في الملحقات بالمقابل  
 من احوال التنبه ونحوها وهي اربعة الفقه والكسرة اي هذه  
 الاربعة متصف بكونها علم المفعولية ان كانت مما يستلزم  
 المذكورة فانه ان من المنصوبات يعني في غير راجع الى المنصوب  
 المذكور في ضمن المنصوبات موافقا لغيره هو في قوله ما اشتمل  
 هو المناسب باعتبار جعل القسم موافقا لجعل موافقا

او ما اشتمل على علم المفعولية ليوافق ضمير اشتمل الراجع الى ما  
 وهو المناسب قرب المرجع لفظي اطلاق مفعول عليه  
 اي لفظ كما يشعر لها اللفظ الصفية واما اصطلاح فيصح اطلاق  
 لفظ المفعول على كل ما من بينه بقبيل فان معناه الاصطلاحي هو  
 ما دون بفعل لفائدة ولم يستد اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا  
 مخصوصا ولا يخرج جرح مفعول ما لم يسم فاعله من هذا المفعول  
 الاصطلاح للمفعول فان اطلاق المفعول عليه باعتبار ما كان لا  
 بالفعل بحسب الاصطلاح فان قلت اطلاق المفعول لفظي على المعنى  
 انها وقع عليها الفعل كما تقول فعلت الضرب واوقعت الضرب  
 فيكون اطلاق المفعول عليها باعتبار كونها مفعولا به لا مفعولا  
 حقيقة قلت نعم لكن المعنى اللغوي هو ان يقع عليه الفعل وجمع  
 افراد المفعول المطلق كذلك دون ساير المقاييد وفيه ان يذاع  
 صحيح في مثل مات موتا فان الفعل لم يقع على الموت فتأمل  
 الضم ايضا الفعل المتعلق على المصدر ايضا مصدر فيقتضي فعلا  
 اخر متعلق به وبهذا فيلزم النسبة فان قلت اذا صح اطلاق المفعول  
 للمقيد فيقيد به اوفيه اوله او معه على ساير المقاييل فيلزم ان يقع  
 اطلاق المفعول المطلق عليه لان صحة اطلاق المفعول المطلق  
 من لوازم صحة اطلاق المقيد قلت الاطلاق والتقييد بهما يجب  
 اللفظ فقط واما بحسب المعنى فكل واحد منهما مبني على لاخر فافلا  
 احد الاسماء المقيدة لا يستلزم اطلاق المطلق باعتبار معناه بالاول  
 ما فعله فاعل فعل قال المحشى الفاعل بهما المسمى ان يكون حقيقة  
 او حكما لئلا يؤول المفعول المطلق للمفعول المبني للمفعول في مثل ضربت  
 زيد فربما يقال بعض المحققين لافس الفاعل بالقيام كما قام به معنى



الفعل المذكور يجب بيع الاستاوه اليه يصدق على ضربا في ضرب  
 زيد ضربا انه فعل مذكور فلا حاجة في ارجاعه الى تعميم الفاعل  
 من الحقيقي والحكمي ولا يخفى ان الحق بينهما للفاعل فان المفعول بال  
 اسم فاعله ليس مما قام به معنى الفعل وان كان مسندا اليه  
 خرج عن تعريف الفاعل بفيد على جهته قيا مديه لكن قام به معنى  
 المعنى المصدر المبني للمفعول ضربا في ضرب زيد في باقام بالفاعل الحكمي  
 وايضا لم يصرح الشارح تفيد الفاعل حتى يستغنى بتفسيره من  
 تعميمه فان قلت تعريف المفعول المطلق للفعل المنفرد قوله  
 لم يضر زيد ضربا لانه لم يفعله فاعله فعل مذكور قلت المراد بالفعل  
 الفاعل اياه استاوه الى الفاعل المم من ان يكون احيا او سلبا  
 وانما زيد لفظ الاسم لما كانت تعريفات سايرة الفاعل  
 بحيث ترك فيها لفظ الاسم صار كان الاصل والاسلوب  
 ترك لفظ الاسم فغير من ذكره بقوله زيد لفظ الاسم ههنا  
 والا فالمناسب ايراد النكتة في التكرار فيا سياتي لافي الذكور ههنا  
 ويمكن ان يقال لما شاع عند النحاة توصيف المعاني باحوال ال  
 لفاظ وباعلم لم يخرج الى ذلك الاسم ابد النكتة فان قلت كون المفعول  
 المعلق من المنصوبات التي هي فكان ذكر الاسم من الاسماء وذكر غيره  
 في تعريفه يدل على انه الاسم فلا حاجة الى هذه الزائدة قلت لو سلم  
 ما ذكره يدل على اعتبار الاسم في المفعول المطلق بالالتزام و  
 دلالة الالتزام بجهوة وفي التعريف فان قلت لم لم يتحمل ما في فعل  
 على كونها كناية عن الاسم وزاد لفظ الاسم كما في تعريفات  
 سايرة للمفاهيم قلت في هذا يحتاج الى التفكيدات والتقدير  
 لا يلزم مقام التعريف كما لا يخفى لان ما فعله الفاعل هو المعنى

الوجه

الوجه زيادة الاسم اخراج ضرب الثاني في ضرب ضرب زيد فان ضرب  
 الثاني ما فعله فاعله مذكور بعينه لانه ليس باسم وفيه ان ضرب  
 باعتبار مجموع معناه وليس مما فعله الفاعل هو الحدث الذي في نفسه  
 ومعناه التضمن مفعولا لا يقال انه مفعول فيصدد بدون قيد  
 ممنوع ولو سلم يلزم صد التعريف على الضارب الثاني اما الضارب  
 ضارب زيد امع قيد الاسم ايضا فيلزم عدم مانفيه التعريف  
 بدون قيد الاسم فيلزم عدم مانفيه او اسمائه معنى الفعل  
 عطف على مقدرا فهو ايضا من اقسام المذكور حكمي او على مذكور  
 في قوله الم من ان يكون مذكورا وخرج به المضارع الذي  
 لم يذكر فعله بالكل لم يخرج فقد ومثل ضرب شديد في قولنا ضربني  
 ضرب شديد وانواع ولم يخرج بقوله بعينه ايضا فلا يكون التعريف  
 مانعا بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزئية  
 ح يلزم خروج المفعول المطلق النوعي والعددي من تعريفه لانها لا  
 على امر زائد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مشتملا على معنى المفعول  
 المطلق اشتمال الكل على الجزئية والجواب ان مفعول هو ذات الحدث  
 التي دل عليها اللفظ وكون ذلك الحدث فرع كذا او معدودا بعد وكذا  
 فن ذلك المعنى وادعاءه فالعنى القيد به في المفعول المطلق هو  
 ذات ذلك الحدث والفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزئية جميع  
 اقسامه او المراد من معنى المفعول المطلق ما قصد به من الالف والفعل  
 مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزئية او المراد من الحدث التي في ضمن ذلك الفرد  
 بالجملة يتحقق باعتبار الجزئية الذي هو الحدث تحقق مدلول الاسم الذي  
 هو المفعول المطلق لانها متحدان بالذات فعلى هذا لا يخرج نوح المفعول  
 المعلق انواعا في ضربت انواعا اذ الافراد لا فرد التي جعل انواعا



للملائكة وقصد بهن نفسهما هي المراد جعل انوارها بالحدث الذي  
 فضمن ضربت فالفعل مشتمل على معنى المفعول المطلق الذي هو  
 انواعا اشمال الكل على الجز بقى بهن بحيث وهول الفعل العامل  
 في المفعول المطلق اعم من الفعل وشبهه كما صرح به الشارح في شرح قوله  
 فعلمه كور فاذا كان عاملا مصدر اقولنا ضربت ضربا شديدا حاصل  
 فعنى العامل حينئذ هو عين مفعول المطلق لا شتماله عليه الان يقال  
 النسبة معتبرة في المصدر العامل لا المفعول المطلق فيكون المصدر  
 العامل مشتملا عليه لا عنه ويحتمل ان يكون معنى قوله بعناه ان الكلام  
 المفعول المطلق بمعنى الفعل بان يكون ما قصد به من المفعول المطلق  
 عين الحدث الذي هو المعنى المقيد به في الفعل لانه تحقق كون الفعل  
 والاعلى معنى في نفسه ومعنى كونه مسندا الى فاعله حينئذ يندفع النقص  
 بالادة المذكورة فخرج به مثل ما دينا في قوله ضربته تاويا هذا اذا لم  
 يقصد من التاوية من الضرب واما اذا قصد ذلك فلا كما هو مذنب  
 الروحاج فان اخراية اعتبار ان الادنى ان يقال فان بهن كراسها  
 يتبين احدهما ما وجد من فعل وبغير عنها كذا يتبين معنى مصدره الذي  
 ما وجد بعده وتعلقت بتلك الله التي الاولى تعلق الفعل على المفعول  
 فعبه عنها بقولك كويت فيها متغايرة ان يجب الوجود ويجوز ان يراد  
 بكرايت معنى مصدر كويت لا ما وقعت سابقا عليه فهو يكون ملك  
 مفعولا مطلقا والفعل مشتمل على ما قصد منه مثل ما ذكره كرايت  
 للتاكيد اي لتاكيد ما هو مسند حقيقة ومعنى معتد به في العامل  
 وهو الحدث فاذا كان عاملا المصدر يكون التاكيد تمام معناه  
 ان دل على بعض انواعه الاظهر ان يقال ان دل على نوعه بشتماله اذا  
 دل على جميع انواعه قال بعض شقيين ان الدالة على بعض انواعه

في ضمن

في ضمن الكل فندرج المفعول الذي دل على جميع انواعه وفيه ان يكون  
 التوهم ان كونه النوع باعتبار الدلالة على بعض الانواع في صورة الدلالة  
 على الكل مع انه ليس كذلك نعم الدلالة على نوع الحدث قد يكون بذاته  
 كما في جلست جلسته وقد يكون بصفته مثل ضربت ضربا شديدا والعدد  
 ان دل عدده اي وحدته او كثرته سواء كان العدد مفهوما للمصدر  
 خوضه به نهين او من صفته كخوضت ضربا كثرته او فيه ان المفعول  
 المطلق النوع الذي شئ اوجع بدل على عدده مع انه النوع والعدد  
 قسم له والجواب ان في امد الاواة بدل على المفعول المطلق على عدد نونه  
 لاسل عدد دنا ترقا وقد يكون لغيره اقطه ما كان المفهوم من تعريف  
 المطلق ومن موارد الاستعانة ان يكون المفعول المطلق مصدر الفعل  
 الذي هو عامله اراد ان ينبت الى المصدر الذي هو المفعول المطلق  
 قد يكون مقايير المصدر الذي اشتق منه العامل اما بحسب جوهر  
 الحروف او بحسب الباب وان كان بحسب المعنى وجود مقيد وقيل  
 بهذا الكلام اشارة الى تقييده اخر المفعول المطلق بذكر احد القيمتين  
 وانه الاخر على المقاسية اول دفع وجههم ان كونه للتاكيد يوجب  
 ان يكون بلفظ لان التاكيد المعنوي يكون باللفظ خصوصية مخفية  
 واللفظ لا يكون بغير لفظ المذكور او للاشارة الى انه في هذا المسئلة  
 ليس تابعا بسيوية بل عالفه كخوفت جلوسا حتى معنى هذا  
 المثال مبني على عدم التقدة بين معنى القعود والجلوس ومراده  
 انها واما اذا كان القعود هو ما كان بعد اضطجع والجلوس ما كان  
 بعد القيام قال بعض المحققين هذا مثال المغايرة بحسب الباء ايضا  
 لان قعد يقعد من باب نصر ويصير ويجلس بلس من باب ضرب  
 يضرب ويصير يقدر له عاملا من باب حض هذا اما مثل ضربته



انواعا والطاهر مع كسبو في اثبت انه نباتا دون قعدت  
 حلوس وقد يحذف الفعل الناصب وصف الفعل بالناصب  
 اشارة الى ان المراد من العامل هو العامل في يعلم حذف عامل المفعول  
 المطلق اذا كان سماء ايضا لان اسم التفضيل له حكم وما اضيف  
 اليه فان قلت الاظهر ان يقال لان اسم التفضيل له حكم الموصوف  
 وما اضيف عليه لئتم التعريف قلت نعم لكن لما كان بين القصة  
 والموصوف اتحاد بالذات استغنى عن التبرج بدليل الجزء الاول  
 فكان المدعى بوجه الثاني في اسم تفضيل ومصدرية من  
 المفعول المطلق على ما ذكرنا ان يكون ما قصد المفعول المطلق كما  
 متحد بحسب الوجود بالحدث فمهم من الفعل سواء كان مفسدا  
 بلغة المصدر او لم يكن ومثل ضربت سوفا وضربت انواعا و  
 حين لا عاجز في محل الخبر مفعولا مطلقا الموصوفه وما اضيف اليه  
 او المراد بالخبر هو التقدم وما يفهم به هنا من قوله ومصدرية ان الال  
 في المفعول المطلق من المصدرية حتى يتبع في توجيه كون خبره مفعولا  
 مطلقا كما ذكر على هذا يلزم ان يكون مثل ويجا ويل مفعولا مطلقا بدو  
 التاويل المصدر مع انه قال في ما سياتي في بحث المصدر ان كاد ويل  
 مفعولا مطلقا وليس المصدر متماثل ووجوب سلف على قوله جوازا  
 اما المعنى وقد يحذف الفعل الناصب المفعول المطلق اقيام قسمة  
 وجوبا اي حذف واجبا اشار الى ان وجوبا منصوبا على المصدرية  
 باعتبار انه بمعنى اسم الفاعل وصفة المصدر المحذوف سماها  
 اي سماها فيكون صفة لوجوبا او حالا عنه ويجوز ان يكون مفعولا  
 مطلقا بتقدير سماع موقوفا على السماع باعتبار ان  
 السماع من لوب حيث لم ينش الفعل اصلا بسبب وجوب

المحذف من غير قاعدة يعرف بها وجوب المحذف سقاك الله سقا  
 رعا الله وما ذات التي طلب او باعتبار حسه وسمه اي رعاك الله عليها  
 هذا ايضا وما لا اما باعتبار ذات التي طلب بان رزقه الله تعالى  
 من حيث لا يحتسب في الحذف والوجاء او باعتبار موالثته بان  
 قيل الله رعا ما زى نبات طرته كشيدن اي خاب خيبة  
 وسماء عليه من جاب الرجل خيبة يقع من مقولة خاب خيبة  
 ومعناه نيا سب بمعنى خاب خيبة الذي هو عدم بدل القمر  
 لانه مشتق من خاب خيبة حتى يلزم اتحاد المشتق منه لوكون  
 المصدر مشتقا من الفعل كما هو رأي الكوفيين وفيه ان قوله في خاب  
 الرجل خيبة اذالم ينل ما طلب يدل على ان خاب خيبة باثبات فعله  
 مسجل في كلامهم والقول يحذف فعله وجوبا سماء عينا في ذلك  
 والجواب ان الحذف وجوبا في الجملة الانشائية الدعائية وما  
 نقله جملة اخبارية فلا ينافي وجد ساء بالبدال المهمة اي جدد جديدا  
 وما رسله بالذال وبفتح الحاء قطع الانف والاوزن والشقة  
 واليد فهم من كلام الشيخ الرضي ان الحذف قطع واحد من المذكورات  
 فالمناسب العطف بآدون الواو وحدها كذا وجبا هذه الامثلة  
 الثلاثة اما لانشاء الحد والشك والتعجب للاخبار بها فانه لم يوجب  
 في كلامهم هذا دليل للدعوى المفهوم ضمنا وهو ان هذا المصدر  
 مما حذف فعلها وجوبا سماها وهذا معنى وجوب المحذف سماها  
 وفيه ان المحذف القياس ايضا لم يوجد الانفعال العاملة في  
 المصدر فيلزم ان يكون من قبيل وجوب المحذف سماها وليس  
 كذلك الا ان يقال المراد انه لم يوجد في كلامهم استعمال الانفعال  
 العاملة في هذا المصدر ولم يوجد قاعدة ايضا يعرف منها المحذف



لكنه ترك التقى بما سبق في تفسير قول سماعا قيل عليه قد قالوا  
 حدثت اسم هذا ان هذه المصادر الثلاثة ليس لها وجوب حذف عامله  
 سماعا كما ذكره المصنف فانهم قد قالوا حدثت اسم هذا الى اخره وذكر الكوا  
 الافعال العاملة فيها فاجاب بعضهم ببعضهم لا ينبغي ان الجواب الاول  
 بعيد وان كان موافقا لما ذكره في الجواب الثاني يقتضي ان يقال  
 في المثال المذكور وشذاله وحباله باللام منها وانما لم يقل وحب  
 كذا التلايتوهم اختصار قواعد الحذف في المذكورات فانه ينف  
 فعل المفعول المطلق وجوبا قياسا في هذه المذكورات ايضا لكن  
 ذكر المصنف ما هو المشهور موضع ما الى المفعول المطلق فاسر  
 كل ما المفعول بعد الموضع المضاف ليعتبر ارتباطه بقوله و  
 منها يجوز ان يكون ما كناية عن الوصف في قوله وقع عبارة  
 من المفعول المطلق والعائد الى الحذف اسنى فيه بعد نفي ذلك  
 على اسم لما كان داخل على اسم في كلام المصنف وقع بعد او معنى  
 نفى ومقصوده جعل صفة لكل واحد من نفى ومعنى نفى والصفة  
 الواحد لا يصلح ان يكون الموصوفين جعلها صفة للثاني الى معنى  
 نفى وقد لا يوصف الاول كما هو المختار عند البعض في صورة نتائج  
 الفعلين ولئلا يلزم الفعل بين الصفة والموصوف على تقدير  
 جعلها صفة للموصوف الاول ويجوز ان يقدر لفظ واحد ويجعل  
 صفة لاي بعد واحد من نفى او معنى نفى داخل على اسم ولا يلزم  
 الفصل بالابتنى بين الصفة والموصوف بقولنا من نفى او معنى  
 نفى لانه بيان للواحد الموصوف وليس باجنبي داخل على اسم  
 الى داخل على اسم طالب للخر بقرينة قوله لا يكون جنة اسنى في قد  
 استدل بالخروج مثل ما زيد الاسير بالرفع سند قصد المبالغة

قوله

لأن

كان مرفوعا على الجزية فلم يكن مفعولا مطلقا وفيه ان المناسب  
 ان يحذف زلقب والضموابط من مطلق لم يكن فعلة واجب الحذف  
 لاسن المصنف والى ان لم يقع مفعولا مطلقا فانها فاجدة من تحت  
 مع ان الكثرة ما خرج به بالقسود في هذا الضوابط مثل قوله  
 اودع بكم را قيل لا حد ان يقال او ملة اعطفا على متنا فيكون  
 تقديرها حكم العطف اودع ملة فلا حاجة الى الترخيص اوقع وا  
 واجب بانه حيد ويتوهم سطفا على جبهه وهو فاسد وانما جمع  
 بين الضابطتين يعني لم يفعل الضابطه الثانية من الاولى بقوله  
 منها لا شتر اكهما في بعض القسود فان قلت لم يفهم من عطف  
 قوله اودع ملة على قوله ما وقع مشتلا لا شتر اكهما في الوقوع  
 بعد اسم لا يكون خبر عنه مما فائدة عدم فصل الضابطتين  
 قلت لما لم يفصل علم ان بينهما اشتراكا في بعض القسود ولما مثل من  
 الضابطه الثانية بتقدير زيد سير اسلم ان الاشتراك في القسود  
 المذكور فان قلت فعلى هذا ينبغي ان يجمع بين قاسد في ما وقع  
 معمون جملة لا شتر اكهما في الوقوع مضمون جملة قلت نعم لكن  
 لما كان كل منهما مسمى باسم ارادة التفضيل التميز كل منهما باسمه فاما  
 هو ما انت الاسير الى سير سر الابد من تقدير الفعل بعد الا  
 لئلا يلزم استثناء الشيء من نفسه فان المفعول المطلق تأكيدى  
 فاذا قلت ما انت شتر لا شتر يكون الشيء عين ما فهم من المثير  
 وما انت الاسير البر بد قال به المحققين البريد معرب وم  
 بنيد ويطلق على الفعل الذي يقال له لشتر تام لانه يقطع دونه  
 ثم صار اسما يعنى سبك ويجوز تقدير الفعل بعد الاد قيل الا



أو المفعول المطلق فيه نوعي وفي المثال السابق تأكيد في هذا  
 أن يصل أن تكتب في تلك المثال وإلى ما يشبه به فعل مبتدأ  
 فيه أن المبتدأ في هذا المثال هو فاعل الفعل المحذوف بالحقيقة يعود  
 وخبر الفعل إليه فالاسم الواقع موقع الخبر إذا لم يكن فعلة كشيء به  
 لم يقصد تعريف المفعول المطلق عليه لاستغناء ذلك قيد من التعريف  
 فيه والجواب أن لفظ ذلك الاسم الواقع موقع الخبر وإن كان لفظ  
 المشبه به لكن ذلك ذكر تلك وأريد المشبه كما هو طريق الاستعارة  
 إذ لا شك أن المراد سير البريد بوسير زيد فالنقل التعريف بغير قيد  
 قيد به كما لا يخفى وأعلم أن المقام يقتضي أن يكون صدق هذه  
 الضوابط تكتب بخلاف الفعل الناصب للمفعول المطلق ولم يظهر  
 ذلك ويمكن أن يقال في تأني الصابطين أن المفعول المطلق  
 وقع في موضع الخبر الذي هو عامله فلا بد من حذف عامله فإذا  
 ذكر عامله لم يقع موقع الخبر الذي هو عامله بل يكون الخبر مذكورا  
 فلا بد من الحذف حتى يصدق الضابطة عليه وأيضا يمكن أن يقال  
 في الضابطة التي يكون المفعول المطلق فيها تفضيلا لا شرمون  
 الجملة لو ذكر الفعل لا المفعول المطلق فلا بد من حذف الفعل فيكون  
 المفعول المطلق تفضيلا ثم القربة الدلالة على الفعل المحذوف في  
 جميع صور حذف الفعل المفعول المطلق من نفس المفعول المطلق  
 كما لا يخفى والمراد بضمون الجملة مصدرها فإن قلت هذا إنما يصلح في الجملة  
 الفعلية وإنما في حكمها وأما إذا كانت الجملة اسمية مثل زيد جسم أو حيوان  
 أو إنسان في مضمونها وليس لها مصدر قلت يجوز في جميع الجمل أحد  
 المعنى المصدرى باعتبار ارتباط مسندها بما أسد إليه بالحق الياء  
 المصدرية بالمسند نحو جسمية زيد حيوانية زيد أو إنسانية زيد جسم  
 أو حيوان

أو حيوان أو إنسان مثلا والمراد المعنى المصدرى السبطين الجملة  
 كما ينبغي من أن اعترافا وحقا مضمون له على الفهم وزيد قائم  
 وأعلم أن التعميم المفهوم من قوله مصدر المضاف إلى الفاعل والمفعول  
 إشارة إلى أن المصدر ينسب إلى الفاعل إذا كان منطوق الفائدة  
 التقييدها نحو صاحب مع زيد في حديقته مسرورا أما بنفعه أو تفكر  
 فإن مضمون الجملة بهننا صوت زيد في وقت السهر في الحديقة والنفع  
 أشبه وبأشبه الغرض المطمئن وفيه أنه حينئذ يوزن أن يبدل المصدر بـ  
 المذكور ومفعولا فيستغنى في مثل فشد الوثاق فاما ما بعد وأما  
 من تقدير العامل فالنائب أن بدل المصدر في هذه الضابطة على المفعول  
 له لاسي المفعول المطلق الذي حذف فعلة وتفسيره لا شربيا أن أنواعه  
 الجملة هكذا افترة الشيخ الرضى وبقية الشراح والظاهر أن المراد من الاحتمال  
 أن يكون الأثر على سبيل البدل فعلى هذا يلزم أن لا يكون الحذف  
 واجبا في فشد الوثاق أو لم فداء ولم يذكر الاحتمال لتناوله  
 ومنها ما وقع للتشبيه ما ذكره يلزم أن يكون المفعول المطلق في  
 المثال المذكور مشبها به لما فعلة الفاعل لا فعل الفاعل فلم يصدق  
 تعريف المفعول المطلق عليه إلا أن يقال هذا باعتبار ظاهر لفظ  
 الذي هو موضع التشبيه به لكن بهننا ذكر لفظ المشبه به وأريد  
 المشبه كما هو طريق الاستعارة لكونه شبيها به باعتبار أصل  
 معناه وكونه مفعولا مطلقا باعتبار ما أريد منه الثاني أن مثل  
 مررت به فإذا له صوت مثل صوت مما رمن أفراد هذه القاعدة  
 مع أن المفعول المطلق تشبيه شيء بشيء ومثل مررت به فإذا له  
 صوت صوتا مثل صوت مما رمن هذه الضابطة مع أن المفعول لا أن  
 يشبه به شيء فأولى أن يرد بقوله للتشبيه لأن يشبه شيء ولا شك



ان في جميع هذه الاشياء المفعول المطلق بالحقيقة مبنية شئ وايرادهم  
بالتشبيه معنى المصدر الذي هو فعل التكليم اي وقع كلام لاجل  
التشبيه سواء كان مشبها به او مشبها او الة التشبيه واحترز  
عن تحويل صوت صوت من المناسب بالاعتزاز ان يكون في  
التركيب مفعول مطلق لم يذف فعله لانه لم يكن مفعولا مطلقا  
فانه القيد في هذه الضوابط لاخراج مثال هذا التركيب الذي ليس  
فيه مفعول مطلق غير مناسب نحو مرت به فاذا صوت صوت  
حار اي بصوت صوت حار الشمس ويرى صوت حار على نزع  
الحافظ اي كصوت حار وعلى الحالية ايضا ويجوز فعله ايضا على انه بدل  
من صوت او عطف بيان له او صفة له بتقدير مثل ثم بعد بضعة  
المصدرية قد راعاه ولم يجعل المصدر المذكور عاملا لان كل المصدر  
يتاويل ان مع الفعل وهو لا يناسب به هنا لانه يكون في المروج  
لا في المقطوع وصوت زيد مقطوع به صراح الشكلي قال الفاضل  
الحشني صراح نال ككودون وقيل هو اسم استعمال المصدر لا احتمال  
لها غيره لا طهره افادة المقصود ان يقا مضمون جملة لا احتمال غيره و  
مقابلة مضمون جملة يحتمل غيره فان لقوله لا احتمال اسم مفعول وقع  
اسم لا التقي الجنس ولها صفة وعينه مرفوع بانه جنس لا ومفعولا  
ما لم سم فاعله خبر لا محذوف والثاني ان يكون تحتل مصدر اسميا  
ومنه منصوب بانه مفعول بمعنى الاحتمال للجملة من المصادرة  
غيره فضا ذلنا من العبارة لا حاجة الى مثل هذه التنافات  
فان اعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له على الف درهم للخطي  
ان مضمون الجملة على ما ذكره سابقا يوم صدرها المنسوب  
الى فاعل او مفعول اعترافا بالنسبة الى قوله له على الف درهم ليس

كذلك ولا يخفى في مقابلة بالنسبة الى زيد قائم كذلك اللهم الان  
يقال ان المصدر الما خود من زيد قائم هو حقيقة هذا القول محتمل  
منه فتأمل لانه انما يؤكد نفسه وذاته فيكون اللام في نفسه  
للصلة كما يؤكد نفسه ضربا في ضربت الان يؤكد مضمون مفرد  
فيكون خارجا عن الضابط ولهذا لم يذف فعله وجوبا  
ومنها ما وقع مضمون جملة لها تحتل غيره فان قلت مضمون جملة  
لا يخلو من ان تحتل غيره المفعول المطلق ولا تحتل غيره وعلى تقدير  
يجب حذف فعله بمقتضى الضابطتين ويقال منها ما وقع  
مضمون جملة سواء كان لها محتمل غيره او لا تحتل غيره قلت نعم  
لكن لما كان المتأخرون جعلوا ما كان مضمون جملة لا تحتلها غيره  
سمى باسم خاص وهو تأكيد نفسه وما كان مضمون جملة تحتل  
غيره سمي باسم اخر وهو تأكيد غيره او درهما في الضابطتين للبرج  
باسميتها وقوله مضمون جملة في كلا الضابطتين احترز انما او وقع  
مضمون مفرد فانه لا يجب حذف فعله سواء كان بحيث لا تحتل  
لها غيره نحو ضربت ضربا او لها محتمل غيره نحو رجعت القهقري  
وان لم يكن للتشبيه الاوّل ترك او لان عدم ارادة التشبيه مع  
في هذه الضابطتين وان الوسيلة لا يفيد ذلك لم يجمع بارادة النسبة  
ايضا اي شئ متناها الى الفاعل او المفعول قال بعض المحققين  
مع ان هذا القيد ينتقض لضرب نرا الامير فانه مشغوف متناها الى  
فاعل فلا بد ان يقال متناها الى فاعل الفعل او المفعول وهو مع  
ذلك ينتقض لضرب زيد ضربته قالوا ان تفيد الاضافة بكونه  
لا بيان النوع وقد خرج بهذا القيد الرضى انتهى ويمكن ان يقال  
انه صرح الشارح بان المراد بيني ان يكون على صيغة التشبيه ولم يكن



المراد بالتشبيه بل للتكرير ومع هذا قال لا يد يتم القايده من قيد  
الاضافة الى شئ مضافا فاذا كان مبني بهذا المعنى لم يرد المواد  
النقض المذكورة اذ الظاهر ان المعنى على الخصوص التشبيه لا على  
التكرير والتشبيه كما لا يخفى من تمة التعريف الاولى ان يقال  
من تمة الضابطة فان اطلاق التعريف على الضابطة فيه شايع  
والتكلف باستيثاره لم يكن حينئذ مثل ليكن كالا مثله السابقة  
الضابطة لكن اذا جعل ليكن مضوبا بسمة لشئ يفاد هذا المعنى  
بلا تكلف وان لم يكن في وتيرة الامثلة السابقة فتأمل  
المفعول به اللام فيه اما موصول على وضميه به راجع اليه موصوفه  
اي الشئ المفعول وعلى التقديرين لفظ المفعول مسند الى به و  
يجوز اسناد الى المصدر اي الذي فعل فعل متعلق به او فعل  
فعل سببه وسمي به لانه متعلق به على ان يكون الياء للصلة متعلقا  
بالمفعول باستيثاره ضمنه معنى المتعلق اولانه اوقع الفعل سببه على  
ان يكون الياء للبيبة في غيره لا يفتح في وجه التسمية لانه مفعول  
مرجوع ولا يذكر ومنه المفعول الخفاء بما سبق في المفعول المطلق  
بما يفهم الاستلزام الذي ذكره المرفوعات كما لا يخفى ولم يذكر  
الاسم الخفاء بما سبق في المفعول المطلق ادعى يفهم من استبان  
من ان البحث في الاسماء المنصوبة التي من جملتها المفعول به للمفعول  
او يربا من المساحة بعد التخرج بالاسم في بعض افراد المفعول  
في مشابهة زيد او قلت زيد قائم هو اللفظ وهو ليس بما وقع  
عليه فعل الفاعل لا اسم فان قلت والفاظ الموصولة بازائها  
واو ضمنا فيكون قائم زيد وزيد قائم اسما لنفسه كما يقال ان  
ضرب ومن في قولنا ضرب فعل ماض ومن حروف جواسم لما هو

الفعل

هو الفعل والحرف اسلافا قامت اسمة الالفاظ باستبان الوضع  
التضمني باراد نفسها ببيبة على المساحة والا يلزم ان يكون جميع  
الافعال والحروف اسما باستبان الوضع لانفسها ولم يقل به احد  
او قلنا بان احتياري في المفعول المطلق ما هو حقيقة البيا  
وفي المفعول به ما هو حقيقة الجاز المشهور فيما بينهم من ملاق قال  
المعنى على اللفظ بان اريد ما في واقع الاسم ووقع فعل الفاعل  
وان كان على معناه وما له فاعلى للاسم فيكون المعنى هو اسم وقع عليه  
فعل الفاعل واطلاق اسم اللفظ على المعنى بان يكون المراد من ما وقع  
على فعل الفاعل هو المعنى واطلاق المفعول به الذي اسم اللفظ الدال عليه  
على هذا المعنى ويجوز ان يكون المراد من ما وقع عليه هو الاسم وضمير  
اليه راجعا الى معناه بطريق الاستخدام او كان ضمير عليه راجعا الى  
الاسم يحذف المضاف الى اسم وقع على معناه فعل الفاعل  
فانهم يقولون لما فرغ وقوع فعل الفاعل على المفعول به يتعلق عليه  
لا واسطة حرف الحروف كون هذا المعنى في متبادر منه فقا بينه  
بقوله فانهم يقولون يعني ان اهل اللغة يريدون منه هذا المعنى  
في متعارفهم ولا يقولون في مررت زيدا فيخرج زيد في هذا التركيب  
من تعريف المفعول به وان كان اسم المفعول به بواسطة فان قلت  
فعلى هذا يلزم خروج به يد ايضا وذهب بنيد عن تعريف المفعول  
مع انه يقال في الادهاب واقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهب  
بنيد وذهب زيد اقلت لانهم حروجه فان الباريقية للتعريف وذكرك ليس  
لتعليق معنى الذهاب بنيد كعبد الذهاب لمعنى الادهاب كما انه  
وتعريف العاني وبعد تفصيل المعنى تعلق الفعل بغيره بنيد  
لا بواسطة شئ كما في اذهب زيد او اما الباء في مررت بنيد فليس



للتعدية بل لا الصاق فلم يغيه معنى الفعل بل تعاقب معنى الفعل وتوحيدها  
 مدلولها وكذا الحال في سائر الحروف بخارجة نظير الفرق بين الباء والتعدية  
 وسائر حروف الجرم ان في الكل تقديم ما بالافضاء بفعل فتأمل  
 فخرج بالفعل لمقاييل الثلاثة وكذا خرج الحال لان تعلق الفعل بالواسطة  
 الجرمية ضربت زيدا قائما ضربت زيدا في حال قيامه واما خروج التميز  
 والمشني فلانه لم يتعلق الفعل بهما بل تعلق في التميز بما تبين به وفي  
 المشني ما اخرج منه هكذا فاف وبمعنى المحققين واعتبر الفاصل للمحشي  
 لا اخرج هذه الثلاثة في اول المعنوية هو ما يتعلق به فعل الفعل  
 او لا ففي هذه الثلاثة لم يتعلق الفعل او لا بل تعلق او لا بدى الحال والتميز  
 والمشني منه والسر ص عليه بعض المحققين به ما يشكل حينئذ بالمفعول  
 الثاني والثالث اذ ليس تعلق الفعل بها او لا قول فيه بحيث  
 لان كون المفعول مذكورا ثانيا والثالث لاستدلاله تعلق الفعل بجميع  
 المقاييل او لا بواسطة الاخر فان الاعطاء مثلا اعطيت زيدا ودرهما  
 متعلق بكلام المفعولين بلا واسطة لانه تعلق بالثاني بعد التعلق  
 بالاول ونواسط الاية ان المفعول به في باب علت هو مفعول الجملة  
 لكن اجزى الاسرار على كل واحد من جزئه لصلامته وعدم الترتيب  
 فتأمل ثم الفايه ان السناد الفعل الى الفاعل الى سمي وقوله عليه  
 فخرج الفاعل فالمراد ما تعلق الذي هو تفسير وقوع الفعل عليه غير  
 الاسناد والمفعول المعلق بما يفهم فيه انه لا حاجة الى هذا  
 التكلف لا اخرج المفعول المطلق لانه لم يصدق عليه ما وقع فعل الفاعل  
 هو غير فعل الفاعل فلا يقال الضرب واقع الضرب ثم المراد من  
 المفارقة الفايه بالذات اي يجب الوجود سواء كان بحسب  
 اللفظ او لم يكن فلم يرد مثل كرمته كذا لا يخفى فالمراد

فعل الفاعل

بفعل الفاعل يعني لا بد من التعريف في المركب الانساني في كل واحد  
 من المضاف والمضاف اليه اما في المضاف فيبان يراو منه فعل الجرم  
 اسناده الى ما هو فاعل واما في المضاف اليه فيبان يراو منه فعل الجرم  
 اعم من ان يكون حقيقة او كما في التعريف الاول يخرج من التعريف  
 مفعول ما لم يسم في حد فيكون ما نفعه بالتعريف الثاني بفعل  
 المفعول الثالث والثالث للفعل المجهول الذي اقيم المفعول الاول  
 مقام فاعله فيكون جامعا اعتبر اسناده وذلك الاسناد  
 اعم من ان يكون الجا با او سلبا وكذا الوقوع والتعلق قال بعض المحققين  
 الا الى ان يقال فعل اسند وكذا في قوله فانه لم يعتبر اسناده فانه  
 لم يسند انتهى ولا يخفى ان المراد فعل اسند في الكلام الذي وقع  
 فيه المفعول به ولا شك ان ذلك الاعتبار ادخل لافادة هذا المعنى  
 فخرج زيد ودخل درهم في مثل اعطيت زيدا درهمين ثم اخرج زيدا انما  
 يقع لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الالباق بما لم يوجد له  
 التصريح بخلافه مع جعله من المرفوعات ومصطلحا اخر مسمى  
 باسم على حدة كما قال الفاضل المحشي كذا في اخرجه تأمل محل تأمل  
 ولا يشكل بمثل اسطى فيه انه اذا كان لا شك بالاعتبار ان المبادر  
 من الفاعل عدل الحقيقي فلا بد في التعريف من حمل الكلام على المتبادر  
 فيشكل بالمفعول به للفعل المجهول فلا بد فاع عليه الفعل ولم يرد  
 اخر وهو انه لو قال ما وقع عليه الفعل المتبادر منه الفعل الاصطلاحي  
 فخرج شبه الفعل ويثبت ارتكاب المسامحة في اسناد التعلق  
 اليه فان المتعلق بالمفعول به ويوجدت للفعل الاصطلاحي  
 وقد يتقدم هذا الحكم جاز في المقاييل الاخرى سوى المفعول معه  
 فلا وجه لتخصيص البحث بالمفعول به وعدم جريانه في المفعول معه



في مركبات الاصل الواو وهو العطف في موضعها اثناء الكلام  
 على الفعل العامل ليس توصيف الفعل بالعامل لاثارة  
 الى ان المراد من الفعل هو العامل كما قيل في نظائره لان دليله  
 وهو قوله لقوة الفعل مخصوص بالفعل فلا يتم التبريق ولانه  
 لا يتقدم عليه وكذا المصدر بل تقليد بقوله القوة الفعل في  
 العدا اشارة الى ان المراد نفس الفعل لا اعم من الفعل ونحوه  
 لكن نية خبيث لم يفهم جواز تقديمه على اسم الفاعل والمفعول  
 لقوة الفعل في العمل لا بد من قيد اخر ولا يجري جواز تقديم الفاعل  
 ايضا مع انه لم يخرج به بوانه معمول ليس بالنسبة الى عامله فانه كما  
 يخرج ولعامله فيعمل فيه متقدما واما في حال ان من الفاعل والمفعول  
 او غير ان كان اسم المحذوف اسم الفعل او المفعول اما جواز اشارة  
 الى ان تقدم المفعول على الفعل يكون باحد الوجود الثلثة اما باب  
 واما واجب واما متنع كوقوعه في حيزه ان اى كوقوع المفعول  
 في حيزه ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان او كوقوع الفعل في حيزه  
 ان وهو الاظهر ولا يتقدم ما في خبره ان عليه كذا اذا كان الفعل  
 مؤكدا بنون التاكيد والشارح في ذلك ان التاكيد يوزن لا يتم  
 لسان الفعل وتقديم المفعول توهم خلافه من يتقدم المفعول  
 ولذا لا يتقدم المفعول على فعل التعجب مثل ما احسن زيد لانه لا  
 ينصرف فيه وقيد هذا الفعل العامل في المفعول بقيد بوصف  
 الفعل بالعامل اشارة الى ان هذا المحذوف غير مختص بالفعل المحذوف  
 عامله الذي هو شبيه الفعل ايضا لكن بحسب ان لعلم العامل اعم  
 من المحذوف جواز وفي ما اضمه عاملا واما المحذوف وجوب اسماء وفي  
 المنادى والمندوب والتقدير فاعمل المحذوف وهو الفعل كما

لا يخفى

لا يخفى لقيام ضرورة اللام للتوقيت اى وقت قيام قرينة لا لتعليل  
 فان التعليل لقيام القرينة انما يقع في المحذوف وجوبا فلا يكتفى بالقرينة  
 بل لا بد مع القرينة من امر اخر للمحذوف فلم يكن قيام القرينة على المحذوف  
 بل في وقت قيامها تحقيقا ببحث المحذوف اى يمددته بالاستفهام  
 وجوبا في اربعة مواضع تخصيضا بالذكر ليس للمحذوف ان قلت  
 فما فائدة ذكر العدد قلت لتقييد المذكور فان قلت المذكور حرة  
 اذ المندوب ايضا مذكور قلت اشارة الى ان المندوب بالتحقيق  
 ليس غير المنادى وليس مواضع المحذوف سببه زائد على الاربعة  
 لكن لما ذكره تعريف المنادى حيث يشتمل في بحث المنادى على  
 حدة قال الحكم حكم المنادى في باب الاعاء تيزب فتن ودر  
 كاري واشتمل مثاله ما كتب في الحاشية اخاك اخاك اى الزمة  
 والمنصوب على المبح نحو الحمد لله الحمد اى اعنى الحمد والمنصوب على المبح  
 نحو اما في زيد الفاسق الحنيث اى اعنى الحنيث والمنصوب على  
 الترحم كحمرت بنيد المسكين اى اعنى المسكين نحو امرأته  
 المادان ائت على الفار من الرجل وقفه او على فعل اليد واللك  
 عنه فعلى الاول الواو للعطف والثاني للمباحية والعطف  
 وانتهى خبر الحكم اى انتهوا عن التثييث واقصد واخبر  
 لكم لو انيتوا لكم الخطاب للكفرة الذين جعلوا لهم الهة ثلثة تسمى  
 عليه السلام ومرهم واله تعا فتية عن الثلث وامرهم بقصد  
 التوحيد والعامل يوجب المحذوف في هذا المثال هو صاحب  
 الكشف والقرينة على تقدير الفعل اذ انتهت من شئ ثم خفي  
 بما لا ينتهي عنه بل هو مما يؤمر به السابق الذين كوا الى اقصدوا  
 ذات او كونهما فان قلت ما ذكرت يكون من باب في المحذوف



فلم يكون من الحذف السماعي قلت انما يكون ضابطة في الحذف بطريق  
الوجوب اذ لم يذكر معها الفعل وليس كذلك نعم اعلم ان بسوء  
لم يقل في مثل هذه الصورة الوجوب الحذف في المثال المذكور عنده  
ليس مما وجب حذف فعل المفعول به سماعا وتقل من العلام  
الصارحة انه قال في وجوب الحذف في هذا المثال من حيث انه فيه  
ان فلو ذكر الفعل يلزم تفهيمه هو عينه مرضي لانهم لا يعدون  
بهذا الاعتبار الحذف جائزا ووجبا قاطعا اذ اهلا  
اجابت او اتيت مكانا ساهل فيه ولا ينبغي فسرا وطلت  
سهلا من التلاوي مكانا سهلا لا يتألم فيه قدما او سهلا  
لزرع وليس فيه احوار مانع من الزرع والوقفي كوفتي راء قارن  
سرن في الخاشبة السهل نقيض الجبل والخرن ما غلط من الاخر و  
نقل من المير ان اهلا ومهلا منصوب على المصدرية كخرجنا الى  
رحبت بلاوك مرحبا اي رحبا وبهت اهلا اي تاهت تاهلا  
وسهلا وضعك سهلا اي سهولا الثاني اي الموضع المتأذي  
والا فالتأذي لا يحمل على الموضع الذي اعتبره في قوله الثاني التأذي  
ويجوز ان يراد بالثاني المفعول به الثاني لا باعتبار ان قوله  
جواب في اربعة مواضع سيتلزم ان يكون المفعول به اربعة اقسام  
بالنقل اي مواضع ما حذف في تحمل عليه المتأذي لا تقديسه شيئا  
وهو المطلوب اقباله اي الاسم المطلوب اقباله لكن ترك التفسير  
من انه لا بد اعتبار الاسم ويجوز ان يراد باللام الموصول وحمل  
كنا من الاسم وقد المعنى اقباله اي الاسم الذي طلب اقباله  
ويجوز ان يقتضي في المسألة المشهورة باعطاء حال المعنى للفظ  
عدم تقدير المعنى او باعطاء حال اللفظ للمعنى وعدم اعتبار الاسم  
في التعريف

اي بوجهه او بعلته كلمة اولع اكلوه فيجوز ان يكون المطر عليها  
كما اذا اتيت مقبلا عليك بوجه حقيقة وكذا اذا اتيت من كان بينه  
وبينك حائل فان في كلا الصورتين المطر هو الاقبال بقلبه فان طلب  
الاقبال بالوجه فماقت او كما مثل باسماء وبابا وبالارض  
قال بعض المحققين لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال بالوجه او  
اد القلب اعم من كونه حقيقة او كما يمكن ان يجعل طلب الاقبال  
لانه يعبر الاقبال داخل في الاقبال فكما لا يخفى ان هذا انما يقع اذا كان  
طلب الاقبال بالقلب في جميع المواد في حكم طلب الاقبال للسبيل  
بالوجه وراجعا اليه باعتباره وليس كذلك فان طلب الاقبال  
المقتل بالوجه ليس الا باعتبار قلبه واعلم انهم جعلوا انداء الله تعالى  
من قبل الحكمي لتتنبه به من الاقبال بالوجه حقيقة بالمعنى المذكور اولا  
وجه والقلب له لكن في تنبيهه من له من له صلوح الاقبال بالوجه  
اد القلب به ك اوب بل لا السير من الله تعالى علوا كبيرا ولهذا قال  
الفا المحشي الاول ان يراد الاقبال للاجابه والله الامراه بالايجاب الامر  
الذي يقترن عنه في العرف بالاتفات فلا يراد عليه ما ذكر بعض المحققين  
من انه لا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل  
فهو لا يستفاد من تقديره وسامع انه قد يكون المقصود بالنداء  
والجهر فلا معنى للاجابة فيه وان اريد به التنبيه فهي لا يكون مطلوبا  
منه تعالى انتهى فاذا قلت يا محمد فكذلك تناوبه وتقول له تعالى  
فانا مشتاق الى لقائك لا يخفى عليك ان هذا القيد من بعيد  
وليس مقصود التناوب بل مقصوده اظهار التناوب لم التناوبين  
بسبب المندوب وليس مراده طلب اقبال المندوب بوجه من الوجوه  
لا حقيقة ولا حكما مع ان المندوب باب واسع كسر الدوران على



على التسميم فجعله دخلا في الجاز في المنادي مستبعدا قلم يكن جعلها  
 للندوب بابا على هذه حكمي مع ان المقصود جعله وجهيتين نظرا  
 الى كونه مناسبا بالمنادي في اكثر النسخ الحكم لم يجعله بابا  
 مستقلا ولم يفصله من المنادي ولم يقل في صدر البحث ووجهيا  
 في خمسة مواضع يجعله موضعا خاصا ونظرا الى كونه بابا واسعا  
 كشيء الدوران على التسميم وعدم سمول تعريف المنادي بدون  
 التكلف لزعم مخالفة بالمنادي فكان المعنى استرضى استراضيا  
 فعليا على صاحب المفضل اي طليا لفظيا فيكون منصوبا  
 على المصدرية بان يكون صفة للمصدر المحذوف اي الطلب  
 وسامه المطلوب بان يكون الـ الطلب لفظية الطاهر ان الطلب  
 اللفظي هو ان يكون الـ الطلب والمطلوب كلاهما لفظيا وانها قد  
 صار الطلب تقديرية بان فالاحتمال الثالث ليس حتميا لا على حدة  
 او للثانية او الحرفي بان يكون لفظا او تقديرية بمعنى ملفوظا  
 او مقدر. المثالين المذكورين مبالا ايضا فان قلت ما وجه جواز  
 التائب لا المحذوف قلت يجوز حذفه اذا كان له نائب كما  
 في منزلة زيد اقايم والقرنية بهما نائبة فان قلت ما صل به الفصل  
 على هذه الوصف الثلاثة ان حرف النداء في المنادي قد يكون  
 ملووظا وقد يكون محذوفا فعلى هذا لا حاجة الى قوله مما بعد ويجوز  
 حذف حرف النداء قلت نعم لكن ذكره فيما بعد لا فائدة لاستثناء  
 بقوله الامع اسم الجنس والمنادي وايضا لا وجه للمخصص  
 التقديس بتعريف المنادي دون المفعول المطلق والمفعول به  
 والابتداء والخبر الا انه ذلك لصدقه من الفعل كالمبرد زعم ان  
 الفعل يفصل من العمل وما وقع موقعا عاملا وقال ابو علي

في بعض كلامه ان يا واخواتها اسما افعال الظاهر ان مرادها  
 اصلا افعال على ادعوى فعل المضارع المتكلم وتعرف اسماء الافعال  
 لما كان معنى الماضي والامر لا يصدق عليها الا ان يقال ان ابا علي  
 لا يقتصر بما ذكره في تعريف اسم الفعل بل يجوز ان يكون اسم الفعل  
 بمعنى المضارع ايضا او لقول اسم افعال عند اني على معنى اقبل امرا  
 للمخاطب فالتعريف صادق عليها وفيه ارجح فيكون المنادي عند  
 الفاعل لان حروف النداء بمعنى اقبل وقا على ضمير المخاطب الذي وقع النداء  
 موقعا فيكون خشيته في احد جزئي الجملة هو المنادي فلا يصح قوله  
 وعلى المذاهب كلها مثل يزد بجملة وليس المنادي احد جزئي الجملة  
 فيه انه اذا لم يكن المنادي جزء الجملة يتم الكلام بدون المنادي  
 ان ما ودها لا يفيد شيئا والجواب ان المنادي متعلق بالاولا  
 من ذكره ليدل على معناها لانه جزء الكلام فتأمل في الفعالية  
 اي الفعل والفاعل مصدران قال بعض المحققين هذا انما يتم على قول  
 من قال من المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بصوت  
 ولا لفظ ولا فرق عنه ومن المحذوف يصح القول بتقدير الفاعل  
 بهما انتهى وفيه انه لا شك ان الفعل اذا كان مذكورا فالمستتر  
 محذوف ولا مقدور على ما فرقوا واما اذا كان الفعل محذوفا  
 او مقدورا فصح القول بتقدير ما هو مستتر فيه ومحذوف فيه  
 اذ ليس الفعل مذكورا حتى يقال ان الفاعل مستتر فيه بل الفعل  
 مصدر بالفاعل ايضا مقدر بنفسه وعند المبرد وحروف  
 النداء اقايم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر فيه  
 ان الحرف لا يقوم مقام الفعل في اقادة معناه والفاعل ضمير  
 مستتر لا يكون ايضا مقدر الا بتبعيته الفعل فلا بد ان يحمل

٨٧٠



كلام المبرر على ان الحرف قائم مقام الفعل في العمل وكذا جزاء الجملة مقدرا  
وعند اني على احد جزئيهما اسم الفعل والاخر ضمنية مشتركة فيه قبل ان اسم  
الفعل لا يثبت فيه ضمنية المتكلم وبعض باقي بمعنى انهم ورد النقص بان  
اف صوت يخرج في وقت الانقضاء كما سم فعل قبل ايضا ان اسم  
الفعل لا يكون بحرف واحد من جوف النداء كالهزة وورد بان  
اصل الهزة اي محذوف منه البناء ليتقل من قلة الحرف اي قلة المسافة  
والقرب ايضا لو كان يا اسم فعل يتم بدون المنادى وليس كذلك  
واجيب عنه بانه قد يفرض للجد بالاستقلال به كلاما كالجملة الشرطية  
والقسمة لكن هذا الجواب لا يتم ما لم يبين ما عني به هنا فليقل  
ويبنى ان يجب ان يبنى كما هو الاستواب في الاحكام والقواعد  
لما كان العلم الموصوف يابن مضاف الى علم اخر مما يختار فتحته  
ولم يجب فيه البناء على ما يرفع به بمنزلة المشتق من هذه القالة  
قدم بيان البناء والحفظ والفتح اي قدم بيان كل واحد  
منها لقلة كل واحد بالنسبة الى النسب الذي له اقسام ثلاثة هي  
المضاف وشبهه والصفة المضافة وقيل قدم الجمع الثلاثة على النسب  
لقلة ما يستبان المحرر ان محلهما اتيان مفرد معرفة واستفانة ان  
واكان المستفان قسمين باعتبار كونه باللام وبالالف فم القلة  
يقضي التقديم اما باعتبار انه خفيف والحفظ معلوم باعتبار انه  
شبه البسيط او الجوز والعدم بالنسبة الى الكثرة فيصع تقديمه  
على الكثرة وان كان الكثرة توجب التقديم الاسمية لكن بهرنا البتر  
جانب الومدة وقيل وجه تقديم البناء على الوقع هو ان جنس  
المرفوع اشرف من المنصوبات باعتبار كونه مدة في الكلام  
وان الرفع مقدم على النصب في الذكر وبياننا وان بيان البناء

على ما يرفع

على ما يرفع به اهم كونه من نواحي النداء بخلاف النصب فانه يقتضي  
المفعولية بخلاف الحفظ فانه سبب التمييز من الحالة الاصلية  
بين النصب ولعلب اختصار في بيان النصب الذي هو  
كثير تناسب فيه الاختصار والضغط والالو عكس الامر ففعل  
النصب والحفظ والفتح ثم قال وبنى على ما يرفع فيما سوى  
ذلك يحصل الاختصار في المبني على ما يرفع به على ما يرفع به  
اي على الضمة او الالف او الواو تفصيل لما يبنى به رفع به اشارة  
الى انواع الرفع بالحركة والحرف وهذه الثلاثة اعم من ان يكون  
لفظا او تقديرا بخلاف ان المنادى قد يكون بحسب اعرابه  
تقدرى وقد يكون مبني قبل النداء مثل نداءاتها ويوالي  
في هذا الرجل ويا ايها الرجل ويا هؤلاء الكرام فالنداء في هذه الاقطة  
جهمتين بنا احد بهما ينز عارض وهي سبب كونه من اسماء الاشارة  
والموصولات والثاني عارض بسبب كونه منادى مفردا معرفة  
وخشيته مبني على ما يرفع به محلا قنامل في سورة النداء اما  
قبل النداء فالنصب منه بالمنادى باعتبار ما كان او الفعل مستند  
الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على ما قبله فان قوله يرفع به  
المنادى في قوة ان يقال ان الفعل مستند الى ضمنية المنادى وحلف  
عليه قوله او الفعل مستند الى الجار والمجرور فكانه قبل وهي على ما يرفع  
به ويرد عليه ان النون في المضارع قنابل الرفع بهذا المعنى مع انه  
لا يكون في المنادى المبني على ما يرفع به الا ان الحفظ ما به الرفع  
في الاسم وارجاع التمييز الى الاسم ينير ملايم لسوق الكلام  
لانه لم يبق اسم لكن يجوز ارجاع الاسم الذي في ضمن المنادى  
الاسم المطلوب الاتي بال يجوز ارجاع التمييز الى الاسم مع قطع



النظر من وضعه كارجاع ضمير هو الى المعدل في الجملة هو اقرب للتوكيد  
مفردا الى لا يكون مضافا بالاضافة المعنوية ولا يشبه مضافا  
وينسج فيه الاضافة بالاضافة اللفظية وهو كل هذا مأخوذ من  
الضابطة التي ذكره الشيخ الرضوي للضمير بالمضاف وهي كل اسم كحي  
اخر بعده من تمامه من حيث المعنى كمن الانفساط في شئ منها  
فانهم قالوا ان الموصوف بجملة او ظرف سـ مضاف في باب  
النداء مثل يا ميمى ورون باب لا الى لنفي الجنس فهذا قال بعض  
المحققين الذي يشبه المضاف في باب المنادى هذا القابل فيما بعده  
مثل يا طالعا جبلا والمعطوف عليه التي مع المعطوف اسم شئ اما  
علما نحو يا زيد او لدا اذا جعل علمين علما او اسم جنس مالم  
او تليين والموصوف بجملة نحو يا حلي لا تفعل والموصوف بظرف نحو يا  
رجلا في الدار وفي باب يا هو لاء الاولان فقط اولها معرفة  
قبل النداء فان قلت فعلى هذا يلزم اجتماع البعدين فبين بعد  
بعد منادى قلت لا محذور في ذلك بل المنع اجتماع التي التعريف  
فان قلت يلزم ذلك في المنادى المضاف الى المعرفة والاضافة ايضا  
من ادوات التعريف قلت صورة الاضافة ليست بعصا في تعريفها  
مع ان احكامها مختلفة فامل وبازيد ان فان قلت العيوب  
في التمثيل يا جبلا لانهم قالوا ان العلم اذا شئ اوجع بالواو  
والنون لزم لام التعريف لا يصح به هنا فلا بد من تغيير المثال  
قلت القاعدة تنصت بغير المنادى فان المنادى حرف النداء فاعلم  
تمام لام التعريف فلا حاجة الى اية اللام يدخل وقت الاستغناء  
اشارة الى ان الاضافة اللام الى الاستغناء يا في ما ليس وليست  
الاستغناء معنى اللام بل معنى اللام هو الاختصاص وهي اللام

الخصص

الخصص قال بعض المحققين بل لام التقليل اي التبيين لنفك ولا يرك  
وفي بانه اي يتي يتقضي وانك وكرمك ولا يخفى ما فيه من التكلف المعلن  
هو الاستغناء المفهومة من المنادى المستغنى والعلة ايضا  
بحسب الظاهر هو المنادى المسماة ولان على انه مخصوص من  
بين امثال بالنداء فان قلت لام الاختصاص يدل على اختصاص  
شئ لمذلول الاختصاص مذلول شئ كما يفهم من شانه قلت اليا  
يدل في قوله مخصوص بالنداء دخل على المقصور كما يورق اهل اللغة  
فالمعنى ان النداء مخصوص بمحصل حين اختصار شئ لمذلوله  
نحو يا لزيد قال بعض المحققين لا يكون الاستغناء بتفكير  
ولا يكون اللام لان مقام الاستغناء ادلتج او التمهيد  
اي بالقول للمذلول مناسب يكون لقوم المنادى منادى مستغنا  
ان يقال في التعدير بالقوم او يا وقوم لان المنادى المستغنى  
واقع موقع كاف الفهم لوجعل هذا كمنه لفتح اللام من اول الامر  
يكفي ولا يحتاج الى دفع التباس بين المستغنى والمستغنا  
له الذي ماوته اقل من القليل بل في التعجب والتعديد اي بالام  
يدخل على المنادى وقت التعجب او وقت التمهيد فلاضافة  
يا في ملاسته فلم اهل المصن ذكرها اراض بان المناسب  
ذكر في المنادى ايضا عند ارادة ذكر الانواع المنادى وكفى  
بصدق اراض اخر بان عند عدم ذكر هذا المنادى في هذا المقام  
يلزم عدم صدق التمهيد قوله في بعد او نصب ما سوبها  
كلنا مع ان الظاهرة انه قاعدة كلية واجيب من الاطرافيين  
وقد يحاي من الاعتراض الثاني يجعل مثل يا عبدا من تمة القاعدة  
لحسب فتنم منه ويسمى فيه ان الظاهر ان يكون التمهيد ماضيا



كيف يطلب منه الحضور فينتقم منه وايضا لا معنى للاستفاته  
 لشيء ليخبره ينتقم منه او لا يتحقق الاستفاته وكذا الثاني في المعنى الاول  
 ان تعجب الاستفاته في التهديد بان التهديد وسيفيت بالمهد  
 ولغير حاله وشرك ما يوجب قتله او ضربه فخلص التهديد من اثم التقل  
 او الضرب في التعجب بان المعجب سيفيت بالمعجب منه ليفيته في التعجب  
 المعطر الذين فوق طاقته فتغير حاله ويدفع عنه ما يوجب هذا  
 التعجب فمشكل الانتقال ما يقتضي فتحها بالاسكال اذا كان  
 الحرف وجه الفتح في سبق والا فلا اشكال ويجوز ان يكون وجه الفتح  
 وقويه موقع كان في باب صورة فتأمل لا حاق الفها للام المتوكل  
 اي يبنى على الفتح وقت الف الاستفاته ويجوز ان يكون التعليل  
 بان يكون على الخصوص الفتح لا الاصل البناء بل على البناء سبق  
 في المنادى النبي على ما يرفع به وفيه ان هذا انما يصلح اذا كان  
 المتعجب بالالف مفردا معرفة واما اذا كان مضافا كما في ذلك  
 يا امير المؤمنين فلا اذ ليست العلة المذكورة للنسب حارة  
 حينئذ ولا لام فيه حينئذ اذا كانت الجملة حالية يصير المعنى فيرفع  
 المنادى وقت الحاق الالف حال كونه لام فيه ويقدم منه انه  
 اذا كان اللام فيه وقت الحاق الالف لم يصلح وهو ليس بمقبول  
 او وقت الحاق الالف لا يكون فيه اللام اصلا وعلى تقدير كون اللام  
 فيه ايضا لا يكون الامفتوحا لاقتضاها الالف الفتح ويجوز ان يكون  
 قوله ولا لام فيه جملة به اسرها عطف على قوله وفيه المقصود  
 منه فائدة ان المنادى المستفاته بالالف لا يكون اللام فيه اصلا  
 فبيني اشبه تناف فيه انه يجوز ان يكون الحرف بالفتحة كافي  
 غير المنع في فلم يكن بين اشبه تناف في هذه الصورة مثلا

بالاحمد الان يفسر اطراد الباب فيمكن ان يقال ان التناهي بين اشبه  
 باعتبار ان اشبه احدهما وبواللام لا سلب وارشاه هو الالف  
 البناء فانه وان كان كلاهما بالفتح الواحد لا بابا وبلا يصح فان  
 قلت المنادى عند دعوى اللام ليس بمعنى حتى يكون فتح ما قبل  
 الالف اشبه البناء قلت الحركات التي في بين الاواخر ليس حركات البناء  
 سواء كان الاسم معربا او مبني فان قلت التناهي بين الاخيرين  
 يتصور اذا كان كلاهما لفظيا واما اذا كان اشرا للام وبوالج تقديره  
 فلا فلا كافي الاسم الموعوب بالحركة المضاف الى ما التكلم فان البناء يقتضي  
 كسر ما قبلها والاب بالالاب التقدير كما فيمكن به هنا ايضا كذلك  
 قلت لم يقل احمد بتقدير الالاب في مثل هذه الصورة فيه ما فيه لفظا  
 او تقديره ان كان معربا قبل البناء بهذا القيد يخرج من الحكم كونه يوم  
 ينفع الصادقين وكونه يوم لا ينفع مال ولا بنون وما مثل ما ينفع  
 وما يابصرى مما هو مضاف الى الجملة مبني على النسخ لانه لم يعرب قبل  
 البناء ولم ينسب لفظا او تقديره بل محلا لكنه داخل في سواها فليز  
 تبين حاله فالاول عدم التقييد وجعل النسب في نصب سواها اسم من ان  
 يكون لفظا او تقديره او محلا ليتناول المبني الذي هو ما هو ابها ومحل  
 منادى كالا مثله المذكورة فان قلت اذا كان النسب اسم من ان يكون  
 لفظا او تقديره او محلا لم يختص به الحكم بما سواها بل مشترك بين  
 كل منادى فانه من جهة كونه مفعولا لا به منصوبا بال محلا وان كان  
 مبني على ما يرفع به او على الفتح او محفوقا قلت نعم لكن بعد التعميم  
 به يد من قوله وينسب ما هو ابها انه ينبغي على ما كان عليه من  
 النسب بمقتضى المفعولية لفظا او تقديره او محلا من جهة يرفع به  
 فيه فيحتاج المفرد المعرفة عنه بسبب اخ البناء على ما يرفع به عليه



من حيث النداء وان كان محلا متصويا محلا من جملة المفعول به  
كان مبنيا قبل النداء فجعل منادي ما كان مفردا معرفة مثل يابدا  
وبابولا يحصل له بناء اخر عارض بسبب النداء وهو البناء على ما  
يرفع به فله محلا قريب وهو الرفع بسبب البناء ويعود وهو  
النصب بالمفعولية وامتيازه من المنادي المنصوب بسبب البناء  
على ما يرفع به الذي هو محل القريب وان كان مضافا او مشعرا به  
مثل ما يوم لا ينفع مال ولا بنون لم يحصل له بناء اخر بعد البناء  
فله بناء واحد ومحل واحد وهو النصب داخل في قوله وينصب ما  
ما سوا ما قبل او شبه مضافا هذا هو القسم الثاني من اقسام  
ما سوا المفرد المعرفة فالتائب بمقابلة من الاقسام ان يقال  
واما ان يكون مفردا بان يكون شبه مضاف لكن الامر فيه سهل  
مثل ما طالع جبالا شبه مضاف بسبب كونه مركبا من العامل  
والمفعول لكن في كون طالع في هذا المثال عاملا في جبالا به ولا ان مثل  
شرايطه على اسم الفاعل عما وه على صاحبه او على حرف الاستفهام  
او النفي ولم ينقل من احد جواز الاعتداد على حرف النداء والتقدير  
الموصوف مشكل لان اذا قدر يكون ذلك الموصوف منادى مفردا  
معرفة لا المشبه بالمضاف وايضا طالع جبالا نكرة فكيف  
يكون صفة المنادي المفرد اللهم الا ان يقدر موصوفة نكرة فزعم  
فيخرج من كونه مثلا للمنادي لا شبه بالمضاف كما في التقدير الاول  
لانه منصوب لا يحمل المعنيين الى ان رجلا قال كونه منصوبا  
لا يحمل المعنيين فدا جاز التقيد بغير المعاني فيكون مستدكا  
مثلا يا منادى وجب فلا يخفى نقله فليس يشره في الحاشية وانما  
تبداه بقوله فخر يفا يكون مضافا في كونه نكرة ولم يقصد به

المعنيين فانه لو قصد به معنيين يقال سنيا وجهه الذي انتهى  
اعلم ان في صفة المضاف اذا قلنا فخر يفا وجب تعريفه ووضعه  
الا اذا كان منقولا بالحاجة او ظرفا فانه يفتقد بوصف بالمعرفة فلا  
يقال يا علي لا يغفل القدوس بل يقال قدوسا ويقال من جلة  
من ذات عفا طوله ولا يجوز ان يقال الطويل وتوابع المنادي المراد  
التابع صورة وصيغة لئلا ينتقض بمنى بهذا الرجل وبما سوا الكلام  
فان الرجل والكلام صفتان له هذا وبسبب ما لم يجر فيها بل الزم فيها  
وانما ينتقض لان الرجل والكلام وان كانا صفتين صورة لكنهما  
منادى حقيقة لكن ادخل حرف النداء على اسم المبهمة لئلا يلزم اجتماع  
التي التعريف كما ينبغي او يجوز ان يكون بسبب ذكره فيما بعد شي  
من هذه القاعدة فلا حاجة الى التصرف في التوابع المبنى على ما يرفع  
به هذا هو المنادي المبنى في المذكور سابقا بعنوان المبنى هو  
المبنى على ما يرفع به فالمبنى المعروف باللام عبارة عنه واما النسبة  
بالالف والعلم الموصوف باين فليس العربي بعنوان المبنى وليس  
توابعها كذلك لان توابع المنادي العرب مانعة لفظا للتاوي  
اي اللفظ المنادي سواء كان ذلك التابع مبنيا او معربا فان كان مبنيا  
مبنيا فيعرب محلا بابواب المنادي نحو يا عبد الله وان كان التابعة عربا  
فيعرب لفظا او تقديرا يا عرب باب المنادي نحو يا يزيد وطر فانه قد  
يجب حذره ولم يجر بغيره محلا على محلا الذي هو المفعول به وانما  
جعلنا المفرد الم من ان يكون حقيقة او حكما هذا غير متبادر من المفرد  
ما قصد سابقا في المنادي المفرد المعرفة من ان يكون مضافا لا  
لانساق المعنوية اللفظية ولا شبه مضاف لكن ان كان الحكم  
الآتي من قوله يرفع وينصب جاريا في الاضافة اللفظية وفي شبه



المتنافي ايضا قل على العبارة على غير المتبادر جعل الام اذا الاحكام قد يكون  
 بابتاعهم الموضوعات وقد يكون باثباتها لتخصيصها فضل النوع  
 انظر ان تفصيل المتوابع يوفق المتوابع الجارية فيها  
 التي لا في اجمالها اذ لم يكن المتوابع يفتقر معلوما  
 لا في ذكره او عدمه جريان الحكم المذكور لا يستدعي  
 التفصيل فيصح ان يقال وتوابع المتبادر الى جهة  
 المفردة سوى البدل والمعطوف الغير المتمتع ودخول  
 يا عليه لا حاجة الى الاستثناء ايضا او بانما حكم  
 والمعطوف الغير المتمتع ودخول يا عليه فيما سار  
 بمنزلة الاستثناء كما هو دأب هذا الكتاب ويجوز  
 ان يكون الباعث على التفصيل ذكر التاكيد والصفة  
 اشارة الى انه لم يتبع الاصح الاجمع في امتناع حرف  
 النداء ولم يتبع الاكثر في جعل التاكيد اللفظي كالبدل ثم  
 قوله الباقي لم ينع قوم الا حنفا ص في اغلبية ما ذهب  
 المذاهب الا في اغلب الاستعمال بقرينة قوله وقد يجوز  
 قوله قوله والفتن عند المطر ثم ان تنفي ان لا يكون  
 بالمعنى غير كلام شيئا من شأنه من وجوه او غيرها  
 قد ورد في الشرط السابقة اعني قوله ولا ثم يجوز ان  
 المصنف قد يثبت تقييد من المتوابع في جانب الحكم  
 مع ان التاكيد بمنزلة تقييد حسب تقييد بمقتضى قوله  
 والثانية انه سيجوز على خلاف هذا التفسير بقوله  
 وان المتن عند المطر ذوات اولئك لم يثبت التاكيد  
 بالمعنى ولذلك لم يثبت التاكيد بالمعنى ايضا

ايضا لم يذكر فيها بعده ابدال المعطوف والتاكيد الغير  
 المذكور فيها سبق حكمها كذا لكن يصرح في شرح النفس  
 بان المراد من التاكيد المعنوي اقتضى تنفي التاكيد  
 وعطف البنية كذا لا قبل فذهب الشيخ الفقيه الى انه  
 بدل فعل هذا حكم حكم ابدال عنده فتال المتمتع  
 دخول يا عليه المراد من يا مطلق حرف النداء او ذكره باطراف  
 مثلا ويجوز ان يراد او خصوصها بسبب ان امتناع دخولها  
 يستلزم امتناع دخول اخواتها وبالعكس قبل لا قبل و  
 المعطوف المعروف باللام مع انه احقر في شمره مانع كونه  
 منادى مستقلا وهذا متناع وقوله حرف النداء عليه ويجوز  
 عنه مثل يا محمد واسمه لتعيين الرفع واسمه واذا نصب  
 المتمتع ودخول يا عليه بالمعطوف الموقوف باللام يدخل فيه  
 مثل هذا الرفع ليب مع ان المعطوف فيه مرفوع ليس  
 الا فعل تنفي التاكيد مع بقاء المعطوف باللام ليس  
 موبا بالاعراب التقديرى قبل النداء كقوله يا مولى الله  
 فان في مولى ما يرفع به تقديرى يرفع النداء محلا عليه  
 ومن ان يكون مبيحا قبل النداء فيبنى على ما يرفع به بالرفع  
 الى ايضا باعتبار انه مفعول به كقوله يا مولى الله الكلام محلا  
 المنادى اليه في محلان خلان احدهما القريب والآخر  
 سبب لونه منادى موقودا موقود والآخر البعيد وهو نصب  
 بسبب كونه مفعولا به فلفظ الموقود هنا محلا القريب



قتال فان قلت ان تعريف الساج وهو ان كل شيء  
 باعاب سابقة لا يصدق على الساج المرفوع المرفوع على  
 المنادى لا ليس في المنادى اعواب الرفع بل الرفع فيه  
 علامة التاء قلت لا كانت تاء المتأخرين في الالة  
 شيء حارث كان اعواب في المرفوع فكانه مرفوع فاف  
 رفع تابع حمله على لفظه الذي هو الرفع فكانه مرفوع باعواب  
 رفع سابقة قتال فيلزم على الجارية على تقدير  
 مباشرة ورق التاء فيانه عليه هذا ينبغي ان يكون المعطوف  
 الذي هو مضاف بالاضافة اللفظية او شابهة مضمونا  
 عند الجليل فله حكم التبيين وتابع الرفع تابع لمحله وقلة  
 المنصب فيه علة على هذا ينبغي ان يكون الخت المنصب  
 عند اية عروفي سائر التوابع ايضا فلا وجه لاختصاص  
 بالمعطوف المذكور ان كان المعطوف المذكور كما  
 حسن قال الشيخ الرضوي واراد الميرد بمثل العلم  
 الموقف باللام فيلزم مع قوله والاي وان لم يكن على ذلك  
 المصنف في شدة ذهب الى ما ذكره في الشرح اهنا وبع  
 وجه انه لا اراد اللام في بعض الاعلام لانه ما كان اللام في حكم  
 الجنس لا ينبغي الفرق بينهما في العلم في كلام الميرد  
 يمكن تارة اللام فيه وحمل اسم الجنس في كلامه على اسم  
 الحسن وان كان في جوارحه نزع اللام في العلم  
 الذي فيه نزع اللام عنها باللام في اللام الذي قصد

كلام التعريف او جعله لانه بمنزلة العلم وذلك يكون  
 في علم هو اسم الجنس في الالة غير منه كما صدر له اقتضت  
 ذلك التعريف وسمي عالما عاليا مثل العلم والضعف  
 اسم للجنس كذا كتب عرف باللام وجعل عالما كالذي بمفرد  
 منه في خاصة فيه وهو الالة هو الضعف اسم جنس للصفة  
 عرف باللام واريد به الصاعقة خصوصية ثم اريد منه الرجل  
 الزن امرة تلك الصاعقة وجعل من الالة الفاعلية  
 له يجوز ينصب لانها اذا وقعت منادى ينصب  
 فيه ان هذا الدليل يقتضي ان لا يفرق بين المضاف  
 بالالمانية الحقيقية واللفظية والمثابه للمضاف  
 في المفرد الذي حكم جوار الرفع والنصب  
 حكمه اي حكم كل واحد منهما ويجوز ارجاع الفاعل الى  
 مجموعها بنا ويلها بما يبقى فعله هذا القول وما تبقى حكمه  
 له حكم المنصب لكان احضر والعلم بهذا المرفوع  
 المنادى وبمنزلة المستثنى من قاعدة المفرد  
 المعرفة لكن لا كان في اثبات هذا الحكم مدخل  
 لتوصيف المنادى بالابن مضاف الى علم اخر ارفع  
 من حيث توابع المنادى فكان هذا الحكم مستفاد  
 بمجموع المنادى وصفة الاله هي لابن المقفول العلم  
 ارفع كما ان مسئلة تاء الموقف باللام الى ما بعده  
 هذا من هذا القبيل اي فيها كل واحد من المنادى



تابعة منطوق فان المعروف باللام الذي جعل المبدأ وطلته  
 بينه وبين النداء بغير ما يضاف في اللفظ لكنه منادى بحسب  
 الحقيقة اما كونه منادى فلكل الكلام فيه من القوة  
 تجاوز من حيث المنادى وكلامه ههنا في توافيق المنادى  
 فالمتبادر من العلم الموصوف بين هو العلم الذي كان  
 تابعا الا ان يقال يظهر من توصيف العلم ان يكون موصوفا  
 بالابن انه مبتدع لا تابعا او اما كونه مبنيا على الضم فلي  
 يفهم من اختيار رتبة المبنى عن جواز ضمة فان التفتيح  
 لما كان النفا النباء فيفهم منه ان ما فيه الفتحة فهو من  
 ثم اختيار الفتحة من جواز يفهم جواز واخر غير الفتحة  
 الذي يكون علامة البناء وهو الضم لا غير فلا يرد  
 قال بعض الحققين فيه نظر لجواز ان يتوفا اختيار  
 الفتحة من جواز الجرح في بالزبد من معية النهى وايضا  
 لا بد من كونه مبنيا على الفتحة لفظا لا تقدير او لا  
 قال اما يفهم من اختيار رتبة تلك الفتحة المظنة  
 بكونه مستقلا او ملحقا فانها معنى من غير  
 تغيير كائنة واما الموصوف بالنداء المعية كيت فليس  
 حكم موصوفة ذلك كما هو المتبادر الى الفهم  
 وفيه ان المتبادر هو اللام هي ذرية الاحلية  
 وايضا هي مضافة بفتحة حارة الذي هو الابن  
 المضاف الى علم ان فيفتح ابتداءه كما سيجي

سيجي في يا نيم بنم عدي وايضا هو في المعنى منقذ  
 لان اضافة كسبة كانتا في لانهما مستندان بالنداء  
 اما اذا اريد توافيق اللام فتصح ان يكون الموصوف باللام  
 منادى لا يصح ان يكون مراد النداء اي حنا فتقدر  
 لا ارادة لا يسمي ولا يسمي من جوع انتهى ويمكن ان  
 يقال المراد من الارادة طلب اوقا ايجله منادى  
 حقيقة يتوصل من ذلك بجعل الاسم المبنى منادى  
 واللام الموصوف باللام المقصود بالنداء منقذ  
 قيل مثل اياها الرجل ذكر مثلا ههنا لافادة الكلام  
 على سبيل التمثيل وليست بكلمة يا يا واياها ولا  
 الرجل معتبرة ههنا مخصوصا بل سائر حرف النداء  
 مثل يا في غلام اجتماعه مع لام التويف واختياره  
 الى الوسط وايضا سائر البهمة مثل اى في صفا  
 الاعقب ر وايضا سائر الموصوف باللام مثل الرجل  
 مثل الرجل في هذا العقد فتد ولا مثل يا هؤلاء  
 الكلام ويا هذا العلمان الغيران فتد  
 بنوسط اى مع يا والتبني اما الالتزام بها والتبني  
 صادقات بتقدير حرف النداء واما اختيار الاسم  
 البهمة في التوسط فلان النداء لا يقع الا ما هو  
 معلوم الميمنية فادن كان المناسب ان لا يكون  
 الوسط مصقيا للثلاث يتوقف الذهن عنه ويعان



كونه واسطة في المناسب ان يكون ذلك المبدء طارعا  
 يرفع ابرها منه بحسب الوضع ليس لما جنة التبيين  
 ثم المناسب ان يكون طارعا للموقف باللام فيقع النداء  
 عليه فلذلك واسطة تارة باسم الاشارة لانه مبهم  
 بعالم بحسب وصفه ان يرفع ابرها منه بالموقف باللام  
 تارة بان اذا قطعت عن الاضافة او ابدل ما اضيف  
 اليه بالتعريف فابرها معنية بما اضيف اليه في كلمة اي  
 التي جعلت واسطة ترفع ابرها بها بالموقف باللام بهذا  
 عند اعتبار اداة التعيين بالتدريج وتكرار المبدء الذي  
 يورث زيادة سوقي في هذا المقصود ثم اعلم انه يفهم  
 من ظاهر سياق ان الطريق في اداة النداء الموقف باللام  
 مستقيم في جعل المبدء المذكور واسطة بين النداء واللام  
 وليس كذلك فانه اذا اريد نداء الزيد بحسب التنبيه  
 لموقف باللام يقال يا زيدا ان يحذف اللام وذلك لان  
 اللام فيه يحذف فانه تعريف العلم حينئذ وجبه  
 فاذا دخل فهو حرف النداء بحسب النقطة الثانية فلا حاجة معها  
 الى اللام فيحذف اي حذف اللام والجواب من الزيد ان في  
 يا زيدا عند اداة تنبيه العلم الذي كان اللام فيه  
 بحسب النقطة العلمية عند التنبيه والجميع فليس المقصود  
 فيه لنداء الموقف باللام فيكون خارجا عما نحن فيه واما انا  
 فقد لنداء الموقف الزيد ان الموقف باللام المعروف من

المعروف من فلا بد من توسيط المبدء ولا يجوز حذف  
 اللام منه فيقال يا ايها الرجل الزيد ان ثم ان اي في قوله  
 يا ايها الرجل هو صيغة مخدوفة ما اضيف اليه بقوله  
 وفي التنبيه غير الاحقش وهو موصولة عند الاقتران  
 بتقدير يا اي هو الرجل او اي على حذف صلة الصلة للام  
 المبادي طالب الحقيقة والاول هو المخرج ليكن بهذا  
 على حد واحد ولان جعل الموقف باللام وصف اقرب  
 باقادة كونه مقصودا بالنداء ولانه اذا كان اي موصولة  
 كان الموقف باللام خبر مبتدا محذوف فهو مرفوع لا محالة فلا  
 حاجة الى قوله والنزاع مواضع الرجل ويا ايها الرجل والفرق  
 بين وهذا ان اي لا يكتفى مقصودا بالنداء وهذا  
 يحتمل الامرين وان كانا لانه هذا مقصودا بالنداء في الرجل  
 مقصود بالصيغة فيجوز رفعه ونصبه وهذا اذا كان  
 اي موصوفة واما اذا كانت اي موصولة كما هو رأي  
 الاحقش فيجوز كونه مقصودا بالنداء مثل هذا فيقال  
 والنزاع مواضع الرجل يفهم من هذا القول لم يكن  
 من باب الاحقش لانه على مذاهب جهة مبتدا فيكون  
 مرفوعا لا محالة ما يخرج صيغة الاسم المبدء  
 اي صيغة المبدء الذي جعل وسيلة الى نداء الموقف  
 باللام والافلا يجوز فيه اخراج صيغة الاسم المبدء  
 الذي يعمل مطلقا فان الاسم المبدء الذي كان



مقصود بالنداء فضفة ترفع وتنصب فلا حاجة  
 الى اخراج من تلك الفاعل وجواز الوان  
 انما يكون في تواجع المنادى المبنى فان قلت  
 قد يقع تحلة ويجوز فيه وجهان فالحم المستفاد من  
 الخاص قلت الحم اضافي بمعنى في بين تواجع المنادى  
 لا يجوز الوجهين في تواجع المنادى الموقوف بل في بلاغة  
 المنادى المبنى فتأمل قالوا اي الوب في محاوراتهم  
 بناء على القاعدة التي فيه ان قواعد النحاة مستنبط  
 من كلام العرب فانه يدل على استعمال الوب بناء  
 على القاعدة المذكورة ويمكن ان يقال ان العلم  
 بالقاعدة ينبغى على استعمال العرب ومستنبط منه واما  
 وضع اصل القاعدة وجودها فيجوز ان يكون العرب  
 مقدما على استعمالها وكان استعمالها منبها عليها  
 يانه فان قلت كذا يانه علم المبادى تنبها لانه حاشا  
 العلمية للتوقيف فبانه حال حرف النداء عليه لم يقع  
 اجماع التي التعريف حتى يحتاج الى التقرن بذاك فكم  
 ذكره كالتشياء من القاعدة السابقة قدت بمرور  
 اللام في وقت ما للتفريع مانع من اجتماع حرف النداء منها  
 الا اذا كان يصدق على الموقف باللام المدفون بحرف النداء  
 الفاقع المنفوت ولذا لا يدخل حرف النداء في مثل البحر  
 والصوق الذي سائر الاعلام الغالبة فليقال في ذلك

في سفة الكلام لانه وان كان واقفا في قول الشاعر  
 ستمها لا بهاء الكبار يبعث الكان اي الكه خاصة قال  
 بعض المحققين كلمة خاصة الشارة الى ثلثة احكام يخص  
 بها لفظ يانه في باب النداء الاول تطع همزة والثاني  
 اختصا من ندائه بكلمة يانه من بين حرف النداء والثالث  
 اجتماع حرف النداء باللام وان كان الاخر اشدها سببا  
 بالمقام ثم من اختصاص هذا اللفظ من باب النداء  
 انه يجذف حرف النداء منه ويعوض من اليم المشددة عنه  
 ويؤن في اخره فيقال بمعنى يانه من اجلك يا النبي  
 قلبي واخره وانت بخيلة بالوصل عنى وبمعنى تمت ذلك  
 وقبل جاء بمعنى اخرت قال الشاعر اياها لبيتا قوله من اجل  
 متعلق بخذون اراو الحبل السارق وكتب الحب ذلك  
 كل عنه يستعمل كل معنى وعلى معنى واحد وكل عليه  
 والمعنى السارق من اجل اياها للسنة التي زلت  
 قلبي في سبك وانت بخيلة بالوصل عنى ولا يواصلق  
 وفيه تبيين لما فعلت من البخل بالوصل انتهى  
 اشددوز الظان اشد بالبدال المهلة يوصل به يقصد  
 معنى افضل التفضل من الشدة بسبب ان الشدة من  
 العيوب الذي لا يشق من فعل التفضل والا فلا بد ان  
 يكون اشد بالبدال المجرى فلا حاجة الى وكم اشددوز  
 كما يقال زيدا افضل منى اي في تركيب يتكررنه



المنادى المفرد الموقوفة صورة النكبة ان يعقيد المنادى  
 المفرد الموقوفة يكون ما رفع به هو الضمة ليصح الحكم فيه  
 بانه يجوز فيه الضمة والفتح او يحل الضمة في قوله يجوز فيه  
 الضمة والفتح على الضمة وما رفع يقوم مقامه من الالف  
 واللام لان الالف يقع بها في بعض المواد ويتم الثاني  
 تأكيد لفظه ولم ينون بالميم الثاني صح لما قال الشيخ الرضوي  
 من ان التأكيد للفظ في الاغلب تحريم اللفظ الاول  
 بلا تغير وتفاوت فلما حذف تنوين الاول للاضافة  
 في الثاني بلا تنوين ايضا فاما ان تنوينا لكونه علما  
 للمؤنث بتاويل التقييد او لكونه علما واقفا في الشر  
 ويقضي الشرح عدم ضرورة فلم يعرف بسبب واحد هو  
 العملية كما هو مذهب الكوفيين وذلك مذهب  
 سيبويه قال بعض المحققين بهذا مذهب الخليل  
 وهو اسناد سيبويه تابع في هذا المذهب  
 السيد في اجاز الفتح كان المصلح بحرفه بل شارة الى  
 بتقديم الحرف اعني قولك حتى ينحصر الاحتمال في الضمة والنصب  
 لانه اما تابع مضاف او مضاف تابع فكلما او  
 يمنع الحذف يسمى الثاني تابع مضاف بالصفة على  
 تقدير الاول وهو يكون يتم الاول منادى مؤنثا موقوفة  
 وتابع مضاف بالانضافة او بالصفة اما الانضافة  
 ايضا فعلى تقدير كون يتم الاول العدى

الى العدى المذكور بالصفة ايضا ان كان يتم الاول  
 مضافا الى العدى المقدر يا بنيتم هدي الى  
 لا باللام اعني يتم لان جود خذ وتيم قولك يا بنيتم  
 عدى وعدى النون والمفعول يا جوده عدى بينته هو اوجه  
 لا يفتنكم عمن لبا ان يكونه قوله لا بالكم قال الجوهري  
 هو مدح ابك شي ع باب ستغن عن الالب واللبث  
 رائس السببية لاحاجة لك الى ان ينسب الى الالب  
 وقال الازهري انه شتم لاشتم فوقه اي لبيت بالبشر شتم  
 وليس لك اب معين ونساع نسبتك وفي القاموس  
 لا اب لك ولا اب لك كره في وعاء في  
 المفعول لا حالة وخبر في اللفظ احراز من مؤنثا  
 وكونه يا بني فبايه اذا حذف منه الباء التمس بالفرد  
 الموقوفة ولم يقل انه مضاف الى باء المتكلم ليمكن استراة  
 كون ما قبل الباء مكتوبة يخرج كذا يا سلمي شتمه وجه  
 مع انه ينبغي ان يجوز حذف الباء غير لعدم التباس  
 بعد الحذف اذ باء التثنية والجمع وعدم التنوين يدل  
 على ان الالب المحذوف بهذا يستفاد منه كلام بعض  
 المحققين وفيه ان صورة الجمع ما قبل الباء اليا فيه  
 مكتوبة في التمس بالمفرد المضاف لا بباء المتكلم قبل  
 قلنا قلنا نعم هذا اذا كان الحذف اكتفاء بالكتابة  
 واما اذا كان بالشبهة فينبغي ان يجوز حذف الباء



في مثل يفتاى ايضا اذا اشتبهت في الالف بالميم  
 ثم انه كما حذف الياء والاكثف بالكرة محضون  
 بغير يفتاى كذلك القلب بالالف ايضاً محضون  
 بغير ياء لانه يجب حذف احديهما فيك الالف  
 فيبقى ان يشبه ذلك في قوله وقبلها الفا  
 هذا ان الوجه ان المقصود منه اما التحقيق والاعتراض  
 بان قول المصنف يستدعي في جواز هذه الوجوه الاربعة  
 في كل منادى مضافا الياء المتكلم مع ان الوجه ليس  
 الاخرين بغير جاز في مثل ياعدي فتاى الميمرة المذكورة  
 والقلب الاول ان يقال ليدل اشهر على الياء للثبوت  
 او الحذف او القلب لان الحذف لا يسمى ميم  
 وقد جاء في بعض المحققين الشذوذ في غير ما نحن  
 فانه كثير في الفتح ثقل الياء بغير ياء في الفتح  
 السبب قلبت الياء الثانية الفا وحذف الالف  
 والاكثف يفتح ما قبل الياء وهو الاول فينه انه  
 يكون حاشي يفتح ياء واحدة مع ان السماع في  
 الفواقر يبين الادغام فتأمل بالهاء في هذه  
 الوجوه كلها على تقدير ان يكون جعل قوله بالهاء  
 وقف مسئلة على حدة على عطفها على الجملة السابقة  
 او على غيرها يدل على وجوب الهاء في الوقف في المأثور  
 الاربعة المذكورة كان الوجه بليس الا مع الالف

مع الالف واما الوقف على غلام في يكون الياء  
 في السكون اجمود ويجوز حذف الياء وان كان  
 ما قبله يفتاى في غلام في يفتح الياء ويجوز الياء وان كان  
 والاولى ان يكون قوله وبالهاء عطفها على بلاها  
 في الوقف تقديره ويذكر المنادى المضاف الياء المتكلم  
 بلاها وبالهاء وفقاً بتعدد الجوانب لكن يفتاى على ما  
 يشتمل الوجوب ايضاً لئلا يشكل بصورة الالف فانه  
 الراء مع الالف كما ذكرنا فرق بين الوقف والوصل  
 فيه ان زيادة الزيادة في صورة ما قبلت الياء الف  
 مثل ياعلاما توجب المناسبة بالمستغاث بالالف  
 وهذا لا يتناسب فيل في المعنى فرفع هذا التباس  
 توجب التباسا اخر منه فتأمل على الوجوه  
 الاربعة كسائر الحجج اي على الاربعة مع الهاء  
 في الوقف وكان قوله سائر المنادى المضاف  
 الياء المتكلم للدلالة على هذا المعنى بابدال الياء  
 بالياء قال بعض المحققين الياء اصله الابدال  
 انما يدل تدخل على المسترون فحذف الياء التثنية  
 وما فوقها الياء في الفوقانية دون العكس كما سبق  
 الى الاولهم ووصلت هذه الياء في الكتابة لتكون  
 ليست تتحذف المناسبة لانها تدل من الثاني  
 كتابت لكن تدقق على بالهاء لتكون عودنا



من زائد بخلاف بنت فان ج، بالعرض من وقف  
 الاصل هو اخرج ابن اودا وهو وفيه التاء من متاخر  
 رسم اللفظ يكتب على وجه يقرأ في حال الوقف فاذا واء  
 يا ابت ويا ابت بالهاء في حال الوقف فلا حال لظهور  
 او مكسورة لمناسبة الياء اما يا عبتا ان الياء  
 يقتضي كسرة ما قبلها ابدل بالتاء وفوتح ما قبل التاء  
 كسرة التاء بنت تستعمل لكسرة المناسبة الياء في ما  
 قبلها الى التاء فتأمل وبالالف عطف جيت  
 على ياءه فان متواتر بالالف في مع ويا بن فينقطع  
 على ابتا وعطف فتى اي يقال يا ابت فتولد كسرة او كانت  
 بالالف او عطف اي على مخذول اي بالالف والتقدير  
 قالوا يا ابت ويا بنت بالالف وبالالف فتأمل لا يا ابت  
 الى ابن المصنف فانه لو كان لا خفص من بالنظر الى المصنف  
 اليه لا المصنف لاني زان يقال يا غلام ام او يا غلام عم مثلي  
 يا ابن ام ويا ابن عم مع لسر كذا لك وحضرة من قبله بانه  
 في البنت لربا في الابن لا توجب بعير المصنف في الاولى  
 ان بعير الاختصاص بالنظر الى المصنفين وجعل البنت  
 داخل تحت الابن دخول المؤنث تحت الذكر كما هو في  
 فقالوا يا ابن امي ويا ابن بعير الياء وسكونه  
 وقالوا يا بالهاء ونحوه فان اولي التاء الياء بنت  
 ونقل التفسير الى اليم المستدرة

ولما كان

ولما كان من تصدق النثر الى الترخيم في سبعة  
 الكلام والترخيم من رجع الكلام من باب كرم او رخص  
 بمعنى لا يركب ولا يركب اذ اذ صار سهل المنطق بها  
 هي رتبة ومنه الترخيم في الكلام ولا نه سهل المنطق بها  
 جائز اي واقع في سبعة الكلام حمل الجواز على الوقف  
 انري وضع في سبعة الكلام من غير ضرورة وفهم الرخاء  
 الواقع في المنادى للضرورة الواقعة في المنادى للضرورة  
 في المقابلة بالضرورة الاولى ومع لقابل قوله وفي غيره ضرورة  
 يقال الصند بالند وكذا ان يحل للجواز على معنى اعم من  
 الواقع في سبعة الكلام ومن الواقع للضرورة فيقابل  
 ح بقوله وفي غيره يقابل العلم بالحقس واقع اي  
 لضرورة ضرورة واعينه الى الخطا انه حمل نصب قوله على  
 على انه مفعول له والفعل المعال هو الوقوف الجواز الذي  
 قام بالترخيم والضرورة مقامه بالمشكل فلم يستحق شرط الجواز  
 تقدير العلم في المفعول له وهو كونه فعلا في العمل  
 الا ان يجعل الاضطرار صبغة الترخيم اي ترخيم في غير  
 المنادى وضع المنادى الاضطرار الى الوقوف فتأمل  
 ويمكن حمله على الوقف مطلق الترخيم الى فيضان قوله عطف  
 على التفسير الذي ذكره الشرح لا يصدق على ترخيم غير الذي  
 بل على معنى اقسام ترخيم المنادى ايضا فتأمل  
 يصح جملة توقيف لطان الترخيم مع وجوده المعنى فحقق



في هذا التعريف لانه ليس اضرا في المنادي  
 نظر الى المعنى فان المنادي في كلام زيد الفلام المنفرد  
 وهو الاستغناء بدون زيد قوله نظر الى الالف فلهذا  
 في الجزء الاول لعدم ظهور اثر النداء فيه ولان المقصود  
 من المستغنى عنه كماله في عدم جواز حذف النداء  
 لان سلامة ممكنة ونقل من بعض العرب  
 جواز ترجمتها بحذف الالف في الجزء الثاني فيما بقي من الكلام  
 اني دليل جزم مقدم عليه وبعض الحكماء في بعض  
 من ادل اثبات الموب فانه لا يجوز وان جاز نقصانه ان لم  
 يكن الاسم موحدا او حكمة بلا علة موجبة والحذف في  
 موجبة كما في كمال الثابت شرع في بيان كمية الترخيم  
 ان يقال شرع في اقسام الترخيم او في حروف حركات الترخيم  
 بعد الفراغ من بيان شرائط الترخيم زيدنا  
 اولاً بفتح زبدت الناء في ما يشبه الالف زيدنا ثانياً  
 من باب عمار في انه في اخره خمر ما يليها بفتح  
 فهو جزم ايضا من قبل ما يحذف منه حرفان عند الترخيم  
 لكن من الضابط الثانية لا الاول اما بفتح او  
 لو ارد بالطرف الاصل سواء كان حرف علة او لم يكن  
 خوفاً او مدحاً لا يحتاج الى التعميم من الحقيقي والحكمي  
 ان اراد ان يجمع حفظ الصحيح فقد لا يمكنه خوف  
 المعاني والستة لانه لا يبيد في حال

حال في المذهب اشية كرهه والش والنون الان في جمعه  
 وايضا انية مياها حوض والعدة سروده وسبوي برك  
 والنظ ان فلولون جمعه في كلام القدماء ليس من  
 نمة الجزاء حتى يلزم التكرار والاستدلال بل الجزاء المدح في  
 به قوله اما في الاول واما في الثاني السائر الى المثل  
 الجاري على السنة والنقار يقتضيان مصفا الغنى  
 وان كان مركبا في مركب من الاسمين بقرينة قوله حذف الاسم  
 الاخر فيخرج المركب من ثناء النانية مثل طلحة وسعد  
 من هذه القاعات ودخل في قوله والآخر واحد فان قلت  
 يميزان لا يميز المنادي المرحم المركب وكما من اسمين لم يكن  
 الاسم الاخير ايضا فواحد افلح في ضابطه تدخل الصدوق ولم  
 يحذف منه قلت ههنا ما دار الا في التركيب من لام التوضيح  
 الاسم مثل الرجل او في التركيب من الفعل والاسم وهي  
 لا يمكن ان تنادي مرصدا اما الاول فلانه محل فلا يجر منها  
 لا يمكن مضاف ولا جملته العلة ذكر في ترجم المنادي  
 المضاف جري في مشابهة المضاف اليه فلا بد ان لا يجر المضاف  
 المركب مثل المضاف اليه حرف واحد اي يحذف حرف  
 قد نزل الضم مع ان الاحوال السابقة معتبرة بصيغة  
 المضى اذ لم يبد اسبب الضم فانها لا يجوز في الجزاء  
 او الى اخره بغير حذف فان قلت قوله والآخر واحد  
 لا يتناول مثل كسارية مع انه يحذف منه حرف واحد



وانما قلنا لايتناول مثل باصارية لانه مركب ضبابي  
وتاء الثانية قلت المراد من المركب هو المركب الاسمي  
بقوية قوله وان كان مركبا حذف الاسم فان لم يكن مركبا من  
الاسمين داخل في قوله واللاطف واحد فتأمل  
وهو المنادي والمرجع في حكم المنادي الثانية الثابت  
بجميع اجزائه ويجوز ان يرجع ضمير هو الى المحذوف بالته خيم الا  
انه حصل على ذلك بقا بله بقوله وقد جعل اسماء فان  
مميزها يجعل ارجع الى المنادي المرفوع في التقابل فيفتح  
ان يجوز ضمير هو ايضا ارجع الى المنادي المرفوع كذا عدلوه  
ويا قاصون فانه يقال الته خيم يا اعلى ويا قاصي باعادة المحذوف  
فلو كان المنادي المرفوع في حكم الثابت بجميع اجزائه في هذه  
التالين لقتل يا اعلى ويا قاصي مع انه لم يقل  
فيقال يا حارثا تهدي اذا كان كذلك فيقال في حار  
في حارثا او عاطفة عطف الفعلية على الاسم الماولة الفعلية  
كان قيل هل في المنادي ثابتا بجميع اجزائه فيقال لو الفاء القضية  
تهدي يعمل المنادي المرفوع في حكم الثابت يقال بعد الترخيم يا بني  
كما كان فيقال يا حارثا تهدي وفي ثور يا ثورا في  
كروان يكرها ومثل ثلثة اثلة لان التفسير في الاستقبال الاقل  
قد يلزم بالتوليى فقط كما في يا رعد يا رعد يا قلب كما في  
كروان قد يلزم بالقلب والتوليى كما في يا ثور  
وفي يا كروان قال في التسمية كروان طائر ضعيف طويل

ويستثنى من نية  
الفاعل بعض  
الاشياء

طويل العنق انتهى وفي الصراح كروان طائر يقال له  
البياربي وانرا استوف كونه رهي كروان جماعت كروان  
بفتح الهمزة جماعت على غير الضمان - صيغة النداء  
بمعنى يا استقاربان يا اصل في حروف النداء حتى يعبر  
عنه بصيغة النداء ويجوز ان يراد بصيغة النداء مجموع  
النادي مع التاء للنبه على ان الصيغة للنداء استوف  
المندوب لانه لا يدخل على سواه اعلم ان ذكر قوامه  
لكونه اشهر صيغة التفعيل يا حتى استعمل  
في غير المنادي فان قلت شئت اني النداء يستعمل ان  
لا يستعمل في غير النداء لانه لا يتبع بالمتبع الا ان  
المعرف الواضح به المتبع عليه وهو المالك الاقبال  
فيعمل المراد بقوية المقام عند فقط المتبع عليه  
عند ما بهذا بالنظر الى لا يجوز ان يتحق المتبع عليه وجودا  
ولم يوجد بنات متبع عليه عدم واختص المندوب بواي  
كلية واختص بالمندوب ولا يستعمل في غيره قالوا اذا  
دخل في المقصور وهو الاذن بواي اشهر كما عمل في هذا  
المحضر النفاذ ان في شرح السلفي في بحث ضمير النفس  
قوله للمضمر المستند الى ضمير المندوب المستند  
يرد على لا يقع نكرة ويجوز حمل كلامه على العموم ووقع  
الابرة ويجعل قوله ولا يندب الا المعروف بمنزلة المستثنى  
من القاعدة وجاز انك زياد قال الف الى قال الامانة



الاندلس اذا كان المندوب وجهه مع ما يجب زيادة  
 الالف لئلا يلبس المنادي وقال الشيخ الرضائي كانت  
 رتبة تدل على الندبة لا يجب زيادة الالف مع اذنا  
 والايدي عدلت لا الالف من جبال الهكاه  
 المندوب قال بعض المحققين والافراد ان الالف و  
 الالف من الالف بحفظه مرة في المندوب  
 وغلام كنية بهذا المثال على انه يجوز لندبة المضاف  
 الى المنى طب فان المندوب لا يلزم ان يخرجه في طباطب هو  
 في الاغلب يخرج في طب بخلاف المنادي فانه لا يجوز نداء  
 المضاف الى المنى طب لئلا يلزم من طباطب في كلام واحد اي  
 شخصين والمنادي في طب قال بعض المحققين  
 ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب من الالف  
 او الميم اصلا الصنع وقع نسل مقدر وهو ان الواو  
 كيف جازت بركة الاخر في غلامك ساكن نرفع ان  
 الميم في الاصل مضمومة حتى ان بعض القراء سمو الميم  
 فالتة ولم ولا يندوب من ضم المندوب المتبع  
 عليه نكاحا بهذا التفسير غير مفهوم من عبارة النص  
 والعلية التي ذكر في اشارة المفرد في المنوع عليه وجود  
 ايضا الا المعروف بسول كان على او غيرهم  
 خوامن خلع باب بنزاه وما تحاه الكوفيون من قولهم  
 واربلا سجد فساد لانه يوجب تمام المضاف

المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين واللام او بنون  
 التنوين او الجمع والافتان بخلاف صفة فانه جمع به بعد  
 تمام الموصوف ولهذا جاز الفصل بين الصفة والموصوف  
 في سعة دون بين المضاف والمضاف اليه والمجمل والمفرد  
 قال بعض المحققين ومن الغرائب انه قال المص في شرح  
 المفصل المجمل الرئيس ولعله الحسن والخط من النسخ  
 ويعني به ما كان نكرة قبل النداء وفيه رد على من قل  
 المراد بلم باسم الجنس كما دخول اللام عليه لانه كان  
 للجنس في الاصل لم قال الف فصل المحشي ولانه موضوع  
 في الاصل كما الاساربة اليه وبين كون الاسم ثانيا اليه  
 وبين كون مخاصما ينادى ينادى ظاهرا كانه جني  
 النداء من ذلك الاسم اخرج ظاهره تدل على تقيده وهي  
 حرف النداء سواء كان مع يدل روى ذكر الشيخ من  
 ان المص لم يذكر لفظ النداء فيما لا يخفى منه حرف النداء  
 وهي لا تخفى منه الا مع ابدال الميم منه في اخره خوفا  
 اعرض عن هذا اي يا يوسف قبل هو عربي وفيه انه لو كان  
 عربيا يعرف ان ليس منه الا العلمية وقد يدفع بانه يكون  
 ان يقر معه ولا عن يوسف بك السليم ولا يخفى من اي  
 هنا غير من ان يصيق بذي اللام فالنكاح ذكره فيما لا يجوز  
 حذف حرف النداء منه لئلا يحتمل البيع فاستدراة  
 امراء القيس حين كرا سدا فلما اصبحت احدث منه لفظا



وهو ميل في سده طلب الشيء وقيل يستعمل القوم  
 اقتد مخنوق قيل هو مثل الشخص على تحصيل النفس من  
 الوطء الشديج اطلق كرا قال الفاضل المحشي  
 الاطراق خاموش بودن وحشتم درش انكند  
 وسر فوكرر وهي وقته انا شعري عليه بالان فيلغ عليه  
 شوب ينصا رجا لما من تكبر وقد توافق من هو اشرف  
 منه والمعنى ان النعم الذي هو اكبر منك قيل كروكر  
 الحيارى وهو طويل العنق راد اطلق احفظه عينك المصدق  
 فان النعم اطول طول منك عنقا وقد اضطر  
 فان راي ناصبه للمضارع اذ عمت فتوزا في اللام بعد قبلها  
 باللام ولا يجوز افعال مفعول بهتد وان الذي قبله لازا في  
 اوبيل من اعلم اذ متعلق بصدم او ترون بتعد اللام القليل  
 الثالث من الاقسام الاربعة من تلك المواضع الاربعة  
 لا بد من القدر المقتضى في قوله ما امر عاملة وكيزان محل الثالث  
 على القصة الثالث من الاقسام الاربعة للمفعول به الذي يحذف  
 عاملة وجوبك ومنه ذلك من قوله وجوبا في اربعة مواضع او بكل  
 على المفعول المطلق في لا يقد المضاعف اي مفعول لم يقيد  
 المفعول بقوله به اما لظهوره فان المتبادر من المفعول به  
 اما المضاف الى ان مفهوم ما امر عاملة على شرطية التغير اعم شأوا  
 المطلق الذي امر عاملة على شرطية التفسير حتى ليت والمفعول  
 فيه الذي امر عاملة على شرطية التفسير ولهذا جعل محل التوفيق

التوفيق الاسم المفعول به وادخل كلمة كل تقرجا على انه اعم من  
 المفعول به فان كان ذكر كل الالمايم مقفلا التوفيق ولذا الحمل  
 والاهل بيان ما امر عاملة في المفعول به شرطية  
 واحدة والتاء في الشرطية ما باعتبار كونها صفة للمعنة  
 واما للنقل من الوصفية الى الاسمية وكيزان يكثر الشرطية  
 بمعنى الطريقة والطرف المضافات لامية اي امر عاملة بناء  
 على شرطية هو تفسيره كذا في الان قوله على شرطية خاف مستقر  
 متعلق بالياء المقترن بما عتبا كونه مفعولا له للاحتراس  
 ورفع لا مطلقا له تقديره وبني الكلام بناء على شرطية التفسير  
 وكيزان يكثر الطرف لغوا متعلقا بامر على ان يكثر على مجموع  
 مع احتمار عن الجمع بين المعنى والمفهوم قبل الجمع بين المفعول  
 والمفهوم يقع في كلامهم كما في ذلك جاء لي حمل جاء في زيد  
 اي اقول فالاحتمار عن غير واجب قال بعض المحققين الاول  
 ان يقال احتمار من ضرورة التفسير حيث لا يلبس بالنقض  
 المذكور ومنه ان التفسير وارد على ما ذكره ايضا وبعد فيه  
 اذ ذكر المفهوم الى يوجب من التفسير حيث كما في المثال المذكور  
 فقال ايضا وبعد منه فلما انظر لانه حيث انما يكثر في زيد  
 حزنه واما في زيد فزيت علامة فلما انه يجوز ان يقال  
 زيد ابنت زيد حزنه علامة وكذا يجوز ان يقال في زيد  
 حزنه عليه فلما بد من اعم وجه وجوب الحذف من  
 اعتب مقصد اطراد السبب ويكون ان يقال المراد الاخر



عن الجميع بين المفسر والمفسر في صورة حصل الايام في الكلام  
من عدم ذكر المفسر ويتعلق الفرض بنفسه مفسر وعدم  
جواز الجمع في مثل هذه الصورة مطرد وفي مثل قوله بنت زيد  
ضربت غلامه ولا بنت زيد احسبت عليه من ان ضربت زيد  
غلامه وحسبت عليه فيه الا فعل المقتدر لا بد من حذف  
ان لو ذكر لم يكن نفسه اليه وفيه بحث اذ لو لم يذكر كيزان لم يكن  
نفسه اليه باعتبار ان الراد من الاهانة مثل ضرب غلامه ومن  
الماضي اليه كمالا لا يخفى فاعلم كلام يرب فعل الخ  
كل مفعول لان المبتدأ ر من المفعول المفعول به اما امر عام  
اعم من المفعول المفعول حتى يتناول فيه وان كان اليه ما امر  
عاما الذي هو المفعول به ولان التفرع بالمفعول يخرج  
ما عدا صور النصب ولم يكن من نطاق الاضمان على شرطية  
النصب ويناسب بان يبين احوال وامر بيقوله  
يعرف فعل او شبهه جزء الكلام الذي يعرف اي بمشذبه ان لم  
ذلك الاسم من تمة هذا الكلام اذا سيطر ذلك الفعل وسيله  
عليه بقرينة قوله توسط عليه هو او شبهه نفسه مشتق  
ذلك الفعل او شبهه قوله مشتق صفة للفعل او شبهه  
على سبيل التنازع واعمال الاول وكيزان بقدر موصوفه  
اي كل واحد منهما عنه اي عن العمل في ذلك الاسم بضميره  
اي بالعل في ضميره فالظرفان اعني عنه وضميره كلاهما متعلق  
بمشتق من الاول باعتبار رفقه مع الفراع والاعراض

165  
والاعراض والثاني باعتبار حقيقة معنى الاشتغال  
وكيفه ان يجعل والباء في قوله بضميره للسببية ويكون  
كلاما لظرفين متعلقين بمشتغل باعتبار ضميرين مع  
الفراع والاعراض باعتبار العمل فيه كما يشهد قوله  
اي بالعل في ضميره او متعلقا ضميره بان يكون المفعول  
مضافا الى ضميره كما في زيد اضربت غلامه موصوفا للفاعل  
في ضميره نحو زيد اضربت رجلا اهانة او موصولا لاصلته عليه  
في ضميره كما في رايت زيدا اضربت الذي اهانة  
لوسطه الجرد رفع ذلك الاشتغال فيه بحث وهو انه ان  
اجتبه اليه رفع ذلك الاشتغال في تسليط نفس الفعل  
او شبهه واما في تسليط مناسبة خصوصيات في تسليط المناسبات  
باللزم فلا حاجة اليه رفع ذلك الاشتغال بل لزم  
ذلك الفعل المقسم الفاعل في الاسم بمطابقة اشتغال  
المفسر بمفعوله مثلا كون ابنت زيد الاذنا للفعل نفسه  
الذي هو ضربت غلام زيد باعتبار تعلق القرب بفعل  
زيد فلا مفعول رفع ذلك التعلق لتسليط ذلك لازم  
الاشتغال هو قطع النظر من اعتبار رفقه تية وملا خطية  
في رتبة المقسمه فتأمل كما هو الظاهر المتبادر متعلق  
بقوله لنصبه بالمفعولية او بجميع ما اعتبره في هذا التعريف  
فان عمل معنى الابتداء فيه ورفع اياها الخ فان قلت  
فعل هذا يخرج من التعريف جميع افراد ما امر عام ايضا



فان زيد ضربته مثلا معول لا فعل للمقدّر فعل العقل المقدر  
 فيه ايضا مانع من ذلك قلت المراد ان ماني ما امر عالم  
 لا مانع صوت عن العمل الاستقبال الفعل المذكور بالغير  
 او متعلقة فان رفع ذلك الاستقبال يجوز ان يكون الاسم  
 المذكور مفعولا بهذا الفعل لم يقترب فقل خلاف زيد ضربته  
 فان رفع زيد مانع من عمل ما بعد فيه تامل خرج كان الخ  
 بعض المحققين لا يخفى انه خرج فيه كان بقوله كل مسم لان  
 كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله لنصيبه بالمفعولية  
 لذلك المتبادر وبين كل اسم المفعول به انتهى وفيه ان هذا  
 التحقيق منه منافي لما حققه في اول التوفيق من ذكر الاسم  
 دون المفعول ونقد كل ذكر الكل اشارة الى ان ما امر عالم  
 اعم من المفعول به ولذا حمل ذكر ما امر عالمه في المفعول به  
 وايضا لو كان المتبادر ذلك فلا حاجة وجه الاخر لمثل  
 زيد بقيد الفراغ عن الفعل بمجرد الاستقبال لان زيدا في  
 المثالين ليس بمفعول به ثم ان افرج جبر كان من ما امر عالمه  
 يقتضي اسم من المفعول به غير مناسب ليقاد التوفيق  
 له وازكابه غير معتد فاقاعدة من القول عند قتال  
 وهذا ارجح صور اي فعل دخل في توفيق ما امر عالمه وان  
 كان باعتبار شبه الفعل لم يكن صور اخر لكن لا لم يتقوا با  
 بالقرن الفعل فلم يلتفت اليه الا امثلة عند الشارح  
 ما كان بعد الفعل او شبه الفعل صورة واقعة فلم

فلم لم يفت ايضا الى اجتماع الصور الثلاث الاثني بان  
 يصح في مادة واحدة سبط نفس الفعل وتسلط مرادف  
 وتسلط لازمه ايضا او يصح تسلط لازمه مع مرادفه او مع  
 نفسه مع مرادفه لانه لما صح تسلط نفسه لا يصح تسلط  
 مرادفه او لازمه ولما صح تسلط مرادفه لا يصح تسلط  
 لازمه فتأمل والاحسن اما ترتيبها تاحية المثال المنقل  
 بالمتعلق لكن اخرج عنه مثل زيد احسبت عليه فيلحق  
 الافعال المعلومة في ظاهر واحد ولم يخلل منها الفعل المجهول  
 فان ورت بعد تعديته بالباء وملازمة جاوزت  
 قلت ان المراد المورى الذي تعدي بالباء والباء خارج  
 عنه مرادفه المجرى في قوله فان الاصل فيه ضرب زيد تركبه  
 ضربته فان في الاصل الفعل الاول موجود بدون الثاني  
 وبعد حذف اصبغ الى المفسر بالثاني او يقال فان التفسير  
 ضرب زيد في نطاق الاضمار على شبهة التفسير في القاموس  
 منظومة الشيء موضع يظن فيه وجوده والمكان جمعه  
 تنقل عنه قد سره في الخائفة اي في موضع يظن  
 في يادى النظر انه من قبل الاضمار على شبهة التفسير  
 وان لم يكن في الواقع ويختار ان يرفع قدم صوت اختيار ارفع  
 على النصب مع ان مناسبة الثاني بالاضمار لا ترجح  
 بسلافة عن ولان ما هو العبد عن الثاني لقوابله اهم  
 بالترك فان قلت فعل هذا كان المناسب تقييد صورته



وجوب الرفع لقوابله مع اذنه على جميع الصور قلت  
 صورت وجوب الرفع غير متساوية بالانما بحيث يكثر ذكر  
 اجنبية ولهذا غير فيه الاستلزام وقال وليس ازيد زهاب  
 به منه فذكره في اول بحث ما اصر عليه غير متساوية فتأمل  
 بالا ابتداء اي يكونه مبتداء حمل الابداء على كونه مصدر المبتداء  
 اي المبتدائية المنفصلة يكونه مبتداء وكما ان يراد بالابتداء  
 هو العامل في المبتداء والجزء المشهور بالابتداءية لكن لم  
 يتبين كونه مبتداء لاحتمال كونه كذا في المبتداء وعلى  
 التقديرين فيه رد كجمل اقم فعلا من اجل ان مقتضى الال  
 ان كتابا فلا حاجة اليه وفيما اختار ان الشارح لعله يكون  
 الرفع مختارا وهو الاستفاد عن تكلف التقدير فتأمل  
 لان جردة عن العوامل اللفظية يصح رفعه بالابتداء لا بد منه  
 عن مبتدأ وهو الاستدراك اي جرده ليسند اليه شي او يسند  
 الى الشئ ثم ان الجرد لا يندرج في الرفع بالابتداء لا يصح  
 فقط الا ان المراد ان جردة يصح اذ يقال ان جردة الظل  
 الظاهر في يصح وما هو جرد في ظاهر حقيقة فتأمل  
 ان قرينة ترجيح بالفعل فان المرجح بالفعل مقدم عند وجود  
 اقوى فبين ولان الضابط الثانية ايضا فلا حاجة الى القول  
 او عند قوله وجوب اقوى منها وايضا في صورة استثناء الال  
 بالرجح بالفعل للنصب مقدم فلا بد من استثناء الرفع  
 وليس كذلك وانما حمل القرينة على قرينة ترجيح ظاهر الرفع

الرفع لا على ما يصح لان عند عدم قرينة الصحة للنصب  
 وجب الرفع لا يكون للنصب والبحث في اختيار الرفع وجوب  
 النصب فتأمل سلامة الحذف قبل ما رفته ترجيح النصب  
 بعدم كون الجملة خبرا فان في جعل الجملة خبرا مع استعلاها  
 لا يخلو واجيب بان السلامة من الحذف ترجح لكن على هذا  
 الجواب يلزم في جميع صور اختيار الرفع ان يكثر ترجيح  
 لوجود الاقوى ولم يحقق ما دعه عدم قرينة خلافة فتأمل  
 كانه مع غير الطلب وانما المفاجاة الاحقر الال او  
 عند وجود ما مع غير الطلب وانما المفاجاة الا ان يقال  
 المصلح جوة تحقيق مادة اخر لوجود الاقوى فقبل وجوب قوى  
 مناجاة وجعل قول مع غير الطلب وانما المفاجاة مثالا  
 مع غير الطلب لم يقل مع الجزم ليلاليد ثم منه فتر المبتداء  
 فالمراد بلزوم التسمية عليه وقوعها او تحقيق الضرر بها  
 عدا باب الاضطرار على شئ يلة على جملة فعلية متكتم  
 على عند عدم قرينة ترجيح خلاف النصب وهي حقيقة وانما  
 على تقدير الرفع لم يحقق ما دعه اختيار النصب على تقدير  
 العطف على العطف الفعلية للثبوت سبب قلت لم يعبه  
 السلامة من الحذف من القوانين المرجحة الرفع وان كان  
 من مؤيداتها في مثل فرحت فزيد القبلة تحققت القرينة  
 الرجحة للنصب مع عدم المرجح فتأمل رعايت  
 التماسك بين الجملة المعطوفة عليه فيه ان رعاية التماسك







زوال اللبس بالقوية عند الرفع مع ان الختار النصب  
من سبب الاستثنا من ملاحظة القرينة على نحو النصب  
قال انفا ضل المحشى الى بلفظ الحذف للمقرب بين تحقق  
اللبس وتوهمته فان الاول انما يحقق عند وى  
الاحتيا لات ورفعه والثاني عند ركان البعض  
ورفعه تحت رويته ان المناسب ذكر اللبس في صورة  
وجوب النصب في اعراضا بظنة حذف اللبس بالصفة  
هي ان يكون الكلام المذكور زكرة ويكون للمفرد شغل مجمل  
فان اذا رفع النصب فلا يحقق حذف اللبس في الاسم  
المفرد والاضيف اذا لم يكن للمفرد شغل مجمل في المثال  
ان يجعل مطلق فوف لیس المقصود وبقدر المقصود حتى  
يكون مثل زيد اخلاص من قبيل الختار رنية النصب لان  
المقصود بالافادة ايهانته زيد وهو ليس على تقدير  
النصب واما على تقدير الرفع فيخبر ان يكون مرادة  
اثبات قرب غلام زيد ولم يكن المقصود افا ونة وان  
كان لازما فان توهم كون بعض الاشياء الموجودة  
غير مخلوقة لله تعالى الا حجة الى الاستدلال بقدر  
احتيا الى الصيغة لاختيار النصب بل ياتي في تقدير ان يكون  
المعنى حمدا فترى هو المقصود بالافادة كونه صيغة  
الاحرام خلاف المقصود وسواء كان له معنى صحيح في نفس  
الاراء لم يكن والا يلزم ان لا يكون الختار عند المعتدل فان

فان احتمال الصيغة على مذهبه غير فاسد مع انه ليس  
كذلك في المثال المذكور من احد كتبه وروى علم النحو  
كالشيخ عبد القاهر والشيخ جارايد العلامة والرحمن  
السكاكي منهم فالاول ايراد قوله فان توهم بطريق  
العداوة لا بطريق الاستدلال اي عند ادنى داع  
فيما ان الاحتياج الى هذا التقدير بالنصب والعطف  
على الجملة الصغرى فالرفع اولى بسلاية من مثل هذا  
التقدير الا ان يقال ان المثال مفقود في صورة كان  
المقصود افادة اكرام عمر عند زيد او في راء مثلا بد  
من تقدير عند ادنى دارة او كونه ذلك سواء رفع أو نصب  
لم يكن الرفع حجا بسبب انتفاء ههنا التقدير على تقدير  
هي معارضة بقوت المعطوف عليه فعلى ما يلزم ان يكون  
النصب الحجا بالاستغناء من تكلف جعلت الجملة جزءا  
على تقدير الرفع فالصغرى اقرب قال المحققين لم يهد  
فيما بين آرياب العربية اعتبرت امثل القرب ولا بد لا عفا  
من شاهد لوجوب دخول ههنا على الفعل قال بعض المحققين  
اما حرفي الحقيقي فيبالا انتفاء واما حرف الشرط فعند غير  
الاحتمال وعند ختار النصب في حرف الشرط  
ولا يجب الفعل بعد عند بعضهم الا للمفرد فيجب النصب  
بعد ونحو عند غيره لكثرة وتوهم الفعل بعد عندهم  
ما المقصود فانه اما ههنا اما ما في ختار رنية النصب



وتبع ان يكون من مواضع وجوب الزهيب ما اذا كان الاسم  
 الواقع في نظام الاضمار على شرطية التنفية مرفوعة  
 نحو جيل من بني فانه على تقدير الرفع يلزم ان يكون التنكير الواقع  
 المرفوع مبتدأ وليس ازهد ذهب به من هذا  
 لشارة الى الصدوق الحارث من الصور الجنت في الاسم  
 الذي في مكان الاضمار على شرطية التنفية والرفع فيها  
 واجب وانما غير الكسب ولم يقل يجب الرفع كما قال  
 ويجب التنقيب لئلا يتوهم فيها كونه ما امر عاملة في الجملة  
 كما في الصدوق السبعة وليس كذلك مع اتحاد  
 ما اسند اليه فيه انه لا يفهم اعتبار هذا القيد من تعريف  
 ما امر عاملة فلا بد من الاشارة اليه في تعريف اذا  
 التعريف محمول على المبادرة واجب بالابتداء  
 فيه انه لم لا يجوز ان يكون مرفوعا بتقدير ذهب الجاهل  
 للجهل المناسب للذهب به المتعارى بالباء والفظ  
 انه ادلى بسبب ان بعد حرف الاستفهام موقع الفصل  
 كما سبق لانه لو جعل هذا التقدير الى الاول  
 ان ان يقال في وجه كونه ليس من باب الاضمار  
 على شرطية التنفية ان كل شيء معلوم في الزهر تركيب  
 تنقيدي فلو جعل مفعلا عاما في كل شيء يكون تركيب  
 اختيارا في غير المقصود وهو انما اية والاني  
 حاصل كلامك ان في هذا المقام يدل على انه محل

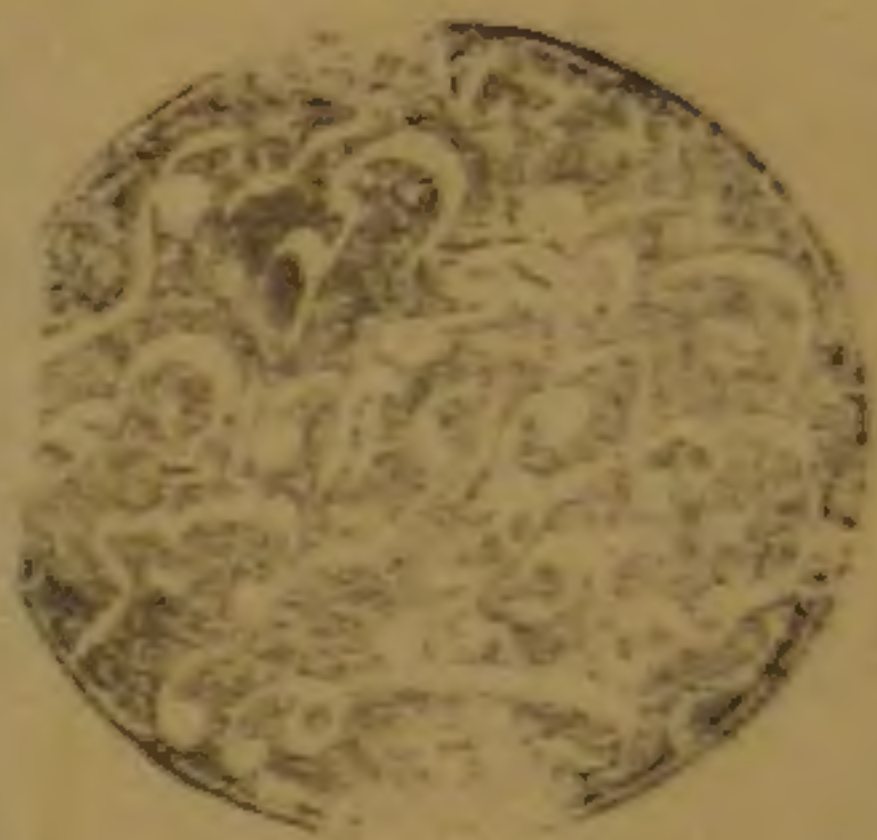
محل هذا القول على دفع السؤال المقدر وروى على قاع  
 اختيار النصب فيما قبل الامر والنهي ويجوز ان يكون  
 مفعولا على كل شيء فافعل في الزهر ويكون مثالا اخر  
 لصدور وجوب الرفع في الاسم الواقع في مكان الاضمار على  
 شرطية التنفية لكن المناسب من ان يقول بطريق التعليل  
 التعليل لان الفاء ولم يظهر ترك لا متامل  
 الرفع من تلك المواضع التي فيها ناصب مفعول به  
 التحذير وهي مواضع التحذير ولما ريد بالرفع القسم  
 الرابع من اقسام المفعول به الذي يجذف فعلا الناصب  
 لا حاجة الى تقدير المواضع وانما وجب حذف الفعل  
 فيه بضميق الوقت وانما لم يذكر علامة وجوب الفعل من  
 مواضع السبعة اما في المنادى فلان ثوبه يفيد  
 ذلك حيث ذكر ان المطلوب اقباله بحرف نائيب  
 مناب ادعوا فيعلم منه ان ادعوا فقد وحرف النداء  
 نائيب مناب ومن المعلوم عدم جواز اجتماع الناب  
 مع النوب واما فيما امر عاملة على شرطية التنفية  
 فلان لنداء العنوان يدل على ان عاملة مع شرطية التنفية  
 بعد الاضمار ومن المعلوم جواز ذكر المفسر  
 بعد ازالة التنفية بسبب حذف اذ ذكر تحذير فينبغي  
 مفعولا له فان قلت لا حاجة الى تقدير ذكر على تقدير  
 كونه مفعولا له فانه يجوز ان يكون عاملة التقدير المذكور



في قوله بتقدير النفي قلت نعم لكن تقدير المحذور المعطوف  
 عليه بقوله اذ ذكر المحذور منه مكررا لا يخفى عليك ان تقدير  
 النفي في اول النوعين غير صحيح هذا انما يصح اذا كان معنى النفي  
 به هذين كمن وود ورتود واما اذا كان به هذين كمن ورتود  
 فيصح تقدير النفي في اول النوعين بلا خلوقة برتبة المعنى تقديره  
 في الثاني غير مناسب الا ان تقدير النفي في احد النوعين  
 بمعنى وفي الاخر بمعنى اخر ولا يصح وفي بعض احوال الشائ  
 ومثل نفست ونفست فان المعنى بعد نفست عامر  
 يوديك وفيه شهوة بهوانه اذا كان نفست من النوع  
 الثاني وخذرا فاجاب عنه بعض المحققين لما حصل ان المراد  
 التحذير من النفس بعيدا عن الازيل الكبري يوديك فبانك  
 اذ لم يقتدى من الازيل بضيبت بضيبت المحرر الشايد  
 فالنفس خذرا منه لا خذرو ويمكن ان يقال في الجواب يجوز  
 ان يكون ماني عما يوديك مصدرية ومن للتقدير والاصل  
 والمعنى بعد نفست من اجل ان النفس اياك تحاذر  
 الاسد وحي كمن النفس خذرا منه مما مل

تمت الكتاب

بقدر الله  
 الملك  
 الرحيم





۱۴۰۰  
۶۴۸  
۱۹۶۸  
۱۴۰۰  
۴۴۱۶

۱۱۱۶  
۱۱۱۶  
۱۱۱۶  
۱۱۱۶  
۱۱۱۶

۱۶۷  
و-۳

یا رجا اهل عالم جا اهل کند  
یا عالم جا اهل عالم کند